

السنة الثامنة – العدد ١٠٨ -يوليو ٢٠٠٩

صورة الغلاف :

من الوسط، حمل هاشمي رفسنجاني العصا، ومضى يشق طريقه خلال خطبة الجمعة بين المختلفين تحت مظلة واحدة، طارحا ما يشبه «خطة طريق» لتجاوز الأزمة وإعادة الثقة بالنظام. لكن تحديات عديدة تتربص بمقترحات الرجل الثانى فى طهران. فهل ينجح فى إعادة توجيه دفة النظام أم تنتهى المسألة بعزله شخصيا؟

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – القاهرة – جمهورية مصر العربية – ت : ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينهما لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

تحديـــات وفرص رفسنجــــــانى

يبدو أن الانقسام بات هو المحصلة النهائية لما حدث فى إيران من تداعيات معركة الانتخابات الرئاسية. انقسم الإيرانيون حول المرشحين بصفة عامة، وانقسم المحافظون حول مرشحهم: أحمدى نجاد أم محسن رضائى، كما انقسم الإصلاحيون حول مرشحهم: مير حسين موسوى أم مهدى كروبى، ثم انقسم الإيرانيون حول نتيجة الانتخابات بين مؤيد ومعارض، وامتد هذا الانقسام إلى صفوف النخبة الحاكمة بل وإلى القيادة، وبعدها انقسم الإيرانيون حول تقييم ما حدث هل هو أزمة حكم أم أزمة نظام بعد أن طال شرار المعركة مقام الزعامة ومبدأ ولاية الفقيه، هل هى أزمة داخلية أم هى مؤامرة خارجية، والآن جاء الدور للانقسام على كيفية الخروج من الأزمة.

لقد تعددت الرؤى وتعددت التقييمات والتصورات وبقى الإيرانيون فى انتظار من فى مقدوره أن يحسم كل الخلافات وأن يمسك بيديه كل التفاصيل ويملك القدرة على الترجيح وأن ينطلق بإيران نحو الحل وتجاوز كل ما حدث خلال ما يقرب من شهر ونصف من الاحتقان السياسى الشديد.

واتجهت الأنظار نحو هاشمى رفسنجانى الرجل الثانى فى الدولة الذى يرأس مؤسستين من أهم مؤسسات النظام فى الجمهورية الإسلامية: مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة (الذى يحاسب وينتخب المرشد الأعلى). اتجهت الأنظار نحو رفسنجانى الذى تعرض هو وأسرته إلى أسوأ تشويه سياسى وأخلاقى من جانب الرئيس محمود أحمدى نجاد، والذى آثر أن يحتفظ بالصمت لأكثر من ثلاثين يوما، هى أسوأ أيام الأزمة رغم اعتقال اثنين من أبنائه ومنعهما من السفر. توقف رفسنجانى عن دوره فى إلقاء خطبة صلاة الجمعة كما هى مقررة بمسجد جامعة طهران. واكتشف الجميع من الإصلاحيين والمحافظين أن وسطية رفسنجانى، وما كان يوصف به من جانب المعسكرين بـ «التردد» فى الانحياز إلى المحافظين بوضوح أو الانحياز إلى الإصلاحيين بصراحة هو الورقة الأهم التى يمكن أن يوظفها رفسنجانى للإنقاذ والخروج من الأزمة. فما كان يوصف بالتردد والتقاعس تحول فى لحظة الأزمة إلى ورقة ترجيح موثوقة فى يد رفسنجانى. وعندما قرر أن يلقى خطبة صلاة الجمعة فى مسجد جامعة طهران يوم ١٧ يوليو الجارى وقف الجميع ينتظرونه بلهفة وحماس بعد أن اكتشفوا أن وسطيته هذه هى التى تمثل عصب وجوهر نظام الجمهورية الإسلامية دون هؤلاء الذين ذهبوا يساراً أو هؤلاء الذين اتجهوا يميناً، بين من انحازوا لـ «الجمهورية» على حساب «الإسلامية»، ومن انحازوا لـ «الإسلامية» على حساب «الجمهورية».

هؤلاء جميعا احتشدوا برموزهم يستمعون إلى رفسنجانى فى خطبة صلاة الجمعة وكل منهم يريده أن ينتصر له وأن يرجح رؤيته ويدعم موقفه، ولكن رفسنجانى التزم موقف الطبيب الوفى الملتزم الذى يدرك ويعى أن وظيفته هى وصف العلاج اللازم سواء كان هذا العلاج حلو المذاق أم كان مرا، والذى يدرك ويعى أن العلاج السليم يبدأ بالتشخيص السليم، وأن أول شروط التشخيص السليم هو أن لا يكون منحازاً بل يجب أن يكون موضوعيا وعلميا.

فى هذه الخطبة شخص رفسنجانى الحالة بـ «الأزمة» على غير هوى المحافظين الذين ظلوا ينكرون وجود أزمة، وظلوا يحملون من وصفوهم بالمتطرفين فى الداخل والأعداء فى الخارج مسئولية ما يحدث من اضطرابات، وعندما يقرر رفسنجانى أن البلاد تمر بأزمة، فإن هذا يستلزم استنفار الجميع وتكاتفهم للحل، الذى سرعان ما يتحول إلى مهمة قومية لا يتخلف عنها أحد. والحل الذى عرضه رفسنجانى للأزمة، رغم أنه كان أقرب إلى مطالب الإصلاحيين، إلا أنه كان يرجح مصالح نظام الجمهورية الإسلامية بهدف استعادة عافيته.

الملاحظة المهمة هنا هى حرص رفسنجانى على أن يوضح أن ما يطرحه من رؤى للخروج من الأزمة ليس مجرد اجتهادات شخصية ولكنها رؤى مؤسسية وافق عليها مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة، أى أنها رؤية «حكماء النظام» التى يجب أن تلقى الاستجابة والقبول. لكن الأهم من هذا هو أنه حرص على أن يوضح أن تلك الرؤى ترتكز على المبادئ التى أرساها الإمام الخمينى كقواعد وأسس لنظام الجمهورية الإسلامية فى محاولة وحرص منه على تذكير كل الفرقاء بما يجب الانحياز له من مبادئ وقيم. من أهم هذه المبادئ والقيم ذكر ما يلى:

إذا لم يكن الشعب راضيا عليك، لا يمكن أن تكون وليا (المعنى هنا خطير لأنه ينحاز لفكرة أن الرضا الشعبى هو أساس الولاية، وليس التكليف الإلهى كما يحاول البعض أن يؤسس لقدسية الولى الفقيه).

إذا لم يكن الشعب راضياً فإن الحكومة تفقد شرعيتها (هنا يؤكد أن الرضا الشعبى هو أساس شرعية الحكم وليس رضا الولى الفقيه).

تحريم استخدام السلاح ضد الشعب (استند هنا إلى معلومة أن الإمام الخمينى، عندما أطلق ثورته، رفض استخدام السلاح ضد الشاه وأعوانه).

الجمهورية الإسلامية ليست مجرد كلمة، إذ يجب دمج الجمهورية مع الإسلام (إذا لم نعتمد على رأى صوت الشعب لن نكون إسلاميين على الإطلاق).

إذا كانت الحكومة دينية فإنها فى الأساس جمهورية.

من هذه المبادئ والقيم انطلق رفسنجانى إلى تجريم كل محاولة لإقصاء صوت الشعب وهنا يلتقى مع ما سبق أن طرحه آية الله حسين منتظرى

للخروج من الأزمة

فى ذروة الأزمة، من رؤى للحل قائمة على تحقيق هدف أساسى هو إعادة بناء ثقة الشعب التى تضررت إلى حد ما من خلال أربعة مهام هى: التزام كافة الأطراف بالقانون، وبدء حوار مفتوح بين مختلف الأطراف، ونبذ استخدام العنف ضد المواطنين، وإطلاق سراح المعتقلين، مؤكداً على ضرورة احترام مراجع الدين باعتبارهم سنداً للنظام، ومطالباً بتطييب خواطر أسر المعتقلين مشيراً إلى أنه «ليس من الضرورى فى الوضع الراهن أن يتم سجن الناس. دعوهم يعودون إلى عائلاتهم، يجب علينا ألا نسمح لأعدائنا أن يلومونا وأن يهزأوا بنا بسبب الاعتقالات. علينا أن نسامح بعضنا البعض».

هذه الدعوة لاستعادة الثقة فى النظام والتسامح بين الشعب وقياداته تنطلق أولاً من رؤية تصحيحية لممارسات خاطئة تراكمت على مدى سنوات مضت خاصة ما يتعلق بالعلاقة بين الشعب والقيادة والنظام جعلت الولى الفقيه فوق الشعب والنظام وجعلت النظام أداة فى يد الولى الفقيه ضد الشعب، وجعلت الشعب والنظام أسرى لتوجهات وتعليمات الولى الفقيه، بدلاً من أن يكون الولى الفقيه والنظام أسرى لرضا الشعب وإرادته. كما أنها تنطلق ثانياً من قراءة لما حدث عقب إعلان نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية يوم ١٢ يونيو الماضى وتشخيصه على أنه أزمة ناتجة عن حدوث ما يمكن وصفه بوقوع انقلاب داخل النظام والانحراف به يميناً بدعم من الحرس الثورى لصالح الانحياز لسلطة الولى الفقيه وإقصاء التيار الإصلاحى المطالب بسيادة الإرادة الشعبية وإعلاء شأن اعتبارات الجمهورية أو على الأقل تحقيق التوازن بين ما هو جمهورى وما هو إسلامى.

بهذا المعنى يمكن رؤية رفسنجانى أقرب إلى كل من الرئيس السابق محمد خاتمى ورئيس الحكومة السابق مير حسين موسوى ومعهما الشيخ مهدى كروبى وهم من أهم أعمدة النظام الذين يؤمنون بنظام الجمهورية الإسلامية، وبالتوازن بين ما هو جمهورى (شعبى) وما هو إسلامى (سلطة الولى الفقيه)، ويرون أن نظام الجمهورية الإسلامية كما هو قائم مازال يحتمل التطوير من الداخل.

مثل هذه الرؤية تواجه الآن بتحديات فى مقدورها تفريغ ما طرحه رفسنجانى من حلول من مضمونها، لكنها أيضاً تجد بعض الفرص المواتية التى من شأنها تمكين إيران من تجاوز أزمتها.

فالسلطة الحاكمة وبالتحديد الرئيس وحكومته والأطراف صاحبة القوة الحقيقية فى النظام ليست مع ما طرحه رفسنجانى باستثناء دعوته للالتزام بالقانون، وهم ضد مسعى مير حسين موسوى لتأسيس «جبهة سياسية» معارضة، ويشترطون لذلك قبوله واعترافه المسبق بشرعية الحكومة الجديدة للرئيس أحمدى نجاد، ويجرى تسمية أركان هذه الجبهة خاصة موسوى وخاتمى وكروبى ومعهم محمد هاشمى شقيق هاشمى رفسنجانى بأنهم «جبهة الشر».

الأهم من ذلك هو الاتجاه إلى تمكين الحرس الثورى من السيطرة على النظام ولعل فى قيام الحرس وقوات الباسيج باعتقال ١٥ شخصاً من أنصار موسوى عقب إلقاء رفسنجانى خطبته فى مسجد جامعة طهران ما يشير إلى جدية هذا التوجه الذى عبر عنه قائد الحرس محمد على جعفرى بالقول أن وحداته «كلفت بالسيطرة على الوضع الأمنى الداخلى» وأن «الأحداث الأخيرة مثلت مرحلة جديدة للثورة علينا أن نتفهم كل جوانبها».

رغم ذلك فإن هناك مؤشرات أخرى تقول أن الرئيس أحمدى نجاد بتوجيهات من المرشد السيد على خامنئى يبدى حرصاً على تخفيف حدة التوتر فى علاقات إيران مع الخارج سواء مع الغرب أو مع الجوار العربى، وأن هذه الأطراف هى الأخرى حريصة على تخفيف حدة المواجهة مع إيران خاصة ما يتعلق بالرفض الأمريكى والبريطانى لضغوط إسرائيل بقبول الحل العسكرى لأزمة البرنامج النووى الإيرانى، ورفض السعودية الأنباء التى جرى ترويجها حول قبولها باستخدام أراضيها لضرب إيران.

محاولات التقارب الإيرانية مع مصر من خلال إدانة اغتيال الشهيدة المصرية «مروة الشربينى» فى ألمانيا التى وصفها متظاهرون إيرانيون أمام السفارة الألمانية بـ«شهيدة الحجاب» ومشاركة إيران لمصر وكوبا فى ترويكا للنهوض بحركة عدم الانحياز، وإفراج واشنطن عن خمسة دبلوماسيين إيرانيين جرى اعتقالهم فى العراق، ثم تعيين على أكبر صالحى رئيساً للمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بدلاً من غلام رضا زاده، وتعيين اسفنديار رحيم مشائى نائباً أول لرئيس الجمهورية، مؤشرات مهمة للتهدئة، حيث سبق أن عمل صالحى رئيساً لوفد بلاده فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى عهد الرئيس محمد خاتمى وهو الذى وقع على تطبيق بلاده البروتوكول الإضافى للتفتيش على المنشآت النووية الإيرانية، أما رحيم مشائى فهو الذى سبق أن أعلن أن إيران «صديقة للشعب الأمريكى والشعب الإسرائيلى».

مؤشرات مهمة للتهدئة، لكن الحسم سيبقى داخلياً إما باتجاه الأخذ بمقترحات رفسنجانى، أو بعزل رفسنجانى شخصياً وانطلاق النظام وبقوة نحو اليمين وسيطرة الحرس الثورى والانحياز المطلق للولى الفقيه على حساب خيار الجمهورية والديمقراطية والإرادة الشعبية.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

الانتخابات الإيرانية «المرسومة» وماذا بعد، للسياسة الأمريكية؟

مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى

CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE
IRAN'S CLENCHED FIST ELECTION
WHAT'S NEXT FOR U.S. POLICY?

إعداد د/ فوزى درويش

فى يوم الثالث والعشرين من يونيو ٢٠٠٩ أديرت حلقة نقاش حول هذا الموضوع شارك فيها كل من جيسيكا ماثيوس Jessica Mathews رئيس مؤسسة «كارنيجى» Carnegie Endwment (واشنطن)، وديفيد إجناثيوس David Ignatius كاتب أحد الأعمدة الهامة فى صحيفة الواشنطن بوست، ونيكولاس بيرنز Nicolas Burns أستاذ جامعة فى جامعة هارفارد ووكيل الخارجية الأمريكية السابق للشئون السياسية، وعباس ميلانى Abbas Milani مدير الدراسات الإيرانية فى جامعة ستانفورد، وكريم ساد جاد بور Karim Sadjadpour عضو مؤسسة كارنيجى إنداو منت Carngie Endwment for International Peace

وتمت المناقشة كالآتى:

السيد/ جيسيكا ماثيوس:

منذ ثلاثة أسابيع، وحينما كان الإيرانيون فى طريقهم للدخول فى الانتخابات، قام ساد جار بور أحد المتحدثين معنا اليوم بكتابة تقارير تقول إن هذه الانتخابات سوف تكون لا محالة غير حرة، ولا عادلة.

ونحن الآن نحاول التعامل مع هذا الأمر اليوم، مع البحث حول ماذا سوف تكون عليه سياسة الولايات المتحدة. وماذا حدث فعلاً فى هذه الانتخابات، وأهم من ذلك، هذا النضال وما معناه، وماذا يدلنا على الانقسامات فى صفوف الحكومة، وماذا نتوقعه مستقبلاً.

السيد/ ديفيد إجناثيوس:

إننى على يقين من أن الغالبية منكم تعلم أن الرئيس أوباما يتحدث فى هذه اللحظة فى مؤتمر صحفى يناقش فيه موضوع إيران وموضوعات أخرى. وحيث إنه قد بدأ الحديث فعلاً، فمن المقرر حسب النسخة المعدة سلفاً لما ينوى قوله حول إيران فى نحو الساعة ١٢,٣٠. فإننى أود أن يكون المشاركون فى هذه الحلقة من النقاش على بينة من موقف الرئيس طبقاً لتعليقاته كما يلى: «أود أولاً أن أقول بضع كلمات حول الوضع فى إيران. فالولايات المتحدة والمجتمع الدولى قد

هاله، بل وأغضبه تلك التهديدات وذلك الضرب والسجن الذى تم فى الأيام القليلة الماضية. وإننى أدين بشدة هذه الأفعال غير العادلة، وأنضم إلى جانب الشعب الأمريكى لتأبين كل روح بريئة أزهقت. ولقد أوضحت أن الولايات المتحدة تحترم سيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولا نتدخل على الإطلاق فى شئون إيران، وإنما علينا أن نشهد على شجاعة، وكرامة الشعب الإيرانى، وعلى الانفتاح الذى تم داخل المجتمع الإيرانى، كما أننا نأسف على العنف ضد المدنيين الأبرياء فى أى مكان يحدث فيه».

ومضى الرئيس إلى القول: «إن الاستراتيجية المجهدة الرامية إلى استخدام التوترات القديمة من أجل إلغاء التبعية على الدول الأخرى لم تعد تنفع فى إيران. وليس هذا فحسب بالنسبة للولايات المتحدة، وإنما كذلك بالنسبة لشعب إيران المستقل الذى عليه هو أن يختار».

إننى أود أن أفتح هذا الموضوع مع عباس ميلانى: لقد كتبت عدداً من المقالات الهامة خلال الأسابيع القليلة الماضية وقلت إن فى إيران أمور يخشاها الملالى، وأنها بمثابة ثورة ذات لون خاص Color Revolution، وأن آية الله خامنئى والرئيس نجاد قد نظما «انقلاباً» مسانداً للنظام لمواجهة هذه الثورة «ذات اللون الخاص».

السيد عباس ميلانى:

بادئ ذى بدء، أعتقد جازماً، أن هذه تعتبر أكبر الأزمات التى تواجه النظام حتى الآن. ونحن نعلم أنه منذ ثلاث سنوات دعا خامنئى لإجراء دراسة قام بها قلة من أكبر العلماء الذين يثق فيهم ثقة كاملة ليدرسوا له المراحل الأولى لكافة ما يسمى الثورات الملونة Color Revolution وكيفية وأد هذه الإمكانات فى مهدها. لكن ما ينساه المستبدون أن الحقيقة دائمة التغير، وأن الثورات «الملونة» يتغير نمطها باستمرار لأنها تنمو وتترعرع طبقاً لرغبات الشعوب وقدراتها الخلاقة، وهم ينسون كذلك أن الشعوب أكثر ذكاءً عما تدبره الأنظمة الحاكمة.

إننى أعتقد أنه لو نظرنا إلى هذه الانتخابات، فإن السيد خامنئى، وأحمدى نجاد يشكلان زمرة ضئيلة جداً من أنصارهم فى إيران، وعددا ضئيلاً جداً من المدافعين عن النظام خارج إيران يعتقدون أن هذه الانتخابات كانت نزيهة. فهناك دليل قاطع داخل إيران بأنها كانت انتخابات مسروقة.

لذلك فإنه يتوافر لدينا الكثير من الدلائل حول ما جرى – إنها كانت انتخابات مسروقة. ولفترة ما كان الشك الوحيد الذى يساورنى هو عما إذا كان ذلك بمثابة انقلاب مدبر، دبره الحرس الثورى ثم جرى تقديمه إلى خامنئى كواقع مقدم إليه لا يتسنى له رفضه، أو أن خامنئى كان بمثابة قادم أخير على ما تم ترتيبه، أو أن خامنئى هو العقل المدبر لهذا «الانقلاب». ومرة أخرى أقول لقد توافرت الآن أدلة كثيرة بأنه كان فى قلب هذه المؤامرة منذ البداية.

لذلك فحقيقة أنه كان فى قلب هذه الأحداث منذ البداية صار أمراً شديد الوضوح، لكننى أعتقد أن القوة الكبرى وراء ذلك هم أعضاء الحرس الثورى، كما أعتقد بأن هذه الانتخابات هى بطريقة ما استمرار للمعركة التى بدأت فى الانتخابات الأخيرة. ففى تلك الانتخابات كان هناك الدليل على أن السيد خامنئى لكى يتأكد من أن رفسنجانى سوف لا يفوز فى الانتخابات، استخدم الجيش والحرس الثورى فى تلك المعركة. ولا يحظى رفسنجانى بدعم شعبى، لذلك فإنه لم يكن باستطاعته أن يتحدى خامنئى، لكنه ببساطة صرح عقب تلك الانتخابات بأنها قد سرقت، وأنه يجار بشكواه إلى الله.

وفى هذه المرة فإن موسوى قد قرر أن يذهب بشكواه إلى شعب إيران، وشعوب العالم. إن وصول أحمدى نجاد إلى السلطة يعنى أن كافة مراكز السلطة الهامة يتولاها الآن الحرس الثورى. وكل محافظ فى البلاد هو من الحرس الثورى. كذلك نجد ما بين ٧٥ إلى ٨٠ بالمائة من الوزراء هم من الحرس الثورى. لذلك فإننا بصدد «انقلاب» صنعه الحرس الثورى. وعلى الجانب الآخر نجد تآلفاً واسعاً يضم كلا من رفسنجانى، وكروبى، وخاتمى، وموسوى ومعارضة ذات طابع علمانى داخل إيران وغالبية كبيرة من الشعب الإيرانى.

لذلك فإننى أعتقد أن المعركة هى بين أغلبية من الشعب الإيرانى تقودها هذه المجموعة من الإصلاحيين، والمعارضة العلمانية، ورفسنجانى، والمعارضة الدينية الديموقراطية، أما الجانب الآخر فهو معبأ ومسلح حتى أسنانه، يمتلك أدوات حرب شرسة تمثل بالكاد ما بين ٢٠ إلى ٣٠ بالمائة من الشعب الإيرانى.

السيد / إجناثيوس:

دعنى يا دكتور ميلانى أسألك أن نأخذ الموضوع خطوة إلى الأمام. إنه لمن الواضح أننا نلاحظ ونترقب، لكن ما هى تلك النصيحة التى تقدمها لنا ولموسوى، ولأولئك الذين ينخرطون فى معسكره، ولأولئك الذين يحاولون تنظيم اعتراضات فى الشوارع بالنسبة للمرحلة القادمة. فأنت قد وضعت نظام المعركة بوضوح. فما هو السبيل الأكثر حكمة لهذه الحركة بالنسبة للمرحلة القادمة؟

السيد/ ميلانى:

لو أنك نظرت إلى المعركة، فهى حقاً معركة غير عادلة، ليس من منطلق أن جانباً منها يحوز الأسلحة والجانب الآخر لا يحوزها، فهذا جانب واحد منها، لكن الأكثر أهمية أن

جانباً لا يحترم حقوق الإنسان ولا الحياة الإنسانية. جانب لديه الرغبة فى القتل، والآخر يحترم قيمة الحقوق الإنسانية.

إن يد موسوى مغلولة من واقع أنه لا يود لأنصاره أن يموتوا، وهو يعلم كذلك أن الحركة لو أصبحت حركة عنيفة، فإنها سوف تفقد دعمها الشعبى.

إن نصيحتى لموسوى هو أن يمضى قدماً فى طريقه، وأن يحتفظ بهذا الدعم الشعبى، ويقوم على تنظيم عصيان جماعى. ليس هناك شئ يستطيع النظام فعله، رغم قسوته ورغم كافة الأدوات التى اشتراها من ألمانيا والصين للسيطرة على الإنترنت. فإذا كان هناك مليون من الشعب يسيرون صامتين فى الشوارع، فليس فى مقدور هذا النظام أن يفعل لهم شيئاً، والمسيرات القليلة الأولى تشهد على ذلك.

لذلك فإننى آمل أنه بتنظيم المزيد من هذه المسيرات – السلمية والعصيان المدنى – فإنهم سوف يحدثون شرخاً فى صفوف الحرس الثورى. أنا لست معتقداً بأن الحرس الثورى متنحياً بالكامل مع هذا الانقلاب، فهناك أناس فى صفوف الحرس الثورى على صلة برفسنجانى. وقلة لا يزالون مرتبطين "برزا – رزاى Rezai Rezai بوسعهم أن يلعبون دوراً هاماً فى هذا السياق.

لذلك فإن الحرس الثورى ليس فى تناغم تام مع "الانقلاب"، وعشمى أن يرى هذا العصيان المدنى، والاعتزاز بالكرامة فى أوساط الحرس الثورى وقادته أن يرى النور، وأن يدرك أن مقتل أقرانهم من المواطنين ليس فى المصلحة الوطنية – لا فى الأجل القصير ولا فى الأجل الطويل. والحقيقة أنه الآن يعيش فى إيران أهم آيات الله وهو آية الله منتظرى، وقد أصدر فتوى يعلن فيها أن ضرب الشعب، وتعذيب الناس هو خطيئة فى عرف الشريعة.

السيد/ إجناتيوس:

هناك مسألة هامة: هل حركة الاعتراضات هذه تمتلك ما يمكن تسميته العمود الفقرى backbone – وبصراحة أكبر – هل لديها القوة للوقوف على قدميها لما هو آت؟

السيد/ ميلانى:

إننى أتذكر تصريح "جرامبيكى" Gramsci الشهير.

لقد قال: "إننى متشائم تكتيكيا، ولكننى متفائل جداً استراتيجياً". إننى لا يخالجنى الشك بأن التآلف الذى فعل ما قام به قد أنهى سلفاً الجمهورية الإسلامية كما نعلمها. فالجمهورية الإسلامية اليوم بصرف النظر عمن سيفوز غداً سوف لن تكون تلك الجمهورية التى كانت قبل الانتخابات. إن خامنئى قد تم تحديه صراحة الآن. لقد سُمى خامنئى على مرأى ومسمع من الشعب بأنه كذاب، وديكتاتور، وتعالت الصرخات من الشعب بموته. هذه الأمور لن تسمح له بأن يمسك بزمام السلطة بالشكل الذى كان يفعله من قبل.

لذلك فهم قد خطوا الخطوة الأولى فى سبيل هزيمة هذا النظام. ولكننى لا أشك من الناحية الاستراتيجية أن هذا النظام سوف يتمكن من احتواء هذه الحركة. فهذا النظام ليس لديه حلول لمشكلات إيران ولسوف يصيبه التغيير لا محالة.

السيد/ اجناتيوس:

دعنا نتجه الآن إلى كريم ساجاد بور. فكما تعلمون فإن كريم قد كتب كثيراً وبدقة ومصداقية حول آية الله خامنئى. لقد قال كريم أن خامنئى قد سعى إلى سلطة دون مسئولية، وأن الوقت قد انتهى. لكننى أعتقد أننا جميعاً سوف نكون مهتمين فى تقديركم أو تقويمكم للقائد الأعلى، والدور الذى يلعبه. وسوف أقدر حكمكم عما ينوى القائد الأعلى عمله لإعادة ميزان القوى إلى سابق عهده.

السيد/ كريم ساجاد بور:

أبدأ بحكاية لم يسبق لى أن حكيتها من قبل علانية. ففى الصيف الماضى – فى مثل هذا الوقت تقريباً كنت فى أوسلو وتصادف أن يكون هناك رئيس إيرانى سابق، سوف أذكر اسمه لاحقاً. وقد ألقى هذا الرئيس خطاباً، وقال على الملأ بأن هناك فى كلتا العاصمتين، واشنطن وطهران من لا يريدون أن تكون هناك علاقة بين البلدين. فليس من صالحهم تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران.

ثم بعد ذلك، تصادف أن كنت جالساً إلى جانب هذا الرئيس الإيرانى السابق فى مأدبة غذاء ودار بيننا حديث طويل، وتطرقت معه إلى تلك النقطة، وقلت له أننى أعيش فى واشنطن، لذلك فعندى فكرة عمن هم أولئك من الناس فى واشنطن الذين لا يهتمون بوجود علاقة بين الولايات المتحدة وإيران، لكن قل لى إلى من تشر إليهم فى طهران؟ أولئك الذين لا يريدون وجود علاقة مع الولايات المتحدة، ومرة أخرى، الذين تتعارض مصالحهم مع هذه العلاقة فى إيران، فقال لى أن السيد خامنئى قال لى مرة أننا بحاجة إلى هذه العداوة مع الولايات المتحدة.

والآن، لو عدنا إلى ما حدث فى أعقاب انتخابات ١٢ يونيو. فهناك شئ أساسى فى أسلوب عمل خامنئى بالنسبة لنظرته العالمية، وسواء بالنسبة لتوجهاته صوب الشئون المحلية، أم الشئون الخارجية، خاصة بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة؛ ذلك أن خامنئى طالما يعتقد أنك لن تستطيع مطلقاً أن نأخذ خطاً توافقياً طالما ظللت تحت حصار، ومن ثم لا ينبغى لك أن تأخذ هذا الخط التوافقى حينما تكون مضغوطاً عليك لأن ذلك من شأنه ألا يخفف هذا الضغط، فإن ذلك يظهر الضعف، بل ويستدعى مزيداً من الضغوط.

لذلك لم تعترنى الدهشة أنه بعد كل ما تكشف أنه قد أتى يوم الجمعة فى الأسبوع الماضى ويقوم بتأييد أحمدى نجاد مرة

أخرى، وأن يدعم شرعية تلك الانتخابات لأنه قد فكر بأنه لو تراجع فإن ذلك سيكون إظهاراً للضعف. وما هو مثير كذلك، أن هؤلاء الناس الذين يمسكون بزمام السلطة الآن يعتقدون أنهم ثوريون ناجحون بعد ٣٠ سنة من صراعهم ضد الشاه.

السيد/ إجناثيوس:

كريم، نحن نعلم من قراءة الصحف أن البيت الأبيض قد طلب منك النصح حيال هذه الأزمة. وبدون أن نسألك أن تفشى لنا المحادثات الشخصية، فهل يمكنك أن تقول لنا شيئاً عن فحوى هذه النصيحة التي تقدمها الآن، وخلال الأسابيع القادمة؟ ومرة أخرى، أريد الحديث حول المرحلة التالية من هذه الأزمة لأن هذه ليست من شاكلة الأجل القصير، فهى بمثابة مباراة لكرة القدم طويلة المدى.

السيد كريم ساجاد بور:

حسناً، دعني أتحدث أولاً عن المرحلة القادمة ثم بعد ذلك

ولكن الحقيقة أن الرئيس أوباما كان جاداً ومتوازناً، وهو ما يدعو إلى الاطمئنان، لذلك فإننى معجب بما فعل وأعتقد أنه قد لازمه الصواب فيما فعل.

وماذا عن البديل؟ أى إذا ما كان قد اتخذ موقفاً أكثر صرامة؟ لقد كان ذلك سوف يضعنا فى قلب المعركة، ولكان قد أعطى ذلك لأحمدى نجاد الذريعة للقول بأن كل ذلك من الولايات المتحدة، وأن كل ذلك هو من صنع الأمريكيين: ولكان ذلك قد حدا به إلى القول للشعب الإيرانى «نحن بحاجة إلى حماية بلدنا ضد التدخل الخارجى». إننى على يقين أن ذلك ما كان سيفعله أحمدى نجاد إذا ما كان لدينا رئيس آخر أو لو كان الرئيس أوباما قد اتخذ مجموعة أخرى من التكتيكات أكثر استخداماً للأسلوب السياسى منذ البدايات الأولى.

والآن، وحسب حياتى العملية كدبلوماسى محترف هناك أوقات يكون فيها السبيل الوحيد الذى تستطيع عن طريقه التأثير على حكومة أجنبية أن تلجأ إلى طريقة أو دبلوماسية

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية
في شهر خرداد ١٣٨٨هـ.ش.
الموافق مايو/ يونيو ٢٠٠٩م

تابعت الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر خرداد ١٣٨٨هـ.ش. الموافق مايو/يونيو ٢٠٠٩م تداعيات انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية ونتائجها، والأحداث التي تمخضت عنها. حيث ساهمت الصحف في إذكاء الصراع بين الأصوليين والإصلاحيين بوقوفها وراء المرشحين في جعل انتخابات الرئاسة الإيرانية معركة حقيقية تدور بين الأحزاب والتكتلات، مؤكدة أن الصراع سيمتد طوال فترة السنوات الأربع القادمة، ويتخلله صراع حول السلطة التشريعية عند انتخابات مجلس الشورى الإسلامي والمجالس المحلية.
وتابعت رد فعل إعلان موسوي استمراره في التحدي والتمرد، وانضمام كروبي وخاتمي له لدرأ أعمال الانتقام، والاستعداد للانتخابات القادمة، وإثبات قدرة الإصلاحيين على التصدي للأصوليين، ودعوة المواطنين للتظاهر والاعتراض. وكذلك انضمام آية الله حسين علي منتظري نائب الزعيم الراحل آية الله الخميني المحددة إقامته، وأحد معتزلي الساحة السياسية لدعم موقف الإصلاحيين المعارضين اعتراضا على ممارسات الولي الفقيه آية الله خامنئي، وعلى نتيجة انتخابات الرئاسة، وإبراز تصريحات عدد من كبار علماء الدين من داخل مجلس خبراء الزعامة ومجمع تحديد مصلحة النظام، ومن الحوزة العلمية في قم المطالبين بالتغيير، وتعديل مسار النظام، والالتزام بالدستور والقوانين والشرعية، وتطوير مؤسسات الدولة نحو مزيد من الليبرالية. وقد تابعت الصحف أيضا اتساع حركة المظاهرات واتهام الحكومة وقوات الأمن بالتنكيل بالمتظاهرين ومحاولة الصحف الإصلاحية إثبات دكتاتورية النظام ومحاباته لمرشح رئاسي دون مرشح، وسكوته على تزوير الانتخابات.
وقد دأبت الصحف على الإثارة في عرض جزئيات هذا الصراع، فقد عبرت الصحف الإصلاحية عن افتقاد الأمان الاجتماعي مع افتقاد الأخلاق ونقص مساحة الحرية، وازدياد حالات الإعتقال وحوادث الاختطاف، رغم تولي الحكومة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مما يحتم تغيير نموذج الإدارة، ووجود برنامج محوري بدلا من محورية الفرد، والتوجه إلى القيم التي يجمع عليها الشعب.
في حين دافعت الصحف الأصولية عن موقف الزعامة، وأشادت بخطاب الزعيم وخطاب الرئيس أحمدي نجاد بمناسبة إعلان فوزه، مؤكدة على الإيمان بالثورة والنظام والشفافية والبساطة والتعامل مع معاناة المحرومين، ولم تتوقف عن دعم أحمدي نجاد، كما أشارت الصحف إلى مواقف رفسنجاني ومحسن رضائي وسائر المرشحين من إعادة فرز بعض صناديق الاقتراع وتحقيقات مجلس الرقابة على القوانين ساخرة منهم.
وقد اشتركت الصحف الإصلاحية في الاعتراض على إدارة الأحداث من جانب الحكومة، وشككت في نزاهتها، في حين أبرزت الصحف الأصولية دفاع الزعيم آية الله خامنئي عن نزاهة الانتخابات، ودعوته الأطراف المتنافسة إلى عدم التشكيك فيها، حتى لا تتأثر مصداقية النظام تحت الضغط الإعلامي المعادي أنه سعى لمعالجة قضية الصراع بحنكة، فانتقد طرح قضايا الفساد ضد رفسنجاني وأسرته عبر وسائل الإعلام، مؤكدا معالجتها عبر المؤسسات القانونية، ودافع عن رفسنجاني مشيدا بخدماته وتضحياته وإنفاقه من أجل الثورة والنظام منذ الكفاح ضد الشاه وحتى الآن. ووصف الخلاف معه في وجهات النظر حول مواضع متعددة، بأنه طبيعي، وأن الخلاف بين رئيس الجمهورية ورفسنجاني منذ عام ٢٠٠٥م حول السياسة الخارجية وطريقة تحقيق العدالة الاجتماعية وبعض القضايا الثقافية طبيعي أيضا، وأن آراء رئيس الجمهورية أقرب إلى رأي الزعيم. وأشار إلى أنه لو لم يكن هناك فساد ما أرسل منشورا من ثمانية بنود لرؤساء السلطات الثلاث، ورغم ذلك فإن الجمهورية الإسلامية من أكثر النظم شفافية في العالم. وفي محاولة لتهدئة الصراع أكد أن المرشحين الأربعة من عناصر النظام ومحسوبون عليه، فوصف أحدهم بأنه رئيس جمهورية خدوم وفعال ومكافح وموضع ثقة، والثاني أنه كان رئيسا لوزراء حكومته ثماني سنوات عندما كان رئيسا للجمهورية، والثالث أنه كان قائد جيش الحراس ومن قواد الدفاع المقدس في الحرب العراقية، والرابع أنه كان رئيسا للسلطة التشريعية لدورتين. وأكد خامنئي أن المنافسة داخل النظام، وأن هذه المنافسة بما صاحبها من مناظرات واختلاف في الرأي، جعلت عدد الناخبين يزيد عشرة ملايين عن الانتخابات السابقة. مشيرا إلى أن اشتراك حوالي ٤٠ مليون ناخب في انتخابات الرئاسة يمثل بيعة له ولنظام ولاية الفقيه، لأنه يجسد روح المشاركة الجماهيرية وإحساس الجماهير بالمسئولية تجاه حماية النظام ضد أعدائه، واستمرار التزام الجيل الثالث للثورة بكل فئاته العمرية والجنسية والقومية والمذهبية، وهو ما يجسد الإحساس بالحرية والأمل والانتعاش. وألقى باللائمة على أعداء النظام، وأنه لن يسير خلف البدع غير القانونية، لأنه إذا كسر الإطار القانوني اليوم لن يحفل الناس بالانتخابات في المستقبل، ولن تكون لها مصداقيتها. ثم هدد بأن إثارة التوتر في الشارع يوقع مبدأ الانتخابات والقيادة الشعبية في ورطة، وطلب من الجميع إنهاء هذا السلوك الخاطيء، فإن لم ينتهوا فستقع مسئولية تبعات الفوضى على عاتقهم. مؤكدا أن طريق القانون والمحبة مفتوح.
وقد أشارت الصحف إلى مواقف الأحزاب والتكتلات وهيئات المجتمع المدني وعلماء الدين واستطلاعات رأي الجماهير والشخصيات السياسية وبعض المراجع وعلماء الدين في حوزة قم الدينية، حول الأحداث ومواقف المرشحين، والأوضاع السياسية والأمنية، وذلك لأول مرة في تاريخ انتخابات الرئاسة. كما تابعت مواقف الدول الغربية من الأحداث الإيرانية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقدت تدخل البعض في الشئون الداخلية لإيران، وطالبت وزارة الخارجية ومجلس الشورى الإسلامي والحكومة باتخاذ مواقف حاسمة في مواجهة بعض هذه الدول.

قضية العدد

ولاية الفقيه والتحديات القادمة

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

لاشك أن تداعيات أحداث انتخابات الرئاسة الإيرانية العاشرة قد أظهرت بوضوح وجود شرخ ثقافي في ولاية الفقيه، فولاية الفقيه ليست مجرد نظام سياسي، بل هي ثقافة دينية تنبع من الاجتهادات التي قدمها علماء المذهب الشيعي، ليس في إيران وحدها، وإنما في مختلف الحوزات العلمية الشيعية في العالم، ولكن البيئة الإيرانية بما لها من مواصفات خاصة كانت خير حاضنة لهذه الاجتهادات التي أفرزت مبدأ ولاية الفقيه في ظل غيبة الإمام الثاني عشر محمد المهدي، بعد أن اختلفت حولها باقي الحوزات، خاصة في العالم العربي، فالفكرة تتناسب مع الشخصية الإيرانية وعناصرها السياسية والثقافية على مدى العصور.

لقد كانت الإمامة الاعتبارية هي أساس النظرية، وكان للجمهورية الإسلامية في إيران إضافات على النظرية تتناسب مع طبيعة المكان والزمان والظروف للقيادة الدينية، وأصبحت الأعلمية والأعدلية والمقبولية من الجماهير أساس الولاية، وأصبح التعيين من خلال الفقهاء، مع الإبقاء على صلاحيات الجمع بين القيادة الدينية والقيادة السياسية، وحق الحكم مدى الحياة، مادام لا يتعرض لعائق يمنعه من أداء مسئولياته كمرض عضال أو جنون، وكان تبنى استمرار الثورة ضرورة لافتقاد الشيعة الحركة الثورية التي يتميزون بها، والإيجابية العملية التي تدفعهم إلى التقدم، ولما كان أحد أهداف الحكومة إقامة الحكومة العالمية للإسلام للتمهيد لعودة المهدى المنتظر، صارت عناصر قوة الحكومة عناصر تدخل في باب الفرض والواجب، وليس من باب التطوع أو النافلة.

لقد كان مشروع الجمهورية الإسلامية على أساس مبدأ ولاية الفقيه هو أكثر المشروعات السياسية بريقا على الساحة السياسية في إيران بعد انتصار الثورة الإيرانية بقيادة علماء الدين، ولم ينافسه إلا مشروع الجمهورية الاشتراكية الديمقراطية لحزب «توده» الشيوعي، ومشروع الجمهورية الديمقراطية الليبرالي الذي طرحته الجبهة الوطنية، وإزاء الكاريزما التي حققها آية الله الخميني لإعادة القيم الإسلامية المنسية في المجتمع الإيراني، فقد استطاع الخميني أن يطرح مشروعه للاستفتاء العام، كما استطاع أن يحصل على موافقة شعبية عليه بلغت نسبتها ٩٧٪، ورغم محاولة الإسلاميين دعم نظام الحكم القائم على ولاية الفقيه، ورغم انسحاب قيادات ليبرالية من الساحة السياسية أمام زخم الإسلامية، ورغم تصفية حزب «توده» الشيوعي، إلا أن المتتبع للأحداث يدرك أن قوة الليبراليين التي كان لها دور كبير في انتصار الثورة، وإن كانت قد قبلت العمل تحت مظلة ولاية الفقيه، إلا أنها لم تخرج من الساحة السياسية، ووجدت لها أنصارا داخل الحوزات الدينية والجامعات، مما جعلها تشكل عنصرا

ضاغطا ورقابيا على نظام ولاية الفقيه، واستطاعت أن تشكل أقلية معارضة داخل النظام من خلال أحزاب وجماعات إسلامية. ولاشك أن تنامى قوة الليبراليين واجتهاداتهم الفكرية واتساع مصادرهم الثقافية، جعلتهم يتمكنون من اختراق نظام ولاية الفقيه، ويشكلون جبهة تعلن شعار الإصلاح، وتكتلا عرف فيما بعد بتكتل الثانى من خرداد، استطاع أن يصل إلى مقعد رئاسة الجمهورية، وإلى أغلبية واضحة فى مجلس الشورى الإسلامى والمجالس الشعبية، مكنت أعضاءه من الوصول إلى مقاعد قيادية فى المجلس الأعلى للثورة الثقافية، ومقاعد مؤثرة فى السلطة التنفيذية، وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني، وإزاء هذا النفوذ ظهرت محاولات تغيير القوانين والصلاحيات فى اتجاه ليبرالي، وهو ما أدى إلى صدام بين الإصلاحيين والأصوليين فى عهد خاتمي، وهو ما كان يجعل الزعامة التى تمثل قمة نظام ولاية الفقيه مضطرة إلى التدخل لحسم الأمور ضد الإصلاحيين، على حساب التوجه الليبرالي.

ومن هنا يمكن اعتبار الفكر الإصلاحى الليبرالى أكبر معضلة تواجه ولاية الفقيه، باعتباره يتقاطع بشكل حاد معها لاستناده إلى أسس فكرية قائمة على نظريات علمية وتجارب عملية حققت نجاحا فى المجتمعات المتقدمة، بينما لم تستطع ولاية الفقيه حتى الآن أن تحقق كثيرا من أهداف الشعب الإيرانى التى بلورتها ثورته الإسلامية.

لكن خامنئى فى محاولة وقفه لهذا التحدى طالب بالاستمرار فى تعقب أصحاب الثراء غير المشروع نتيجة استغلالهم لفترة إعادة البناء والتعمير، والوقوف بحزم أمام ظهور طبقة جديدة فى البلاد، مؤكدا على استقلالية السلطة القضائية، ونبه خامنئى إلى أن الدستور ينص على معاقبة جمع الأموال بطرق غير مشروعة. وشرعت السلطة القضائية فى التحقيق فى ملفات قضايا الفساد الكبرى، التى وصلت إلى ٣٤٠ قضية، والتى تتضمن توجيه تهمة الإهانة والكذب على المسئولين ومؤسسات النظام ونشر الأكاذيب لتشويش الرأى العام، وبث الدعايات ضد النظام ونشر الكتابات المخالفة للدين وإهانة الثوابت الدينية وانتقاد آراء الخمينى والاستهانة بها، بالإضافة إلى تهم أخرى من بينها العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتشجيع على الاعتراف بإسرائيل، والدعاية لصالح حركة الحرية والدفاع عن الجبهة الوطنية، والتشجيع على مناهضة بعض الأحكام الإسلامية الراسخة، ومعارضة الدين للعقل، حيث قامت السلطة القضائية باعتقال العديد من رموز الإصلاحيين، بتهمة بث الدعايات ضد النظام، ونشر الافتراءات وتشويش الرأى العام، وكان الهدف من ذلك إقصاءهم عن الساحة السياسية.

كان الزعيم والحرس القديم للثورة والنظام قلقين، لإحساسهم بتحول جديد لمسيرة الثورة، والنظام يسيطر عليه تنازع النفوذ وتعارض التوجهات وصراع الأفكار والنظريات، خاصة أن حركة الإصلاح اتخذت كثيرا من المعايير الغربية للممارسة السياسية، وأفرغت المحتوى الإسلامى للديمقراطية، كما انشغلت بالنظريات عن الإصلاح الاقتصادى ورفع المعاناة عن الجماهير، فضلا عن فتح قنوات مع العالم الغربى الذى كان يمثل فيما مضى القوى الاستكبارية التى قام النظام لمناهضتها، وهذه القنوات سمحت بتسرب الضغوط الأجنبية إلى الساحة الداخلية، وتشتت المقاومة الوطنية، بما يتسبب فى ضعف النظام وانهياره. كل هذا جعل الزعيم يتجه إلى محاولة ضبط النظام من خلال إعادة بناء الأصولية بأساليب ابتكارية يتمثل فيها روح الإصلاح، وإحياء قيم الثورة وفكر المستضعفين، بمساعدة الجيل الثالث من الثورة ودعم من الحرس القديم، فنجح فى تحقيق خطوات عملية، أثمرت عن إحداث تحول فى فكر الحوزة العلمية الدينية، وإيجاد حركة أصولية بين الشباب وفى الجامعات، وتربية كوادر تنفيذية مشبعة بالفكر الأصولى الجديد، استطاعت أن تنفذ إلى السلطة القضائية ثم إلى السلطة التشريعية بمجالسها المختلفة المحلية ومجلس الشورى الإسلامي، مع وجود مجلس الرقابة على القوانين أيضا فى يد الأصوليين، ثم إلى السلطة التنفيذية.

وتعتبر رئاسة أحمدى نجاد نقطة فارقة فى المرحلة القادمة من عمر النظام، والتى تعتبر أدق المراحل وأصعبها، نظرا لتعقد الموقف داخل إيران وخارجها. فعلى الصعيد الداخلى تركت الحركة الإصلاحية بصمتها على الساحة السياسية، وبغض النظر عن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين أصبح لدى الشعب الإيرانى قدر من النضج السياسي، يؤهله لانتخاب رئيس لا تفرضه الأحزاب والتكتلات والقيادات السياسية. وعلى الصعيد الخارجى دخلت العولمة مرحلة إجرائية جديدة لتنفيذ خريطة الشرق الأوسط الجديد، بما لا يتناسب مع التوجهات الأصولية الإيرانية، وهو ما فرض على إيران ضغوطا وأعباء كبيرة تثقل كاهل النظام والشعب. وقد أثبتت نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية الأخيرة أن الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين مجرد واجهة لصراع الأجيال، ومن المؤكد أن الشباب الذين يمثلون غالبية المجتمع الإيرانى قد تمكنوا أخيرا من التعبير عن ذاتهم، وإسماع كلمتهم لقيادات النظام، وهو ما كشف عن الاختلاف الكبير بين أجيال الثورة، ليس من الناحية السنية، بل من ناحية التركيبة الاجتماعية والتوجه الثقافى والوعى السياسي، لذلك حدث فى إيران نوع من تغير الرؤية، أحدث تحولا تدريجيا عن الثوابت فى السياسة الإيرانية.

من هنا دعم الزعيم خامنئى أحمدى نجاد الذى لم يكتف

برفع شعار التقدم، بل قرنه برخاء الشعب من خلال تنمية المدن والقرى وتعمير البلاد، وأعطوا أولويات لمطالب البسطاء مثل تحسين مستوى المعيشة، وزيادة قدرة الموظفين والعمال على تلبية احتياجاتهم، وإذابة الفوارق بين الطبقات، وبسط العدالة، وإزالة التفرقة، ومحاربة الفساد، كما اهتم فى شعاراته بتأصيل القيم، ومحاولة الوصول لنهضة بآليات سلسة تحل القضايا الثقافية بالوسائل العصرية، مع الحرية الملتزمة ودون التدخل فى الخصوصيات.

وقد أثبت أحمدى نجاد بنشاطه الوثاب وحركته الدائبة وفكره الابتكارى وأسلوبه الثورى أنه يعرض نوعا جديدا من الإدارة، حيث يرى أن الإدارة الثورية تقوم على قاعدتين: الأولى تعود إلى تلقى أساس الثورة، وهو إيجاد مجتمع إسلامى نموذجى ومتقدم، كمقدمة ومنطلق لحركة إقامة الحكومة العالمية للإسلام، أما الثانية فتتعلق بجدارة الشعب الإيرانى ولياقته للقيام بهذه الرسالة العظيمة، ويعتبر أن الاعتقاد بشمولية وتكامل الإسلام، والتخطيط والتدبير بما يتناسب مع المصادر والظروف، من خصائص الإدارة الثورية الفدائية. ويؤمن أحمدى نجاد أنه ينبغى أن تكون سرعة الحركة متناسبة مع سرعة التطورات، بحيث تكون الإدارة ديناميكية وليست ايستاتيكية، وأن تكون علمية، وتستفيد من آخر منجزات العالم المعاصر. ويؤكد على ضرورة الاستفادة من الثروة القومية بالصورة التى تجعل الجماهير يشعرون بوجودها، وبذلك وضع مفهوما جديدا غير تقليدى للحكومة المتعارف عليها فى إيران، حيث ابتدع كثيرا من الأطر التى تتحرك الحكومة تحت سقفها، ابتداء من أسلوب اختيار الوزراء، ومواصفات الوزير، وخبراته السابقة، وبرنامج عمله، وعلاقته بالرئيس ومعاونيه وغيره من الوزراء، ثم علاقته بالبرلمان، وعلاقته بالقاعدة الجماهيرية، وتوجهاته الثورية، فضلا عن سرعة تغيير الوزراء، كما أن العاصمة ليست مقرا للحكومة، حيث يجب أن تعقد اجتماعاتها كل شهر فى محافظة من المحافظات، وتجعل منها جدول أعمالها، وتدرس مشاكلها وتحلها، وتلبى احتياجاتها.

مع ما تعودت عليه الساحة السياسية فى إيران يبدو مفهوم أحمدى نجاد للحكومة غير علمي، باعتبار أن هناك مواصفات علمية ومقاييس تقليدية لمن يتولى هذه المناصب، باعتبار أنها مناصب سياسية، وليست مناصب إدارية، وباعتبار أن من يقوم بها شخصية سياسية، وليس موظفا إداريا، وإلا كان من الطبيعى والأفضل أن يستمر ترقية الموظفين إلى منصب الوزير، ولكن هذا لا يحدث بشكل أساسى مالم يكن وكيل الوزارة المعين وزيرا شخصية عامة تستحق المنصب، إلا أن المنصب الوزارى عند أحمدى نجاد ليس استحقاقا، بل خدمة يقوم بها من يقدر عليها بغض النظر عن شهرته أو مكانته، فى حين يؤكد أحمدى نجاد أن سبيل حل كل المشكلات هو التحركات الإصلاحية للسلطة التنفيذية، التى تتم بدعم من الزعيم والبرلمان والسلطة القضائية، وهو مطلب جماهيرى يقتضى إصلاح قانون الضرائب والجمارك، وتغيير النظام المصرفي، وأن مجموعته الوزارية قادرة على القيام بهذه المهمة. ويجعل أحمدى نجاد المادة ٤٤ من الدستور هى النظرية الأساسية للاقتصاد الإسلامي، مؤكدا أن الحكومة توجه وتعدل وتقوم بالتوزيع العادل للامكانات والفرص، ووظيفة البنوك أن تكون مثل مضخة الدم التى تضخ الدم النقى إلى كافة أجزاء الجسم، والجماهير هى التى تدير الاقتصاد وكل شيء فى البلاد، بل هى مؤثرة حتى فى السياسة الخارجية، فالخبراء فى السياسة الخارجية منظمون للأمور فقط، فالقوى الشعبية مؤثرة على الساحة الدبلوماسية، وحضور الجماهير فى الساحة السياسية يغير كافة المعادلات على المستوى المحلى والإقليمي، وهو ما ينطبق أيضا على الملف النووي، وينسحب كذلك على الساحة الثقافية، فالشعب هو الذى يحفظ التقاليد والسنن الثقافية، وأنه بدون التضامن والتآزر لا يمكن إدارة شيء ولو كان أسرة صغيرة من أربعة أفراد.

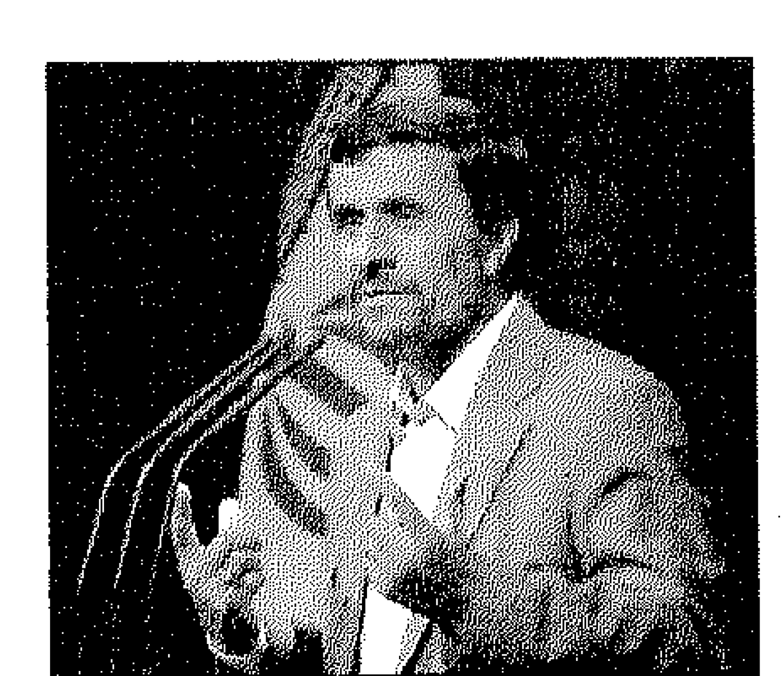
لقد أقر معارضو الرئيس بأن أحد أبرز مفاهيم الحكومة عند أحمدى نجاد هو اللامركزية فى توزيع الصلاحيات والإمكانات فى البلاد، ومنح صلاحيات العاصمة للمحافظات باعتباره أول الطريق للتطور، وأن انسجام الحكومة هو أحد أولويات الرئيس فى اختيار وزرائه. ورغم أن إذعانهم ووفاءهم لأهدافه الأولى، وعدم قدرتهم على معارضته، يمثل سلبية إدارية، إلا أنه يتضمن إيجابية تتمثل فى حسن تنفيذ الخطط والسياسات، وهو أيضا ماتحتاجه إيران الآن.

وسوف تتجه ولاية الفقيه إلى أن تكون لإيران علاقات طيبة مع جميع دول العالم، وأن تتحاور معها من خلال المنطق، وأن تجعلها تقبل بحقوق إيران الطبيعية والقانونية، وتتعاون معها، وتجعل التعامل مع الولايات المتحدة على أساس المبادئ والمصالح والأهداف القومية الهامة، مع تغيير أساليب التعامل حسب مقتضيات الظروف.

شئون داخلية

إيران على أعتاب مرحلة جديدة بعد فوز أحمدى نجاد (ملف خاص)







أنتجت أزمة انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى ١٢ يونيو الماضى وفاز فيها مرشح الجناح الأصولى من التيار المحافظ محمود أحمدى نجاد بفترة رئاسية ثانية، تداعيات عديدة سوف تسهم إلى حد كبير فى تحديد اتجاهات التفاعلات الجارية بين القوى السياسية الإيرانية، فضلا عن رسم معالم خريطة القوى السياسية الإيرانية، التى من المرجح أن تتعرض لتغييرات كبيرة كمحصلة لما أسفرت عنه الانتخابات.

لكن الأهم من ذلك هو أن إيران أصبحت على أعتاب مرحلة جديدة ربما تشهد أزمات أكثر قوة، خصوصا بعد الدعم الواضح الذى أبداه المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى للرئيس أحمدى نجاد وإصراره على عدم الاستجابة لرغبات المعترضين على نتائج الانتخابات.

وفيما يلى ملف خاص يعرض لتفاعلات القوى السياسية الإيرانية فيما بعد انتهاء أزمة الانتخابات الرئاسية وتوقعاتها لما يمكن أن تنتج عنها فى المستقبل القريب.

١- الحرب السرية بين أقطاب السلطة فى إيران

■ أخبار بلوشستان والعالم ٢٤/٦/٢٠٠٩

تعد مظاهرات الشوارع والاعتراضات الشعبية المتواصلة أحد مظاهر الحرب السياسية الدائرة فى إيران حالياً، لكن بعض المحللين السياسيين يرون أن ثمة صراعاً أشد وأعمق يدور فى الخفاء بين النخبة السياسية الحاكمة.

يؤكد هذا التصور صمت قطاع كبير من رجال الدين الشيعة على الأحداث الجارية التى أدت إلى استياء كبار رجال الدين الشيعة من أداء مسئولى الدولة، كما تدور حالياً مباحثات سرية بين زعماء نظام الجمهورية الإسلامية.

يسعى الآن كل من آية الله على خامنئى، وهاشمى رفسنجانى، وأحمدى نجاد، وبعض الشخصيات الإيرانية الأخرى إلى إدارة الأزمة الحالية، ويبدو أن هذه الأطراف على اتصال دائم ببعضهم بعضاً لأنهم جميعاً أبناء الأب الذى يدعى الجمهورية الإسلامية، لكن النزاع الحالى يدور حول مستقبل الأبناء.

فاز أحمدى نجاد بالجولة الأولى للصراع باستخدام القمع والعنف مدعوماً بقطاع من الحرس الثورى أصحاب الخبرات العسكرية المستعدين للدفاع عن مصالحهم القومية، لكن يبدو أن هذا التيار لديه تناقضات جوهرية مع مجتمع رجال الدين، لكن مع تكرار الدعم من على خامنئى لأحمدى نجاد إطمأن أحمدى نجاد ولم يأبه بمشكلاته مع رجال الدين، ويبرز على الساحة سؤال هام هو لماذا لم يقم خامنئى بدور الوسيط بين الأطراف المتصارعة وقيامه بتعميق الخلافات بين فصائل النظام.

يمكن وضع تصورين للإجابة على هذا السؤال؛ الأول :

أن آية الله خامنئى خشى من أن يكون التراجع فى الظروف الحالية يعنى انهيار النظام السياسى الإيرانى بالكامل، وفى هذا التصور إحداث أى ثغرة فى البنية الداخلية للنظام لن يؤدى إلا إلى انهيار النظام الثورى الإيراني، الثانى: أن آية الله خامنئى فى مواقفه الأخيرة لم يكن لديه حرية التصرف، وأنه إلى حد ما كان رهينة أحمدى نجاد ومؤيديه.

رفسنجانى يمثل عقلانية الدولة فى إيران:

من سخرية القدر أن رفسنجانى كثورى مخضرم تقع على عاتقه الآن مهمة إخراج إيران من عزلتها السياسية، يبدو أن رفسنجانى عدو لدود لأحمدى نجاد، هذه العداوة راجعة لتعارض المصالح بينهما أكثر من التعارض الأيديولوجى.

أدرك رفسنجانى بمرور الوقت أن أبواب إيران المغلقة ينبغى أن تفتح، وخاصة الاقتصادية منها، وعلى الرغم من أن رفسنجانى لا يريد الانفتاح الشامل، لكنه يعلم أن انغلاق إيران على المدى القصير أو البعيد لن يهدد نظام الجمهورية الإيرانية فحسب وإنما سيعرض وحدة الأراضى الإيرانية للخطر أيضاً.

إن وجود أحمدى نجاد على رأس الحكومة الإيرانية يعنى حذف جميع أطياف المعارضة الإيرانية، وتزايد خطر الهجوم الأمريكى على إيران. ونظراً للظرف الحالية يعد رفسنجانى ممثل العقلانية الإيرانية، وفى حالة تزايد اعتراضات الشوارع ستتعرض مشروعية زعيم النظام للاهتزاز وربما فى مثل هذه الظروف تسنح الفرصة لرفسنجانى.

صمود موسوى فى مواجهة أوامر المرشد:

فى الوقت الحالى تسيطر الحكومة الإيرانية على اعتراضات الشوارع، لكن الأوضاع من الممكن أن تتغير بسرعة، وموسوى حتى الآن يطلب من مؤيديه الاستمرار فى المقاومة والمطالبة بحقهم.

على الرغم من أن موسوى ابن الثورة الإسلامية ومؤمن بالنظام الإيراني، لكن مقاومته اتخذت لوناً جديداً يختلف عن أسلوب الإصلاجيين، فموسوى لم يستبعد القيام بإضراب عام فى إيران، وهذه بداية جديدة للمعارضة السياسية فى إيران من الممكن أن تؤدى إلى تحولات عميقة.

٢- النضج السياسى ثمرة الاعتراضات الشعبية على نتائج الانتخابات

آرش بارسى ■ كيهان (الدنيا) ٣٠/٦/٢٠٠٩

الحركة المدنية التى تكتسب حالياً شكلاً جديداً فى إيران لها تاريخ أكثر قدماً من الأسبوعين اللذين تشكلت فيهما بعد انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة. لقد خاض الشعب الإيرانى على مدار سنوات مضت طريق النضال السلمى للحصول على حقوقه الأولية، ولقد شهدنا حركات للعصيان المدنى عدة مرات على مدار الثلاثين عاماً الأخيرة، وهى عمر الجمهورية الإسلامية فى إيران، لكن هذه المرة كانت هذه الحركة، حركة جماعية تحمل بشارة الحرية فى المستقبل القريب للمجتمع الإيرانى.

يجب أن نرجع جذور هذه الحركة الاجتماعية إلى وقت اندلاع ثورة ١٩٧٩. والسؤال الهام الذى يطرح هذه الأيام هو ما هو غطاء حركة الوعى السياسى الاجتماعى التى تشهدها إيران حالياً؟

وكيف ظهر هذا الانفجار الاجتماعى الضخم إلى حيز الوجود؟

هذا المقال محاولة لدراسة وبحث عوامل حدوث هذه الحركة المدنية ضد الانقلاب الحكومى وأسلوب التعبير عن الذات فيها، ومستقبل هذه الحركة.

تشكلت الحكومة الثورة الإيرانية فى بداية الأمر من جميع القوى السياسية الإيرانية الموجودة على الساحة آنذاك، من خلال مطلب جماعى وحد بينها، وهو القضاء على دكتاتورية الشاه، وكبقية الثورات عملت الثورة الإيرانية إلى ترسيخ المؤسسات الجديدة ثم مواصلة الطريق الثورى عبر التضييق على القوى المعتدلة داخل النسيج الثورى، ثم أنتجت الثورة الإيرانية حكومة تقوم على أساس دينى مذهبى، وأدت الأحداث التالية، ومن أهمها حركة الإعدامات الموسعة التى طالت كثيراً من أبناء الثورة، إلى إيمان كثير من الرفاق المقربين لآية الله الخمينى بالمقولة التى تقول إن الثورات تأكل أبنائها، ومن ثم رأوا أن الثورة تتجه إلى التطرف والراديكالية، فكان لزاماً عليهم أن ينضموا إلى فريق المعارضة، وكان من أولئك

أعضاء منظمة مجاهدى خلق، ومنظمة مليشيات فدائيي خلق، والجبهة الوطنية، وكثير من التنظيمات اليسارية.

ساعدت الحرب بين إيران والعراق كثيراً على تثبيت النظام الإيرانى الناجم عن الثورة الإيرانية، واستطاع الراديكاليون الإسلاميون نظراً للظروف الموجودة آنذاك أن يفرضوا معتقداتهم وآرائهم على المجتمع الإيرانى.

وبذريعة الحرب قاموا بقمع معارضيهم بمنتهى العنف، وبنهاية حرب الثمانى سنوات مع العراق، ووفاة الخمينى فى عام ١٩٨٩ بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ الجمهورية الإسلامية.

وصل السيد على خامنئى عبر البرلمان الذى كان يرأسه هاشمى رفسنجانى إلى زعامة النظام ليتم تطبيق مقولة إمامها آية الله الخمينى القائلة بأن ترسيخ الثورة الإسلامية يتم من خلال التعاون الوثيق بين خامنئى ورفسنجانى. منذ ذلك الوقت رأينا ولاية الفقيه يلتصق بها لفظ المطلقة، واكتسبت الديكتاتورية قوة أكبر بهذا التحول، وشيئاً فشيئاً بدد الشعور بأن جمهورية النظام معرضة للخطر الذى يتسرب إلى الجميع، وأنه قد تم استبدال مشروعية النظام من كاريزما آية الله الخمينى إلى الأمر الإلهى بولاية الفقيه.

ضعفت القيم الأساسية التى تبناها نظام الجمهورية الإسلامية فى سنواته العشر الأولى تدريجياً، وحلت محلها قيم جديدة، فحان وقت تصفية كثير من ثوريى الجيل الأول، فشهد عقد التسعينيات إقالة المدراء وعمليات اغتيال موسعة فى داخل وخارج إيران، وكان تغيير البنى الاقتصادية، وأتباع الحكومة الإيرانية لتوجهات جديدة عما كانت عليه أدلة دافعة على صدق مقولة تغيير مشروعية النظام وقيمه الحاكمة.

أخذ حجم الاختلاف بين على خامنئى وهاشمى رفسنجانى يتزايد شيئاً فشيئاً، وفى إطار هذا الخلاف اصطف رجال الدين المسيسين فى تصنيفات منفصلة، وبشكل طبيعى انقسم جمع كبير من حلفاء الحكومة الثورية على أنفسهم.

فى سنوات منتصف عقد التسعينيات برزت إلى الوجود جماعة التكنوقراط تحت مسمى الإصلاحيين، وهى الجماعة التى كان أفرادها فى طليعة جبهة النضال ضد النظام الشاهنشاهى المؤيدة لآية الله الخمينى، ظهر هذا التكتل السياسى الجديد على الساحة الإيرانية لسببين:

١- التكنوقراطيون من الجيل الأول للثورة رأوا أنفسهم معرضين لخطر الإلغاء والاستبعاد، وسمعوا عن قرب صوت همهمة الديكتاتورية الإسلامية فى تصاعد مستمر.

٢- بعد مرور سنوات من عمر الثورة، سعوا إلى إطلاع أفكارهم الثورية المتطرفة، وكانوا يرون الإصلاح من خلال مجاراة وضع المجتمع الدولى آنذاك.

استطاعت هذه الجماعة السياسية الإيرانية الجديدة، على الرغم من المعارضة الخفية لها من قبل على خامنئى، أن تصل بالسيد محمد خاتمى إلى مقعد رئاسة الجمهورية من خلال شعار المجتمع المدنى والتنمية السياسية.

كان الثانى من خرداد عام ١٩٩٧ نقطة تحول أخرى فى تاريخ إيران ما بعد الثورة، استطاع الإصلاحيون جذب عدد ضخم من الشباب، وعدد كبير من الجماعات السياسية التى كانت تعارض انحراف الثورة عن مسارها من خلال إطلاق الشعارات الاجتماعية والوعود بحريات سياسية أكبر.

مع تزايد عدد الصحف، والأجواء المنفتحة سياسياً واجتماعيا، انكشفت على الملأ كثير من المخالفات والانحرافات الحكومية، وأصبح الانقسام بين الطبقة الحاكمة حديث الساعة بين أفراد الشعب الإيرانى، واستطاع الشباب الارتقاء بشعورهم السياسى ووعيهم المجتمعى استعداداً لليوم الموعود من خلال قراءة الكتب ومشاهدة الأفلام ومطالعة الصحف التى كانت جزءاً من الممنوعات فى الماضى.

هذا الوضع لم يستمر طويلاً، ولم تحافظ الحكومة الإيرانية على الحريات المحدودة، ومن خلال غلق الصحف واستقالة وزير الثقافة وسلسلة الاغتيالات انطفأت شمعة هذه الحركة إلا أنها لم تنته.

السيد محمد خاتمى لم يعرف قدر مؤيديه الشبان جيداً، ومن خلال البراجماتية وعدم مقاومة الراديكالية الإسلامية أهدر ثقة الرأى العام الإيرانى فى الإصلاحيين. كانت الانتخابات الرئاسية فى عام ٢٠٠٥ فرصة مناسبة للسيد على خامنئى كزعيم لإيران ومعارض لسياسات حكومة الإصلاحيين ليصحح أخطاءه فى التعامل مع القوى السياسية الداخلية، واستفاد بأقصى قدر ممكن من ضياع ثقة الرأى العام الإيرانى من الإصلاحيين، وسيطر مجدداً على مقعد رئاسة الجمهورية ثم البرلمان، كان الراديكاليون يريدون تحقيق أهدافهم من خلال السيطرة على جميع منابر السلطة فى إيران.

بدأت الحركات التكتيكية لجماعة الراديكاليين بالهجوم على هاشمى رفسنجانى وأدائه، وكذلك الجيل الأول للثورة باعتباره أهم المنافسين. وفى إطار مواصلة هذا التحرك دخل إلى الساحة السياسية الإيرانية محمود أحمدى نجاد كفرد من الجيل الثانى للثورة ينتمى إلى المتطرفين الذين يعارضون جمهورية النظام الإيرانى، واستفاد من الفراغ الموجود على الساحة السياسية الإيرانية بعد انهيار ثقة الرأى العام فى الإصلاحيين فأعلى شعاراته الشعبوية الخادعة للعوام، واستطاع الحصول على عدد ضخم من أصوات الناخبين، وينبغى أن نذكر أن هذه العملية تم التخطيط لها بعد إقصاء مهدى كروبى من خلال عملية تزوير ضخمة فى الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية التاسعة مهدت لمواجهة شاملة

بين أحمدى نجاد وهاشمى رفسنجانى فى الجولة الثانية التى شهدت هجوماً حاداً على تيار الوسط وشخص هاشمى رفسنجانى، وفى النهاية أثمر المخطط الذى تم وضعه سلفاً، وأصبح أحمدى نجاد رئيساً لإيران عبر ١٧ مليون صوت انتخابى، ودخل مشروع إلغاء جمهورية النظام وتحويله إلى حكومة إسلامية ولائية إلى مرحلته الثانية بانتخاب أحمدى نجاد.

إن أداء أحمدى نجاد على صعيد السياسة الداخلية، وكذلك خلق الأزمات الحكومية كان يتم بوعى تام لتغيير توجه النظام، وقد أدى إلى ابتعاد النخبة والمثقفين عن الدولة، وبالتالى أغلق باب النقد فى المجتمع، وأصبحت الحريات الاجتماعية أقل من ذى قبل، ووقعت الصحف فى قبضة الرقابة.

كل هذه الأعمال تأتى فى إطار مشروع إلغاء جمهورية النظام، حيث يؤيد على خامنئى مرشد الثورى أحمدى نجاد تأييداً مطلقاً ويهاجم جميع معارضيه السياسيين.

هيأت الدورة الرئاسية الأولى لأحمدى نجاد الأجواء لإبعاد الجيل الأول للثورة ومؤيدى جمهورية النظام من الساحة السياسية، ووصل الشقاق بين عناصر الطبقة الحاكمة إلى ذروته، وكذلك الفجوة بين الشعب والطبقة الحاكمة، ذلك الشعب الذى كان قد أدخر كل شعوره ووعيه على مدار ثلاثين عاماً لمثل هذه الأيام.

قبيل الانتخابات الرئاسية رأت الجماعة التى تؤيد الحكومة الإسلامية الولائية أن تقدم محمود أحمدى نجاد مرة أخرى كمرشح لتيار الأصوليين. دخل إلى ساحة المنافسة الانتخابية كل من مير حسين موسوى ومهدى كروبى ومحسن رضائى باعتبارهم ثلاثة أركان من الأركان الأساسية للنظام حظوا بثقة نظام الجمهورية الإسلامية منذ البداية، وقد سمح المرشد بقدر محدود من الحرية لوسائل الإعلام، وكذلك إقامة تجمعات للشباب فى الشوارع بهدف رفع نسبة المشاركة فى الانتخابات لمنح المشروعية لنظامه، لكن الأمور لم تسر على النحو الذى أرادته جماعة السلطة، وأوضحت المناظرات التلفزيونية والدعاية الانتخابية لكل من مير حسين موسوى ومهدى كروبى، الخلافات العميقة داخل الحكومة أكثر من ذى قبل، وكسرت التابوهات واحد تلو الآخر، فأطلق أحمدى نجاد السهم الأخير تجاه الجيل الأول للثورة، خاصة هاشمى رفسنجانى وناطق نورى.

كانت الأجواء تخرج تدريجيا من إطار الحالة الاعتيادية، وكانت الموجة الخضراء لمؤيدى مير حسين موسوى تتصاعد يوما بعد يوم، وأصمت صرخات المطالبة بالتغيير من قبل مؤيدى مهدى كروبى آذان المستبدين، ولم يستثن محسن رضائى من هذه القاعدة، إذ هب واقفا فى مواجهة أحمدى نجاد.

تزايدت مطالب الشعب الإيرانى من مرشحيها أكثر وأكثر وأجبرهم على زيادة الاعتراض على الاستبداد المتزايد داخل المجتمع الإيرانى. لقد تمت تعبئة جميع الإيرانيين فى جميع بقاع الدنيا حتى لا يتخلوا عن نضالهم المدنى وأصواتهم الانتخابية حتى لا يصبح أحمدى نجاد رئيساً لإيران مرة أخرى، وحتى لا ينجح مشروع إلغاء جمهورية النظام، لكن مرشد إيران السيد على خامنئى وجماعة السلطويين المؤيدة له تطالب بتصفية العناصر المعتدلة والمؤيدة لجمهورية النظام، مع إقامة نظام إسلامى محض، ولا سبيل لذلك غير رئاسة أحمدى نجاد للحكومة.

كان الإقبال الجماهيرى على مير حسين موسوى ومهدى كروبى كبيراً لدرجة تقترب معه احتمالية الاحتكام إلى جولة انتخابية ثانية إلى الصفر، وكانت المشاركة المكثفة من الناخبين، خاصة الأغلبية الصامتة التى يشكل المثقفون قطاعاً كبيراً منها سبباً فى أن تكون هزيمة أحمدى نجاد حتمية.

وضعت الطبقة الحاكمة بزعامة السيد على خامنئى نفسها فى موضع المواجهة المباشرة مع الشعب الإيرانى بعد خطبة الجمعة التالية على إعلان النتائج التى ألقاها المرشد، إذ لم تجد تلك الطبقة الحاكمة سوى التزوير والتلاعب بأصوات الناخبين للاحتفاظ بالسلطة.

إن الشعب الإيرانى الذى اندفع صوب صناديق الاقتراع دفاعاً عن جمهورية النظام قد أدرك جيداً أنه لو سكت هذه المرة، فستتحول إيران إلى قاعدة عسكرية إسلامية، وستغرق الفاشية الدينية إيران.

يرى المثقفون الإيرانيون أنفسهم اليوم متخلفين عن ركب الشعب الإيرانى بعد أن تحرك الشعب للعبور إلى المجتمع الحر، لقد أدرك الشعب الإيرانى أن طريق الوصول إلى الحرية يبدأ من عنده ويمر بالحركات المدنية.

ما من شك أن الحكومة الإيرانية كانت قد أعدت نفسها طبقاً لما توقعته للقيام بحركة اعتقالات ضخمة وبدء القمع والمذابح، ولكن السلطة الحاكمة فى إيران لا تدرك أن الموجهة الخضراء والحركة المجتمعية الإيرانية الحالية لم تظهر إلى الوجود فى يوم واحد ولن تختفى فى يوم واحد.

لقد أدى العنف الممارس ضد المعترضين إلى حالة غضب شديد، ففقد الخوف معناه، وهو سلاح قوى القمع، لقد وصل الشباب الإيرانى إلى النضج السياسى، وبينوا أنه على نقيض الفكر السائد عن المجتمع الإيرانى، أصبحوا اليوم مستعدين للتضحية بأرواحهم دفاعاً عن حقوقهم وحريتهم.

٣- السيد لاريجانى: كن عند كلامك

مجتبى واحدى ■ نواديشن (الفكر الجديد) ٢٠٠٩/٦/٢١

لقد فشلت الحكومة الأصولية فى الوصول إلى بعض أهدافها الأساسية على مدى الشهرين الماضيين عندما حاولت تقسيم الساحة الانتخابية بالدولة إلى قطبين هما «المتمسكون بالقيم والمناهضون للقيم».



لقد كان محكوما بالفشل على هذه المساعى منذ البداية، لما لوحظ من مسائل ضد القيم فى أداء بعض أعضاء الحكومة، الأمر الذى لم يحدث مطلقا خلال تولى مير حسين موسوي منصب رئيس الوزراء. لقد فشل أنصار الحكومة فى التأكيد على أن كروبى ضد القيم، بينما اندحر ما بقى من آمال الحكومة بفضل ترشيح محسن رضائى وتصريحاته بخصوص أداء الحكومة التاسعة ورئيسها.

من ناحية أخرى، وبعد الانتخابات حاول الأصوليون بالحكومة إثبات ادعاءاتهم بشأن عدم فعالية الشكاوى المقدمة من المرشحين الإصلاحيين، وإظهار أنها شكاوى لا تحظى بأى دعم شعبى.

بالطبع لم يتم الحديث عن تلك الرؤية، وهذا التعتيم أثار حفيظة بعض أنصار الحكومة، لدرجة أنهم لم يقدموا التهنئة للمرشح المدعوم من المرجعية، ولم يمض أسبوع على الإعلان المتسرع لنتائج الانتخابات حتى ظهر محسن رضا على شاشة التلفزيون مصرحا بوجود شكوك حيال عمليات فرز الأصوات، وهذا الأمر لم يكن متعلقا فقط بالإصلاحيين، حيث حاولت الحكومة الأصولية تخطى مثل تلك التصريحات وإظهارها فى إطار دعايات مناهضة لكروبي وموسوي.

فى تلك الأثناء تزايد نشاط وسائل الإعلام المناصرة للحكومة، والتى دافعت عن مرشحها الأوحد فى الانتخابات من أجل إثبات أن الساحة المفعمة بالتوتر والاعتراضات كانت نتيجة حملات استهدفت تشويه النظام ومخالفة القانون، وأن جميع قوى الثورة والنظام متفقة على رفض مثل تلك الاعتراضات.

تلك المساعى غير العادلة استنكرها على لاريجاني، وطالب بمزيد من الاهتمام إزاء مطالب المتظاهرين، وبضرورة الفصل بين ما يمارسه المعترضين وبين المندسين من القوى المغرضة المناهضة للنظام، وبضرورة الالتزام بالقانون.

جدير بالذكر أن النقد الموجه من بعض المسئولين والقائمين على العملية الانتخابية، كان أحد أهم القضايا التى حذر منها لاريجاني، وعلى مدى شهور وصفها مرارا كل من كروبي وموسوي بالخطيرة، وكان لاريجانى حينها يدرك أن قضية حساسة مثل الانتخابات ونتائجها، تستوجب التزام العدل والمساواة بين جميع الأطراف والأطياف.

وبالرغم مما يكنه لاريجاني من احترام لبعض أعضاء مجلس صيانة الدستور، ممن تطرقوا إلى قضايا ومسائل كانت السبب الرئيسى فى توتر الساحة الإيرانية على هذا النحو المشهود مؤخرا، إلا أنه أكد مرارا على أهمية عدم الخوض فى تلك المسائل التى تنشر الشكوك والأباطيل بين أفراد المجتمع الإيرانى.

رؤية لاريجاني كانت تعتمد فى الأساس على خطورة مثل تلك الأجواء الاعتراضية، والتى قد تساهم فى نفوذ عناصر الإفساد من أجل إشاعة مزيد من التوتر بين المعارضين والنظام، وفى هذا الإطار حذر «لاريجاني» مؤخرا من قيام بعض وسائل الإعلام بالتقليل من دور المغرضين فى تلك المظاهرات ومن تركيز الشعب الإيرانى على تعليقات وسائل الإعلام الأجنبية.

على أية حال، فإن لاريجاني يعلم جيدا أن للإعلام الوطنى دوراً محورياً فى إعادة الأجواء إلى ما كانت عليه من خلال الضغط على أصحاب التصريحات المستفزة وإصلاح وتدارك المواقف التى أشاعت تلك الفوضى فى أوساط الشعب الإيراني، ومن ثم عليه أن يمضى فى اتجاه الإصغاء لصوت ومطالب المعترضين، بوصفه صاحب منصب سيادى يحتم عليه العمل بحيادية تجاه كل المرشحين.

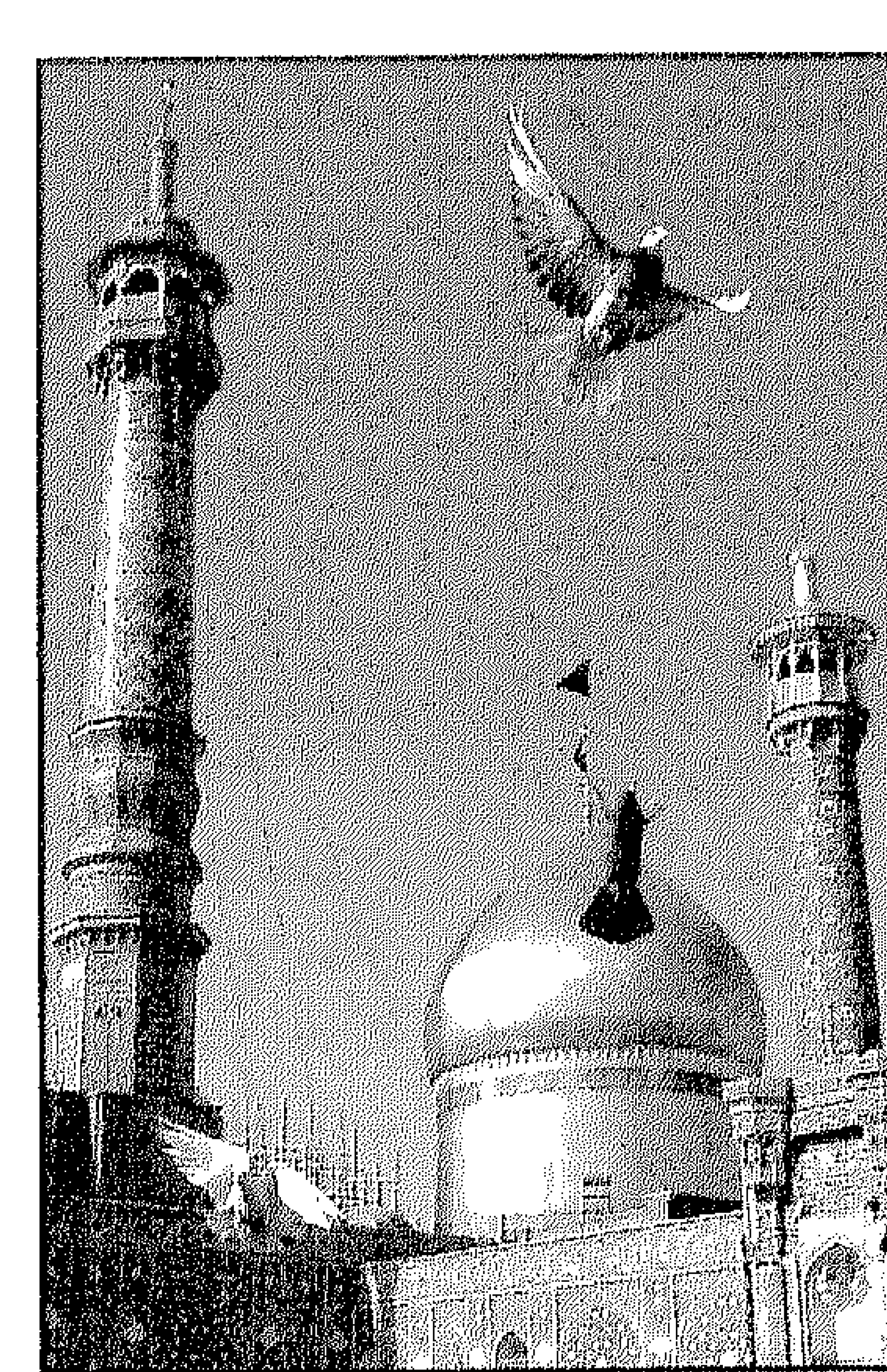
٤- الحوزات العلمية الشيعية تؤيد خامنئي

Shiite Clerical Establishment Supports Khamenei

By Mehdi Khalaji

http: //arabic.washingtoninstitute.org ٢٠٠٩/٧/٨

فى الوقت الذى تتحدى فيه حفنة من رجال دين هامشيين وجماعات دينية مشابهة، النتيجة الرسمية لانتخابات الرئاسة الإيرانية الأخيرة، تدعم الحوزات العلمية الشيعية ككل فى الوقت الحاضر، الزعيم الإيرانى الأعلى آية الله على خامنئي. وعلى الرغم من أنه قد تم إظهار هذا الدعم بطريقة صامتة، إلا أن واقع الأمر، الذى تمثل بعدم تدخل معظم رجال الدين الشيعة فى النقاش العام حول الانتخابات أو قيام الحكومة باستخدام القوة ضد المتظاهرين، كان فعالاً بشكل خاص فى تعزيز موقف خامنئي.



الحوزة العلمية:

تتألف الحوزة العلمية فى إيران من حوالى ٢٠٠,٠٠٠ عضو، ويشمل سلمها الوظيفى العديد من رجال الدين من المستوى المتوسط برتبة «حجة الإسلام»، ونحو ألف رجل دين بدرجة «آية الله»، الذين هم قادة متميزون بمعرفتهم العلمية الدينية. وهناك نحو خمسة عشر مرجعا دينيا يحملون لقب «آية الله العظمى» الذين يفوق مقاما درجة «آية الله»، ويتم تبجيلهم كمصادر يحتذى بها، أو كمرشدين دينيين، للعديد من أتباعهم.

لقد كان لقب خامنئى مجرد «حجة الإسلام»، عندما تمت ترقيته إلى درجة «آية الله»، فى خطوة مثيرة للجدل كانت تهدف إلى جعله مناسباً من الناحية الدستورية لخلافة آية الله خميني، مؤسس الجمهورية الإسلامية، كالقائد الأعلى لإيران. وتنبع سلطة خامنئى من مبدأ «ولاية الفقيه»، التى تجمع نفوذاً سياسياً ودينياً فى سلطة عليا واحدة.

المعارضة فقط من الهوامش:

إن رجال الدين بدرجة «آية الله» فى قم وأصفهان، الذين انتقدوا الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أصبحوا الآن معزولين، حيث لا يوجد لديهم دور هام فى الحوزة العلمية؛ كما أنهم يفتقرون إلى الموارد المالية والحظوة الدينية. وبالرغم من أنهم كانوا يتبوأون مناصب سياسية وقانونية رئيسية خلال العقود الأولى من الجمهورية الإسلامية، إلا أنه تمت إزاحتهم من مناصبهم، فى البداية من قبل خميني، وفى وقت لاحق من قبل خامنئي.

لقد كانت المجموعة الهامشية الصغيرة، المعروفة باسم «مجمع الباحثين والمدرسين فى الحوزة العلمية فى قم»، المجموعة الوحيدة من رجال الدين التى أشارت صراحة إلى الانتخابات الرئاسية بأنها غير شرعية. لقد تأسس هذا المجمع فى عام ١٩٩٨، ويتكون مجلسه المركزى من ثمانية عشر رجلا دينياً من المستوى المتوسط و«آية الله» واحد. ولا يقوم هذا المجمع بأى دور فى إدارة الحوزة العلمية، ولا يعتبر أى من أعضائه مصدراً يحتذى به. وقد أنشئ المجمع فى البداية لدعم الرئيس السابق محمد خاتمي، ولكن تأييده بقى رمزياً وليس عملياً. ويشغل سيد حسين موسوى تبريزى المثير للجدل، منصب الأمين العام للمجمع، وكان قد شارك فى إعدام العديد من السجناء السياسيين المعارضين للنظام، عندما كان يشغل منصب المدعى العام لمحكمة الثورة خلال العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية.

تولى مسؤولية الحوزات العلمية:

ليس هناك إلا القليل من التشابه بين الحوزة العلمية الحالية فى إيران وبين ما كانت عليه قبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. فمن الناحية التاريخية، كانت الحوزة العلمية عبارة عن مؤسسة سياسية شبه مستقلة، ذات موارد مالية مستقلة عن الضرائب الدينية التى كانت تجمع مباشرة من أتباعها. ولكن بعد قيام الثورة، خاصة منذ أن أصبح خامنئى قائداً أعلى للبلاد قبل عشرين عاما، أصبحت الحوزة العلمية تعتمد اعتماداً كلياً على الموارد المالية، والسلطة الاجتماعية، والتواصل، والتنظيم، والوضع السياسى للحكومة. فالزعيم الإيرانى هو ليس فقط رئيساً للسلطة القضائية، وأجهزة الاستخبارات، والقوات

المسلحة، إنها يترأس أيضاً رجال الدين الشيعة فى إيران.

ويحصل رجال الدين على زيادات كبيرة فى الرواتب العادية من الحكومة، ولدى الكثير منهم برتبة «آية الله» امتيازات حصرية للعديد من المعاملات التى تجلب للأرباح. وقد قامت الحكومة بتحديث الحوزة العلمية وتجسيد تنظيم بيروقراطى فيها من خلال إنشاء «المركز لإدارة الحوزات العلمية»، الذى يخضع لإشراف مباشر من قبل خامنئى، ويسيطر سيطرة تامة على المصادر المالية للحوزة العلمية، ونظام التعليم فى معاهدها الدينية، والاتجاه السياسى العام للحوزة. ويُزعم بأنه حتى المرجع الشيعى الأعلى في العراق آية الله العظمى على السيستانى - مع غيره من زعماء الشيعة المتنفذين - يدير مكاتبه ضمن إطار «المركز».

ولكى يتم السيطرة سياسياً على رجال الدين، قامت الحكومة بإنشاء «المحكمة الخاصة لرجال الدين» - منظمة تعمل خارج نطاق السلطة القضائية للحكومة ويرأسها رئيس معين من قبل خامنئى - للتعامل مع رجال الدين المعارضين. ولا تعمل هذه المحكمة المستقلة فى إطار النظام القانونى للبلاد، بل لديها مجموعة من الإجـراءات الخاصة بها وتحافظ على السجون الخاصة بها فى مختلف المدن الإيرانية.

ومن الناحية السياسية، يعمل رجال الدين المتحدين، الذين يعارضون بعض القرارات الحكومية، خارج نطاق الحوزة العلمية ويكون لهم عادة سجل حافل فى دعم الحركة الإصلاحية فى إيـران. ورغم أن العديد من الشخصيات الإصلاحية البارزة، مثل الرئيس السابق للبلاد محمد خاتمى، والرئيس السابق للبرلمان الإيرانى مهدى كروبي، هم من رجال الدين، هناك تأثير ضئيل أو منعدم لأقوالهم وأفعالهم على الحوزة العلمية، ولا يشكلون أى خطر يؤدى إلى حدوث انقسامات سياسية.

الخاتمة:

من المستبعد أن تبادر الحوزة العلمية الشيعية، التى تمتد فى جميع أنحاء الشرق الاوسط، بالقيام بأى نوع من المعارضة لسلطة خامنئي. وقد لا يكون بعض الزعماء الشيعة راضين عن سياسات الحكومة الإيرانية، ولكن الإعلان عن الخلافات بينهما قد يهدد المزايا الاجتماعية والسياسية والمالية، التى يحصلون عليها الآن من إيران. فعلى سبيل المثال، خلال خطبة الجمعة التى ألقاها مباشرة بعد الانتخابات الإيرانية، أعلن آية الله سيد محمد حسين فضل الله، الشخصية الشيعية البارزة فى لبنان، تأييده للنتيجة الرسمية التى أعلنت عنها الحكومة وأعرب عن إعجابه بالشعب الإيرانى لمشاركته فى الانتخابات. وفى العراق، التزم آية الله على السيستانى الصمت إزاء نتائج الانتخابات، ولم يكن له أي رد فعل على الأزمة التى أعقبت الانتخابات. ولكل من هاتين الشخصيتين الدينيتين مكاتب فى قم، ويستفيدان من الدعم المقدم من قبل الحكومة الإيرانية.

وفى داخل إيران، بالرغم من أن معظم الدعم الذى يحصل عليه خامنئى هو صامت، لكنه واضح أيضاً. وقد أعلن رئيس «المركز لإدارة الحوزات العلمية»، مرتضى مقتدي، بأنه قد تمت الموافقة على نتائج الانتخابات من قبل «الله والإمام الغائب»، وذكر أن كلمات خامنئى هى «كلمات الإمام الغائب؛ عندما يقول إنه لا يوجد تلاعب فى الانتخابات، ينبغى أن يُسمع بأنه الحكم النهائي».

إن خامنئي، على الأقل، فى الحال الحاضر هو فى موقف قوي. ولكن مناخ الصمت السائد من قبل الحوزة العلمية، يمكن أن يعمل ضده فى النهاية. وإذا بدأ التيار السياسى فى التحول، يمكن أن تصبح الحوزة واهنة القوة ودعمها غير فعال، بحيث ستترك خامنئى وأتباعه فى موقف ضعيف

٥- انتقال السلطة من العسكريين إلى غير العسكريين

■ حوار مع ماشاء الله شمس الواعظين

■ «روز أون لاين (اليوم أون لاين) ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٩

*** الثابت أن حكومة أحمدى نجاد تتمتع دون شك بتأييد جميع المؤسسات العسكرية والحكومية. هل من شأن هذا الأمر أن يحدث تغييراً ما فى المعادلات الانتخابية؟**

شمس الواعظين: مما لا شك فيه أن الحكومات المستقرة تكون تحت سيطرة نفوذ الأجهزة والمؤسسات التنفيذية المرتبطة بنطاق عمل الانتخابات بل وغيرها من المؤسسات والأجهزة الأخرى. ومن ثم فإن هذه الحكومات تكون متمتعة بفرص أكبر للبقاء لفترة أخرى فى السلطة، حكومة أحمدى نجاد لا يمكن استثناؤها من هذه القاعدة، خصوصاً أحمدى نجاد لا يمكن استثناؤها من هذه القاعدة، خصوصاً وأنها لازالت مدعومة من مؤسسات مهمة فى الدولة على رأسها وفى مقدمتها مؤسسة الزعامة والمؤسسة العسكرية

وهو ما يجعلنى أطلق عليها مسمى أو وصف «الحكومة النافذة» Deep States ومن هنا فإن أحمدى نجاد لديه فرصة أكبر للبقاء فى رئاسة الجمهورية لدورة تالية.

إذاً السؤال هنا كالتالى: ما الذى يوفره دعم المؤسسات المختلفة والأجهزة الرسمية للدولة – من إمكانيات – لأحمدى نجاد؟

شمس الواعظين:

الواقع أن حكومة أحمدى نجاد نظراً لتمتعها بتأييد واسع وكبير فى الهيكل النمطى الكلاسيكى للسلطة فى الدولة كالمؤسسات النافذة والمؤسسات المتمتعة بسلطة عليا (مثل الحرس الثورى)، فإن تصبح متمتعة أكثر من غيرها بفرص وإمكانات عالية من أجل تحطيم التوابيت القائمة والفوز فى الانتخابات خاصة ما يتعلق بتابوت العلامة مع الولايات المتحدة أو الأزمة النووية. لماذا؟ لأن هذه المؤسسات والأجهزة تشارك فى كل قرار تتخذه حكومة نجاد ولأنها تشكل فى حقيقة الأمر جزءاً مهماً من المؤسسات التى تدعم «الحكومة النافذة للعمق فى أركان النظام السياسى الإيرانى. من هنا فإن حكومة أحمدى نجاد لا تواجه معارضة حقيقية من أجل القيام بخطوات جريئة وقفزات نوعية عالية. فى هذا الإطار يجب أن نتذكر حقيقة مفادها أن السيد محمد خاتمى رئيس الجمهورية السابق كان محروماً من أن يأخذ صورة تذكارية مع بيل كلينتون فى أروقة الأمم المتحدة.

لكن السيد أحمدى نجاد عندما سافر إلى نيويورك بعد أربع سنوات من زيارة محمد خاتمى أعلن عن استعداده للتفاوض المباشر حتى مع جورج بوش والذى اعلن عن رد سلبى تجاه هذه المبادرة من نجاد. من هنا فإن الاختلاف بين هاتين الشخصيتين لا يمكن فصلهما عن هذه العوامل والروافد المؤثرة. بل يجب العكس.. أى يجب البحث عن جذور هذه الفوارق بين خاتمى ونجاد فى العوامل والعناصر المسيطرة والمؤثرة وكذلك فى المؤسسات التى تدير فعلياً شئون السلطة فى إيران.

من وجهة نظر الحكومة وهيكل السلطة القائم فى إيران أن أحمدى نجاد ربما يكون «ضرورة مهمة» للسنوات الأربع القادمة والتى سوف تشهد بالقطع حلاً للإشكالية وللمعضلة الخاصة بإيران والولايات المتحدة. بالإضافة إلى هذا فإن الثابت أن الأركان الرئيسية فى أى نظام سياسى وفى أى حكومة تسعى دائماً لكى تستفيد تماماً من الفرص والقدرات والظروف الدولية والإقليمية المحلية والتى من شأنها إضافة المزيد من المشروعية إليها ومن ثم فهى تصر دوماً على أن تكون صاحبة القول الفصل فى عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمصالح القومية للدولة، من هذه الزاوية تحديداً فإن أحمدى نجاد يتمتع بفرص دعم هذه المؤسسات والأركان الرئيسية فى الدولة مقارنة بغيره من المرشحين لأن – وكما سبق القول – يحظى بدعم قوى ومباشر وصريح من المؤسسات والأجهزة ذات الثقل الجوهرى والقدرات المفصلية فى هيكل السلطة فى إيران.

*** كان للمحافظين رأى تقليدى مفاده أن إقبالاً ضعيفاً على الانتخابات من شأنه أن يزيد من فرص فوز أحمدى نجاد وأنه كلما زادت معدلات التصويت كلما قلت فرص أحمدى نجاد فى الفوز. ما هو تعليقكم حول هذا الرأى؟**

شمس الواعظين:

ثمة قناعة مفادها أن السيد أحمدى نجاد يميل فى هذه الانتخابات إلى مشاركة قليلة نسبية من جانب الناخبين، فالمشاركة القليلة تضمن له الاعتماد على رأى الناخبين التقليديين المؤيدين له وللمحافظين ومن ثم تضمن له التفوق على منافسيه.

من هنا فإن الانتخابات والظاهرة التى راجت مؤخراً بين بعض رجال الدولة والتى عرفت باسم «النظام الهندسى للانتخابات» إنما تسير من أجل إجراء انتخابات يشارك فيها جمهور الناخبين «المؤمن».. «فالجمهور المؤمن والملتزم» هو الهدف الرئيسى الذى يبتغيه «النظام الهندسى» المقصود وليس الرغبة فى مشاركة كافة أطياف الشعب.

*** فى ظل أى الاحتمالات تكمن فرص فوز منافسى أحمدى نجاد وذلك فى إطار كل ما ذكر تموه من عمليات دعم مؤسسى لأحمدى نجاد؟**

شمس الواعظين:

إذا وقع حدث مماثل لما تم فى الثانى من خرداد/ يونيو ١٩٩٧، وإذا ما أصبح «المناخ المجتمعى» «أحادى القطبية» وأراد الشعب الخروج من دائرة القول بـ «نعم» لأحمدى نجاد فالثابت أن الشعب سوف يذهب إلى منافسيه وسوف يدخل الانتخابات حوالى ٢٥ مليون صوت صامت» وهو ما من شانه أن يشكل أو يخلق فرصة محدودة للغاية بالنسبة لفوز أحمدى نجاد(*). مرجع ذلك أن هؤلاء الخمسة وعشرين مليون صوتاً صامتاً لا تربطهم علاقة ما مع أحمدى نجاد أى ليسوا مهتمين بفوزه أو لفوزه بل يميلون إلى خروج نجاد من رئاسة الجمهورية وإلى أن ينتهى دوره لأن من شأن استمراره لأربع سنوات أخرى قادمة أن يزيد من قبضة واستحكام نفوذ «الطبقة الحكومية الحاكمة» وإلى أن تتحول طبيعتها «الغضروفية» القائمة الآن إلى «عظام صلبة» وهو الأمر الذى أسفر طوال السنوات الأربع الماضية عن تقوية وترسيخ «الحكومة العميقة النافذة».

من هنا فإن هذه الطبقة الصامتة تميل إلى الدخول فى الانتخابات فى هذه الدورة وهو ما من شأنه الإقلال من

فرص فوز نجاد.

من هنا أيضاً فقد أصبح المجتمع منقسماً إلى تيارين بشأن مشاركة الشعب الأول يمثله الإصلاحيون - سواء موسوى وكروبى - وهو ضرورة زيادة معدلات التصويت وضرورة ذهاب معظم الناخبين إلى صناديق الانتخابات أما الثانى ويمثله أحمدى نجاد فهو يكتفى بأن يذهب الحد الأدنى من الناخبين إلى صناديق الانتخابات شريطة أن يكون هذا الحد الأدنى ضامناً لتحقيق الفوز أى أن يكون معظم هذا الحد الأدنى من الأفراد والأصوات الكلاسيكية التقليدية المحافظة والمؤمنة بضرورة استمرار الحكومة الحالية، وأن تشهد الانتخابات أحداثاً مماثلة لما حدث فى انتخابات ٢٠٠٥ التى سقط فيها السيد هاشمى رفسنجانى أى تشهد الانتخابات أنماطاً من «التلوث فى الرؤى والتردد فى القرار وتعكير أذهان الناس وتشويش أفكارهم وهو الأمر المعتاد فى كل انتخابات تجرى فى إيران ومن ثم تصبح فرص فوز نجاد فى الانتخابات من الأمور الطبيعية بل والمنطقية.

واستناداً إلى ما سبق فإن الأجواء الانتخابية لابد وأن تشهد توجهاً صراعياً رئيسياً حول «نسبة مشاركة الناخبين» وليس حول البرامج الانتخابية.

*** بعض المؤسسات والأجهزة الحكومية وكذلك الأفراد النافذين المؤثرين فى الحكومة قد أعلنوا صراحة طوال الأسابيع الماضية عن دعمهم لأحمدى نجاد. مثل هذا التأييد هل يحمل نتائج سلبية أم نتائج إيجابية على أحمدى نجاد؟**

إذا ما تحول المجتمع إلى مجتمع متعدد الأقطاب فالمؤكد أني كون ما ذكر تموه من دعم ضد أحمدى نجاد وذا نتائج عكسية على فرص فوزه، مرجع ذلك أن «الهيكل التقليدى» للسلطة يدعو بوضوح ومشجعاً بقوة إلى تأييد أحمدى نجاد ومن هنا فقد ينقلب السحر على الساحر، وفى اعتقادى فإن هذه الانتخابات ستكون من نمط الانتخابات التى يتحدد مصيرها بقرار شخص واحد فقط وهو هنا «مرشد الجمهورية». فالسؤال الطبيعى هو: هل لدى المرشد استعداد إلى أن تنتقل السلطة من يد العسكريين إلى يد غيرهم - المدنيون - فى إطار نظام ديموقراطى أم لا؟

فالثابت الآن أن الجيش قد «جيش»المناخ السياسى السائد الآن فى إيران. إذا هل يوجد مثل هذا الاستعداد لدى المرشد؟ الإجابة على هذا السؤال لازالت غير معلومة، ومن ثم سيكون فى الاقتراب من الانتخابات فرصة مهمة لاستكشاف المؤشرات والدلائل الكاشفة والمجيبة على هذا السؤال.

*** أية رسالة تقصدونها بشأن الإنتاج المحتملة لتحول المجتمع إلى مناخ متعدد الأقطاب؟**

شمس الواعظين:

الواقع أن كيفية تعاطى مجموعة الإصلاحيين مع الـ ٢٥ مليون صوتاً صامتاً سوف يحدد بقوة الأدوات المغيرة لأوراق - ومن ثم نتائج - الانتخابات. فهل يحترم الإصلاحيون هذه الملايين الخمسة وعشرين؟ هل يعرفون جيداً مطالبهم؟ وهل لديهم برامج للتحدث مع هذه الملايين المنزوية والمهمشة منذ سنين؟

الواقع أيضاً أن ثمة شك موجود فعلاً فى أن يكون لدى الإصلاحيين إجابات إيجابية وغير سلبية بشأن الأسئلة المطروحة، فلا أدلة أو مؤشرات قد سمعتها الأذن أو شاهدتها العين على وجود هذا، اللهم إلا إذا كانت رؤية الإصلاحيين تتمحور حول رؤية هذه الملايين الخمسة وعشرين بوصفها «حربة» مهمة فى المعركة الانتخابية وأنه لابد من «إدخار وتوظيف» هذه «الحربة» من أجل الاستفادة منها فى «الدقيقة التسعين» وهو الأمر المعتاد فى النظام السياسى الإيرانى.

(*) المقصود هنا هو أن خمسة وعشرين مليون ناخباً إيرانياً قد اختار الصمت والابتعاد أو الاعتكاف والعزوف عن الذهاب إلى صناديق الانتخابات منذ يونيو ١٩٩٧ أى منذ فاز محمد خاتمى فى المرة الأولى وبالتالى فإن هذا العدد الضخم من «الناخبين الصامتين» من شأنه أن يغير من نتيجة الانتخابات إذا ما قرروا الذهاب إلى صناديق الانتخاب والإدلاء بأصواتهم وأن التغيير سوف يكون بالقطع - وفقاً لقناعة شمس الواعظين - سوف يذهب إلى الإصلاحين أى منافسى أحمدى نجاد أعنى بذلك مير حسين موسوى ومهدى كروبى. لكن هذا القول يشوبه بعض القصور لأن جزءاً مهماً من هذا العدد الصامت هم من أهالى أفراد الباسيج الذين يبلغ عددهم - الباسيج - حوالى ثمانية ملايين فرداً وهؤلاء بدورهم من المؤمنين المؤيدين للمرشد ونجاد «المترجم».

٦- الحكومة الثقافية والثقافة غير الحكومية

■ محمد صادق خرازى ■ أمروز (اليوم) ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٩

تحدث السيد المهندس مير حسين موسوى رئيس الوزراء البارز فى فترة الحرب مع العراق فى حملته الانتخابية عن مقولة يمكن من وجهة نظر معينة أن نعتبرها أهم دليل على النضج السياسى والثقافى لحزمة برامجه. هذه المقولة التى جاءت فى كلمات قليلة، ولكنها فى رأيى تضم أهم وأقيم المعانى فى مجال الثقافة والسياسة، وهى مقولة «الحكومة الثقافية والثقافة غير الحكومية». فمن أهم المسائل التى تشغل المفكرين والمثقفين فى مجال الفكر السياسى على مدى التاريخ هى العلاقة بين الثقافة والسياسة؛ فالحكومة مضطرة لتشكيل علاقة بينها وبين الثقافة بمقتضى ما لها من سلطة فى المجتمعات البشرية، وبسبب العلاقات التى تربط بينها وبين الجامعة والقوى المدنية. وإذا كانت الحكومة هى أهم مركز للسلطة فى أى مجتمع إنسانى فإنها بطبيعتها مرتبطة بثقافة المجتمع التى هى وثيقة الصلة بالسلطة. وتعد ثقافة المجتمع إفرازا لعاداته وتقاليده وعناصره الحضارية غير المادية، وهى تظهر وتنعكس على كل جوانب هذا المجتمع بنسب وأشكال متفاوتة، وهى تحدد وتضمن الهوية التاريخية للمجتمع رغم الحراك الاجتماعى الإنسانى. وهذه الجوانب المختلفة تشمل أيضا مجالات الحياة الفردية لأفراد المجتمع، كما تشمل المجالات الاجتماعية المختلفة، ولا تستثنى من هذه المعرفة، وهى أهم منتجات المجتمعات الإنسانية، بل إن أكثر العلوم دقة وتخصصا تتحدد بالنسبة لثقافة المجتمعات المنتجة لها. ويمكن بوضوح الحديث عن علاقة المكونات الثقافية ومن بينها التقاليد والمعرفة. وفى هذا الإطار يمكن أيضا دراسة أشكال السلطة والعلاقات بين السلطات المختلفة فى أحد المجتمعات بوصف كل منها أحد المكونات التى ينبنى عليها المجتمع. فالثقافة ومكوناتها وأنواع التجليات الثقافية تنتج لنفسها أنواعا من الأطياف المختلفة لأشكال السلطة. ويذكر هنا أن أهم القضايا التى جذبت اهتمام الفلاسفة السياسيين والاجتماعيين وعلماء الاجتماع هى قضية نشأة السلطة، هل من التقاليد أم من المعرفة. وقد سبق ابن خلدون الجميع فى الحديث عن العلاقة بين العناصر الثقافية والسلطة السياسية والعلاقة بين أشكال السلطة ومنها السلطة السياسية مع أنواع السلطة الأخرى، كما قدم كل من ماكس فيبر وميشيل فوكو تنظيرات لأنواع هذه العلاقات وتجلياتها التاريخية فى ميادين الحضارة.

ففى هذه العلاقات تتلخص أهم ساحات الشد والجذب فى أى حضارة، ومنها الحضارة الإسلامية، والتى تعد العامل الأساسى لحياة واستمرارية المجتمعات. والواقع أن التفاعلات الدائمة بين أصحاب السلطة السياسية والحكومات مع أهل الثقافة هى التى شكلت تاريخ الحضارة الإسلامية. ونذكر هنا أنه فى معظم مراحلنا التاريخية كانت السلطات السياسية تسعى دائما لبسط سلطتها على ساحة الثقافة والرموز والظواهر الحضارية ومصادرة الثقافة لصالحها. وقد أدرك المؤرخون جيدا ومازالوا يدركون أن معظم الصراعات والتحولات السياسية على مدى تاريخ البلاد الإسلامية، ومن بينها بلدنا إيران قد نبعت من العلاقة بين أهل الثقافة وأهل السياسة، ووفقا لهذه العلاقة ظهرت حكومات وسقطت حكومات. وبالرغم من أن الحكومات على مدى تاريخ وطننا كان لها دور رئيسى ومصيرى فى إنتاج الثقافة، بل إن الحقيقة أن الثقافة وإنتاج المعرفة لم يكن ممكنا فى كثير من الأحوال بسبب غياب الاستراتيجيات الحضارية، إلا أن هذا أدى فى الوقت نفسه إلى أن الثقافة وكافة المظاهر الثقافية فى المجتمع اكتسبت شكلا حكوميا. ونظرا لأن الحكومات كانت تعانى عدم الاستقرار السياسى وتموج العلاقات بين السلطات كانت المجالات الثقافية تتعرض دائما لآفات لا تحصى، وبهذا سقطت الثقافة ضحية للآفات التى جرَّتها عليها الحكومات والسلطات السياسية. ومن أهم الآفات التى نشبت بأظافرها فى الثقافة تحت تأثير السياسة هى استبدادية الدوائر الثقافية تأثرا بالسلطات السياسة الاستبدادية. فالحكومات الاستبدادية لا تتحمل الثقافة النابعة من المجتمع المدنى أو تحاول توظيفها لخدمتها على الأقل. وعلى هذا النحو نقول صحيح أن كثيرا مما يمكن ذكره كإنتاج للعلم والمعرفة والمنتجات الثقافية مثل تأليف الكتب وبناء المدارس وغيرها كانت قد تمت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقا لإرادة السلطات السياسية إلا أن هذا جعلها دائما عرضة للمشكلات الخطيرة. وهناك حالات عدة فى التاريخ عجزت فيها الثقافة عن لعب دور بناء أو مناسب

أو متزن. ومن هنا لم يكن من الممكن تهيئة المجال لدور ومشاركة من العلماء والمفكرين والمصلحين فى مجتمعنا أو كان مجال تأثيرهم محدودا للغاية وكل هذا يرجع إلى أن العلاقة بين الحكومة والثقافة لم تكن واضحة، وأن الحكومات كانت دائما تضع يدها على ساحة الثقافة.

ما يتحدث عنه السيد مير حسين موسوى هو أن ندرك تاريخنا وحضارتنا إدراكا سليما، وهو حديث نابع من معرفة سليمة بأسباب الإحباطات وتأمل فى علل التدهور فى الحضارة الإسلامية. ففى المائة والخمسين عاما الأخيرة، ومنذ بداية حركة الإصلاح الإسلامى فى البلاد الإسلامية، كانت هذه القضية، وهى العلاقة بين الثقافة والسياسة، واحدة من أهم القضايا والمعضلات الفكرية. ومير حسين موسوى تلميذ فى مدرسة الإصلاح الإسلامى، ولهذا فإن قضية العلاقة بين الحكومة والثقافة تمثل إحدى أهم أولوياته.

وقد أثبتت التجارب التاريخية، ومنها تجربة الثلاثين عاما التالية للثورة أن أهل الثقافة يجب أن يكونوا دائما مراقبين للحكومات وأهل السلطة فيما يتعلق بهذه القضية، ويقيّموا آراء وأفكار أهل السياسة فى هذه القضية باعتبارها معيارا مناسبا لالتزام الحكومات بمبادئ الديمقراطية والمجتمع المدني، فالثقافة لا تعد مبعثا للفخر بدون المجتمع المدنى، والثقافة النابعة من إرادة منتمية إلى السلطة السياسية تمضى فى طريق مخالف لاستقرار المجتمع المدنى، وعندئذ تستغل لخدمة الاستبداد وري شجرة الإحباط والعجز، وتجفف جذور الديمقراطية.

مرة أخرى نقول إن الحكومات يجب أن تكون قائمة على الثقافة، وأن تهتم بثقافة المجتمع أكثر من أى شئ، وتهيئ كافة الوسائل والسبل اللازمة لتحقيق الازدهار الثقافي. ولاشك أن الثقافة دائما وفى العصر الحديث على وجه الخصوص لا يمكن أن يكون لها قوة دون حماية الحكومة. ولهذا فإن دور الحكومة فى الثقافة لا يخفى على أحد، بالطبع الحكومة النابعة من القوى والآليات المدنية، ولكن على الجانب الآخر فإن أكبر آمال أهل الثقافة يتمثل فى ألا تتحول الثقافة إلى أداة لبسط السلطة والتجاوز من قبل الحكومة على المجتمع المدنى ويكون مصيرها ما يطلق عليه الثقافة الحكومية. فأساس نمو وازدهار المجتمع هو وجود حكومة ديموقراطية وثقافية، ولكن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا عندما لا تكون الثقافة حكومية، ويكون لها آلياتها الخاصة غير النابعة من مطالب أهل السلطة.

على مدى تاريخ الحضارة الإسلامية كان النموذج البارز للعصر - الذى تحققت فيه الحكومة الثقافية وليست الثقافة الحكومية، والذى يعد عصر الإيمان بالإنسان وميلاد الثقافة وربما قبل أى عصر آخر - هو القرن الرابع الهجرى الذى شهد حكم آل بويه. ونحن نعلم أن المستشرقين يطلقون على هذا العصر عصر الميلاد الإسلامي. فالقرن الرابع شهد قمة ازدهار الحضارة الإسلامية، خاصة بفضل وجود حكومة قوية، وفى الوقت نفسه ثقافية محبة للثقافة وترعى رجالات وساسة باحثين عن المعرفة. فى هذا العصر كانت حرية البحث والرأى والمناقشات الدينية وحرية التعبير عن الرأى مصونة إلى حد كبير، وقد نشأت هذه الحرية خارج إرادة الحكومات وفى ظل السلطة الاجتماعية لأهل الثقافة، وهذا ما اتفق عليه جميع الباحثين فى التاريخ. وإذا كانوا يسمون هذا العصر عصر رفعة الحضارة الإسلامية والحضارة الإيرانية فإننا لا يجب أن نشك بعد الف عام فى أن إحياء الحضارة الإسلامية والإيرانية التى ظهرت مع الثورة الإسلامية وبقيادة أهل العلم لن يتم فى هذه المرحلة التاريخية الحساسة والمصيرية إلا بوجود «الحكومة الثقافية والثقافة غير الحكومية»، وسوف تكون هذه التجربة التاريخية الباعثة على الفخر ممكنة، وهو الشعار الذى أعلنه مير حسين موسوى.

٧- تحليل قادة الشرطة الإيرانية للمظاهرات
الناس يقولون إنه يجب تغيير المرشد والنظام والقانون الإيراني

■ سرمايه (رأس المال) ١١/ ٧/ ٢٠٠٩

بهذا التعبير العامي المتدني بدأت تصريحات رويانيان رئيس إدارة مرور وطرق إيران، ومن قبله صرح أحمدي مقدم قائد شرطة إيران: منطقة الأزمة تنحصر بداية من شارع كشاورز حتى نهاية طهران شمالا.

يعتقد محللو القضايا الاجتماعية أن الخطوة الأولى لتخفيف حدة أي وضع متأزم هي عدم إثارة الطرف الآخر، وإذا كان رويانيان يعتقد أن البعض يسعى إلى تغيير شخص المرشد والنظام بأسره، وأنه يأخذ موقفاً معادياً لهم بناء على ذلك، فعليه أن يقدم الأدلة والمستندات الدالة على اتهامهم للرأى العام الإيرانى حتى لا تنصب اتهامات رويانيان على جميع المعترضين على نتائج الانتخابات فى مثل هذه الأجواء المفعمة بالتوتر، وحتى لو كان اتهام رئيس شرطة مرور إيران موجه للتدخل الخارجى فليس من اللائق لرجل فى موقعه أن يتفوه بمثل هذه الكلمات وإنما يجب رفع ملفات المتهمين إلى السلطات القضائية لبحثها والبت فيها.

يقول البروفيسور محمود آخوندى أب قانون العقوبات الإيراني إن القانون الإيرانى يجرم توجيه مواطن إهانة لمواطن إيرانى آخر، فكيف يسب قادة النظام الإسلامى الإيرانى بعض المواطنين دون التعرض لمجازاة قانونية.

وطبقاً لتقرير وكالة أنباء إيرنا قال اللواء رويانيان فى مدينة محافظة جيلان: الناس الزبالة يقولون إنه يجب تغيير المرشد والنظام السياسى الإيراني، وده على جثثنا، أقول لأولئك الذين يشربون من كأس واحدة مع أوباما وبوش ومبارك، حتى لو ذهبنا فهل سيبقى على بمفرده فى هذه البلاد؟

استكمالاً لتصريحات قادة الشرطة قال أحمدى مقدم إن العدو قد بدأ هجومه الثقافى من خلال السعى لنشر الثقافة الليبرالية الديمقراطية فى المجتمع الإيراني، ومع الأسف تحول شمال طهران إلى منطقة أزمة، حيث يعيش جزء من نخبة طهران وهم الذين جعلوا الأصوات الانتخابية فى هذه المنطقة تميل لصالح منافس الرئيس أحمدى نجاد، وأولئك ليس لديهم ارتباط قوي بالهيكل المجتمعي، لقد توهموا أنه لمجرد أن ٩١٪ من الأصوات الانتخابية فى هذه المنطقة ذهبت لصالح مير حسين موسوى فإن جميع الأصوات الانتخابية فى عموم إيران ستكون على هذا النحو.

يقول شيرزاد عبد اللهى خبير التربية والتعليم وأحد هذه النخبة التى تعيش فى تلك المنطقة: يبدو أن السيد أحمدى مقدم لم يهتم كثيراً ولم يراع ما يمليه عليه منصبه وإلا لما كان أدلى بتصريحات سياسية منحازة فى حين ينبغى عليه الحيادية فى النزاعات السياسية، وعليه أن يهتم فقط بواجبه الوظيفي.

أما سيد محمد مير لوحى مساعد وزير الداخلية السابق فيقول: كلام أحمدى مقدم راجع إلى عدم قدرته على سماع صوت الشعب الذى هو أكبر من صوت ساكنى منطقة أو حى معين، ويقول: إن إقامة جدار فاصل وهمى بين شمال طهران وجنوبها أمر محكوم عليه بالفشل، ومع الأسف لا يريد بعض المسئولين الإيرانيين أن يصدقوا أن صوت الاعتراضات لا يتصاعد من منطقة كشاورز وحدها، وأنها ليست منطقة الأزمة الوحيدة على حد زعمهم، فنحن نرى اليوم الأشخاص الراغبين فى تغير الوضع بإيران فى المراكز والقرى، وفى مناطق طهران بارس وآريا شهر وبونك وباقر خان وستارخان وجمهورى وانقلاب وآزادي، إنهم يعتبرون أن المنادين بالتغيير محصورون فى مناطق شمال طهران فقط وهذا نوع من تجاهل القرويين وسكان المناطق الأخرى.

المجتمع الإيرانى وحدة واحدة وصوت الاعتراض والرغبة فى التغيير يتصاعد من كل مكان، وتقسيم المجتمع الإيرانى إلى فئات وفق المستوى الاقتصادى وإثارتهم ضد بعضهم بعضا أمر خطير.

يقول منوتشهر آشتيانى الباحث الاجتماعي: يرجع كلام أحمدى مقدم إلى تصوره الخاطئ، إذ يعتقد أن شمال طهران يمثل نفس الطبقة البرجوازية الأوروبية، ولهذا يصبح لسكان شمال طهران نفس الخصائص الثقافية والسلوكية، فى حين أنه لا يوجد فى إيران طبقة برجوازية من الأساس لأن شمال طهران ليس غنيا بالقدر الذى يصل به إلى البرجوازية الحقيقية، إن ما لديه فى شمال طهران ما هو إلا طبقة متوسطة ثقافيا واقتصاديا، وعلى مدار التاريخ المعاصر ثبت أن مثل هذه الطبقة تطالب دائما بالتغيير والتنمية، وعلى عكس ما قاله أحمدى مقدم من أن تلك الطبقة منقطعة الصلة بشرائح

المجتمع الإيرانى نجد تلك الطبقة الوسطى على صلة بالطبقة الغنية، وفى نفس الوقت تفهم احتياجات ومتطلبات الطبقات الفقيرة، ونتيجة لذلك تستطيع هذه الطبقة أن تكون ممثلاً لجميع طبقات المجتمع لكن موقعها يكون دائماً بين الطبقات الغنية والفقيرة.

إن سعى قيادات الشرطة الإيرانية لتحديد مكان أو منطقة جغرافية للأفراد الذين يريدون التغيير لصالح القيم الجمهورية ليس من مصلحة النظام السياسى الإيرانى لأن فى ذلك بعداً عن الواقع.

إن الشعب الإيرانى لا يريد الآن فقدان إنجازات الجمهورية على مدار الثلاثين عاماً الماضية المتمثلة فى الديمقراطية والعقلانية والإنسانية والروح النقدية.

٨- تحليل اجتماعى لحركة مير حسين موسوى الاجتماعية

فرهاد خسروخاور ■ www.jomhoriyat.com ■ ٢٠٠٩/٦/١٦

نجح مير حسين موسوي فى حشد الشعب الإيرانى داخل مراكز التصويت، وفى مواجهة الحكومة التى تتحكم بالإذاعة والتلفزيون القسم الأكبر من وسائل الإعلام، وتمكن هو وكروبى ورضائى من طرح أفكار جديدة بين أوساط الشعب الإيرانى، ومن كسر حلقة الهيمنة الحكومية على تلك الأوساط.

وفى تلك الأثناء نتساءل ما هى الأسباب التى أدت إلى انفجار المجتمع على هذا النحو، لدرجة أن الشباب احتلوا الشوارع؟

على عكس رئيس الجمهورية الذى يتمتع بقدرات مالية وسياسية ضخمة، كان باقى المحرومين مدعومين من مصادر المجتمع المدنى، ومعظم الشباب الذى تظاهر فى الشوارع انخرط بما لديه من قدرات محدودة مثل بعض الملصقات واللافتات الخضراء، فى مواجهات شرسة حتى يشجع أقرانه على المشاركة بفاعلية فى الانتخابات.

مثل هذا التحرك الاجتماعى يحدث عادة فى المجتمعات التى تشهد حراكا على صعيد مجتمعها المدنى، فى ظل عدم مقدرتها على نسج مؤسسات سياسية واجتماعية تلبى مطالبها، ويمكن القول إن هذه النهضة المجتمعية لديها عدة خصائص من أهمها أنها حدثت فى فترة زمنية قصيرة، لكنها تركت أثراً عميقاً وممتداً على المدى الطويل.

يأتى فى أعقاب هذه الخاصية، مسألة البعد النفسى - الثقافى لهذا التحرك المجتمعى، وهنا نتساءل ما هو الباعث الحقيقى على حدوث مثل تلك الظاهرة فى إيران؟

السبب الرئيسى فى تلك الحالة يكمن فى العصيان المجتمعى الذى تراكم على مدى السنوات الأربع الماضية بفعل الهيمنة الأصولية التى تمادت فى السير ضد مطالب المجتمع الإيرانى خاصة الشباب.

ويمكن القول إن ما شهدته إيران على مدى ثمانى سنوات فى ظل الحكومة الإصلاحية بقيادة خاتمى أوجدت آمالاً بالتجديد، لكن تلك الآمال واجهت الفشل خلال الحقبة ذاتها، ومن ثم تولدت نطفة داخلية محتقنة الأمر الذى كان له بالغ الأثر فى فوز أحمدى نجاد بالانتخابات الرئاسية التاسعة، بسبب عزوف الشباب عن المشاركة فى الانتخابات.

حكومة نجاد من جانبها، بدلا من أن تساهم فى النهوض بالمستوى الاقتصادى للشعب الإيرانى، سلبت هذا الشعب العديد من المميزات التى حصل عليها خلال فترة حكم خاتمى، مما أدى إلى تزايد احتقان تلك النطفة الوليدة منذ عهد خاتمى، فالتفت حول «موسوى» من بين المرشحين لأسباب عديدة كان على رأسها ابتعاد عن السياسة لمدة ١٧ عام، ومن ثم فقد اعتبر الشباب أنه كان بعيدا عن سلبيات السياسة التى أفرزت هذا الاحتقان.

على رأس أسباب دعم موسوى فى الانتخابات يمكن أيضا الإشارة، إلى المناظرة التلفزيونية التى أجراها مع أحمدى نجاد، حيث اعترى نجاد خلالها العديد من نقاط الضعف التى توجت بغرور وتبجح بدلا من التزام التواضع واحترام الخصم المنافس، لقد خاض نجاد خلال تلك المناظرة فى الحديث عن الفساد والمفسدين بالرغم مما لديه من سلطات تلزمه بتعقب المفسدين والقضاء على الفساد، وبهجوم نجاد على زوجة موسوى ترك انطباعاً لدى الشعب الإيرانى مفاده أن موسوى مظلوم ومفترى عليه من ظالم يتولى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

فى تلك الأثناء تذكر الشعب الإمام الخمينى وسلوكه وعدم تردده فى الاعتراف بالخطأ ومطالبة الشعب بسماحته، وكان من أسباب دعم موسوى أيضا الانطباع الذى تركه وجود زوجته إلى جانبه، فى قلوب ومشاعر الفتيات الإيرانيات اللاتى شاركن فى التظاهرات، ولم يجدن ما ينوب عنهن كمرشحة رئاسة، ويمكن القول إن زوجة موسوى «زهرا رهنورد»، بما لديها من خبرات فى القضايا الثقافية مارست دورها على أكمل وجه.

٩- بيان منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية اعتراض على حركة الاعتقالات السياسية

■ موقع منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإلكترونى ١٣/ ٧/ ٢٠٠٩

مرت ثلاثة أسابيع على تنفيذ الانقلاب المدبر ضد أصوات الشعب الممنوحة للسيد مير حسين موسوي. فى هذه المدة خلف الانقلاب الذى كان يظن به فى البداية انقلاباً مخملياً عشرات الشهداء من الشباب والنساء والرجال وخضب بدمائهم شوارع إيران وأزقتها، فضلاً عن جرح الآلاف وسجن المئات.

السلطة الإيرانية ترد على رفض الشعب الإيرانى المتعطش للحرية لتسلط المستبدين بالعنف، نحن الآن نواجه انقلاباً بكل معنى الكلمة، حيث قطعت جميع وسائل الاتصال، ونفذت رقابة علنية على جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة وطبقت أحكام الطوارئ، وتم تولية حكومة شبه عسكرية فى طهران وبقية المدن الإيرانية، وتنفذ مسرحيات سياسية قديمة عفا عليها الزمن من قبيل أخذ الاعترافات، وإجراء الاستعراضات التلفزيونية، والتهجم على الاجتماعات القانونية بما فى ذلك اجتماعات أساتذة الجامعات، وتنفيذ حركة اعتقالات موسعة ضد جميع طبقات المجتمع المعترضة على تزوير الانتخابات بمن فيها الشخصيات السياسية والحزبية وأساتذة الجامعات والطلاب والصحفيين والقانونيين والفنانين وذلك كله بتهمة تأييد موسوى وكروبى واستخدام حقهم القانونى فى الاعتراض السلمى على سرقة الأصوات الانتخابية للشعب.

لو كان ما حدث فى الثانى عشر من يونيو انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة بحق فلما الحاجة إلى القمع والاعتقال؟

ما الحاجة إلى ممارسة العنف ضد الشعب الذى يستخدم حقه القانونى فى الاعتراض على نتائج الانتخابات فى هدوء وصمت؟ ما الحاجة إلى فتح النار على الشعب وتهجم رجال الشرطة على افرد الشعب الذين أذهلوا العالم برقيهم وتحضرهم بمظاهراتهم المليونية السلمية؟ ما الحاجة إلى نشر رجال الرقابة فى المطابع، وقطع خطوط الهواتف المحمولة وإيقاف خدمة الرسائل القصيرة؟ هل يحق لأى مرشح انتخابى فائز فى أى انتخابات حرة نزيهة أن يبدأ صبيحة فوزه تنفيذ سياسة قمعية ضد المرشحين المنافسين له ومؤيديهم؟ وتخضيب الاعتراضات القانونية للشعب بالدم والتراب.

لقد قيدت حرية الصحف المستقلة، وهددت الأحزاب الشرعية المعارضة، ونفذت هجمات وحشية ليلية على منازل الشخصيات السياسية والحزبية المنافسة، وتم اعتقال العشرات من السياسيين البارزين واقتيدوا إلى سجون غير معلومة، ويرى هؤلاء الانقلابيون أنهم ليسوا بحاجة إلى مراعاة أبسط حقوق الشعب ولا الالتزام بقواعد القانون والدستور.

النظر إلى شخصيات المعتقلين يفضح على الملأ أسلوب تفكير السلطويين. فالمعتقلون إما أنهم زعماء لأحزاب ومنظمات شرعية أو أعضاء بارزون فى هيئات اجتماعية أو علمية أو فنية أو طلابية وفيما يلى بعض منهم على سبيل المثال لا الحصر:

من منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية: المهندس بهزاد نبوى، مصطفى تاج زاده، صادق نوروزى، فيض الله عرب سرخي، جواد امام، مجيد نيرى وهناك عدد آخر تم الإفراج عنهم بعد أخذ تعهدات منهم بعدم التدخل فى الشأن السياسى مرة أخرى.

من جبهة المشاركة السياسية: محسن ميردامادى، سعيد حجاريان، عبدالله رمضان زاده، محسن صفايى فراهانى، داوود سليمانى، سعيد شيركوند، على تاجرنيا.

من حزب كوادر البناء والتعمير: محمد عطريانفر، هدايت الله آقايى، جهانبخش خانجانى.

من لجنة مؤيدى مير حسين موسوى: محسن امين زاده، محمد رضا جلايى پور، شهاب طباطبايى، سميه توحيدلو.

من مؤيدى كروبى: محمد على ابطحى، احمد زيد آبادى، عبد الله مومنى، محمد قوتشانى، عيسى سحرخيز.

من حركة تحرير إيران: محمد توسلى، عماد به آور، محمد باقر علوى.

من رجال القانون: كامبيز نوروزى، عبد الفتاح سلطانى، محمد على دادخواه.

وعدد غير معلوم من الطلاب والأساتذة الجامعيين والفنانين والصحفيين ومعظمهم من الشخصيات المعروفة ذات التاريخ النضالى الكبير فى الثورة والجمهورية الإسلامية.

ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية ضمن إدانتها لكل هذه الأعمال المنافية للقانون من ظلم وتعدى على الشعب، وضمن إدانتها لجميع الاعتقالات غير القانونية، وانتهاك أبسط الحقوق القانونية للمسجونين تحمل الأجهزة الأمنية والنظام الحاكم وشخص الرئيس أحمدى نجاد مسئولية الحفاظ على أرواح وسلامة المعتقلين وتطالب بالإفراج الفورى عنهم دون قيد أو شرط.

وسيعلم الذين ظلموا اىّ منقلب ينقلبون

منظمة مجاهدى الثورة الإسلاميّة

٢٠٠٩/٧/١٣

١٠- ما هى الحلول لإنهاء اعتراضات الشارع؟

جعفر محمدى ■ عصر ايران ٢٠٠٩/٧/١٣

كان لاضطرابات يوم الخميس ١٨ يونيو ٢٠٠٩ ردود فعل مختلفة فى وسائل الإعلام، بعض وسائل الإعلام صورت هذه الأحداث كأن ما يحدث فى الشارع حرب بكل ما تعنى الكلمة (!) والبعض الآخر وصف ما يدور فى الشارع بأنهم عشرات الأشخاص عندما أهملتهم قوات الشرطة ولم تتعرض لهم قاموا بالهجوم على الأموال العامة بحيث تشتبك معهم قوات الشرطة (!) وأخيرا هناك وسائل إعلام أشارت إلى الموضوع من بعيد خاصة تلك التى مفروض عليها القيود.

إلا أن ما تداولته وسائل الإعلام كان بالأساس الجانب (الشكلي) للقصة، وبرأى أفضل أن ننحى جانبا القضايا الشكلية لهذه الأحداث ونركز على الجانب المهم، وهو ماهية وطبيعة الأحداث الأخيرة.

ومن المؤكد أنه توجد روايات وتفاسير مختلفة لما حدث. يصف البعض كل المعترضين بأنهم مغامرون أذناب للاستعمار أو عملاء وعلى الأقل (شباب يريدون أن يفرغوا طاقتهم) بينما البعض الآخر يفضل أن يطلق عليهم أوصافا من قبيل مناضلين أحرار ويحثهم على مواصلة ما بدأوه.

لكن النقطة التى دائما ما تنسى أنه بعيد عن أن نصفهم بأنهم مشاغبون أو عملاء للأجانب أو معترضين يسعون وراء حقهم، أن الجميع إيرانيون يحملون الهوية الإيرانية لهم حقوق وعليهم واجبات مثل كل الإيرانيين الآخرين ومن بينهم الإيرانيين أصحاب المناصب.

وبناء على هذا، لا يمكن بسهولة حل المسألة بإغلاق الحدود أو طرد المشاغبين، وأنا أؤكد فى هذا الصدد أن إيرانية شخص ما لا تعطيه الحق للقيام بأى عمل فى البلاد، فقط هو القانون الذى يحدد ما يكون وما لا يكون ويضبط هذا الأمر.

والآن القضية المهمة والأساسية هى أن مجموعة من الأوضاع) موجودة فى كل العالم، ولهذ لا يجب أن نسميها (قضية).

وناهيك عن أبعاد حالة الاستياء وعدم الرضا واختلاف المواطن المعترض فى المجتمعات المختلفة نقول ردا على هذا: هل المواطن المعترض فى أنحاء العالم يعبر عن غضبه واستيائه بالنزول إلى الشارع والاشتباك مع قوات الشرطة، أم أنه فى كثير من دول العالم يعبر المعترضون عما يريدون من دون الحاجة إلى مثل هذه الأعمال؟

وهنا نصل إلى لب المسألة: لو أن المعترضين يستطيعون أن يعبروا عما يريدون بالطرق القانونية فما الحاجة إذن لأن يعرضوا أنفسهم للخطر، ويبددوا طاقة قوات الأمن التى يجب توجيهها لمهام أكثر أهمية وجدوى، يغلقون الشوارع ويدمرون الممتلكات العامة وهم فى النهاية يستطيعون أن يقولوا كلمتهم؟ (يستطيعون أم لا يستطيعون!).

من المؤكد أن هذا ليس الخيار الصحيح أن مجموعة من الأشخاص يريدون أن يسمعوا صوتهم للمسئولين ينزلون للشوارع، وفى تلك الاثناء يعطون فرصة الاصطياد فى الماء العكر لمن لا يحب أيا من الجانبين، لكن بالنسبة لنظام قوى مثل نظام الجمهورية الإسلامية الذى واجه تهديدات كبرى مثل حرب الثمانى سنوات بصلابة ليس جديرا به ألا يهيئ الوسيلة القانونية مثل وسائل الإعلام والتجمعات القانونية للمعترضين أو يقف ضد هذه الوسائل.

وهذا أمر بدهي، ففى النظم الديمقراطية الفارق الوحيد بين الأغلبية والأقلية هو أن السلطة تكون فى يد الأغلبية لكن كلا الفريقين بالنسبة للثقل الذى يتمتعان به يستفيدان من إمكانات المجتمع وليس من حق أى منهما إلغاء الآخر أو تهديده أو التضييق عليه، وهذا هو ما صرح به زعيم الثورة

واتكلم عدل): الجناح المقابل للجناح الحاكم بناء على ما أسفرت عنه الانتخابات يؤيده ١٤ مليون شخص لهم سليقة سياسية تختلف عن الجناح الفائز فى الانتخابات.

ومن المؤكد أن أحدا لن يتوقع أن يتخلى الجناح الحاكم عن سيلقته، والذى بناء على ما أعلن رسميا، الفائز فى الانتخابات يتبنى خطاب الطرف المقابل، لكن عدم سماع صوت الطرف المقابل أو مقاطعته أو إغلاق السبل القانونية فى وجهه لن تكون نتيجته إلا الوضع الراهن الذى من خلاله دخلت الاعتراضات سبلا غير قانونية وغير قابلة للسيطرة عليها. والأهم من كل هذا أن المعارضة فى الخارج وبعض القوى الأجنبية ووسائل الإعلام الخارجية طمعت فى أن تتولى زعامة التيار المعارض والمنتقد وتقوده نحو السراب، وعلى النظام والدولة دفع الثمن غاليا.

النقطة الأخرى المهمة التى لا يجب إغفالها، بل يجب بحثها بشكل جدى بعيداً عن التعصب ومزايدة الشعارات، لماذا بعد مضى ثلاثون عاما من عمر نظام الجمهورية الإسلامية تتجسد مظاهر الاستياء ولو بين مجموعة من الشعب بهذه الدرجة وبهذا الشكل؟

وعلى افتراض أن تغليب السمة الأمنية حال دون ظهور أى تجمع أم أنه كانت هناك قنوات شرعية للاحتجاج مثل الحزب ووسائل الإعلام والتظاهرات القانونية ويتحدث المحتجون بالسبل المدنية والقانونية، فى كلتا الحالتين لا يوجد اختلاف فى أصل القضية، والجزء الأهم من القضية هو أنه أردنا أم لم نرد شاء المسئولون أم أبوا هناك جزء من الشعب يعيش حالة من الاحتجاج والاعتراض وهذا الأمر أبعد وأكبر من الانتخابات ونتيجتها.

وهذا، بالنسبة لنظام يعتمد فى فاعليته وديناميته بشكل محض على الشعب ودوام العلاقات الطيبة بين السلطة والشعب، من المؤكد يجب أن يكون أمرا جللا، لماذا هناك عدد ولو ضئيل يعيش حالة من الاستياء والاعتراض ولا تربطه علاقات طيبة بالحاكم؟ وهذه النقطة يصرح بها كثير من كبار الأصوليين.

وإذا لم تكن الجمهورية الإسلامية، نظام (محورية الشعب) لكان من الممكن حل المشكلة وملء الفراغ الناجم عن عدم وجود الشعب بالاعتماد على القوى الخارجية أو القوة العسكرية أو المقدرة الاقتصادية و... ولكن ليس من المقرر فى الجمهورية الإسلامية استبدال الشعب بأى شئ آخر، ولو حدث هذا الأمر لن يكون للجمهورية الإسلامية أى وجود خارجي.

سماع صوت المحتجين واحترام وجهات نظرهم من المؤكد فى إطار القانون، وتلبية مطالبهم هو السبيل العقلانى الوحيد للخروج من الوضع الراهن، والذى من الممكن أن يخرج البلاد من حالتها الراهنة، بل سيكون قادرا على تحسين العلاقة بين الحاكم والمحكومين (كل الشعب الإيراني) وتلافى الآثار السلبية.

ولا ننسى أنه فى أى نظام ديمقراطى لا يتوقع أى شخص أو تيار عقلانى أن تتحقق كل الآمال والأهداف بشكل كامل، بل يكون على يقين من أنه يستطيع أن يحقق أهدافه طالما التف الجميع حول أهدافه.

نقطة أخرى من الجيد أن نعرج إليها فى النهاية بشكل سريع، وهى موضوع التحريض الخارجى فى الأحداث الأخيرة.

تحدثنا كثيرا فى هذا الصدد ولن نكرر، سأشير فقط إلى الأجانب ووسائل إعلامهم، ولو أنها على هذه الدرجة من القدرة والاستطاعة على بلورة مثل هذه التحركات فى داخل الأراضى الإيرانية، بل وفى العاصمة طهران، فمن المؤكد أن هذا الأمر هو بمثابة دق ناقوس الخطر بشكل جدى حتى لا يصبح الداخل الإيرانى سهلا مباحا يعبث به أى عابث.

١١- كيف ستكون تركيبة الحكومة العاشرة؟

فرارو www.fararu.com ٢٠٠٩/٧/١٣

على مدى فترة عمل الحكومة التاسعة طرأت تغييرات كثيرة حتى قيل عليها حكومة التغييرات. وبناء على هذا، يعتقد كثيرون أن حكومة أحمدى نجاد القادمة ستكون مختلفة عن الحكومة السابقة.

وبناء على كثير من التخمينات، سيتم استبعاد عدد كبير من وزراء حكومة أحمدى نجاد السابقة، ومن سيستمر سيتم تغيير الحقيبة الوزارية التى كان يتولاها وسيعهد إليه بمهام جديدة.

وبالنظر إلى التطورات السياسية التى تعيشها البلاد سيتجه نجاد إلى شخصيات أكثر انحيازا وأكثر ثقة بالنسبة له حتى لا يصبح مضطرا إلى إحداث تغييرات فى الحكومة من وقت لآخر مثلما كان الحال فى الحكومة التاسعة.

لكنه سيواجه صعوبات كثيرة فى هذا الصدد؛ لأنه من ناحية، يجب أن ينال رضا أنصاره الأصوليين، ومن ناحية

أخرى، يجب أن يختار الأشخاص الذين يكون بمقدورهم اجتياز عقبة نيل ثقة مجلس الشورى الإسلامي.
وبالنظر إلى هذه المسألة من المحتمل إلى حد كبير أن يواجه مشاكل جمة لنيل الثقة لأشخاص مثل محصولى ومشايى ورحيمى واسكندرى و... .لكن على أية حال يجب النظر إلى محادثات ما قبل الاقتراع على الحكومة بالثقة إلى أين ستتجه، وهل سيكون نجاد قادرا على نيل رضا الأصوليين بالشكل الذى لا يجعله يواجه مشكلة خاصة.

الجدول التالى يبين التوقعات بشأن الحكومة العاشرة

المرشحون	الحقيبة
مشايي، سعيدلو، أحمدى مقدم، محصولى	النائب الأول
أشعري، خاموشي، على أحمدي	التربية والتعليم
سليماني، غفاريان	الاتصالات وتقنية المعلومات
داوي، صمصامي، حسيني	الشئون الاقتصادية والمالية
جليلي، ثمره هاشمي، مشايي، مصطفوي، متكي	الخارجية
حسينيان، سعيدي، مصلحي، تائب	الاستخبارات
مير كاظمي، مفتح، اعتماديان، سعيدلو	التجارة
باقرى لنكراني، صدر، نظرى مهر	الصحة
حسينفدايي، مرتضى نبوي، دارابي	التعاون
سعيدى كيا، دارابي، فلسفي، اسكندري	الزراعة
إلهام، مرتضوي، بختياري، عزيزي	العدل
نجار، كوثري	الدفاع
حسين فدايي، تمدن، مصري، فقيه	التأمينات
بذرپاش، محرابيان	الصناعة
حسيني، زاكاني، على أحمدي	العلوم والبحث العلمي
شمقدري، كلهر أبو ترابي، رسايي	الثقافة والارشاد الإسلامي
رحيمي، دانشجو، محصولي، جهرمي	الداخلية
محرابيان، بختياري، دارابي	الشئون الاجتماعية
على آبادي، سيد مهدى هاشمي، نيك زاد	الإسكان
فتاح، زراعي	القوى
محصولي، سعيدلو، زراعي	البترول
كردان، سعيدلو، نيك زاد	النائب التنفيذي
داودي، صمصمايي	محافظ البنك المركزي

١٢- تشكيل مجلس شورى الحكماء لإنهاء الصراعات

■ حوار مع الدكتور عماد أفروغ ■ خبر أون لاين ٢٢/٦/٢٠٠٩

يعد الدكتور عماد الدين أفروغ من جملة المفكرين الذين لديهم انتقادات حقيقية تجاه ما يحدث، هو دائم الإشارة إلى عدم الاستفادة المثلى من القدرات الموجودة بالدولة على النحو اللائق .. على سبيل المثال هو يقول بضرورة تشجيع مؤسسة الإذاعة والتليفزيون لكى تكون ذات رؤى وتوجهات أكثر انصافاً واتزاناً .. هو يقول أيضاً أنه فى الأحداث الأخيرة وبدلاً من أن تقوم وسائل الإعلام الوطنية بمطالبة الأشخاص بعدم سكب الزيت على النار والسعى الحقيقى لإخمادها وإطفائها عبر سكب الماء لا الزيت، فإنها فتحت الطريق أمام من يصرون على إشعال النيران أكثر وأكثر وهو يعتبر أن سبب اعتراض طبقة أو فئة أو جزء ما مهم من الشعب يتمثل فى عدم مطابقة نتيجة الانتخابات لتوقعاتهم وهو يطالب مسئولى الأمن إعطاء التراخيص اللازمة لعمل المسيرات القانونية الاحتجاجية وفى نفس الوقت القيام بحفظ الأمن وحماية حتى يعرف المخربون الحقيقيون والفعليون.

فى الحوار التالى تفعيل ما قاله الدكتور عماد أفروغ فى كل هذه القضايا.

*** خبر اون لاين .. دكتور أفروغ .. فى الظروف الراهنة إلى أى مدى تبدو أهمية تمكين المعترضين من القانون؟ هل من ثمة شواهد على وجود اعتراضات غير قانونية؟**

** الدكتور أفروغ .. الحقيقة أنه لا يمكننا أن ندعو طرفاً إلى رعاية القانون والنظام ثم بعد ذلك نقوم نحن بعكس ذلك فلا تصبح لدينا ملكية الاهتمام بروح القانون والأبعاد والعناصر المختلفة التى يتشكل القانون منها ونكتفى فقط بتنفيذ حرفى وصورى للقانون.

إن «رعاية القانون» مثل «قانون الحق» ليست منحصرة أو مقتصرة على طرف ما بعينه، ولو أننا نريد تجذير القانون فى المجتمع فالواجب علينا دائماً هو أن يرعاه الطرفان المتخاصمان مهما كانت طبيعتهما أو مكانتهما.

النقطة الثانية هنا هى أن الأحداث التى تتم وتجرى فى المجتمع والتى تكون ذات سمات وصفات خاصة لابد من أن يكون التعاطى والتفاعل والتعامل معها أيضاً له سمات وصفات خاصة.

وذلك حتى يمكن تطويع أو استيعاب هذا التصادم أو ذاك فى إطار القانون. لكن أن يحدث ما حدث من اللجوء إلى ممارسات خاصة استثنائية استناداً إلى أن الحدث ذا طبيعة خاصة استثنائية فهذا عين الخطأ.

فالواجب والحتمى أن يرقى الجميع فوق الحدث الذى يشكل صداماً من نوع خاص.

ونحن فى هذا الظرف الاستثنائى لدينا قضية واضحة تماماً وهى أن النتيجة المعلنة للانتخابات لم تأتى مطابقة لتوقعات وتنبؤات جزء مهم من الشعب. هذه حقيقة نملكها وهى كاشفة عن أزمة ما ربما تكون «أزمة ثقة» من جانب البعض تجاه - فى - بعض المؤسسات.

*** خبر أون لاين**

إلى أى مدى تعتقدون فى أن هذا «الوضع المعوج والسقيم» يمكن أن يؤدى إلى إفرازات وتداعيات أخرى أكثر إعوجاجاً وسقماً؟

** دكتور أفروغ ..

أولاً يجب علينا أن نتوقف بالفحص والدراسة فى الأسباب التى أدت إلى وجود هذا الوضع وما هى العوامل التى أدت إليه، ربما كان السبب فى ذلك هو أننا شاهدنا ولأول مرة تحركاً مؤسسياً معكوساً من حيث الاتجاه. فالثابت والطبيعى أن عملية فرز الأصوات تتم أولاً فى الدوائر الانتخابية ثم تم تجميعها فى الإدارات الانتخابية الأكبر التى تشمل فى داخلها عدداً من الدوائر ثم يتم التجميع بعد ذلك فى المدن فالأقاليم فالمحافظات ثم فى نهاية المطاف يتم إعلان النتيجة على المستوى الوطنى كله. ما حدث كان العكس حيث أعلنت النتيجة على المستوى الوطنى ثم دارت العملية كلها من أعلى إلى أسفل. وربما ما حدث لم يكن يحدث لو لم يكن قد وقع مثل هذا الأمر المعكوس وإذا لم يتم إعلان النتيجة بالسرعة التى تم بها وإذا كانت الفرصة قد أعطيت كاملة للمرشحين لأن يقدموا شكاواهم وكذلك إعطائهم حق تقديم الأدلة والبراهين على ما يقولون إلى مجلس صيانة الدستور وبشكل مبكر.

لو كان قد حدث هذا ربما ما كنا قد شهدنا ما شهدناه

من أحداث. الحقيقة أن التجارب الانتخابية السابقة لم تتم مراعاتها جيداً تماماً مثلما سلبت «فرصة الشكوى» من المرشحين.

ما جرى أيضاً كان يحتاج إلى إدارة خاصة وما كان يجب التعامل أو التعاطى معه بصيغة «الأمر والنهى» ويبدو أننا لا نتملك «الإدارة الخاصة» تلك ومن ثم وقع ما وقع.

*** بالنظر إلى الأحداث التى تلت الانتخابات فسوف نجد أن حالة من انهيار السيل الذى جاء عقب «مراحل» متلاحقة ومتتابعة بشكل فورى وربما كانت متوازية ومتشابكة أيضاً .. ترى .. ما السبب فى ذلك؟ وهل ذلك صحيح؟**

** دكتور أفروغ ..

نعم. لقد كنا بصدد حادثة صغيرة فى البداية. هذه الحادثة لم تكن خشنة أو عنيفة، بل كانت مجرد اعتراض واعتراض سلمى .. اعتراض يتم فى إطار المسيرات السلمية وحسب ولكن نظراً لأننا لم نكن مدركين لجوهر الحدث جيداً .. فقد تغير الحال وما حدث بعد ذلك بعدة أيام جاء مغايراً تماماً لما كان فى اليوم الأول.

بعبارة أخرى كان الواجب أن يعتبر «مجلس صيانة الدستور» نفسه وفور انتهاء عملية التصويت مباشرة فى مهمة ذات طبيعة خاصة.

المؤكد أننى لا أريد العودة للماضى، لكننا الآن أصبحنا بصدد واقع جديد علينا أن نواجهه مفاد هذا الواقع أن لدينا عدداً من الشكاوى والاعتراضات والتى يجب على مجلس صيانة الدستور أن يدرسها ويحقق فيها بشكل منصف ودقيق وعادل ثم يجب عليه أن يقدم نتائج هذا التحقيق إلى الاحتكام العام خاصة إلى النخب المختلفة سواء تم ذلك فى حضور المرشحين أم لا، يجب على هذا المجلس أن يحدث – أو يوجد – نوعاً من الإقناع العام.

يمكنكم أن تسألونى السؤال التالى .. ألا تعتبر أن مجلس صيانة الدستور هو مجلس عادل ومنصف؟ وهنا أقول لكم إن المشكلة الآن هى فى «ذهنية وقناعات الرأى العام» وليست فى «القناعة الشخصية» لشخص ما. من هنا فإن القضايا الوطنية غالباً ما تكون مصحوبة بالشك والشبهات وذلك لأن بعضاً من أعضاء مجلس صياغة الدستور كانوا قد أظهروا وأعلنوا آرائهم تجاه بعض المرشحين، كما أن هذا المجلس قد أجرى مسبقاً وقبل ذلك نوعاً من المحاكمات تجاه الهيئة التنفيذية ثم قام بعزل ونصب بعضاً من أعضاء هذه الهيئة المسئولة عن إجراء وتنفيذ الانتخابات.

من هنا يجب إعطاء الشعب «الحق» فى الشك أو التشكك، من هنا أيضاً يتم السير فى مراحل متتالية من أجل حل هذه الأزمة أولى هذه المراحل هى أن يقدم المترشحون شكواهم إلى مجلس صيانة الدستور وهو الأمر الذى نعرف أنه قد أنجز بالفعل.

* خبر اون لاين .. والمرحلة التالية

** دكتور عماد أفروغ

الخطوة أو المرحلة التالية هى أن يقوم مجلس صيانة الدستور بالتحقيق الدقيق فى الأمر ذلك أنه إذا لم يكن التحقيق دقيقاً، فإننى أعتقد أن الأمر يستدعى قيام المرشد بتشكيل «مجلس شورى الحكماء» لإنهاء الأزمة يشارك فيه الشخصيات الحقيقية ذات الشأن وكذلك الشخصيات القانونية التى تعرف بنزاهتها وحياديتها لدى الشعب وعدم انتمائها لأية تيارات أو أجنحة وعادلة أيضاً (*).

من هنا فإنه لو تمت هذه الخطوة فربما أصبح بإمكاننا أن نمسك بالأحداث التى يمكن أن تحدث مستقبلاً. وفى حالة عدم إنجاز الخطوة الثانية فالمؤكد أننا سوف ندخل فى المرحلة الثالثة التى سوف تكون عبارة عن مقاومة ومكافحة أو جهاد من نوع خاص حيث يمكن أن نصبح أمام مقاومة مدنية، قانونية وربما سلبية مجتمعية والتى قد لا تمتد أو تتحور لتصبح مواجهة فيزيقية وأيضاً قيام المرشحون والنخب باللجوء إلى – واتخاذ أو القيام بـ – تدابير مختلفة وربما أدى ذلك إلى قيام الأجهزة والمراكز الرسمية والقوات الشرطية إلى الرد بإجراءات خاصة أيضاً.

الواقع أنه إذا كان المعترضون يريدون تراخيص لمسيرات سلمية فالواجب يقتضى بإعطائهم هذه التراخيص ثم بعد ذلك يتم القيام بالمحافظة على أمن وسلامة هذه المسيرات حتى يتم اكتشاف وكشف العناصر التخريبية والتى تلجأ إلى إعمال العنف واستغلال الأحداث الكبرى كتلك التى نعيشها الآن بهدف التسلق عليها أو استثمارها.

وعندما لا تعطى التراخيص لمؤيدى مرشح ما للقيام بذلك فربما باتوا مستعدين وقريبين للصدام مع المؤسسات الرسمية وهو ما من شأنه مضاعفة وزيادة الاعتراضات.

خبر أون لاين:

فى الظروف الراهنة فإن البعض يعتقد فى أن ثقة الشعب أصبحت عرضة للتقلب.

ثمة حدث ما تم خلال هذه التطورات وهو فى نظرى غير قابل للتعويض فما حدث أدى بالفعل إلى سلب ثقة الشعب ونزع الثقة هذه سوف يؤثر بكل تأكيد فى المشاركات الشعبية القادمة فى أية انتخابات. فالناس عندما ترى حسن النية والسلوك القانونى متمثلين أو متجسدين فى المؤسسات والأجهزة المعنية بل وفى المرشحين أيضاً فهذا يدفعنا إلى أن يكون لدينا أمل فى إحياء ثقة الشعب. لكن إذا ما حدث العكس أى أصبح السلوك القانونى لنا سلوكاً صورياً وإذا كانت مراعاة القانون تتم من جانب طرف واحد فقط فإن هذا من شأنه خلق نتائج مغايرة تماماً. الواقع أننا لا نستطيع

أن نضمن هذا المفهوم المعروف «بالواقع الاجتماعى» الذى يمكنه إحياء تلك الثقة التى «ضعفت» أو التى «فقدت» وضاعت.

خبر أون لاين:

ثمة ملحوظة مهمة وهى أنه لم يتم جيداً الاستفادة من القدرات المتاحة فعليا ومنها «مؤسسة الإذاعة والتلفزيون» التى يمكن أن تؤدى دوراً مهماً فى تقوية هذه «الثقة» التى نتحدث بشأنها. السؤال هنا هو إلى أى مدى يمكن لهذه المؤسسة أن تلعب دوراً فى تهدئة المناخ المجتمعى؟

دكتور: عماد أفروغ:

الآن ثمة نقاش كبير فى هذا الصدد. فالأجهزة الإعلامية لدينا هى الوحيدة التى تبدو حتى الآن أنها غير «مفلترة». لكن هذه الأجهزة يجب أن تعمل بحيادية وأنا لأستطيع أن أقول إنها بالفعل عملت بحيادية لأنها بالفعل ظلت لعدة أيام منحازة فى برامجها وتوجهاتها فى حين أن هذا السلوك من شأنه أن يضاعف من الشروط والظروف التى من شأنها مضاعفة حدة الأزمة فعلياً.

ما هو الإشكال فى أن ندعو الأطراف - المرشحين - الذين لديهم دعوات بالاعتراض لكى يقولوا قولهم ويعلنوا آرائهم فيما حدث فهم أفراد أصحاب تاريخ شوري. فى كل الأحوال - ووفقاً لكلام مرشد الثورة فإنهم جميعاً «أفراد من أسرة الثورة الإسلامية»، كما أن لهم سابقة فى النضال السياسى المنير وأنه إذا كنا لا نثق فى هؤلاء الأشخاص فأى الأشخاص سوف نثق فيهم؟ المؤكد أننا نستطيع استيعاب هؤلاء الأفراد بسهولة جداً. ما حدث كان العكس وهو أننا شهدنا وسائل الإعلام وكأنها قد صارت سبباً فى مضاعفة ردود الفعل على الرغم من قول البعض بأنها قد ساهمت فى تلطيف الأجواء. على سبيل المثال تم دعوة السيد على لاريجانى والسيد محسن رضائى للحوار عبر التلفزيون وكلاهما عمد إلى تهيئة الأجواء

هل يمكن أن تؤدى دوراً إيجابياً فى هذا الأمر؟

دكتور أفروغ:

أعتقد أنه يجب تشجيع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون لكى تكون أكثر إنصافاً واعتدالاً وأن تتم دعوة الخبراء المختلفين وفى الوقت نفسه إحقاق حق وحقوق المواطنين ودعوة الشعب «للهدوء» وليس «للصمت». لأننى لا أؤمن فى ضرورة التزام «الصمت» لأنه فى نظام الجمهورية الإسلامية يجب أن يأخذ الشعب حقوقه ويجب أن يكون لدى الشعب تساؤلات وإجابات ولابد من أن يراعى القانون تماماً فى هذا الخصوص. لكن ما نراه الآن هو أن وسائل الإعلام الوطنية صارت «حزبية» و«فئوية» وليست قومية.

وهذا ما كنت أقوله دائماً على مدار أربع سنوات إلى السيد «ضرغانى» عندما كنت عضواً فى اللجنة الثقافية. (**)

ثمة حقيقة أخرى مفادها أن جزءاً من الاعتراضات الشعبية سببها طريقة إدارة الدولة وعدم الاهتمام بالعقل الجمعى للمجتمع وعدم الاهتمام بالمشورة وإهانة واحتقار الكرامة الإنسانية. وهى كلها مبادئ الثورة الإسلامية التى لم يعد هناك اهتمام بها كما يقول المعترضون. على أية حال إذا ما أرادت وسائل الإعلام الوطنية أن تكون وطنية حقاً فإنه يجب عليها الالتزام بالوقائع وبحيادية وأن تكون لسان حال الجميع. لقد اتصلت بى العديد من القنوات التلفزيونية الأجنبية مثل البى بى سى والسيى إن إن وغيرها طالبة منى إجراء حوارات معها لكنى رفضت قائلاً لنفسى إننا نمتلك وسائل إعلام وطنية، لكن للأسف الشديد هذه الوسائل لم يحدث منها أى اتصال وإذا ما اتصلت بنا فإن اتصالها يكون من أجل برامج معدة سلفاً وليس من أجل برامج ثبت مباشرة. هذا يعنى أنه لا توجد ثقة فى الخبراء الملتزمين بالنظام، ثم بعد ذلك تريدون الثقة؟ فإذا لم تكن هناك ثقة فى مثل هؤلاء الخبراء الملتزمين ففيمن تكون الثقة إذاً؟

المرجعية» التى لم تفهم جيداً حقيقة قدراتها وحدود سلطاتها والتى لم تفهم أيضاً أهمية وفضيلة السلطة المدنية والقدرة النقدية وهى القضية التى حزرنا منها مراراً وتكراراً النقطة الأخرى هى أنهم قد زادوا من «القوة الرسمية» زيادة عن الحد كما قاموا بوضع بيض الدجاج الخاص بسلطتهم أيضاً فى سلة «السلطة الرسمية» للدولة ثم زادوا من الطين بلة عندما غفلوا - غفوا - عن السلطة المدنية والاجتماعية الخاصة بهم بأيديهم هم.

المؤكد أن هؤلاء الأفراد يستطيعون العودة إلى أنفسهم وإلى واقعهم وأصولهم وأن يدركوا مرة أخرى سلطتهم المدنية والتاريخية وخصوصاً الدوائر العلمية التى تستطيع أن تصبح لها مواقف حاسمة ومواقف فاصلة فى أوقات الأزمات والتى بمقدورها فعلاً تهدئة المناخ السياسى والاجتماعى فى الدولة وأن تعيد التركيز على ضرورة وجوب احترام «حقوق المواطنة». الواقع كما قلت اننا لا نستطيع أن ندعو الشعب إلى «الهدوء المميت» فى مقابل إعادة الأمور إلى طبيعتها فإضاعة حقوق الأمة وعدم الالتفات إلى ذهنية الرأى العام بشكلها الصحيح هى من الأمور المستبعدة تماماً والتى لا يجب أن تخطر على بال أحد. لكننا فى المقابل ندعو إلى «الهدوء القانونى» القائم على «محورية العدالة ورعاية الحقوق المجتمعية» فهذا هو الموجود فى جمهوريتنا الإسلامية وليست الدعوات الأخرى الباطلة مثل تلك الدعوة الخاصة بضرورة إعمال والالتزام «بالهدوء المميت».

١٣- نهاية حلم عودة مافيا السلطة والثروة

■ إيران ١٦/٦/٢٠٠٩

فضلا عن الذهول الذى أصاب العالم بسبب المشاركة الجماهيرية الحماسية فى الثانى والعشرين من خرداد (الثانى عشر من يونيو) بنسبة مشاركة تبلغ ٨٥٪، وحصول أحمدى نجاد على ما يقرب من ٢٥ مليون صوت، فقد أفزع البعض فى الداخل أيضا لأن هؤلاء كانوا يمنون أنفسهم بالعودة إلى السلطة والشعب هو الذى بدد أمانيهم بقوله لا لمافيا السلطة والثروة والفساد والتمييز.

وقد عبر أعضاء البرلمان والنشطاء السياسيون عن آرائهم حول أسباب اختيار المواطنين فى الانتخابات الرئاسة العاشرة.

المواجهة مع الاستئثار بالثورة:

يرى جواد كريمى نائب مشهد وكلات وعضو اللجنة الاجتماعية فى مجلس الشورى الإسلامى أن من أهم الرسائل التى احتوت عليها أصوات المواطنين، والتى أعلنوها على الملأ بحضورهم فى انتخابات الثانى والعشرين من خرداد هى إقرار العدالة ومكافحة الفساد والاستئثار بالثورة واحتكارها من جانب البعض.

وقد أشار كريمى إلى رضاه عن أداء الحكومة التاسعة، وهو الأداء المتمحور حول العدالة، موضحا الرسالة الثانية فقال إن الحكومة التاسعة عملت على توزيع الفرص والإمكانات على المناطق المحرومة بشكل عادل فكان الرد على الضعفاء والمحرومين فى صورة أصوات الشعب.

ويرى كريمى أن من أبرز سمات رئيس الجمهورية الثبات أمام أعداء الثورة، وكذابى الغرب ومتكبريه، ومن ليس لديهم أعين يرون بها كرامة الشعب الإيرانى، مضيفا أن مواقف الحكومة التاسعة من الأحداث الدولية كانت مقبولة لدى الشعب بدرجة كبيرة لأنها كانت تمثل إحياءً لخطاب الإمام الخمينى، وخطاب الثورة. والرسالة المهمة لهذه الانتخابات هى رفض الشعب للأشخاص الذين تسببوا فى الأحداث التى أعقبت الانتخابات وأثبتوا انتماءهم إلى التيارات الهدامة.

الشعب يرفع قدر من يخدم متمسكا بالمبادئ:

أشار هادى مقدسى نائب بروجرد إلى أن أهم الرسائل المستفادة من حضور الغالبية العظمى من المواطنين فى الانتخابات تتمثل فى إعلان الشعب رضاه وقبوله لأربع سنوات من خدمة الفكر الأصولى الذى أثمر تحقيق العدالة والتقدم فى الداخل، والكرامة والقوة على الصعيد الدولى كنهج ربانى من شأنه ترسيخ هذه الأهداف.

وأضاف مقدسى إن هذا التحرك الجماهيرى، فضلا عن أنه يحمل للمسئولين رسالة ربانية حول شخص رئيس الجمهورية، فهو يبين أن الشعب يقدر ويحترم خادميه الذين يتمسكون بمبادئ الثورة وشعارات الإمام والمرشد، ولا يخشون أى قوة فى سبيل تحقيق المبادئ والأحكام الإلهية فى البلاد.

لا يمكن تنظيف الزجاج بفوطة ملوثة:

ويقول حسن كامران نائب أصفهان إن الشعب يعرف

الأحداث ويعرف الأعداء ودائما ما يواجه التهديدات الداخلية والخارجية بحضوره الكبير. ورغم وجود العيوب والنقائص التى يمكن إرجاعها إلى المسئولين إلا أنه على استعداد للتضحية بالروح من أجل الحفاظ على النظام. واعتبر كامران أن طاعة ولى أمر المسلمين والمحافظة على ثقافة الإمام والتمسك بها من أهم مؤشرات الحضور الشعبى الحماسى فى الانتخابات، وقال إن من الرسائل المهمة للانتخابات هى رفض الثقافة الاستهلاكية والأفراد الذين يعيشون فى بذخ وترف ويعملون على ترويج ثقافة طبقة النبلاء، فقد كانت مشاركة الشعب بالملايين فى الانتخابات بمثابة مواجهة ضد الظلم وتأييد البسطاء والكادحين وما قامت به الحكومة فى زياراتها المتعددة إلى الأقاليم من عناية بالفقراء وصلة رحم. واستشهد كامران بمقولة المرشد «لا يمكن تنظيف الزجاج بفوطة ملوثة».

رسالة الانتخابات تصل إلى دول المنطقة:

أشار سعد الله زارعى الخبير فى الشئون الدولية إلى الحضور الشعبى الواسع والحماسى فى الانتخابات، وقال إن الدبلوماسية الإيرانية يجب أن تتحلى بالقدرة على إدراك الإمكانات الجديدة وتستغل الطاقة الروحية والمعنوية للجماهير المتدفقة على صناديق الانتخاب فى القضايا الإقليمية والعربية خاصة؛ فعند الاضطلاع بإقامة علاقات أو تحقيق تقدم لن تقدم أى دولة على اتخاذ قرارات كبرى ما لم يكن لدى الطرف المقابل ردود إيجابية، ولهذا فإن إعادة انتخاب أحمدى نجاد وحصوله على سبعة ملايين صوت أكثر مما حصل عليه فى الفترة الرئاسية الأولى، ومشاركة نحو أربعين مليونا فى الانتخابات تهيىء لنا ولدول المنطقة المجال المناسب لتنمية وتعميق العلاقات الشاملة. وإذا لم ينتبه دبلوماسيونا إلى الحدث العظيم الذى وقع فى الثانى والعشرين من خرداد الذى هو فى حقيقة الأمر حركة شعبية، وإذا لم يعملوا على نشر رسالته فإننا سنفقد فرصة كبيرة لتنمية علاقاتنا فى المنطقة. وردا على تصريح أحد الدبلوماسيين المصريين الذى قال إن إعادة انتخاب أحمدى نجاد سوف يسهل مهمتنا فى إظهار إيران كعدو قال زارعى إنه ليست هناك أى صلة منطقية بين القضيتين فإن مشاركة الشعب الإيرانى فى انتخابات كبيرة لا تعنى معاداة أى بلد.

١٤- حزب المؤتلفة الإسلامى وأسباب فوز أحمدى نجاد

حوار مع حميد رضا ترقى
مساعد سكرتير عام الحزب للشئون الدولية

■ موقع الف الإلكترونى ٢/ ٧/ ٢٠٠٩

- فى خريف عام ٢٠٠٨ طرح بعض الناشطين السياسيين مشروع حكومة الوحدة الوطنية، فما رأيك فى هذا الشأن؟

* أعلنا من البداية أن مشروع حكومة الوحدة الوطنية يهدف فى المقام الأول إلى تجاوز أحمدى نجاد وهو ما لا يمكن قبوله.

الأمر الثانى أن حكومة الوحدة الوطنية صيغة سياسية تطبق فى الدول التى تعانى من التشرذم فى الداخل وبها اختلافات عرقية شديدة مثل لبنان والدول التى يوجد بها تيارات سياسية قوية متصارعة وتفتقر إلى زعامة قوية موحدة. إن غياب الزعامة ووجود العرقيات المتعددة والتيارات السياسية القوية المتساوية فى الوزن السياسى مع تدخل القوى الأجنبية فى الانتخابات هى التى تؤدى إلى تكوين حكومات الوحدة الوطنية، فأى من هذه الخصائص موجود فى إيران حتى نلجأ إلى هذه الصيغة السياسية؟!

إذا طرحنا هذا الموضوع للنقاش بهدف تشكيل حكومة يشترك فيها الأصوليون وبقية الأطياف السياسية، فهذا خطأ سياسى كبير، لأنه إذا حدث خطأ أو تقصير فى عمل الحكومة فأى التيارات السياسية يعتبر مقصراً فى هذه الحالة؟ وإذا تراجعنا أو أخفقنا فى إدارة القضايا السياسية الخارجية والداخلية فمن الشخص الذى سيتحمل مسئولية ذلك الأمر؟ إن هذا الأمر سيصيب الناس بالحيرة والتشتت.

من ناحية أخرى، إذا كان قد تقرر استلام الأصوليون لدفة

الحكم، نريد أن نستفيد من مختلف توجهات التيار الأصولى بجميع فصائله، ومن ثم لا حاجة لدينا لمشروع الحكومة الائتلافية أو الوحدة الوطنية، وعلى الأفراد الذين طرحوا هذا المشروع أن يتعاونوا مع الحكومة القادمة بدلاً من التنافس مع رئيس الجمهورية الفعلى المنتخب من قبل الشعب، ويبدو أن موقفهم هذا نابع من عدم معرفتهم بالواقع السياسى لإيران، ولقد رد الشعب الإيرانى على هذا المشروع فى الانتخابات الرئاسية.

– فى رأيك، ما هى الأهداف المحركة لمقدمى هذا المشروع؟

* الأفراد الذين قدموا مشروع حكومة الوحدة الوطنية يعتقدون أنه لا يمكن إدارة إيران من خلال تيار سياسى واحد، ومن ثم ينبغى أن تشكل الحكومة من عدة تيارات سياسية حتى تستطيع تلك التيارات معالجة نقاط القصور لدى كل تيار على حدة.

هذا التصور من الممكن أن يكون صحيحاً من عدة نقاط، لكن لا يمكن قبوله بشكل كامل، لقد كانت نيتهم شيئاً آخر، بمعنى أنهم كانوا يريدون استبعاد أحمدى نجاد على عكس إرادة الشعب الإيرانى، ولكن الشعب أعلن مخالفته الحاسمة لمشروع الحكومة الائتلافية من خلال الـ ٢٤ مليون صوت التى منحها التيار الأصولى، ولو لم يقم الشعب الإيرانى بمثل هذا التصويت التاريخى لصالح الدكتور أحمدى نجاد لكانت حكومة الوحدة الوطنية هى الطريق الذى سيجر النظام الإيرانى إلى التأزم.

– بعيداً عن الانتخابات الأخيرة، لماذا قام مدعو الديمقراطية بإثارة الفوضى والاضطرابات حينما لم يرغب فيهم الناس؟

* أولئك ليس لديهم قاعدة فى المجتمع الإيرانى، وأقصى ما يستطيعون فعله هو إثارة الصخب وإدارة حروب الشائعات حتى يجذبوا اهتمام الناس، فى حين أن الشعب الإيرانى لا يهتم بمثل هذه الأمور ولا يلقى لها بالاً، إن الحديث عن تزوير الأصوات الانتخابية على الرغم من وجود ١١ مليون صوت فارقة بين أحمدى نجاد والمرشح التالى عليه لا يعدو كونه طرفة أو من قبيل الفكاهة المضحكة، لكن الإصلاحيين قد أمضوا حياتهم فى هذا النوع من العبث والفوضى وإثارة المشاعر المضللة.

إن أولئك الذين كانوا يتهمون الأصوليين دائماً باستغلال الدين للمصلحة السياسية، ماذا كانوا يفعلون بارتداء الشال الأخضر والحديث عن انتماء مرشحهم لآل البيت (*)، ألم يستغلوا الدين فى حملتهم الانتخابية!

إن الشخص الذى تولى منصب مستشار رئيس الجمهورية فى الوقت الذى نشرت فيه صحف الإصلاحيين عدة مقالات تناولت آل البيت بتجرؤ وعدم احترام، خاصة شخص سيد الشهداء، كيف سكت على هذا؟

ولكن عندما أراد الحصول على أصوات الناخبين الإيرانيين كان شعاره «كلنا واحد يا حسين حتى نصل لمير حسين».

– كما تعلم، قام السيد خاتمى بترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية لكنه انسحب بعد مدة قصيرة من ذلك، فما هى أسباب انسحابه فى رأيك؟

* كان هذا أكثر قرار عقلانى اتخذه السيد خاتمى، فهو قد حدد القرار الواجب اتخاذه خلافاً لكل افتراضات وتحليلات المحيطين به، وكان قراراً صائباً، وهو ما لم يفعله موسوى.

– إلى أى حد يمكن ربط هزيمة موسوى فى الانتخابات بطبيعة مؤيديه؟ وما هى الأسباب التى أدت إلى تأييد منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، وجبهة المشاركة لموسوى؟

* موقف جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية من المؤشرات الهامة التى يمكن أن تضع الحد الفاصل بين الأحزاب الأصولية وغير الأصولية، من الطبيعى أن يعتبر تأييد هذه الجماعات المتطرفة لموسوى أحد أكبر الأخطاء الاستراتيجية لموسوى فى العملية الانتخابية، إذ إنه أعلن تأييده لهذه الجماعات السياسية فى حين أن هذه الجماعات لم تعلن تأييدها له بشكل رسمى.

كان موسوى يستطيع أن يقدم نفسه كشخصية معتدلة غير متطرفة داخل جبهة الإصلاحيين، ولكن من خلال دعمه لهاتين الجماعتين، وتهيئة الأجواء ليتلقى الدعم منهما فقد صورته المعتدلة، وبهذا أوضح موسوى أن أساس عمله سيكون على نفس نمط كوادر البناء والتعمير، وهو تهيئة الساحة لقدوم رجال الثانى من خرداد (متطرفو الإصلاحيين) بنفس أفكارهم وتطرفهم، ويمكن تفسير حالة الاضطراب والفوضى التى سادت الشارع الإيرانى والبيانات المتتالية لموسوى فى هذا الإطار.

– يبدو أن جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية رأيتا أن أهدافهما ستتحقق فى وجود موسوى، وهو نفس الحال الذى تحقق إبان رئاسة موسوى للحكومة الإيرانية فى الثمانينات.

* من ناحية التوجهات الاقتصادية والسياسية، كان موسوى عضواً فى حزب الجمهورية الإسلامية، وكان يوجد بينه وبين حزب الله أو الأصوليين الحقيقيين جفوة، وبمجرد أن تولى موسوى رئاسة الوزراء لم يبد أى تبعية لحزب الجمهورية الإسلامية على الرغم من أنه كان على رأس الحزب آنذاك آية الله خامنئى وآية الله بهشتى ولم يبد موسوى أى استعداد لتطبيق وجهات نظر الحزب، ولم يعين أياً من أفراده فى الحكومة. وبناء عليه، فهو منذ أوائل عهد الثورة يتخذ موقفاً معادياً للتيار الأصولى، وهو قبل الثورة كان يجمعه تقارب فكرى مع كل من حركة عباد الله الاشتراكية

وجماعة حبيب الله بيهان.

فى العقد الأول للثورة، وهو عقد الحرب مع العراق كان التيار السياسى المسيطر فى إيران آنذاك هو تيار خط الإمام، ولم يكن أحد يجرؤ على الانحراف عن هذا الخط، لكنه سمح لنفسه عندما أمر الإمام بأن يكون الاقتصاد التجارى اقتصاداً حراً أن يفرض على الاقتصاد الإيرانى النمط الحكومى، ورفض رأى الإمام ولم يعمله به.

إن استقالته عندما لم يرد قبول رغبة الأصوليين فى إدخال عناصر أصولية إلى الحكومة شكلت ضربة كبرى للنظام آنذاك بحيث أدت إلى غضب الإمام، وكتب لموسوى رسالة شديدة اللهجة، هذه الأمور توضح أن اختلاف موسوى مع الأصوليين اختلاف واضح منذ بداية الثورة.

بناء على هذا، فإن تأييد التيارات الإصلاحية المتطرفة له يمكن إرجاعه إلى ثلاثة أسباب: الأول هو خلافه الفكرى مع التيار الأصولى، الثانى ما قام به سابقاً من تمهيد لوصول رجال الثانى من خرداد إلى الحكم، والثالث مقاومته ومعاداته للشخصيات الأصولية المحورية فى إيران.

النقطة الأخرى أن الإصلاحيين استطاعوا التأثير فى وجهات نظره، وكلما كان يقترب موعد الانتخابات كانت آراؤه تزداد اقتراباً من آراء الإصلاحيين. على سبيل المثال، معارضته لمشروع الأمن الاجتماعى، ورغبته فى إيقاف دوريات الإرشاد، ومعاداة الإشراف التعديلى لمجلس صيانة الدستور على العمليات الانتخابية، فضلاً عن علاقته بعدد من عناصر حركة تحرير إيران.

- قبل إجراء الانتخابات أعلن عدد من المواقع الإلكترونية الإصلاحية عن تأييده لمير حسين موسوى، هل هذا الكلام صحيح؟ وإذا لم يكن صحيحاً، فما هو سبب نشر هذه الأكاذيب؟

* من المعروف أن مثل هذه الأمور لا تنطلى علينا، فقد كانت إحدى استراتيجيات الإصلاحيين ترويج أن السيد موسوى هو الفائز بالانتخابات، وأن مؤيديه يتزايدون يوماً بعد يوم، والعمل على تحسين صورته حتى بين الأصوليين، ولافتات التأييد لموسوى التى تنصب فى المدن الإيرانية وكتب أسفلها ائتلاف الأصوليين ماهى إلا كذب لجأ إليه مؤيدو موسوى، وكذلك كان الحال فى الصور التى تجمع بين موسوى ومراجع التقليد فى قم، والتى أشير فيها إلى تأييد المراجع له، فى حين أنه زار مراجع التقليد كما فعل بقية المرشحين ولاشىء أكثر من ذلك، وقد كذب مراجع التقليد خبر تأييدهم لموسوى.

لقد عمد الإصلاحيون إلى الكذب والاحتيال، وهو أسوأ أسلوب للدعاية، إذ إنه يقوم بخداع الناس ويؤدى إلى تضليل الرأى العام، ولاشك أنه أحد أسباب الاضطرابات التى استمرت ٩ أيام بعد إعلان النتائج، ويجب أن يتم التعامل قانونيا مع هذا النوع من الدعاية الذى يثير الفتنة، لأنه إذا سمحنا لهم بمواصلة الكذب والخداع ستتشكل فى المجتمع الإيرانى ثقافة لا يمكن التعايش معها.

- لقد قال السيد مير حسين موسوى أنه عاد إلى الساحة السياسية لكى ينقذ إيران، وقد قال لم أشعر بالخطر فى أى وقت على نظام الجمهورية الإسلامية مثلما أشعر الآن، ولأجل هذا عدت إلى الساحة السياسية .. هل تعتقد أن مير حسين موسوى، وهو من قدم استقالة مكتوبة ثلاث مرات إبان توليه رئاسة الوزارة، فضلا عن إعلانه الاستقالة شفاهة عدة مرات أخرى أن يكون رجل الميادين الصعبة لو كان أصبح رئيسا للجمهورية؟

* بداية، التحليل الذى قدمه موسوى عن الأوضاع الإيرانية بعيد كل البعد عن التحليل الذى قدمه مرشد الثورة الحكيم. هذا الاختلاف فى التحليل يشكل كارثة فى حد ذاته لأن المرشد فى تحليله للأوضاع يراها داعية للتفاؤل فى حين نجد فرد آخر يراها سيئة ومتدهورة لدرجة أن إيران من وجهة نظره تحتاج إلى منقذ، ولو حدث مثل هذا الاختلاف فى التصور بين مسئول النظام فستعانى إيران من كوارث ومشكلات لا حد لها.

- هل تعتقد أن عدم اعتناء موسوى بآراء وأوامر المرشد أمر له جذور ممتدة فى الماضى؟

* لقد تحدث تيار الإصلاحيين المتطرفين صراحة عن عدم التزامه بآراء المرشد، وفى عودته إلى الساحة السياسية سعى موسوى إلى إثبات أنه غير ملتزم عملياً بولاية الفقيه وربما غير ملتزم نظرياً كذلك.

- هل تعتقد أن مير حسين موسوى يكن نفس الشعور تجاه شخص المرشد؟

* إذا كنا نريد تقييم الأمر علينا أن نبحث تاريخ العلاقة بين موسوى وآية الله على خامنئى، تاريخ موسوى أثناء توليه رئاسة الوزارة فى نفس الوقت الذى كان فيه المرشد رئيسا للجمهورية يوضح أنه كان بينهما تصادمات كثيرة، وأن موسوى لم يقبل آراء آية الله خامنئى عندما كان رئيسا للجمهورية، وكان يسعى دائما إلى تقديم آراء مخالفة له.. وفى كل مرة كان يسعى إلى أخذ إذن من الإمام الخمينى مباشرة، حتى فى تقديمه لاستقالته، وهذا يعنى عدم اعتناء برئيس الجمهورية.

نعم! السيد موسوى يعتقد ويؤمن بأحقية الاجتهاد على رأى المرشد، وهذا التفكير لا يمكن قبوله أبداً، لأنه يخلق ازدواجية فى السلطة، وهذه الازدواجية ستهدر طاقة النظام.

- استخدم رفاق مير حسين موسوى فى دعايتهم الانتخابية الأقوال التى قالها الإمام الخمينى فى مدح موسوى، لكن

السؤال الذى يطرح نفسه الآن، هل مير حسين موسوى اليوم يختلف عن موسوى الثمانينيات أم لا؟ خاصة وأن حركة تحرير إيران ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية غير الشرعية تؤيدانه، والولايات المتحدة والنظام الصهيونى رحبا بقدومه، وهما ما قال عنهما الإمام إذا رأيتم ذات يوم الولايات المتحدة والصهاينة يمدحونكم فانظروا أى خطأ ارتكبتم.

* إن المرحلة التى خاضها موسوى إبان توليه رئاسة الوزراء قد أفلتت وانتهت فى حياة الإمام الخمينى نفسه، وانتهى الأمر بقبول الإمام لاستقالته، بل عامله الإمام بعنف وغضب عليه لدرجة أنه قال له لولا تاريخك لاعتبرتك عدواً للثورة. لقد كان أداء موسوى يتجه للهبوط والانحدار وليس إلى الرقى والكمال، وبناء على هذا ترك منصبه بعد أن وصلت ثقة الإمام فيه إلى أدنى حدودها فى الوقت الذى كان الاقتصاد الإيرانى يتجه إلى حالة التأزم نظراً لعدم التزام موسوى بتعليمات الإمام فى الشأن الاقتصادى، ولقد خوت خزينة الدولة آنذاك ولم يطلع الإمام على ذلك حتى إن الإمام وجد مشكلة فى مواصلة الحرب فجأة، هذا هو السؤال ويجب على السيد موسوى أن يقف أمام الشعب ليجيب عليه، لماذا لم تقدم المعلومات اللازمة لمعرفة حقيقة الوضع الاقتصادى للبلاد إلى الإمام؟ إذا كان السيد موسوى لم يستطع إدارة الاقتصاد الإيرانى وقت الحرب، فكيف يريد إدارة الدولة اليوم والاقتصاد العالمى يعانى من أزمة طاحنة؟

- هل تم تعيين السيد موسوى رئيسا للوزراء تحت ضغط من المجلس آنذاك، ولم يكن رئيس الجمهورية الذى انتخبه ٩٥٪ من الناخبين غير راض عن هذا، وهل يعنى هذا أن موسوى تولى رئاسة الحكومة من خلال عملية غير ديمقراطية؟

* أولاً، أريد أن أوضح أن موسوى حصل على تصويت مجلس الأمن القومى ليكون رئيسا للحكومة وليس مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان).

- كيف إذاً استطاع مؤيدو موسوى تغيير هذه الحقائق وتحويلها إلى نقاط تأثير على الناخبين؟

* عندما يريد الشعب أن يختار شخصاً ما لكى يرأس الحكومة ينبغى النظر إلى تاريخه، وهل هذا الشخص يقبل الولاية أم أنه لا يلقى لتعليمات المرشد بالاً. نحن لا نستطيع النظر إلى القرار ٥٩٨ (قرار وقف إطلاق النار بين إيران والعراق) على أنه نقطة إيجابية، وعلى كل حال كأس السم الذى تجرعه الإمام بقبوله لهذا القرار اشترك فيه جميع المسئولين التنفيذيين، والحكومة آنذاك كان لها دور أساسى فى توفير الميزانية اللازمة للاستمرار فى الحرب.

اليوم وصلت إيران إلى نجاحات كبيرة على الأصعدة العلمية والثقافية والسياسية والدفاعية وتحتاج إلى من يحافظ على تلك النجاحات لا إلى شخص صمت عشرين عاماً، وخلال هذه السنوات العشرين لم يقم بأى شئ للارتقاء بمعرفته عن البلاد، ولم يقم ولو بزيارة واحدة لأى من أقاليم إيران على مدار عشرين عاما.

- إذن مير حسين موسوى لم يكن رئيسا للحكومة عبر عملية انتخاب ديمقراطية؟

* نعم، كان بضغط مجلس الأمن القومى وقرار الحكومة.

- هذا التاريخ الذى سردته يجب أن يعرفه الشعب الإيرانى، كيف يمكن تذكيره به؟ يبدو أن هناك تقصيراً فى ذلك الأمر لأننا نرى كرباستشى الذى نهب خزينة الدولة يظهر فى الصور مع مهدى كروبى ويريد أن يصبح مساعداً أول لرئيس الجمهورية؟

* الشعب الإيرانى لحسن الحظ لا ينسى بسرعة، ربما يكون الشباب لا يتذكر كثيرا من الأمور، لكن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الثلاثين والأربعين فما فوق يعلمون حقيقة الأمور.

١٥- خطأ موسوى أنه أصدر بيانا

■ موقع: فرارو http: //www.fararu.com
١٤/٧/٢٠٠٩

فى تعليقه على الأزمة السياسية الأخيرة التى شهدتها إيران، صرح عضو حزب المؤتلفة أسد الله بادامتشيان قائلا: ما يدعو للأسف أن الإصلاحيين لم يستطعوا أن يديروا تيار ما بعد الانتخابات، وأعدوا الحركة مخملية أمريكية وبريطانية، حيث قاموا باضطرابات أدت إلى أن يفقد هذا التيار مكانته تماما، وأدت الأخطاء الكبرى لقادة هذا التيار سواء السيد مهدى كروبى أو مير حسين موسوى واللذان قاما بإصدار بيانات ترتب عليها أن فقد كلاهما مكانته بين الجماهير.

وأضاف أسد الله بادامتشيان مبينا أن المناخ السياسى قبل أن يكون فئويا، المسألة تكمن فى حركة الثورة الإسلامية: فى

هذه الحركة بصفة عامة يوجد أشخاص وجماعات تختلف أفكارهم وسلائقهم، البعض يعتبر نفسه ليبراليا ديمقراطيا، والبعض الآخر يعتبر نفسه اشتراكيا ديمقراطيا، بينما يرى البعض نفسه مثقفا.

كثير من هؤلاء الأشخاص يشتركون من حيث الرأى فى القضايا السياسية، لكنهم يختلفون فى التفسير والتأويل، عندما توجد هذه المجموعة فى إيران لا تكون التيارات السياسية فى إيران تيارا سياسيا واحد ولا تنظيمات حزبية.

وفى الوقت الراهن، الأصولية هى التى تحكم البلاد وليس الأصوليون وهؤلاء الأشخاص يؤدون واجبهم، وبناء على هذا يتبلور تياران أساسيان فى تعريفين للثورة الإسلامية، تيار يمثله الأشخاص الذين يعتقدون أنه يجب تطبيق كل القيم الإلهية والإسلامية وخط الإمام كما هى، والتيار الثانى ليس بهذه الجدية وهذا الحزم، وهو ما يمكن تسميته الآن باسم الإصلاحيين أو التيارات الأخرى التى توجد فى البلاد.

إن وجود مرشحين عن كل جناح يكشف عن أن هناك وجهتى نظر وسليقتين، هذه الجماعات كانت تعمل أثناء الانتخابات، لكن اتضح أن وجهة نظر المرشحين الإصلاحيين لم تكن على نطاق كبير.

تنافس هذان الجناحان بعضهما بعضا فى الانتخابات، ولكن للأسف لم يستمع الإصلاحيون لنصيحة الناصحون، بل لم يستمعوا حتى لكلام منظريهم، حيث قال السيد حجاريان لقد ماتت الإصلاحات، وعندما قلت إن الإصلاحات قد ماتت ولن يصوت الشعب لميت غضبوا مني.

وقد دفع الإصلاحيون بالسيد موسوى إلى الساحة، وهم أنفسهم كانوا يقولون أن كثيراً من الأصوليين يعتقد أن السيد موسوى أصولى. ولذا، فإن جزءا من الـ ١٣ مليون الذين صوتوا لموسوى هم من الأصوليين.

وبرأيى إن تيار هؤلاء الأصدقاء لم يكن تيارا شعبويا، ولو أعيد الاقتراع مرة ثانية ربما لن يحصل من الـ ١٣ مليون صوت إلا على ثلاثة أو أربعة ملايين. وبناء على هذا، لن يكون لهذا التيار مستقبل مؤثر.

من المؤكد أنه على الجانب الآخر يجب ألا يغتر الأصوليون. وإذا لم تكن هناك رؤية شاملة بين مجموعة الأصوليين الحاكمة فلن ينجحوا، ومن المؤكد أن رئيس الجمهورية نفسه قال عندنا انتخابات شارك فيها أربعون مليون شخص والـ ١٣ مليون الذين شاركوا فى الانتخابات هم فى النظام نفسه. بناء على هذا، إذا كان للأصوليين رؤية شاملة فإنهم سيكونون أقوياء وفى غير هذه الحالة على الرغم من وجودهم فى الحكومة لن يحرزوا تقدما كبيرا.

لقد ارتكب الإصلاحيون أخطاء فاحشة ولا زالوا، وستؤدى هذه المسألة إلى عزلهم سياسيا بشكل كامل، ومن المؤكد أن هناك تيار لحركة مخملية له حسابات منفصلة عن الآخرين.

والتيار المخملى عبارة عن الأشخاص الذين بعد الانتخابات استخدموا أساليب غير صحيحة وقاموا بالاضطرابات وكانوا موضع تأييد ومساندة من جانب وسائل الإعلام الأجنبية، هؤلاء الأشخاص سرعان ما سيلفظهم المجتمع بشكل عام.

ولو أن الهدف من تشكيل الأطياف الجديدة هو إحلال مجموعة ذات طبيعة وفكر جديدين، فأنا لا أتصور هذا الأمر.

أما لو كان الهدف أن تظهر أجنحة أخرى فى الجبهة الأصولية، فقد قلت من قبل للسادة الإصلاحيين غيروا اسمكم وموضوعاتكم لأن عصركم قد مضى وضعوا شيئا جديدا، ولكنهم للأسف لم يلتفتوا إلى هذا الكلام واعتقدوا أننى أريد موضوعا فئويا.

إننى أريد أن يعيش الجميع فى هذا البلد جنبا إلى جنب، وتكون هناك الرؤى ووجهات النظر وتكون الحرية للجميع، ولو يريد الإصلاحيون أن يشاركوا فى العملية السياسية يجب أن يدخلوا الساحة باسم جديد لا يكون له أية آثار سلبية، على سبيل المثال مجاهدى خلق الاسم الذى كان لفترة له قيمته، لكنه فيما بعد بناء على ما ارتكبوه من أخطاء وصل لدرجة أنه لم يعد هناك شخص يقبلهم، حتى منظمة مجاهدى الثورة التى جعلوا اسمها منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، وبناء على هذا لو أنهم لم يغيروا اسمهم وموقعهم أرى أن كلام السيد حجاريان سيكون صحيحا تماما، ماتت الإصلاحات

إن الإصلاحيين بالأخطاء الفادحة التى ارتكبوها بعد الانتخابات لم تعد لهم أية مكانة، بل سيظلون جماعة محدودة داخل الدولة وسيظلون بنفس الاسم، أما لو غيروا اسمهم من الممكن أن يظهر فى هذه الجماعة جناح جديد.

١٦- من الصمت إلى تعديل المواقف السابقة
رد فعل أنصار الحكومة على دعم الزعامة لرفسنجاني

خبر أون لاين ٢٠٠٩/٦/٢٢

بعد تصريحات مرشد الثورة فى خطبة صلاة الجمعة بطهران، تطرق البعض إلى ما قيل بشأن رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجاني، وبرغم ما شهدناه حتى الأسبوع الماضى من تصريحات متشددة ضد هاشمى رفسنجاني، فى بعض وسائل الإعلام التابعة للحكومة أو المقربة منها، إلا أن حدة هذه التصريحات خفت حدتها تدريجيا منذ يومين أو ثلاثة. وتلك القضية كانت مرتبطة إلى حد كبير بحديث يوم الجمعة الذى أدلى به مرشد الثورة مدافعا عن شخص آية الله هاشمى رفسنجانى.

ويمكن القول إنه فى أعقاب حديث المرشد وبينما طرح بعض أنصار الحكومة فى السابق عدة قضايا ضد هاشمى رفسنجاني بهدف الدفاع عن أداء الحكومة التاسعة، إلا أنهم مؤخرا إما أقدموا على تعديل مواقفهم السابقة وإما آثروا الصمت.

ومن بين هؤلاء الذين آثروا الصمت، يمكن الإشارة إلى مهدى كوتشك زاده، أحد نواب طهران فى مجلس الشورى، بما أنه تحدث بالقدر الكافى بشأن تصريحات المرشد الأخيرة، فى حين لم يكن لديه الاستعداد الكافى للخوض فى هذا الجزء من حديث المرشد الخاص بشخص هاشمى رفسنجاني.

فى رد فعله على رسالة هاشمى الموجهة للزعامة كان قد صرح زاده قائلا: للأسف لم تكن الرسالة على قدر مكانة وكفاءة السيد هاشمي، فلم يبلغ رفسنجاني المستوى المطلوب حيث شملت رسالته الموجهة للزعامة قدرا من النصح والتهديد بينما كان من المفترض أن يكون على قدر المسئولية تجاه أى مشكلة تواجه الدولة.

عباسعلى رجائي، رئيس لجنة الزراعة بمجلس الشورى برغم أنه كان أيضا ضمن أنصار أحمدى نجاد فى المجلس ممن كان لهم مواقف تجاه آية الله هاشمي، إلا أنه قال: «نظرا إلى وصايا الزعامة، بالفعل يجب علينا الصمت « ويبدو أنه يقصد أن الموقف يقتضى السكوت بعد ما تأكد أنه ليس بمقدور أحد فعل شيء بعد تصريحات المرشد».

وبالرغم من أن معظم النواب المناصرين للحكومة لم يتخذوا موقفا فى هذا الشأن، إلا أن البعض أقدم على إصلاح مواقفه السابقة. وفى حين تحدث رسايي عن ضرورة الإصلاح وتعديل المواقف السابقة، اقترح كوثرى أيضا إجراء مناظرة تلفزيونية بين هاشمي وأحمدى نجاد لرفع الغموض القائم حاليا.

تصريحاتى بشأن رفسنجانى كانت محقة:

حميد رسايي عضو لجنة الثورة الإسلامية بمجلس الشورى، ردا على سؤال بشأن الإهانات الموجهة لهاشمى رفسنجاني على مدى أسبوعين وبشأن ضرورة العدول عن تلك الإهانات، قال: « أساسا لم يوجه أى شخص إهانة للسيد هاشمي وإنما تم طرح بعض الاستفسارات بشأنه، ومن قاموا بطرح قضايا فى هذا الشأن لم يسيئوا الحديث مطلقا».

وبينما اعتبر رسايي منذ فترة وخلال حوار أجراه مع وكالة أنباء فارس أن رسالة هاشمى إلى المرشد كانت شرارة انطلاق ثورة ملونة فى إيران، مؤكدا أن ما طرح من قضايا بشأن هاشمى كان نتيجة تلك الرسالة، إلا أنه قال مؤخرا: إن الأشخاص الذين طرحوا ردود أفعال متشددة تجاه هذه الرسالة، كانوا يعتقدون أن شخصا بقدر مكانة وشخصية هاشمى لا ينبغى أن يوجه مثل تلك الرسالة شديدة اللهجة إلى الزعيم المرشد، وتلك المواقف كانت محقة.

من ناحية أخرى، أشار رسايي إلى المناظرة التلفزيونية التى أجراها أحمدى نجاد مؤكدا أن ما تم طرحه من قضايا تخص أبناء هاشمى مضيفا: «مثلما أكد الزعيم المرشد فإن مثل تلك التصريحات كان لا ينبغى علينا طرحها طالما لم يتم إثبات شيء»، وقد ورد هذا التصريح باللفظ على لسان رسايي الذى قال فى السابق بالحرف إن هاشمى حشد جميع أفراد أسرته حتى لا يحصل أحمدى نجاد على أصوات الناخبين.

وردا على سؤال بشأن كيفية تدارك ما طرح على مدى الأسابيع الماضية من تصريحات مناهضة لهاشمي رفسنجاني، وأداء الحكومات السابقة قال رسايي: «على كل شخص أساء للنظام أن يراجع مواقفه، وأن يبدأ بنفسه أولا.»

من ناحية أخرى، وانطلاقا مما ورد على لسان المرشد من وجود خلاف فى وجهات النظر بين هاشمى رفسنجاني وأحمدى نجاد منذ أربعة أعوام وحتى الآن، تحدث إسماعيل كوثري نائب طهران فى مجلس الشورى وعضو لجنة الثورة الإسلامية قائلا: مثل تلك الخلافات فى وجهات النظر هى السبب فى ظهور السيد هاشمى وكأنه يواجه أحمدى نجاد فى القضايا السياسية، وقد أكد المرشد أنه من الضرورى عدم الخوض فى مثل تلك القضايا إلا بعد التأكد من صحتها، وأن الخلاف فى وجهات النظر مسألة عادية وطبيعية.

زهرة الهيان من نواب طهران أشارت أيضا إلى أن البعض أرادوا حدوث مواجهة بين آية الله هاشمى رفسنجانى والمرشد مضيفة: إن مثل هذا يتنافى مع ما ورد فى تصريحات المرشد من أن هاشمى أحد أركان النظام، وأنه صديق قديم، وأن ما حدث من خلافات فى وجهات النظر مع السيد هاشمى أمر طبيعى وعادى وأنه لا يجوز إثارة السخط والغضب بين الشعب والمسئولين على هذا النحو؛ لذلك يجب على كل من صرحوا بعبارات ضد رفسنجاني خلال الأسابيع الماضية أن يدركوا أن تلك العبارات لم تكن فى مصلحة النظام، وأن يعالجوا ما اقترفوه من خلال تأكيد ولائهم لتعاليم ووصايا الزعامة.

الاعتذار لهاشمى:

سيد رضا أكرمي اعتبر أن اتخاذ تلك المواقف ضد هاشمي، كان نابعا من الإساءة والتشويه والحسد مضيفاً: «يجب على هؤلاء الأشخاص أن يطلبوا السماح من السيد هاشمى، وأن يستغفروا الله على ما بدر منهم».

أكرمي رفيق هاشمى رفسنجاني فى عضوية جمعية (روحانيت مبارز)، والذى كان يدافع عنه مؤخرا أضاف: «يوجد بعد الثورة أشخاص إما لهم خلافات مع النظام وإما بداخلهم حسد دفين ضد شخص آية الله هاشمي، وهم دائما ما يطرحون قضايا ضده لأنهم لم يستطيعوا رؤية رجل دين يتولى أرفع المناصب ويديرها بكفاءة عالية».

١٧- المشروعية الزائلة

■ محسن كديور ■ روز (اليوم) ٢٠٠٩/٦/١٥

إن أهم شئ بالنسبة لنظام حكم ما أن يتمتع بالمشروعية وثقة المواطنين في ساسته وقادته. إن الانتخابات الإيرانية من حيث المشاركة هي انتخابات لا نظير لها وهي وسام فخر على صدر الجمهورية الإسلامية، وكانت المهمة القانونية والأخلاقية والدينية لمسئولي الجمهورية الإسلامية كاكشف النتيجة الحقيقية للانتخابات والأمانة والصدق، وللأسف تفيد القرائن المؤكدة أن هناك تغييرا كبيرا في أصوات الشعب وتزويرا منظما وترتيبا ساذجا ممنهج وخيانة للأمانة الوطنية.

وكانت المشاهدات العينية المتواترة لجمع غفير من المواطنين وبيانات السيد مير حسين موسوي والشيخ مهدي كروبي وخاصة بيان مير حسين موسوي الموجه إلى مراجع التقليد وعلماء الدين وتقرير لجنة الحفاظ على الأصوات التابعة له والتقارير الساذجة لوزارة الداخلية والتأييد المتسرع لنتائج الانتخابات من جانب مقام الزعامة قبل انتهاء المدة القانونية لقبول أية طعونات على نتيجة الانتخابات وقبل تصديق الجهات القانونية المعنية على صحة هذه الانتخابات وأخيرا حملة الاعتقالات الواسعة في صفوف الناشطين السياسيين الإصلاحيين قبل ساعات من إعلان نتيجة الانتخابات كل هذا يؤشر على وقوع هذه الفاجعة الوطنية.

وعلى افتراض خطأ كل هذه القرائن السابقة، يواجه الرأي العام سؤالا جديا للغاية حول صحة الانتخابات، يتطلب الإجابة الفورية عليه. وزارة الداخلية في الحكومة التاسعة والهيئة المكلفة بالانتخابات لأسباب كثيرة عاجزة عن نيل الثقة الوطنية في مجال الحفاظ على الأصوات. مجلس صيانة الدستور كالعادة يتولى الوظيفة الخطيرة الإشراف على حسن سير العملية الانتخابية بسبب تاريخه الوصائى وغير المنصف وتفسيره غير المستساغ للإشراف الوصائي لسنوات والذي أصبح أحد العوامل المحددة لصحة الانتخابات. السلطة القضائية التي هي أساس صحة النظام لأي سبب بسبب ضعفها المفرط عجزت عن استيفاء حقوق الأمة.

كثير من أنصار الثورة الإسلامية والمخلصين لنظام الجمهورية الإسلامية كانوا يتوقعون أن يقوم مقام الزعامة المبجل بدور المراقب العادل والمنصف ويحافظ على ركني جمهورية وإسلامية النظام في إطار الدستور ويترفع عن الانحياز في النزاعات السياسية ويلعب دور الحكم المحايد ورمز الوحدة الوطنية، تبدد كل هذا أمام الدفاع المتكرر غير

المسبوق من جانب مقام الزعامة لرئيس الحكومة التاسعة وصمته القائم على الرضا على المخالفات الجذرية التي يرتكبها أحمدي نجاد وأخيرا التأييد المبكر للنتيجة المفبركة للانتخابات العاشرة.

بناء على شهادة معظم الإقتصاديين وعلماء السياسة والاجتماع والقانون والمثقفين والكتاب والفنانين والناشطين السياسيين السيد أحمدي نجاد شخص كذاب ومزور وغير جدير بالثقة. أضر بالمصالح القومية الإيرانية بسبب سوء تدبيره على صعيد السياسة الداخلية وتهوره على صعيد السياسة الخارجية على مدى السنوات الأربع الأخيرة. وانتهاك الدستور وقرارات المجلس والإنفاق من بيت المال على الدعايا الخاصة به هي أقل اتهامات توجه له في ضمير الأمة الإيرانية.

وطبقا لرأي كثير من الإيرانيين حدث تغيير في نتيجة الانتخابات العاشرة بين الشخص الأول والثاني، وبعبارة أخرى هناك اختلاف جذري بين ماهو معلن وبين ما كان في صناديق الاقتراع، وبناء على كثير من الشواهد العديدة الرئيس المنتخب هو المهندس مير حسين موسوي، والدكتور محمود احمدي نجاد هو الرئيس المعين الذي تم هندسة كل شيئ له. وبناء عليه فإن منصب رئاسة الجمهورية مغتصب على يد شخص غير منتخب. وهذه الشائبة قوية جدا في أذهان الرأي العام الإيراني الذي يحتاج إلى خلق ثقة من جانب أولي الأمر.

وهذا التغيير بهذه القوة غير مسبوق في تاريخ الجمهورية الإسلامية. وصوت الشعب هو أمانة قانونية وأخلاقية وشرعية في يد المسئولين. على أية حال الآن يختلف تشخيص أغلبية المواطنين الإيرانيين مع وجهة نظر مقام الزعامة المبجلة والمؤتمرون بأمره. الحل الإلهي والأخلاقي والمنطقي (لا أتحدث عن الحل القانوني لأنهم سدوا كل السبل القانونية) إلغاء النتيجة المغايرة للواقع، وإعـادة فرز الأصـوات بحضور نواب عن المرشحين وتحديد الحكم الوطني بين الأمة والمسئولين وفي النهاية إعادة الانتخابات. تنفيذ هذا الاقتراح الذي هو مطلب كثير من علماء الدين سيرد على كثير من الشبهات التي تحوم حول هذه الانتخابات وبناء على قاعدة «من تكون حساباته صحيحة لماذا يخشى المحاسبة» بل وسيؤدي إلى قوة دعائم الجمهورية الإسلامية.

وفي حالة ألا يحظى هذا الاقتراح بقبول مقام الزعامة؛ فإن هذا الأمر يعني تآكل الثقة الوطنية بشكل بشع وتلاشي مشروعية نظام الجمهورية الإسلامية من منظور معظم المواطنين الإيرانيين. من الواضح أن المنفذين والمخططين والقائمين على الأمر في عملية التصويت قد ارتكبوا فعلا محرما لا أخلاقيا وغير قانوني، وعلاوة على تضييع «حق الناس» فإنه يؤدي إلى وهن الإسلام على نطاق واسع وحرمة هذا الأمر مؤكدة،وهؤلاء الذين يراقبون هذا الاعتداء على الحقوق الوطنية من دون أي اعتراض قد سقطوا بعيدا بعيدا عن العدل والعدالة بسبب تركهم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصمت على الظلم والاغتصاب وهم يتعبرون كائنات لا اخلاقية متخلفة، إن النظام الذي يتحلى بالإسلام ما ينتظر منه أن يتحلى بالأمانة والصدق، أما إذا افتقد هذا الأمر فما الذي سيقدمه؟

إن الضربة التي جاءت مغايرة للقانون والأخلاق والدين وهي التزوير في أصوات الامة قد شوهت اعتقاد الشعب وإيمانه وصورة الإسلام ولا يمكن مقارنتها بأي إنجاز هذا التزوير غير المسبوق هو دليل واضح على بيع الدين بالدنيا. لكن للمسألة أبعاد أكبر. وهي ان أشخاصا قد ارتكبوا هذا الفعل الحرام تحت عنوان «أداء الواجب الشرعي». وأن التصور الرسمي هو أن مصلحة النظام من أوجب الواجبات. مصلحة النظام التي يتم تحديدها عن طريق ولي أمر المسلمين في العالم، تقع في حالة تعارض مع العبادات والمعاملات وهي مقدمة على كافة أحكام الشرع المبدئية. ومعنى ولاية الفقيه في هذا التصور الرسمي ليست إلا أن الولي الفقيه له الحق عندما تقتضي المصلحة أن يعطل الصلاة والصوم والحج والمضاربة والمساقةو...

ولو بناء على زعم المعظم له تتحدد مصلحة النظام في صعود شخص باعتباره رئيس الجمهورية على أصحاب الولاية فإنه يكون شرعا واجب، والأمانة تعني الإطاعة المحضة لأوامر ولي الأمر، ومن باب المصادفة أن رئيس هيئة الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية قد صرح بهذا الاعتقاد وهو (كسب رضا ولاية الأمر) وأصحاب اولاية هم مسئولون أمام وليهم والأمانة ليست شيئا التسليم لمسئولية أهليته وهذه الأهلية يحددها الولي الفقيه وليس المولى عليهم.

ومعنى الديمقراطية الإسلامية التي أذهلت العالم هو أن يطيع الشعب قرارات ولي الأمر ويؤيدها. والانتخابات هي تجديد البيعة لمقام الزعامة المعظم. أما أن يخضع الزعماء والحكام لاختيار الشعب فهذا هو معنى الديمقراطية الغربية العفنة. في الديمقراطية الإسلامية يخضع الشعب لما يراه الزعماء والحكام صالحا على الساحة العامة. وطبقا لما قاله أحد الفقهاء المحترمين المنظرين لوجهة النظر الرسمية، عقد الانتخابات في نظام الولي الفقيه هو فقط لرفع شبهة الاستبداد التي يروج لها المعارضون، ليس أكثر وإلا لا موضوعية للانتخابات في حد ذاتها.

ولو أنه لمصلحة النظام يتم الإعلان عن قيم للتضخم هي أقل بكثير مما هي عليه في الواقع أو اللعب بالاحصائيات أو اللعب بكرامة المؤمنين من قبل إثبات أي إدانة عليهم من

قبل المحكمة ذات الاختصاص على رؤوس الأشهاد فمن البديهي أنه لمصلحة النظام من التلاعب في محتويات صناديق الاقتراع وهذا الفعل طبقا لرأي زعماء الأمر في صالح البلاد، وأي مصلحة هي أسمى من مصلحة النظام؟ وبناء على هذا ما حدث من رجال وزارة الداخلية المحترمين (يقدم شبهة قوية للغاية في وقوعه) فهندسة الانتخابات على عدة مراحل هي فعل واجب ومشروع وليس تزويرا في أصوات الشعب الذي هو فعل حرام. وهذا الفعل هو الأول أو الثاني في مهام الولي الفقيه المطلق. وإذا لم يعترف أحد رسميا بهذا الحق لولي الأمر فإنه لا يعترف بالمبدأ السامي ولاية الفقيه المطلقة.

وكذلك أيضا صرح الأمين المحترم لجمعية المدرسين والفقيه الرفيع القدر في مجلس صيانة الدستور أن ما ذكر في المبدأ ١١٠ من مبادئ الدستور هو على سبيل المثال لا الحصر. فغطلاق ولاية الفقيه تعني أن كل ما يراه الولي الفقيه صالحا للحفاظ على النظام فهو جائز مطلقا، وان يتم إعمال هذه الولاية من جانب مجمع تشخيص مصلحة النظام لا فهي من صلاحية المعظم له نفسه ولا يترتب عليها أي التزام بالنسبة له. وبالأساس فإن مشروعية الدستور وكافة أركان النظام رهن بتوقيع الولي الفقيه المطلق وليس العكس. والأشخاص الذن يقعون تحت تأثير دعايا أعداء الإسلام المسمومة يحسبون هندسة الانتخابات بهذا الشكل تزويرا.

وكما صرح الفيلسوف المنظر للتيار الرسمي، الولي الفقيه له الحق أن يعين آحاد المسئولين في السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية بشكل أعم من رئيس الجمهورية (أطلقوا عليها النيابة التنفيذية) ونواب المجلس التشريعي (اطلقوا عليهم أعضاء النيابة الاستشارية التشريعية). على أية حال مشروعية هؤلاء المسئولين حتى لو أنهم في الظاهر منتخبون من قبل الشعب هي رهن بتنفيذ وتصديق ولاية الفقيه المطلقة وليس الغكس. هذا الاتهام الذي يشكك في مشروعية النظام بالهندسة المتعددة المراحل للانتخابات هو وليد وسواس الشيطان. وعلى العكس مشروعية الانتخابات تتوقفق على ما تحققه من وجهة نظر مقام الزعامة المعظم وهو بحمد لله قد أيد بشكل كامل في أقل من أربعة وعشرين ساعة نتيجة هذه الانتخابات المهندَسة.

والآن يتمسك البعض بالعبارة الشهيرة للإمام الخميني (الميزان هو رأي الأمة) إنهم لا يعلمون أنه بناء على مبدأ ولاية الفقيه المطلقة السامي غير قابل للتغيير حتى ظهور إمام العصر عجل الله فرجه، فكل أمر مقيد ما عدا الولاية المطلقة ولذا (فإن الميزان هو رأي الأمة طالما أن الولي الفقيه يرى المصلحة في هذا) أما لو أن ولي الأمر لم ير المصلحة في أمر ما حتى ولو أجمعت عليه أغلبية الأمة، فليس بجائز إذ أن أكثرهم لا يعقلون، هذا هو معنى الولاية المطلقة.

بالإضافة إلى أنه مع وجود ولي الأمر الحي فما الحاجة إلى الاستناد إلى رأي ولي الأمر الميت؟ إن وجهة النظر المباركة لولي أمر المسلمين في العالم هي في رئاسة السيد الدكتور محمود أحمدي نجاد للجمهورية،والآن لو غالبية الامة الإيرانية قد انتخبت مير حسين موسوي، فمعنى ولاية الفقيه المطلقة الترجيح الوجوبي لرأي ولي الأمر الصائب أبد الدهر على رأي غالبية الأمة. من الممكن أن يخطئ الشعب في اختياره كما أخطأ بانتخاب موسوي أما الخطأ فليس بجائز في حق مقام الزعامة المعظم بحكمته النبوية والمؤيد بتأييدات حضرة صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه، لقد أصلح خطأ الشعب وأمر بمصلحة النظام.

ما سبق جزء من تصوير إجمالي لوجهة النظر الرسمية التي تسمع تكررا من أفواه مسئولي الأمر ولازمتها المنطقية التبرير الشرعي لهندسة الانتخابات. ولو أن أحدا يتشكك في كبرى مسألة ينقضها ويثبت استدلالها بسم الله.ولو يناقش في صغرى مسألة يقيم الدليل على نقضها حتى يقنع الرأي العام. وانا لم افعل شيئا سوى أنني عكست الضمير النائم لدى كثير من الإيرانيينوقمت بإعادة بناء التبرير الشرعي لهندسة الانتخابات من وجهة نظر رسمية. ولو اخطأت فكما قال القرآن الكريم «قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين».

وفي فقه أهل السنة على مدى التاريخ في عهد الخلفاء الأمويين والعباسيين والعثمانيين كان كبار الفقهاء الأشاعرة دائما يضخمون من عنصر الهدوء والأمن ووحدة الامة وكانوا يبررون بشكل شرعي ظلم الحكام وجورهم وكانوا يعتبرون الطاعة المطلقة لولي الأمر ولو ظالما واجبة والخروج عليه حراما ومعصية وشقا لعصا الطاعة. وفي المقابل كانوا فقهاء الشيعة يركزون على عنصر العدل وكانوا يعلنون أن أي تعاون مع «الولاية الجائرة» حرام. حتى في زمان السلاطين الشيعة الديلامة والصفويين والقاجاريين لم يودي هذا الأمر إلى أن يعيدوا النظر في شرط لزوم عدالة الوالي.

وعندما كان الشيخ فضل الله نوري يبرر بشكل شرعي استبداد محمد على شاهي باعتباره حكما شرعيا، ذكره الزعيم الديني في عصر الثورة النيابية آخوند خراساني على الرغم من أنه في زمن الغيبة ، الحكم الشرعي (سموه الحكم الإسلامي) ممتنع، إلا الحكم المشروع هو الحكم القائم على العدل الذي تكون السلطة السياسية فيه مقيدة محددة بالقانون وتحت رقابة نواب الشعب. بالفعل ماذا أصابنا بعد عشرات القرون نجعل العدل فداء للمصلحة ويترك فقه أهل البيت (القائم على العدالة) مكانه لفقه مدرسة الخلافة (القائم على المصلحة) ويسعون لأن يجعلوا حوزات التشيع المستقلة مثل الجامع الأزهر تابعة لنظام الحكم (تقف على باب الحكومة للحصول على نفقاتها)

إن ما صدر عن رئيس الجمهورية المفروض والتزوير في الانتخابات أو حتى توهم الرأي العام حدوث ذلك الأمر يحيل «الجمهورية الإسلامية» إلى «حكم إسلامي» أو نفس الحكم المشروع الذي سبق الحديث عنه. الفرق بين الجمهورية الإسلامية والحكم الإسلامي يكمن على وجه الدقة في دور الصوت واختيار الشعب. ففي الجمهورية يكون اختيار الشعب هو الأساس وكل المسئولين مكلفون بتمكين رأي الجمهور. أما في الحكم الإسلامي تكون الانتخابات شيئا شكليا وتعني البيعة للنظام وإطاعة الزعيم، وفي الحكم الإسلامي يكون على آحاد الشعب تأييد وجهة نظر ولي الأمر، ولا يكون المسئولون مكلفون بنيل رضا الأمة وتحقيق مطالبها، وفي الحكم الإسلامي تكون مشروعية المسئولين بالتعيين من جانب ولي الأمر، ومصلحة النظام تحدد من قبل ولي الأمر وهي مقدمة على العدل والقانون والاخلاق والشرع (الأحكام الأولية والثانوية). أما في الجمهورية الإسلامية تكون مشروعية النظام منوطة بمراعاة العدل والقانون والأخلاق والدين، وليست هناك أكثر سموا من مراعاة العدل والأخلاق والقانون والقيم الدينية.

على مدى ثلاثين عاما من عمر (الجمهورية الولائية) «تركيبة من الجمهورية الإسلامية وولاية الفقيه» منافسة ضارية بين فكر الجمهورية الإسلامية (الجمهورية بما يعنيه معنى الجمهورية في أي مكان ومن المؤكد مع مراعاة القيم الإسلامية والتأكيد على مراعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان) وبين فكر الحكم الإسلامي (القائم على ولاية الفقيه، المتطهرة من الرواسب الغربية من قبيل الجمهورية والديمقراطية). وطبقا لرأي كثير من انصار الثورة الإسلامية في العقد الاول بعد وقوع الثورة الإسلامية على الأقل من الناحية العملية كان مؤسس الجمهورية الإسلامية يدافع بشكل أو بآخر وخاصة أمام المحافظين التقليديين عن فكر الجمهورية الإسلامية. على أية حال على مدى العقدين الأخرين ضعفت فكرة الجمهورية الإسلامية بسبب المؤسسات التي يتم تعيينها بشكل دائم، وخاصة على السنوات الأربع الأخيرة حيث امتدح تيار «الحكم الإسلامي» نظريا وعمليا من جانب رئيس الحكومة.

ومع الهندسة الساذجة لنتيجة انتخابات ٢٢ خرداد ١٣٨٨ هـ.ش. ٢٠٠٩/٦/١٢ أطلقت رصاصة الرحمة على نصف الحياة التي كانت متبقية في كيان الجمهورية الإسلامية وتم التضحية بآخر ما تبقى من مشروعية الجمهورية الإسلامية – الصدق والأمانة النسبية في انتخاباتها- لمصلحة النظام الإسلامي. وتم ترجيح نظام الحكم الإسلامي حتى لا تتكرر طبقا لزعمه مرارة عهد الإصلاحات، وبانشاء ما يسمى حكم حكومتي لهندسة الانتخابات في عدة مستويات تستمر انجازات الأعوام الأخيرة تلك الإنجازات التي طبقا لزعم المنتقدين المخلصين ليست شيئا سوى رهاب القانون وسوء التدبير والمغامرة والسطحية والكذب.

كما أنه توجد في إيران حرية تعبير، لكن للأسف ليست هناك حرية بعد التعبير، مثلما انعقدت الانتخابات الأخيرة بنسبة مشاركة مرتفعة، لكن المشكلة كانت في صيانة أصوات الشعب وإعلان النتائج الحقيقية وعدم هندسة الانتخابات. إن ما يسمى حكم حكومتي هندسة الانتخابات في عدة مستويات هو منعطف في تاريخ الفكر السياسي الشيعي المعاصر، وسيؤدي إلى تحول الجمهورية الإسلامية واعتماد الحكم الإسلامي على القوة المكشوفة والقمع على نطاق أوسع لمطالب أغلبية الأمة الإيرانية القانونية. والحكم الذي لن يقول الصدق لأمته مما لا شك فيه أنه لن يحافظ على المصالح القومية إزاء مزايدات القوى الأجنبية النفعية. والإعراب عن انزعاج النخبة والمثقفين وخاصة علماء الدين من اندثار ما تبقى من مشروعية للجمهورية الإسلامية والاعتراض السلمي على من اعتدوا على الحقوق الوطنية هو أدنى واجب أخلاقي وديني. وطريقة المواجهة التي يتبناها مدعو اتباع الإمام علي كرم الله وجهه مع النقاد الناصحين والمعارضين القانونيين هي محك آخر لاختبار مدى صدقية حكام الحكم الإسلامي. فالإمام علي عليه السلام كان دائما يعتبر البحث عن الحق والنقد السلمي من الحقوق البديهية للشعب ولم يحكم على منتقد قط بالسجن وسلب الحقوق الاجتماعية

١٨- السيد رفسنجاني: إلى أين أنت مسرع هكذا؟

مهدى سليمى ■ بولتن ٢٠/٦/٢٠٠٩

عملية النشر غير المسبوقة لرسالة رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، بالنظر إلى الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد كان من الممكن أن تكون أكثر منطقية وضرورة لو أنها أعدت بشكل سري وأرسلت إلى آية الله خامنئي ولم تكن رسالة مفتوحة، وهذا الأمر حمل الكاتب على أن يكتب عدة نقاط ردا على رسالة آية الله هاشمي رفسنجاني.

رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ورئيس مجلس خبراء الزعامة الموقر

لقد قرأت رسالتك اللاذعة وللأسف البعيدة كل البعد عن تقاليد ومبادئ مكاتبة السادة الأجلاء الموجهة لزعيم الثورة الإسلامية المعظم مثل آلاف المواطنين الآخرين وفكرت وأنا في خلوة مع نفسي في استنتاجاتك التاريخية التي كانت نتيجة لأحداث الأعوام الأولى للثورة،وفي النهاية تعجبت من إغفالك لتكرار مئات المرات بل آلاف المرات للتاريخ. ولست أقصد من وراء كتابة هذه الرسالة نصيحتك أو معاضدتك لتبين الصراط المستقيم الخالي من أي ظلمة؛ لأنني في هذه الحالة سأكون كمن يبيع الماء في حارة السقائين وأنا لا أحب التعالم في حضرة العلماء. لكنني مع مشاهدة رسالتك وانتشارها الواسع في الداخل والخارج رأيت من الواجب علي أن اعيد قراءة فقرات من ادعاءات واستدلالات سيادتكم في حوار غيابي ربما يصبح أفق رؤيتكم أكثر وضوحا وأكثر بعثا على الأمل بالنسبة لما تبديه في هذه الرسالة.

ودافعي في كتابة هذه الرسالة هو الدستور القيم الذي سنه أمير المؤمنين: « اَحْيِ قَلْبَكَ بِالْمَوْعِظَةِ، وَ اَمِتْهُ بِالزَّهادَةِ، وَ قَوِّهِ بِالْيَقِينِ، وَ نَوِّرْهُ بِالْحِكْمَةِ، وَذَلِّلْهُ بِذِكْرِ الْمَوْتِ، وَ قَرِّرْهُ بِالْفَناءِ، وَ بَصِّرْهُ فَجائِعَ الدُّنْيا، وَ حَذِّرْهُ صَوْلَةَ الدَّهْرِ، وَ فُحْشَ تَقَلُّبِ اللَّيالِي وَ الاَيّامِ، وَ اعْرِضْ عَلَيْهِ اَخْبارَ الْماضِينَ، وَ ذَكِّرْهُ بِما اَصابَ مَنْ كانَ قَبْلَكَ مِنَ الاَوَّلِينَ، وَ سِرْ فِي دِيارِهِمْ وَ آثارِهِمْ، فَانْظُرْ فِيما فَعَلُوا، وَ عَمّا انْتَقَلُوا، وَ اَيْنَ حَلُّوا وَ نَزَلُوا»

حضرة السيد هاشمي

هذه الرسالة ليست بصدد الدفاع عن أداء شخص أو أشخاص حتى يظن أنها قد كتبت بانحياز ودفاعا الدكتور محمود أحمدي نجاد -مع أنه يجب الدفاع عن أشكال الظلم التي وقعت عليه في هذه الرسالة- لكن الغرض الأساسي تحدي العبارات والألفاظ والأكثر من ذلك الكنايات والإشارات التي قد أوردتها في رسالتك بحق أرفع منصب في النظام المقدس للجمهورية الإسلامية. مع أنك بشكل ما وكأنك لم تكتب الرسالة أوردت في نهايتها «الصديق، الرفيق، ورفيق خندق أمسك ويومك وغدك » لكن مضمون هذه الرسالة اللاذعة يشهد بغير هذا الادعاء.

قلت أنه

مع بيان احوال الأعوام الأولى للثورة أنك لا تقصد التعريف ومقارنة بني صدر الخائن بالدكتور أحمدي نجاد، لكن في الثنايا يوجد تطبيق ومقارنة ضمنية بين هاتين الشخصيتين، وغفلت عن أن بني صدر قد فر هاربا أفشى أسرار النظام، بل إنه كان معروفا وشهيرا باضطرابات الشوارع وغثارة المحافل والجماعات ضد معارضيه أكثر من كونه طالبا للحق والعدالة! الأمر الذي للأسف هددت بوقوعه في رسالتك مرات ومرات للنظام وربما أخبرت عنه بشكل ما.

ولا ننسى أن مدينة خرمشهر، مدينة الدم والانتفاضة، بسبب تواطؤ بني صدر وتساهله كانت في طريقها للسقوط، وكلما كان يصدر صوت اعتراض كان يصف بني صدر بالخائن ، كان المنتقدين يسمعون ردا كهذا أن ما يقولونه ليس في صالح المملكة!

الصديق القديم للإمام؛

لو أنك قبل هذا في مغامرات مثل الجامعة المفتوحة، والوضع غير المناسب لبعض المحيطين بك وسائر أشكال الغموض التي تدور حولك استمعت لنصيحة الناصحين وشفقة المخلصين لما كان هناك أي مجال للهمز واللمز، وللأسف بناء على المقولة المشهورة من خصوصيات سلوكك عدد اهتمامك بوصايا النقاد.

رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام؛

كتبت: «عشرات الملايين من الاشخاص في الداخل والخارج يراقبون الاختلاقات والأكاذيب التي ظهرت خلافا للشرع والقانون والأخلاق والإنصاف وانجازات نظامنا الإسلامي.» ولو أن المعيار الشرع والقانون أليس هذا اتهاما؟ وهل تنكر الاخبار المتعلقة بمخالفة أحد أقاربك في ملف استات اويل التي أدت إلى عزل مدير هذه الشركة في أوروبا - في بلاد الكفر!- وتم التغطية عليها في داخل إيران؟ ولو أنك تعتبر أخطاء أقاربك من انجازات نظامنا الإسلامي،

فحقا يجب أن نخرج السيد جمال الدين الأسد آبادي من قبره حتى يقول ثانية «رأيت في اوروبا إسلاما بلا مسلمين وفي إيران رأيت مسلمين ولكن لم أر إسلاما!» وهل اتهام رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالحمق والتوهم بل والجنون من جانب أقاربك وأشخاص مثل ابنتك في مراسم رسمية وعلى مسمع ومرأى من آلاف الأشخاص، ألا يشكك هذا في مفاخر نظامنا الإسلامي؟

رئيس مجلس خبراء الزعامة المحترم؛

كتبت: «إنني لتجنب تعكير الجو السياسي في البلاد على أعتاب الانتخابات بمزيد من التوتر، تجنبت رد الفعل الفوري الذي كانت تتوقعه الأمة» لو كانت بالفعل هذه نيتك لكنت قد صبرت يومين أخرين حتى لا تلتهب أجواء الانتخابات ولا يفرح الأعداء. ومن المؤكد أنه لو كان نشر رسالتك «حبا لعلي» وليس «بغضا لمعاوية»! في غير هذه الحالة فإنك قد اخترت التوقيت الصحيح للوصول إلى هدفك.

الجدير بالذكر أنكم تعرفون أنه بعد نشر رسالتك مع سوء الاستغلال من جانب بعض الفضائيات لهذه الخطوة، قامت الشبكة الإخبارية التابعة لبريطانيا ببث برنامج طارئ لتحليل هذه الرسالة ومع عدم خبرة كاتبه قام بكتابة التحليل بعد مناظرة بسيطة أثارت عجبا شديدا.

جناب السيد هاشمي رفسنجاني

قلت: «إن رئيس السلطة القضائية في عهدي جناب السيد يزدي في نهاية رئاستي، عملا بالمبدأ ١٤٢ من الدستور أعلن رسميا طهارة يد أسرة رئيس الجمهورية بل إن ممتلكاتهم قد قلت في فترة توليه المسئولية، لكن تكرار الاتهام يتطلب تكرار الرد» من فضلك دقق في رد آية الله يزدي الذي استندت على تأييديه: «منذ عشر سنوات، لم أكن في الجهاز القضائي. هذا الكلام كان قبل عشر سنوات ونحن نعيش في حياة والتاريخ يثبت أن الاحداث تتلاحق وبناء على هذا يجب تحديد أن هذه الجملة ليست في الوقت الحالي ولا يجب أن تكون موضع استناد الآن»

السيد هاشمي رفسنجاني

كتبت: «في المرحلة الجديدة منذ خمس سنوات وحتى الآن وأنا اتحمل تهما وهجوما لوجه اللهومصالح الثورة والبلاد، وأتكتم على همومي لدرجة أنني أصبحت موضع شكوى من جانب كثير من المخلصين للإسلام والثورة وأقاربي»

يبدو انه بسبب كثرة الانتقادات والعتاب أصبح خطابك للحكومة الحالية مشوشا إلى حد ما، كيف غاب عنك أنك في عدد من الخطابات الرسمية وفي حضور ضيوف من الداخل والخارج تشوه انجازات الحكومة القائمة؟ وربما قدمت لك استشارات في كتابة هذه الرسالة لا تتناسب ومكانتك. ويقترح أن تعيد النظر.

آية الله هاشمي رفسنجاني

أردت أن أعالج إلى حد ما أبعاد رسالتك حول «الفتن الخطيرة» وأثبت لك بالادلة العديدة ما هي (الفتنة الخطيرة) وأين هي الآن؟ ولكن اكتفي بهذا القدر.

إعادة قراءة لحقائق مذهلة عن مصادر دخل مهدرة

اعتماد (الثقة) ١/٦/٢٠٠٩

تعد منطقة «بارس الجنوب» أكبر مخزن للغاز في العالم، وهي بالتأكيد منطقة تمثل أكبر فرصة كمصدر للاستثمار وقوة الاقتصاد بالنسبة لإيران، وفي حالة استغلال هذا المصدر الإلهي الضخم، ستتمكن من النهوض بمستوى الدخل السنوي، وبمستوى رفاهية الشعب الإيراني بالكامل.

لقد خصصت الدول العربية المشاطئة للخليج (الفارسي) استثمارات ضخمة لتلك المنطقة الغنية، لكننا لسنا بصدد الحديث عن تلك الدول وإنما يشغلنا مستقبل الاستثمار في تلك المنطقة لما يمثله من أمل وتقدم بالنسبة للأجيال القادمة من الإيرانيين.

ولإلقاء الضوء على حجم النفقات المهدرة في تلك المنطقة الغنية من العالم، يكفينا الإشارة إلى أن القيمة السنوية لمنتجات الغاز الناتجة عن تطوير كل حقل من منطقة «بارس الجنوب» طبقا لمتوسط القيمة اليومية لتلك المنتجات على مدى الشهور القليلة الماضية تقدر بين ٢,٥ - ٣,٥ مليار دولار، ومن ثم نخسر من ٢٠ حقلا تأخر العمل بهم سنويا ما بين ٥٠ -٧٠

مليار دولار، وهذا فقط يمثل جزءاً من الأضرار العديدة التي تتحملها الدولة من تأخير عمليات التطوير بتلك المنطقة.

وعلى سبيل المثال، الضرر الناتج عن التأخير في المشروعات البتروكيماوية التي في حالة استثمارها لحقول «بارس الجنوب» تضيف إلى الرقم السابق أرقاما أخرى مذهلة.

ربما يمكن القول إنه في ظل أجواء عدم المبالاة، وعدم التدبير التي سادت على مدى السنوات القليلة الماضية في مجال صناعة النفط، فإن التدهور الاقتصادي في إيران وصل إلى درجة غير مسبوقة، ولسنا بحاجة إلى إثبات ذلك، لأن وزارة النفط التي تعد أهم وزارات الدولة أديرت بدون إشراف على مدى شهور برغم وجود أشخاص أكفاء بينما أديرت من خلال إشراف بدون وزير لمدة شهور أخرى من عمر الحكومة التاسعة.

وفي حين كانت الشركات العاملة ضمن تلك الوزارة بحاجة إلى برامج طويلة الأمد وبعيدة المدى لإدارة تلك الثروات والنهوض بمستوياتها الإنتاجية، انشغلت الوزارة بتغيير المديرين بصورة متتالية ومتعاقبة مثلما حدث في الشركة الوطنية للبتروكيماويات التي تعاقب عليها مديرين بمعدل مدير واحد كل عام، ولسنا بحاجة إلى إثباتات لتوضيح مدى الكارثة التي ألمت بقطاع النفط نتيجة تغيير المديرين بشكل سريع ومتعاقب، الأمر الذي اعتبره رئيس الحكومة المحترم نتيجة طبيعية للأصولية الحازمة تجاه أي مدير ضعيف، لكنه في ذات الوقت لم يركز على عملية اختيار هؤلاء المديرين للتأكد من عدم ضعفهم وشفافيتهم من البداية بدلا من تحميل الدولة أعباء التغيير السريع لهؤلاء المديرين.

من ناحية أخرى، وبرغم الاهتمام بكفاءات المديرين، إلا أن هذا القطاع شهد مستوى من الفساد، لم يؤد فقط إلى ضياع ثروات هائلة من قطاع النفط، وإنما أدى أيضا إلى تدفق الهجرة من بين خيرة الكوادر والشباب الإيراني العامل في هذا القطاع باتجاه الدول الأجنبية، الأمر الذي يمكن اعتباره إهدارا أيضا لرأس المال المعنوي الذي تمتلكه الدولة الإيرانية.

على أية حال، يمكن القول إن الأعوام الأربعة الماضية وخلافا لا يرد تفصيلا من خلال دعايات باهظة التكلفة بشأن افتتاح مشروعات «بارس الجنوب»، شهدت ركودا يفوق الوصف، وهذا الركود كان بمثابة ضربات مميتة للاقتصاد الإيراني المعتمد على دخول النفط بشكل أساسي.

انفجار زاهدان والاضطرابات الاجتماعية فى مناطق الأقليات

إيران ديبلماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ٣١/٥/٢٠٠٩

تعد إيـران مجتمعا متعدد العرقيات والأديـان، وهذه الخصوصية كانت منذ أقدم العصور أكثر بروزا ووضوحا، وخلال القرنين السابقين، وفى ظل مشروع الدولة القومية انفصلت عن صورة البلد الحدودية واندرجت فى تعريف القومية.

وتعدد العرقيات والأديان فى إيران قد بلغ حدا جعل من إيران ما يشبه روضة بأزهارها الملونة، وجعلها أيضا بيئة أقرب استعدادا لتعميق الخلافات والاختلافات واستغلال المنافسين للعصبيات والعرقيات.

وما يهيىء المجال دائما لإثارة التوتر بين العرقيات والأديان، ويضرم نار الخلافات ويضعف النقاط المشتركة والروابط ويتجاهلها هو الظلم والتفرقة وانعدام كفاءة الحكومة. وهذه المقولة هى السلاح الوحيد فى أيدى المنافسين والخبثاء الذين تمتلئ رءوسهم بالأفكار المعادية للإيرانيين، ويريدون بث الانفصال والفرقة والخلافات فى هذا البلد.

والخلافات والاشتباكات بين العرقيات وأتباع الأديان المختلفة هو أمر قابل للظهور أكثر من كونه قابلا للصناعة. والواقع أنه ما دامت التربة غير مهيئة لإنبات الخلافات فمن المستحيل الحصول منها على ثمرة، فلنمو بذرة النفاق والحقد والكراهية تحتاج هذه التربة إلى إثارة ومساعدة خارجية، كما تحتاج إلى أخطاء وتقصير داخلي.

بالطبع يجب استدعاء السفير الباكستانى إلى وزارة الخارجية، ويجب أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء الدول الآسيوية والأوروبية أيضا بإرسال رسائل تعزية، ولكن كل هذا لا يمكن أن يكون سببا فى غض الطرف عن الحقائق، وإغفالنا لأصول هذه الانفجارات الاجتماعية.

من المتوقع أن تؤدى زيارات كبار المسئولين فى البلاد إلى الأقاليم المختلفة، خاصة الأقاليم المحرومة وضعيفة الإمكانات إلى منع ظهور مثل هذه الحوادث وزيادة إحكام أواصر الوطنية لدى الشعب، ولكن هذه الأواصر تتوثق

عندما يتحقق إنجاز فى هذه الزيارات، ويلمس الأهالى تغييرات حقيقية فيصيروا هم أنفسهم فى أوقات الخطر الذين يفضحون المخربين ويقطعون أيدى الأعداء.

يتحدث معظم المسئولين فى تصريحاتهم عن دعم البنية الاقتصادية للمواطنين فى المناطق المختلفة ودراسة أحوال المناطق المحرومة ويصفونها بأنها مفخرة للنظام وللشعب الإيرانى، ويطيلون الحديث عن مقاومتها وصمودها على مدى التاريخ، ولكن الحقيقة الواضحة أنه لو كانت بعض الكلمات من هذا النوع قد ترجمت إلى واقع عملى لما استطاعت أية جماعة إرهابية ومحرك خارجى - وهم لا يستطيعون - استغلال المناخ الداخلى وتنفيذ أهدافهم الخبيثة الحاقدة.

وقد ظلت أحوال المدن والقرى الحدودية فى إيران لعشرات السنين سيئة وخارجة عن دائرة اهتمام الإيرانيين. فمناطق غرب وجنوب غرب البلاد رغم خصوبة أراضيها وتوافر المياه بها نسبيا وتمتعها بخيرات ربانية لم تتمكن من نصب ظهرها بعد مرور عقدين على انتهاء الحرب. فهل طموحات أهالى هذه المناطق كبيرة وبعيدة المنال إلى حد أن الحكومات لا تستطيع تنفيذ ولو نسبة من وعودها؟

وأهالى خوزستان والمدن الغنية بالنفط الواقعة على الساحل تنظر على الشاطئ الآخر للخليج مشدوهة إلى الرفاهية والازدهار اللذين يعيشهما الجيران الصغار ويعيشون متحسرين على من قاموا بالهجرة غير الشرعية، وقد نسوا على اى أرض مليئة بالخيرات يقفون.

والأوضاع فى المناطق الشرقية أكثر مدعاة للأسى مقارنة بالمناطق الغربية من نواح عدة، ففى شهر المحرم الماضى شهدت إحدى المدن السنية فى هذه المنطقة عملية انتحارية أحيت مشكلة الشيعة والسنة بالدماء والعنف.

إن دراسة مشكلات السنة واحترامهم بوصفهم جزءا من الشعب الإيرانى هو إحدى الضرورات والأولويات. وعلى الأقل يمكن النظر إلى هذه الطبقات بعيدا عن النظرة الدينية أو المذهبية الخاصة، نظرة تعبر عن الاحترام والكرامة الإنسانية. هل يسأل أهل السنة سؤالا سخيفا عندما يسألون لماذا تعد طهران العاصمة الوحيدة فى العالم التى ليس بها مسجد لأهل السنة؟ (مع طرح أننا نعتبر إيران أم القرى العالم الإسلامى).

مواجهة العناصر الإرهابية والتوصل إلى محركيهم فى الخارج يجب أن يكون من أولويات المؤسسات الأمنية والبوليسية، ويجب معاقبة المجرمين وقتلة المواطنين الإيرانيين بأشد العقوبات وفقا للقانون. وفى المقابل، يجب على الأجهزة صانعة القرار والسلطتين التشريعية والتنفيذية أن تزيل أسباب التفرقة والظلم فى كافة الأقاليم الإيرانية.

مادامت إيران تتعرض لحصار اقتصادى ومشكلات اقتصادية كثيرة فإن آثارها يجب ألا تقتصر على المناطق المحرومة ومناطق الأقليات الدينية، بل يجب أن تنصب على جميع المدن والمحافظات. فالتمايز القائم على مستوى المحافظات، وانعدام العدالة فى توزيع الفرص، وعدم مراعاة تقاليد وعادات ومعتقدات الأقليات هى من الأمور التى يمكن أن تحول أنظار المواطنين ساكنى المناطق الحدودية إلى الدول المجاورة، وتؤدى إلى ظهور أعمال العنف التى يثيرها الأجانب وعملاؤهم.

يجب أن نطالب باكستان بالكشف عن دور الولايات ذات الحكم الذاتى وجماعاتها الإجرامية وتحمل مسئولية القلاقل الأمنية. ويجب أن نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على اهتمامه بالحوادث الإرهابية، كما يجب أن نطالب منظمته بالتدخل فى هذا الأمر. كما نشكر كلا من تركيا وسوريا ولبنان وكل دولة أرسلت إلى الإيرانيين رسائل تعزية بعد هذه الحادثة. ولكن الحديث موجه قبل أى أحد إلى المسئولين والقادة الإيرانيين الذين يجب عليهم ضمن قيامهم بالعمل على تعقب منفذى العمليات الإرهابية ومعاقبتهم، والاهتمام بالجذور الاقتصادية والدينية لهذه الأحداث، والعمل بجدية على تضييق الخلافات والقضاء على الإثارة.

فالخلافات بين الطوائف والجزئيات الثقافية لا يمكن إخفاؤها بالكلمات والشعارات. فما لم تتحقق الكرامة الوطنية والافتخار بالتعايش السلمى مع كل الطوائف عن طريق الاهتمام بمطالبهم، والقضاء على التمييز فى المجتمع، فإن الرماد الموجود سوف يبقى على النار، ولكن إذا هبت ريح من الشرق أو من الغرب فإن النار سوف تعاود الاشتعال.

إيران .. لماذا؟

معضلات الحركة الإصلاحية الإيرانية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

خسر الائتلاف الإصلاحى بقيادة هاشمى رفسنجانى وسيد محمد خاتمى ومير حسين موسوى وعدد من كبار علماء الدين من داخل مجلس خبراء الزعامة، ومن الحوزة العلمية فى قم ومجمع تحديد مصلحة النظام، معركته الأولى حول تعديل مسار النظام من خلال تغيير رئيس الجمهورية، وتطوير مؤسسات الدولة نحو مزيد من الليبرالية، وإعادة توزيع المناصب، بما يمثل ثورة مخملية وانقلابا من داخل النظام للإطاحة بالأصوليين، سواء رئاسة الجمهورية أو السلطة التشريعية وربما زعامة النظام. ولخسارة الائتلاف الإصلاحى أدلة كثيرة عبر عنها المرشحون والقيادات، فضلا عن ظواهر واضحة على الساحة السياسية.

كانت سقطة الائتلاف الإصلاحى عندما أظهر هاشمى رفسنجانى زعيم الائتلاف عداءه بوضوح فيما أورده فى رسالته للزعيم خامنئى قبل التصويت، واتهم فيها أحمدى نجاد بالكذب وتجريح قيادات النظام والزعيم الراحل والزعيم الحالي، مشبها سلوكه بسلوك الرئيس الأسبق أبو الحسن بنى صدر الذى قام الزعيم الراحل بإقالته، كما اتهمه بتبديد مليار دولار ومخالفات كثيرة للميزانية، وتجاهل الرؤية العشرينية لمستقبل النظام، وهو ما يخدش نزاهة وشفافية أحمدى نجاد، كما أكد رفسنجانى للزعيم خامنئى أن استمرار الوضع الموجود ليس فى مصلحة النظام والبلاد، مطالبا النظام بمواجهة هذه الظاهرة القبيحة الآثمة، مشيرا إلى إمكانية حدوث فتنة، ومحرضا الزعيم على الضغط على أحمدى نجاد قبل العملية الانتخابية حتى لا يستطيع مروجو الفتنة القضاء على الوحدة الوطنية، ولا يزيد اشتعال النار.

وقد اعتبر أحمدى نجاد أن الائتلاف الإصلاحى يدبر مؤامرة ضد النظام، واستعدى الزعيم خامنئى بأن الحكومات الثلاث السابقة تقف فى مواجهته، فى حين كانوا يدافعون عن بعضهم بعضا، وهدفهم هو ضرب حكومته، واستنكر هذه الهجمة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الثورة والنظام من أجل تخريب حكومة وطنية، وأنه خلال سنوات حكمه الأربع تحمل الإهانة، ولكنه لا يتحمل أو يسامح فى إهانة عقول الناس ومشاعرهم، وقد حثته الجماهير فى لقاءاته معها على الدفاع عن حقوقها ومواقفها، ولهذا فهو يرى لزاما عليه اقتلاع جذور الفساد، فلوَّح بملفات الفساد التى تطول زعماء الائتلاف، وأن النظام الإدارى خلال العهود السابقة ابتعد عن قيم الثورة، ووصف أحمدى نجاد رفسنجانى بأنه يهرب إلى الأمام، وانتقد اتهام موسوى الحكومة بأن شعاراتها غير قابلة للتطبيق لأن فيها جوانب أسطورية وخيالية ولا تقوم على قاعدة علمية، بل تقوم على سلوك مسرحى بعيد عن القوانين، وسطحى، ويخفى الحقائق.

لقد تبلورت الاستراتيجية العامة لجبهة الإصلاحيين فى استبدال انتخابات رئاسة الجمهورية باستفتاء حقيقى بين رؤيتين وسلوكين محددين ومختلفين، أى بين الجمهورية الشعبية والآمرية المحافظة، واستهدفت تغيير رئيس الجمهورية كمقدمة لإجراء تعديلات ليبرالية على النظام، تسحب من الفقيه بعضا من صلاحياته، وكانت قضية حرية الصحافة، خطوة نحو فتح المنابر أمام الليبراليين للتأثير على جماهير الشعب وإقناعهم بالتحول الليبرالي، وهنا أحس الغرب بضرورة دعم القوى الليبرالية المنضمة تحت لواء الإصلاحيين، فقدموا مساعدات متنوعة لهم ما بين الدعم المالى، والدعم السياسى، والدعم الإعلامى، والضغوط على نظام ولاية الفقيه اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا، لإثبات عجزه عن تحقيق طموحات الإيرانيين، التى تمثلت فى أهداف الثورة التى ضحوا من أجلها، لكن كشف معلومات ووثائق حول هذه المساعدات، وضبط أموال غير مبررة مع قيادات إصلاحية، رفع من درجة مقاومة النظام للاتجاه الليبرالي، وهو ما أظهر الموقف الغربى تدخلا فى الشئون الداخلية لإيران من أجل مساعدة الإصلاحيين.

كان الأسلوب الميكيافيلى الذى اتبعه الإصلاحيون

لتحقيق التغيير سببا فى عدم تمكنهم من إيجاد قواعد شعبية كبيرة، خاصة بين الأقليات وفى المحافظات النائية والمناطق المحرومة، يستطيعون من خلالها اكتساب القدرة التى تمكنهم من هزيمة الأصوليين فى مواقع كثيرة، وقد أدت بعض هذه الأساليب فى عدم الثقة ونفور العامة منهم، فقد تباينت أساليب الإصلاحيين الليبراليين فى الضغط على النظام، وكان أهمها الجدل السياسى حول مفاهيم متعددة فى الفكر الإسلامى من ناحية، والفكر العالمى من ناحية أخرى، وربط هذا الفكر بالتقدم على مختلف المحاور الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، فظهرت ثلاثة اتجاهات: يتمثل الأول فى الإبقاء على ولاية الفقيه مع طرح القيادة الشعبية الدينية (مردم سالارى دينى) كتطوير للزعامة الدينية، وإعطاء مزيد من المشاركة السياسية للجماهير، أما الاتجاه الثانى الذى يتبناه الليبراليون فيتمثل فى نقل بعض صلاحيات الزعيم إلى أجهزة أخرى ديمقراطية ورقابية وتنفيذية، مما يعنى عدم انفراد الزعيم بالسلطة السياسية، بل ووقوع بعض أجهزته ومؤسساته تحت رقابة بعض هذه الأجهزة، ونجح الليبراليون فى إقناع عدد من علماء الدين الشبان بتأييد هذا الاتجاه كأداة لتطوير الفكر السياسى للحوزة، أما الاتجاه الثالث فيمثل تمردا على نظرية ولاية الفقيه، لأنها لا تتجاوب مع الديمقراطية، وتساعد على الجمود فى الحركة والتحجر فى الفكر، ويرفع هذا الشعار عدد من علماء الدين المتمردين على الزعامة، والتى أنشئت من أجلهم ولأول مرة فى تاريخ الشيعة محاكم خاصة لعلماء الدين، تعاقبهم عند المساس قولا أو عملا بولاية الفقيه، ويدعم هذا الاتجاه الثالث عدد من الليبراليين المعارضين من غير علماء الدين، وهم متهمون بالحصول على دعم أجنبي، وبمحاولة استغلال مشاكل البلاد والظروف الدولية الراهنة لهدم النظام، واستقطاب الجيل الثالث للثورة واستعدائه على النظام، والسعى لاحتلال مواقع فى المجالس الشعبية والبرلمانية.

أدرك الإصلاحيون أن المجتمع المدنى الذى ينشدون الوصول إليه يحتاج إلى قيادة من نوع جديد ترشد المواطنين، بل والنظام كله إلى الطريق الذى ينبغى سلوكه للوصول إلى تحقيق قيام هذا المجتمع خلال المرحلة المقبلة، مؤكدين أن النظرية الشيعية تعتقد فى ضرورة مراعاة رأى ورغبات الجماهير من أجل استمرار الحكم، فتمتع الحكام بالقوة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والعلمية هو امتداد لرغبة الشعب وإرادته، وليس وسيلة لفرض فكر النظام عليه، وإن الانتخابات هى دليل مشروعية ومقبولية النظام ودليل اقتداره، وأن القيادة الشعبية تعنى أن وضع أساليب الإدارة حسب رأى الشعب، وأن تزييف الانتخابات يسحب الشرعية من الحكومة. وكانت الصحف والصفحات الالكترونية أداة فعالة فى يد الإصلاحيين لعرض أفكارهم وآرائهم، والدفاع عن مواقفهم، ومهاجمة المحافظين والطعن عليهم، كما كان لها دور فعال فى التفاف المثقفين، خاصة الشباب حول الإصلاحيين، وتمكينهم من التظاهر، واعتبروا أن مصادرة وإغلاق الصحف لا يتناسب مع الأسس العقائدية والموازين القانونية والأخلاق الإسلامية، ومن الضرورى إقرار حق الاعتراض، وهو إجراء يمنع إقصاء التيار المنافس وتضييق نطاق الانتخابات، كما طالب الإصلاحيون بتحجيم دور مجلس الرقابة على القوانين لأن ما يتمتع به من إشراف مطلق على الانتخابات، بمثابة فيتو مطلق وتعسف غير مبرر، ولا يحمل أى مضامين شرعية أو قانونية، ولذلك طالبوا بلجنة محايدة لفحص صناديق الانتخابات، ورفضوا اللجنة التى شكلها المجلس من النخبة، وهو اتجاه متسرع يصعب عليهم تحقيقه، أو الاستفادة منه، خاصة عندما بدأت محاولات الاستقطاب والجذب السياسي، وصفقات الائتلاف، وتبديل الأماكن والمواقف، وإثارة القضايا الساخنة، مما أدى إلى عدم وضوح فى المواقف، والجرأة فى التصريحات، والهجوم العنيف على رئيس الجمهورية، وانتقاد علماء الدين، ومجلس الرقابة على القوانين والسلطة القضائية.

كان من الواضح اضطراب مفهوم الإصلاح وشعاراته بتعدد تفسيرات أطياف التكتل الإصلاحي، كما أن اختلاف المشارب أوجد شيئاً من التناقض فى دلالة المفهوم لديهم بين النمو والحركة فى اتجاه تسامى الثورة متناسقة مع احتياجاتها، وبين دمقرطة الهيكل السياسى والاجتماعى إن أمكن، مما قد يفهم منه تغيير أصول ومبادئ قام عليها نظام الجمهورية الإسلامية، مما يعنى وجود فجوة بين شعارات الإصلاح ومنهجه، أثارت مشكلات خطيرة وغير متوقعة أمام حركة الإصلاح ذاتها، وأدى فقدان برنامج محدد للعمل الإصلاحى إلى شحوب إيجابيات الوجه النظرى للخطاب الإصلاحي، كما أن سلبية كثير من رواد الإصلاح أمام الأحداث، وتركيز اهتمامهم ونشاطهم على الأمور الهامشية، قد أدى إلى تهيئة المجال أمام الانفصال البطيء وباستمرار عن المجتمع وتحولاته الداخلية، نتيجة الانغلاق النظرى والعملى لبعض الإصلاحيين، وليس انغلاق الحركة الإصلاحية.

وأدى انشقاق بعض التنظيمات مثل تجمع رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز)، وكوادر البناء، خاصة قبيل الانتخابات إلى التجاذب بين أعضاء تكتل الثانى من خرداد والمطالبة بضرورة إعادة تشكيله، وإقامة ائتلاف انتخابي؛ لوجود اختلاف فى وجهات النظر بين بعض جماعاته، وقد اقترب بعض المحسوبين على التيار الإصلاحى من الخطوط الحمراء أو تجاوزوها، وبدأوا لعب أدوار فوضوية فى لعبة الاستحقاقات الحزبية وتشجيع الانتقام البينى للأجنحة

والتيارات، وهاجموا العديد من الشخصيات وأهانوها وشوهوا سمعتها دون وجه حق.

وكان تخطى خاتمى وتنازله لموسوى يعنى تصعيد المواجهة مع الأصوليين. ولا شك أن التصعيد فى مواجهة الأصوليين الذى كان ينادى به تيار اليأس بعد الهزيمة فى انتخابات الرئاسة، كان يمكن أن يؤدى إلى حالة من الفوضى واختلال الأمن، كان من الصعب تخطيها، وكان يمكن أن يؤدى إلى تصفية حركة الإصلاحيين كافة.

كان كثير من المعترضين من اليسار قد تعرض إلى نوع من التهميش السياسي، ولذلك وضح عليهم بعض القصور فى انتهاج بعض الاستراتيجيات لمواجهة العقبات التى كانت تقف حائلا دون تنفيذ برنامجهم الإصلاحي، فضلا عن محاولة استعداء بعض الجهات الأمنية مثل حراس الثورة والبسيج، من خلال توجيه التهم لها، كما أن الإصلاحيين كانوا يغفلون عامل الزمن، مما جعلهم يواجهون مأزقاً حقيقياً بعدم مجاراة الأحداث، وجعل أداءهم السياسى يتخلف نوعاً عن تلك الأحداث، كما أنهم لم يقوموا بالثبات على تحالف القوى المشكلة للتيار الإصلاحى وتوسيع دائرة وجوده على الساحة السياسية، مما مكن الأصوليين من التعرف على العناصر الفاعلة فى التيار الإصلاحى ومحاولة تقييدها أو تهميشها، ثم تحييد آثار هذه العناصر بشكل يجعلهم نقطة ضعف وعائقاً أمام تنفيذ البرنامج الإصلاحي، ثم إجبار التيار الإصلاحى على استبعاد هذه العناصر من برنامجه.

وبقى الإصلاحيون فى دوامة الحصول على السلطة، بعد أن قدموا شعارات كانت أكبر من قدراتهم، أسهمت فى تزايد آمال النخبة، لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق تلك الآمال أو إزالة العوائق الموجودة أمامها.

لقد كان خطأ التوقيت فى الكشف عن استراتيجية انتقاد الأصوليين، خاصة رئيس الجمهورية جعل المنافس يتصيد الزلات للإيقاع بهم، فضلاً عن صغر التجربة الديمقراطية فى إيران، مع تبنى أيديولوجية انتهازية وفكراً علمانياً وسلوكاً متطرفا، مع إعادة قراءة الدستور وتفسيره، وتوجيه الاتهامات والصفات غير اللائقة إلى نظام الجمهورية الإسلامية، والثورة والدستور، والاتهام باحتكار السلطة، واستبعاد جميع القوى غير المتوافقة معهم فى المحافظات.

لقد بدا ضعف الحركة الإصلاحية واضحاً من خلال الراديكالية فى الأسلوب، لأن جزءاً من راديكالية أساليبهم يرتبط باتخاذهم واعتمادهم أساليب حادة ومتطرفة؛ حيث سعوا إلى دعايات واسعة النطاق، وحملات صحفية عنيفة، وضغوط دائمة وحيل سياسية خادعة، لقد كان أسلوبهم ونهجهم يقوم على عرض مطالب كثيرة، مستغلين فى ذلك المناخ الإعلامى والضغوط التى يمارسونها على التيار المنافس؛ وذلك من أجل ضمان تحقيق هدفهم، فصارت سبباً لجر الدولة لحالة العنف.

لقد تبنت الحركة خطاباً سياسياً وجهته إلى النخبة، متضمناً استراتيجية تجعل الاحتكام لمرجعية جديدة هى الشعب، وتزامن مع خطاب تقنين ولاية الفقيه تعميقاً للديمقراطية، وضرورة قيام المجتمع المدنى الديني، واحترام تقاليده وأعرافه، أياً كانت ردود الأفعال السياسية لذلك على مجمل الأحداث والنشاطات العامة، وهذا ما أدى إلى دعم النخبة فى إيران لبرامج الحركة الإصلاحية. وكان التغيير فى المنهج والثقافة، وعدم كبت الحريات خاصة حرية التعبير والرأي، مخالفا للتركيز على ثقافة الثورة التى ركز عليها الرئيس أحمدى نجاد، وعدم تقبل النقلة النوعية والحراك الاجتماعى والسياسي، والانفتاح على بلدان العالم ورفض الانعزالية، ورفض أى ثقافة سوى الثقافة الثورية والمنطق الثوري، ومحاولة حصر الثقافة المقبولة فى إطارهما ورفض ما سواهما حتى ولو كانت منضبطة، وهذا ما رفضته النخبة فعلياً من خلال المظاهرات، لكن جماعات الضغط من مؤيدى الحركة الإصلاحية والمنتمين إليها، قامت بممارسات تهدف زعزعة الأمن للانتقام، فضلا عن جماعات مجهولة الهوية، جعلت الأحداث تبدو كتحول استراتيجى للجماعات المنضمة للحركة الإصلاحية.

لقد حاول التيار الإصلاحى فرز الرؤى الإصلاحية، فظهر نوع من الليبرالية يكتسى ثوبا إسلاميا، مستفيدا من علماء الدين المجددين، مما جعله يزاحم الأصوليين فى الرأي، وهو تحرك فى اتجاه الفاعلية سواء للأصوليين أو الإصلاحيين. لكن مع هذا لم تصل التنظيمات الحزبية إلى الدرجة التى تجعلها أساس الممارسة السياسية فى إيران، فكانت نتائج الانتخابات إنذارا واضحا للأحزاب الإصلاحية بأنها مازالت بعيدة عن القاعدة الشعبية، وعن عمق المجتمع الإيراني.

نقد للوجود الفرنسى فى الخليج

بهروز بهزادي اعتماد (الثقة) ٣١/ ٥/ ٢٠٠٨

فى الوقت الذى كانت إيران فيه مشغولة بحملات الدعاية الانتخابية للانتخابات الرئاسية، تم تشغيل القاعدة العسكرية الفرنسية فى أبو ظبى ولأهمية هذه القاعدة حضر الرئيس الفرنسى ساركوزى افتتاحها بنفسه.

هذه هى المرة الأولى التى تقيم فيها فرنسا قاعدة عسكرية فى الخليج ولهذا يجب أن نضيف فرنسا إلى الولايات المتحدة وإنجلترا اللتين جاءت كل منهما إلى الخليج منذ زمن بعيد لأهداف خاصة به. ويجب القول إنه فى هذا الزمن البعيد قامت إيران أكثر من مرة بمطالبة الفرنسيين بالقدوم إلى الخليج للحد من النفوذ الإنجليزى المتزايد فى المنطقة وهو الطلب الذى لم ينفذ فى أى مرة، وهو السبب الذى أدى إلى أن المثقفين الإيرانيين كانوا ينظرون إلى فرنسا بعين الاحترام لاعتقادهم أنها ليست لها طموحات عسكرية فى المنطقة.

والآن دخلت فرنسا بمجيئها إلى منطقة الخليج فى جولة جديدة من التعامل مع أقوى دولة فى المنطقة وهى إيران.

فعلى الرغم من أن إيران ترى أن الوجود العسكرى لأية دولة غربية فى الخليج هو أمر غير مقبول إلا أن الوجود الفرنسى يمكن أن يضر ضررا بالغا بالنظرة الإيجابية لمثقفى إيران تجاه فرنسا، فقد استقر فى وعى الإيرانيين تاريخيا أن فرنسا هى الدولة الغربية الوحيدة التى لم تفكر جديا فى الاستيلاء على الجزر والسواحل الخليجية. فالتاريخ الإيرانى يحتوى على صفحات كثيرة عن قدوم السفن الحربية البرتغالية والإسبانية والإنجليزية والأمريكية منذ القرون الوسطى وحتى الآن، ولكن عندما نذكر فرنسا نجد تعاملا إيجابيا بينها وبين إيران. ويقال إن أول وفد رسمى جاء فى عام ١٦٦٥ إلى إصفهان العاصمة الإيرانية فى ذلك الوقت. وكان الوفد مرسلا من قبل الملك القوى لويس الرابع عشر ورحب الشاه عباس الثانى بقدومهم وأجريت مفاوضات لتوقيع اتفاقية صداقة وقد وقعها الشاه سلطان حسين الصفوى بعد وفاة الشاه عباس الثانى بعام. وكان نص هذه الاتفاقية مهما حيث يقضى بتعهد الحكومة الفرنسية بحماية المواطنين الإيرانيين فى البلاد الأخرى وأن يمنح المواطنون الإيرانيون الأولوية على مواطنى الدول الأخرى فى استخدام السفن الفرنسية للسفر وشحن البضائع. كانت هذه الاتفاقية عاملا للصداقة بين البلدين لسنوات طويلة كانت إيران تقاوم الأساطيل الأوروبية الغازية فى الخليج فى هذا العصر.

وفى القرن التاسع عشر والقرن العشرين كان هناك تقارب كبير بين إيران وفرنسا بل إن مدينة باريس شهدت توقيع العديد من الاتفاقيات بين إيران وبين الدول الأخرى وهو ما يؤكد على التقارب والود بين البلدين. كما أن الطلاب الإيرانيين فى هذا الوقت كانوا يبدون ميلا لتعلم اللغة الفرنسية حتى أن الأسر كانت ترسل أبناءها للتعليم فى فرنسا وكانت اللغة الأجنبية بالنسبة للإيرانيين هى الفرنسية حتى تحولت تدريجيا إلى الإنجليزية فى عهد البهلوى الثانى فى ظل علاقاته الواسعة مع الولايات المتحدة. وكان أغلب العلماء والمفكرون الإيرانيون يبدون اهتماما كبيرا بفرنسا عند تناولهم لأى مفاهيم غربية ودخلت مبادئ العلوم الغربية إلى إيران عبر المؤلفات الفرنسية وكذلك الشعر والقصة وغيرها.

فى هذه السنوات كانت فرنسا ملجأ الساخطين الإيرانيين، وكان كل من يشعر بالخطر فى إيران يذهب إلى فرنسا ليعيش فيها. فقد احتوت فرنسا أكبر عدد من المعارضين الإيرانيين فى القرن العشرين حتى سافر إليها الإمام الخمينى فى عام ٥٧ فكان سفره إليها نقطة تحول فى العلاقات. ولهذا يمكن القول إن الحكومات الفرنسية لم تكن تريد فى أى وقت الإضرار بفكرة الإيرانيين عن السياسات الفرنسية. وكان هذا الأمر يأتى دائما ضمن برامج معظم الحكومات الفرنسية. ورغم

أن الوجود الفرنسى فى قاعدة صغيرة لا يمكن أن يعد أمرا خطيرا للغاية ويؤيد الرأى القائل بأن فرنسا تسعى إلى بيع طائراتها العسكرية إلى الإمارات التى سبق وأن اشترتها، وأنها تسعى أيضا لتوقيع اتفاق بناء محطتين نوويتين يمكن أن تصل قيمتهما إلى ٥٠ مليار يورو. ولكن إشارة ساركوزى فى حفل افتتاح القاعدة إلى مضيق هرمز ونسبة الـ ٤٠٪ من النفط التى تمر بهذا المضيق يجب التعامل معها بحذر. فإيران ترى أنها هى المنوط بها أمن هذا المضيق وطوال السنوات السابقة وحتى أثناء الحرب مع العراق كانت إيران هى التى تحافظ على أمن هذا المضيق من أجل الصادرات النفطية. وفى مرحلة حرب ناقلات النفط أيضا كان نم أهداف إيران حماية هذا المضيق. كما تحدث ساركوزى فى رحلته إلى أبو ظبى التى استغرقت ٢٤ ساعة عن السعر العادل للنفط الذى لا يسبب أى ضرر للدول الغربية الصناعية، وهو ما ينهض دليلا على عظم أهمية تدفق النفط من دول الخليج وأسعاره بالنسبة لأوروبا. فأى تعامل فى هذا المجال يحتاج إلى الاهتمام بأقوى دولة فى منطقة الخليج وهى إيران. والجدير بالذكر أن قرارات إيران سواء فى الأوبك حول أسعار النفط أو فى الخليج حول تأمين حركة الملاحة هى من أهم المؤثرات فى هذا المجال بما يستلزم الاهتمام بالتعامل مع إيران أكثر من أى دولة أخرى حتى يتمكن طرفا الحدث وهما الغرب الذى يضم فرنسا والشرق الأوسط الذى تعد إيران من أهم اللاعبين فيه من التوصل إلى نتيجة فى هذه المعادلة.

وقد سافرت - كاتب هذه السطور - إلى فرنسا منذ شهرين تقريبا والتقيت وزير الخارجية الفرنسى وتحدثت معه، وأنا أدرك دقائق السياسة الفرنسية فى المنطقة أكثر من أى أحد، وقد كان تأكيد برنار كوشنر على الصداقة والتقارب الفرنسى مع إيران ذات التاريخ العريق والمذهب الشيعى دليلا على مدى اهتمام الخبراء الفرنسيين بالمحافظة على المحافظة على العلاقات مع إيران وتقويتها. خاصة أن عددا من الكتاب الصحفيين الفرنسيين لديهم اطلاع كبير على الأوضاع الإيرانية وتدل تحليلاتهم على أهمية إيران بالنسبة للفرنسيين.

لهذا فأنا بوصفى كاتبا صحفيا أوجه تحليلى نحو فكرة أنه إذا تم صهر العلاقات التاريخية مع استقلال الموقف الفرنسى فإن هذا يمكن أن يؤدى إلى تجنب تعرض هذه العلاقات لأضرار خطيرة. لأن إيران أقوى دولة فى المنطقة، وبالتالى فإن أى دولة يجب أن تهتم بموقف الإيرانيين من أى خطوة تتخذها هذه الدولة. خاصة أن فرنسا لم تكن لها أى سوابق تاريخية للاشتباك العسكرى بل ولا للخلافات السياسية الحادة مع إيران.

وبتعبير آخر، إذا كانت الدول الغربية الأخرى تفكر فى محو الفكرة السلبية من أذهان الإيرانيين، فإن فرنسا بمحافظتها على التصور الموجود أن تحتفظ بحكم الإيرانى الإيجابى عليها وأن تكون دليلا على التعامل الإيجابى.

الجيش الايرانى اقوى الجيوش فى الشرق الاوسط

■ حوار مع احمد رضا بوردستان ■ ميزان نيوز (ميزان للاخبار) ١٨ / ٤ / ٢٠٠٩

فى الثامن عشر من أبريل من كل عام ١٩٨١ (٢٨ فروردين) تحتفل الجمهورية الاسلامية الايرانية بيوم الجيش، ومنذ بدء الاحتفال به عام ١٩٨٨ بعد انتهاء الحرب المفروضة (حرب السنوات الثمانى مع العراق)، يعد هذا اليوم هو يوم استعراض لقدرات الجيش الايرانى، والحرس الثورى.

وبمناسبة هذا اليوم، كان حديثنا مع السيد العميد (أحمد رضا بوردستان) قائد القوات البرية، وكان يشغل منصب رئيس جامعة الامام على للضباط، كما شغل منصب القائد الأعلى للجيش فى مناطق فارس وكهجيلوية وبوير أحمد، كما شارك فى أكثر من مائة عملية عسكرية.

مرت نحو عشرين عاما على انتهاء الحرب المفروضة، نريد أن تحدثنا عن أنشطة قواتنا المسلحة خلال هذه الفترة.

يعتبر الأمن أحد أهم المواضيع التى تقلق دول العالم لأن أمن حدود كل بلد يعتمد على الاستعداد والقدرات الدفاعية والأجهزة والمعدات التى تمتلكها القوات المسلحة لكل بلد. الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبحسب موقعها الجيوبوليتيكى فى المنطقة من الضرورى أن تهتم بأمن حدودها وقد أوكلت هذه المهمة لقوات الجيش التى اثبتت ولاءها للوطن والثورة قبل انتصار الثورة وخلال سنوات الدفاع المقدس، لأن استراتيجية قوات الجيش مبنية على

الاستعداد الدائم للدفاع عن حدود البلاد وهذا دفعها ليصبح الجيش الايرانى احد اقوى جيوش المنطقة، ومن الملاحم التى سطرتها قوات جيش الجمهورية الاسلامية الايرانية بفروعها الثلاثة البرية والبحرية والجوية هى الحضور الفاعل لهذه القوات طوال سنوات الدفاع المقدس، حيث وقفت وبكل صلابة لتدافع عن البلاد الى جانب قوات التعبئة الشعبية لدحر العدو. وما ان انتهت الحرب المفروضة واصل الجيش الايرانى إتباع توجيهات قائد الثورة الاسلامية والقائد العام للقوات المسلحة وبذل جهودا جبارة لتحقيق نجاحات باهرة فى البحوث والدراسات التى أوصلته للتقنية الحديثة والمتطورة، حيث تمكن من اكتشاف وصناعة أجهزة دفاعية جديدة وصيانة المعدات التى تضررت إبان الحرب التى فرضها نظام صدام حسين على البلاد مطلع الثمانينات من القرن الماضي. وكانت من جملة هذه النجاحات ادخال دبابة ذو الفقار للقوات البرية ومدمرة بيكان للقوات البحرية ومقاتلة ادرخش للقوات الجوية الايرانية وإدراجها ضمن خط الانتاج الوطنى المستمر، كما تمكنت القوة الجوية الايرانية من تصنيع مقاتلة صاعقة الأكثر تطورا، الى جانب جهود الجيش فى تقديم المشاريع المختلفة بما فيها صيانة وإنتاج العديد من قطع الغيار فى وقت تعيش فيه البلاد حصارا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا شاملا من قبل القوى المتغطرسة والمتجبرة فى العالم، لقد رصدنا خلال حرب الخليج الاولى والثانية وحرب افغانستان وأخيرا حرب العراق بدقة كيف تطورت جيوش المنطقة والجيوش الكبرى، وبدأنا نعلم أبناءنا، وندربهم على كل التقنيات الحديثة التى ظهرت خلال هذه الحروب، وأدخلنا جيشنا أحدث الأسلحة، وبدأ مهندسونا فى ابتكار الجديد، وأصبحنا نحقق اكتفاءً ذاتيا فى بعض الصناعات العسكرية، وذلك الفضل يعود الى الحظر الاقتصادى والعسكرى الذى فرض على ايران.

من جانب آخر، فإن جيشنا أصبح مستعدا لتقديم المساعدات فى أثناء الكوارث وأصبح لدينا الامكانات لهذه الحالات الطارئة وهذا ايضا واجب قومى ودينى، ولابد أن نشير إلى أهمية تنمية الثقافة الدينية والعقائدية لدى قواتنا، وقد خطت قواتنا خطوات كبيرة فيما يتعلق بالانشطة القرآنية وأنشئت مئات المساجد فى معسكراتنا، ويتعلم جنودنا فى هذه المساجد كافة التعاليم الدينة والعقائدية، وقد لعبت دورا كبيرا فيما يتعلق بنشر ثقافة الدفاع المقدس.

هل جيشنا مستعد لمواجهة التهديدات الناعمة ؟

- نحن مستعدون لمواجهة كافة انواع التهديدات، ومسئولية جيش الجمهورية الاسلامية والقوات البرية، ومواجهة التهديدات، وهو الأمر الذى يجب أن تتمتع به القوات المسلحة.

أما التهديدات الناعمة فلدينا أدواتها، ومن أهم التهديدات الناعمة التى يستخدمها أعداؤنا هى العمليات النفسية، وهذه العمليات من العناصر الرئيسية للعدو فى التهديدات الناعمة، وذلك من خلال تعظيم قدراتهم العسكرية وتحقير الطرف المقابل، بالاضافة الى إشاعة الادمان والفساد وغير ذلك.

وبالنسبة لمواجهة هذه التهديدات فلابد ان نشير الى دور الأجهزة الثقافية والأجهزة ذات الصلة، ونحن نعمل على رصد هذه الامور لحظة بلحظة، بالاضافة الى توعية جنودنا من خلال الدور الإعلامى للجيش، وبمساعدة بعضنا بعضاً يمكن أن نحبط تهديدات العدو.

سيادة العميد، هناك مسألة أخرى اليوم يركز عليها الاعلام المضاد للجمهورية الاسلامية هى مسألة أسلحة الدمار الشامل وربما أسلحة كيميائية وأسلحة جرثومية أو ربما يتحدثون عن سلاح نووى فهل أنت كقائد عسكرى فى جيش الجمهورية الاسلامية هل لأسلحة الدمار الشامل مكان فى استراتيجية الجمهورية الإسلامية العسكرية؟

- يجب أن أقول لكم أن الدول التى تمتلك القنبلة النووية فان حقائق العصر أثبتت أن هذه القنابل لا تفيدها شيئا، بالإضافة الى ذلك أن الجمهورية الاسلامية الايرانية تتبنى نظرية رادعة نظرية دفاعية، نحن أبدا لم نشعر أننا سوف نحتاج الى القنبلة النووية ولم نسع ابدا الى الوصول اليها لأن ديننا وتعاليمنا الدينية تتعارض مع ذلك. وأنا هنا أريد أن أقول لكافة الدول المجاورة والصديقة والمسلمة وأعدها ان تكون مطمئنة بأن أهداف الجمهورية الاسلامية الايرانية من الطاقة النووية هى أهداف سلمية وأكد على ذلك مسؤولونا السياسيون.

بالنظر إلى تقسيمات القوات المسلحة فى الجمهورية الإسلامية، نريد أن نعرف نطاق ومسئوليات الجيش كلا فى موقعه ؟

- طبقا للمادة ١٤٣ من الدستور فإن جيش الجمهورية الإسلامية مسؤول عن حماية حدود الجمهورية الإسلامية، والجيش يقوم بهذا العمل بأسلوبه وأدواته الخاصة، ومن خلال قواته الثلاث البرية والجوية والبحرية، وطبقا لهذا التقسيم فإن القوات البرية مسؤولة عن تأمين الحدود البرية، أما الحدود الجوية والبحرية مسئولية القوات الجوية والبحرية.

وفى الخطة الجديدة للجيش قسمت القوات الجوية الى فئتين دفاعية وهجومية وقوات الدفاع الجوى عهد بها للحرس الثورى أما القوات الجوية فتابعة للجيش، وتقوم قوات الدفاع الجوى الآن بتنفيذ شبكة موحدة للدفاع الجوى فى الدولة.

وطبقا للمادة ١٥٠ من الدستور فان مسئولية الحفاظ على

الثورة ونتائجها على عاتق الحرس الثورى، ولابد أن أشير إلى نقطة هامة ان نطاق عمل الجيش لا ينفصل عن نطاق عمل الحرس الثورى أو العكس، والجيش يحتاج الى مساعدة الحرس كما ان الحرس يحتاج للجيش.

ومعرفتنا بجيوش العالم هى السبب فى تغيير نوع الأسلحة المستخدمة سواء فى الجيش أو الحرس، والقيادة العليا للقوات المسلحة هى التى تحدد الحوزات التى يتعاون فيها الجيش والحرس، ووصل هذا التعاون إلى أعلى مستوى خلال سنوات حرب الدفاع المقدس (الحرب المفروضة).

والخطوط الحمراء فى مسئولياتنا لا تعنى تفكيك المسئوليات ولكن التنظيم وتنفيذ الأدوار الموضحة من قبل القيادة العامة.

هل تتوقع أن توجه اسرائيل أو الولايات المتحدة أو الغرب بشكل عام ضربة عسكرية الى ايران، واذا كان الجواب بالنفى ما هى الأسباب؟

الحقيقة ان القوات الأجنبية التى شنت هجوما على افغانستان بعد ذلك على العراق، هذه القوات تحملت خسائر كبيرة فى هاتين الدولتين وكما قال قائد ثورتنا آية الله الخامنئى ان هذه القوى أصبحت فى مستنقع ويوميا تتكبد خسائر كبيرة وحقيقة هناك مشاكل ومعاناة كثيرة تواجهها هذه القوى. أريد القول أنه من المستبعد باعتقادى أن تقدم القوى الاجنبية على فتح جبهة ثالثة وطبعا هذا رأى القيادة السياسية ولكننى بصفتى عسكرى من واجبى أن أكون دائما على استعداد، الجملة تقول إذا كنت تنشد السلام فاستعد للحرب، إذن يجب علينا أن نحتفظ بظروفنا فى أفضل وجه حتى نبدد أى تصور أو أى فكرة أو أى نية بالهجوم علينا. فيما يتعلق باسرائيل فإنها تتحدث كثيرا ودائما تهدد وفى اعتقادى أن إسرائيل وفى حرب الأيام الثلاثة والثلاثين والايام الاثنين والعشرين تلقت ضربات ماحقة ولهذا فإن اسرائيل لكى تستعيد معنوياتها فإنها مضطرة لأن تأتى بهذه الأقاويل حتى تعيد معنويات جيشها ولكن اسرائيل وعلى ضوء تزعزع قواتها وأيضا نظامها الحكومي، فإن من المستبعد ان تستهدف ايران بهجوم عسكرى وإذا أرادت أن تقدم على مثل هذا التحرك فان قواتنا المسلحة على استعداد للرد المناسب.

هل العرب فى مواجهة مع إيران أم أن دبلوماسيتنا ضعيفة؟

■ إيران ديبلماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٩/٦/١٤

ثمة أخبار غير سارة وسيئة باتت تصل الآن إلى آذاننا بشأن العلاقات الإيرانية مع الدول العربية. العلاقة مع السعودية، مصر، البحرين، الإمارات، المغرب، اليمن وغيرها من الدول العربية لازالت ماكثة فى مكانها لدرجة يمكن القول معها بأن كلا الطرفين العربى والإيرانى لم يعد يثق فى الطرف الآخر فحسب بل صار يراه تهديدا كبيرا بالنسبة له أى لأمنه الوطنى.

فى ظل هذه الظروف والمتغيرات التى تشهد نهاية الدورة الأولى لولاية ورئاسة محمود أحمدى نجاد ومن ثم الحكومة التاسعة، فإن السؤال المهم الذى يطرح نفسه الآن هو: أين تقف إيران فى المعادلات الراهنة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط؟ وهل هذه الحالة من انعدام الثقة والمناخ السلبى الموجود فى العلاقة بين العرب وإيران يرجع فقط إلى الرؤية العربية لمجمل قضايا المنطقة وكذلك إيران أم أن أخطاءاً ما قد ارتكبت فى إيران هى التى أدت إلى الوصول إلى الوضع الراهن فى العلاقات بين الطرفين؟

أمس ..

المؤكد أنه من الضرورى قبل أن نتناول هذه الإشكالية أو القضية من الضرورى أن نقوم بإلقاء نظرة على وضع ومكانة إيران فى السنوات الأربع السابقة لتولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية فى ٢٠٠٥ وهى السنوات التى تشكل نصف السنوات التى حكم فيها الإصلاحيون. ففى تلك الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ استطاعت إيران أن تقيم علاقات معقولة ومحسوبة مع الدول العربية، علاقات مملوءة بالثقة مفادها أن الدول العربية قد باتت تنظر إلى إيران ليس من منظور كونها دولة منافسة لهم بل من منطلق نظرة مفادها أن إيران تعد «رأس مال إقليمى» هام يتمتع بقدرات وإمكانات غير محدودة ويجب الاستفادة منه، أى من رأس المال هذا.

لو أننا نظرنا بنظرة سريعة إلى المقالات والافتتاحيات والتحليلات التى كان يكتبها المحللون والخبراء العرب فى الصحف العربية فسوف نستخلص نتيجة مفادها أنهم لا يرون أن إيران النووية سوف تشكل تهديداً للعرب بل إنهم على العكس وجدوا فى ذلك مصدراً للافتخار وظهيراً للعالم الإسلامى لأنه مع وجود إيران كدولة نووية فإن توازناً فى القوة والقدرة بين الدول الإسلامية وبين التهديدات الخارجية المصوبة ضد الأمة الإسلامية قد بات قائماً مع تحول إيران إلى دولة نووية. هذه الرؤية وهذا التحليل قائمان بالفعل لدى الكثيرين من رجالات الدولة والدبلوماسيين العرب.

وإذا أردنا أن ندقق فى علاقات إيران بالدول العربية وقمنا بتحليل أجزائها وعناصرها تفصيلياً فسوف ندرك جيداً أنه فى العلاقات مع المملكة العربية السعودية التى هى قبلة دينية وسياسية للدول العربية والتى تشكل محور التحالف العربى داخل الجامعة العربية فإن إيران قد حققت فيها أعلى مستويات التطور والتقدم والتعاون الثنائى.

لقد اقتربت إيران والسعودية إلى بعضهما البعض لدرجة أن الرياض كان قد صارت مستعدة تماما من أجل استثمار هذه العلاقات فى تنقية العلاقات الإيرانية المتوترة مع الدول العربية الأخرى والذى يعد أبرز وأظهر نماذجها متمثلا فى الدور السعودى بشأن النزاع مع الإمارات والعكس صحيح أى تحول العلاقات الإيرانية السعودية إلى عامل مهم فى تنقية الأجواء القائمة أو المتوترة فيما بين السعودية والدول العربية الأخرى. إن كبار المسئولين الإيرانيين ومن جملتهم الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى لم يكن يتم استقبالهم من جانب الرياض بحفاوة بالغة وحسب وإنما كانت رؤاهم وآرائهم مهمة للغاية لدى كبار المسئولين السعوديين وعلى رأسهم الملك عبد الله نفسه حيث كان يثمن جيداً هذه الآراء وتلك الرؤى.

المؤكد أنه عندما نتكلم عن العلاقة بين إيران والسعودية فإن الأمر الطبيعى - والذى لا مفر منه - هو أننا سنصبح مجبرين على تناول الرؤى المذهبية، فالثابت أن إيران والسعودية يتضادان تماماً من المنظور المذهبى وما يمثله ذلك من انعكاسات عقائدية وفكرية تجاه بعضهما البعض فالسعوديين جعلوا من الوهابية نموذجهم السلوكى المختار والإيرانيون بدورهم إختاروا المذهب الشيعى مذهباً لهم وجعلوه محوراً ومرتكزاً لجميع ممارساتهم وأفعالهم وأموالهم. لكن هذا لاختلاف المذهبى - الفكرى - العقائدى بين البلدين بلغ - خلال السنوات الأربع الأخيرة من حكم خاتمى وكنتيجة للسلوك الدبلوماسى الإيرانى المؤثر - بلغ مرحلة غير مسبوقة من التنحى لصالح تحسين غير مسبوق أيضاً للعلاقات الثنائية، بل أنه أدى إلى قيام السعوديين من رجالات الدولة والحكومة إلى إحداث تغييرات مهمة فى التعاطى مع الشيعة السعوديين، فلقد تغير السلوك الشيعى مع الأقلية الشيعية لدرجة السماح لها ولأول مرة بإقامة مراسم الاحتفالات والعزاء الخاصة بالتاسوعا والعاشوراء إلى جانب إعطائهم دوراً أكثر فاعلية فى الأنشطة الاجتماعية.

فيما يخص مصر فإنه على الرغم من وجود فرصة حقيقية للارتقاء بمستوى العلاقات بينهما إلى درجة رفيعة وبالرغم من أننا لم نتحرك إيجابياً فى هذا الصدد وبقاء التمثيل الدبلوماسى عند مستوى القائم بالأعمال فى كل من طهران والقاهرة إلا أن محمد خاتمى تم استقباله استقبالاً رائعاً من الرئيس المصرى وهو ما يعنى على أقل تقدير أن إيران لم تعد تمثل أو تشكل تهديداً حقيقياً لأمن مصر أو لمنطقة الشرق الأوسط، كما أن المصريين كانوا دوما وراء السعى إلى التماس الطرق والوسائل اللازمة للارتقاء بعلاقاتهم مع طهران. فى هذه السنوات أيضاً قامت «إيران خودرو» (مصنع إيرانى لصناعة السيارات) قامت بفتح وإنشاء فرع لها فى مصر والتى تعد - إيران خودرو - أهم مصانع إنتاج السيارات فى إيران وفى الشرق الأوسط برمته.

لأول مرة بعد الثورة الإسلامية وجدنا علاقات دبلوماسية تقام بين إيران والمملكة المغربية وهو الأمر الذى فتح الطريق أمام إنشاء مكاتب لرعاية المصالح الخاصة بالبلدين.

الصراع أو النزاع مع الإمارات العربية أخذ مساراً جديداً أصبحت الإمارات معه تطالب مؤيديها من الدول الأخرى - خاصة العربية - برفع يدها عن النزاع مع إيران لدرجة أننا وجدنا تراجعاً أو تغافلاً أو نسياناً غير متوقع لهذه الأزمة عن موائد المباحثات وقاعات المؤتمرات الصحفية. كما أن الدول العربية الأخرى أخذت تبلغ الإمارات بأنها غير مستعدة أن تخاطر وتجاذف بعلاقاتها الحسنة مع إيران بسبب ادعاء أو نزاع غير معلوم سببه لأى طرف ما وغير معلوم زواله لكل الأطراف.

على صعيد آخر فإن المواطنين الإيرانيين لم يجدوا أية إهانة من أى نوع من جانب السلطات فى الإمارات العربية المتحدة كذلك لم يتم - مثلما يحدث الآن - أخذ البصمات الخاصة بالإيرانيين المسافرين للإمارات.

فى لبنان وحيث النفوذ والقدرة السياسية الإيرانية تعد واقعاً مشهوداً فقد تحولت العلاقة إلى نمط ونوع جديدين حيث بات ينظر لإيران بوصفها «قوة عالية المكانة» كما أخذ الشعب اللبنانى يتطلع إلى إيران بوصفها «دولة حُلم» ودولة قدوة ونموذج. كما أن المسئولين الإيرانيين أخذوا يتمتعون بشعبية غير مسبوقة فى لبنان لدرجة أنه عندما قام الرئيس السابق محمد خاتمى بإلقاء محاضرة فى بيروت فإن أكثر من مائة ألف شخصاً قد استمع إلى تلك المحاضرة فى نادى

بيروت الرياضي وكثيراً ما قاطعه مصفقاً له جراء حب قد وله في داخله تجاه تلك القيادة الإيرانية.

لقد بلغت المكانة الدبلوماسية والثقافية الإيرانية في لبنان لدرجة أنها صارت تعد نموذجاً في العلاقات الإيرانية مع الدول العربية.

ولا يذكر أحد في يوم ما قط أنه في تلك السنوات خرج مسئول أو زعيم سياسي لبناني ليدلي بتصريح أو خطبة يعادي فيها رجال الحكومة والدولة في إيران.

عراقياً فإن إيران لم ينظر إليها بوصفها دولة مخربة أو محرضة على التخريب. كما قال كبار المسئولين في العراق أنه بعد سقوط نظام البعث أسرت إلينا أمريكا وبريطانيا بأن نقوى من علاقاتنا مع إيران وتركيا لأنهما الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان تتمتعان بالحد الأدنى من الديموقراطية.

لقد سعى العراقيون إلى جعل إيران نموذجاً وقدوة لهم من المنظور - أو على الصعيد - السياسي لأنهم كانوا يرون كيف أن إيران قد حافظت على أسس الديموقراطية في نفس الوقت الذي تتمسك فيه بالمبادئ والأصول الدينية والمذهبية. الولايات المتحدة بدورها لم تتهم إيران بالتخريب في داخل العراق ولم يحدث في أي قناة تليفزيونية أو إخبارية أنغام خبراؤهم بذكر أدلة على الادعاءات الخاصة بأن القنابل التي استخدمت أو كانت تستخدم في العراق ضد الحكومة العراقية والقوات الأمريكية هي إيرانية الصنع.

العلاقات الإيرانية مع البحرين التي هي واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي كانت حسنة للغاية. على مدار ثمان سنوات حكم فيها الإصلاحيون لم تتهم البحرين الحكومة الإيرانية بالتدخل في شئونها الداخلية، وهو نفس الأمر الذي نجده متحققاً في العلاقات الإيرانية اليمنية حيث لم يرصد أي شعور بالعداوة تجاه إيران لدى اليمنيين.

واليوم..

كيف أصبح حال إيران؟ وفي أي منزلة صارت؟ كيف أصبحت الدولة التي كانت إلى عهد قريب نموذجاً وقدوة لدى الكثير من الدول العربية وكيف صارت مكانتها لهم؟

في كتابه «تاريخ الدبلوماسية» يقول هنري كسينجر لو أن دولة أرادت أن تبسط نفوذها في مكان ما فالمؤكد أنها سوف تتلقى ضربة شديدة - بل ضربات - إذا لم تسعى للاستفادة من تنمية دبلوماسيتها وبسط مكانتها الفيزيقية، أنه يعتبر أن «التنمية الدبلوماسية» أسبق وربما أهم من التنمية الفيزيقية خلال السنوات الأربع الأخيرة (الفترة الأولى من رئاسة أحمدي نجاد ٢٠٠٥-٢٠٠٩) تمكنت إيران من مضاعفة «قوة نفوذها» بشكل كبير. ووفقاً لما يعتقده ما شاء الله شمس الواعظين فإن «قوة إيران التهديدية قد سبقت بمراحل طويلة قوتها الدبلوماسية» وهو ما يعني أن إيران من المنظور السياسي قد ضعفت وأنها قد ازدادت قوة من المنظور «التهديدي التخريبي» أي القدرة على إلحاق الأضرار بالآخرين.

ومؤخراً ضعفت القدرة الحقيقية للدبلوماسية الإيرانية خصوصاً بعد تولي الحكومة المتطرفة في إسرائيل التي لا تتردد في التهديد بشن هجوم - أو القيام بعمل - عسكري ما ضد إيران.

لقد أصبح «ضعف الدبلوماسية الإيرانية» في السنوات الأخيرة سبباً لأن يحدث الآتي:

أ-على صعيد العلاقة مع السعودية. ازدادت السحب الداكنة التي تلقي بظلالها الكثيبة على علاقات طهران والرياض. لقد بلغت عتامة وقتامة هذه العلاقات لدرجة أن السعودية باتت تلقي بحجارها في طريق عودة العلاقات الإيرانية الأمريكية.

الثابت هنا أن السعودية تقول علانية إذا كانت الولايات المتحدة تريد علاقات متميزة معنا فيجب عليهم التعاون معنا في كل المجالات وعلى كل المستويات. الأمير ترك بن فيصل مستشار الأمن القومي السعودي دائماً ما يتحدث بلهجة معادية ضد إيران في الصحف على شبكات الأخبار كما أنه دائم السعي لتحريك جماعات الضغط التابعة له للعمل ضد إيران ولقد بلغ به الأمر مبلغاً إلى حد انتقاده الولايات المتحدة علنا في عصر بوش حيث قال في محاضرة علنية له ألقاها في الأردن: «لقد أعطت أمريكا العراق إلى إيران على طبق من ذهب».

هذا مجرد جزء أو جانب من التحول. أما الجانب الآخر فهو متعلق بالأقلية الشيعية في السعودية حيث أخذت حياتهم تسوء يوماً بعد يوم جراء معاملة الحكومة لهم وتضييق الخناق عليهم، ففي الوقت الذي أعطى فيه التصريح الرسمي للشيعة - بأمر مباشر من الملك عبد الله - لكي يمارسوا ويقيموا المناسك المذهبية الشيعية في يوم وفاة حضرة الرسول الأكرم (ص) والإمام حسن المجتبى بينما كان ذلك كذلك فإن هجوماً غير مسبوق على الزوار الشيعة وقتلاً عاماً قد أديا إلى وقوع ضحايا تفوق ما وقع على مدار العقد الأخير برمته كذلك تم محاصرة «مقابر البقيع» حتى لا ترى قبور الأئمة الأطهار من جانب الشيعة وحتى لا يراها الزائرون من الشيعة الذين يذهبون إلى أداء فريضة الحج أو العمرة.

وهي الممارسات التي لم تجد حتى الآن سوى «الصمت» من جانب جهاز ومؤسسة الدبلوماسية الإيرانية حيث لم تأخذ أو تقم بأي رد فعل تجاه كل هذه الممارسات العدائية.

إلى جانب هذا السلوك غير اللائق تجاه الزوار الإيرانيين يجب علينا أيضاً التنويه إلى السلوك الشرطي السيئ تجاه بعض الإيرانيين الزائرين إلى بيت الله الحرام والذي بلغ درجة الإيذاء الجسدي بالنسبة لبعضهم. ولا أحد حتى الآن يعلم

أو يعرف أيضاً سبباً واحداً لاختيار الدبلوماسية الإيرانية للصمت المخزى تجاه هذه التجاوزات بالرغم من كونه المسئول الأول – تنفيذياً وعملياً – على صعيد وتجاه مكانة وكرامة المواطن الإيرانى فى خارج الوطن.

بشكل مفاجىء وبطريقة دراماتيكية توترت واسودت العلاقات الإيرانية – المغربية. وفجأة أعلنت وادعت الحكومة المغربية أن إيران تسعى إلى ترويج المذهب الشيعى فى المغرب وأنها تسعى عمداً إلى خلخلة الديموغرافيا الدينية السنية المغربية.

لقد بلغ سوء العلاقات إلى درجة أن المغرب قامت بطرد جميع الموظفين والعاملين الإيرانيين فى مكتب رعاية المصالح الإيرانية فى الرياض فضلاً عن استدعائها رعاياها الدبلوماسيين من طهران وبشكل أسفر عن انتهاء أى وجود بلوماسى بين البلدين من أى نوع. ثم قامت الحكومة المغربية بالقبض على مئات الأفراد المغاربة بتهمة التشيع وتأييد إيران.

وبينما كل هذا الصخب قائماً فإن الأجهزة الدبلوماسية الإيرانية لم تحرك ساكناً كم لم تقم بأى رد فعل من أى نوع رغم انقضاء ومرور فترة طويلة ما على ذلك.

الإمارات العربية المتحدة بدورها التى عمدت إلى القيام مؤخراً بفرض قيود على الرعايا الإيرانيين هناك قامت بتنفيذ خطوة بعيدة كل البعد عن مبادئ وأسس حسن الجوار حيث قررت أخذ بصمة الإيرانيين الذين يسافرون إلى هناك.

وللأسف الشديد فإن سفارتنا فى أبو ظبى لم تقم حتى الآن بأى عمل أو رد محكم رداً على سلوك لحكومة الإمارات التى لازالت مصرة على إيذاء وإهانة الرعاية الإيرانيين.

إن تأذى أعضاء مجلس الشورى الإسلامى واعتراضهم على هذا النهج إنما يعد دليلاً دامغاً على تخاذل الحكومة تجاه القيام برد الفعل اللائق على السلوك الإماراتى.

العلاقة الإيرانية مع مصر خلال السنوات الأربع الماضية قد بلغت من السوء مبلغاً غير مسبوق لدرجة أن عمر سليمان مدير المخابرات المصرية قد صرح علناً: «لا يوجد اليوم تهديد أكبر من التهديد الإيرانى بالنسبة لنا، فتهديد إيران اليوم للعالم العربى هو أسوأ من تهديد إسرائيل لهم».

كما أن فيلم إعدام فرعون الذى هو فيلم منتج بواسطة شركة خاصة والذى يتناول حياة الرئيس أنور السادات رئيس مصر السابق والذى لم تعد الجهات الحكومية الإيرانية موافقتها الرسمية على تداوله وعرضه – هذا الفيلم – على الرغم من كل ذلك وتصنفه مصر بأنه يمثل السياسة الرسمية للجمهورية الإيرانية الإسلامية، بينما بقيت أجهزة الدبلوماسية الإيرانية محافظة على حالة ضمتها المثير للدهشة، بل وازدادت صمتاً تجاه الاستغلال المصرى للحدث والإعلان عن أن القوى العربية القومية المصرية بصدد إنتاج فيلم يعادى ويشوه مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الرغم من أن معدلات الاعتراض داخل مصر تجاه إنتاج مثل هذا الفيلم تفوق بكثير معدلات الاعتراض الإيرانى نفسه! إن الأمر المثير للدهشة هنا أن الأجهزة والمؤسسات الدبلوماسية الإيرانية قد أصرت بقوة على خيار الصمت والسكوت تجاه ذلك كله. ومؤخراً قامت مصر بتفجير قنبلة كبيرة وهى قيامها بالقبض على خلية تابعة لحزب الله فى المجتمع المصرى مستفيدة فى ذلك بالهجوم على حزب الله اللبنانى فى إيران أيضاً بل وعمدت إلى خلق رأى عام عربى مناهض لإيران ولحزب الله وهو الحدث الذى لم يجد بدوره سوى الصمت والسكوت المريب والمثير للدهشة من جانب الدبلوماسية الإيرانية أيضاً. ليصبح «السكوت والصمت» هو الخيار المثالى والنموذج للدبلوماسية الإيرانية.

فيما يخص العلاقة مع البحرين فقد وصل الأمر إلى درجة أن دولة صغيرة مثل البحرين والتى تصنف على أنها من الدول ذات الدرجة الثالثة فى المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، قررت أن «تجلس فى الكمين ترقباً» حتى تتحين الفرصة – أقل فرصة – لكى تنقض سريعاً على إيران وهو ما حدث فعلاً من خلال رد فعلها على تصريحات «ناطق نورى» المستشار السياسى لمرشد الجمهورية والذى كان يتحدث بصفته الشخصية وفى محفل غير سياسى وغير دبلوماسى حول شأن تاريخى وقضايا تاريخية تتعلق بالعلاقة بين البحرين وإيران وهو الأمر الذى سعت البحرين بكل قوة إلى توظيفه شئنا أم أبينا إلى إهانة إيران وهو الحدث الذى لم يكشف سوى عن ضعف الدبلوماسية الإيرانية لدرجة أننا أجبرنا أكثر من مرة خلال السنوات الأربع الماضية على تقديم الاعتذار للبحرين من جهة وإعلان هذا الاعتذار رسمياً عبر موفدين كبار – على مستوى الوزراء – عبر إرسالهم إلى المنامة لهذه المهمة من جهة أخرى.

عراقيا .. وبينما كل دول العالم – بما فيها الولايات المتحدة – كانت تعرف جيداً أن السعودية، الإمارات، قطر وسائر الحلفاء الآخرين قد انشغلوا جميعاً بتخريب الداخل العراق وبشكل خبيث، وأنها تؤيد وبشكل غير مشروع التيارات المتطرفة تماماً داخلها مثل القاعدة والبعثيين وأن هذه الدول هى التى تقود عمليات التخريب فى داخل العراق إلا أن الأمريكيين والبريطانيين لا ينفكون عن اتهام إيران بذلك واعتبارها فى مقدمة القوى الخارجية التى تعبث بأمن العراق وهو الأمر الذى واجهته دبلوماسيتنا فقط بكل انفعال.

الحكومة العراقية بدورها سعت خلال السنوات الأخيرة ولعدة مرات إلى إيجاد خللاً فى العلاقة مع إيران. فمرة تكلم جلال طالبانى سلبياً حول اختلافاتنا مع العراق بشأن نهر «آرونه»، ومرة قال هوشيار زيبارى وزير الخارجية العراقى

إن إيران تتراخى وتتكامل فى ترسيم الحدود والوصول إلى حل نهائى معنا بشأن الحدود فى وقت قصير وأنها تماطل فى هذا الصدد، ثم اتهم إيران مرة أخرى بالتدخل فى شئون العراق الداخلية. ثم قال «موفق الربيعى» أمين عام المجلس الأعلى للأمن الوطنى العراقى باتهام إيران بالضلوع فى الاضطرابات الأمنية العراقية.

السؤال هنا كالتالى: لو كان العراق يواجه جهازاً دبلوماسياً قوياً .. هل كان بمقدور العراقيين أن يعمدوا إلى إعلان والتصريح بمثل هذه الأقوال والاتهامات؟ كل هذا بينما العلاقات بين طهران وبغداد تعيش أيامها الذهبية.

أثناء عمليات المقاومة الفلسطينية أمام إسرائيل إبان اعتدائها على غزة كان السلوك الإيرانى هزيلاً إلى الحد الذى دفع العرب ليقولون أنه لم يكن سوى سلوك أنانى وأن إيران دولة غير عربية فلماذا تتدخل فى شئون العرب. كل هذا بينما وزارة الشئون الخارجية الإيرانية عاكفة أو عازفة عن إيجاد وجذب حلفاء لها من الدول العربية بل وظل السيد منوتشهر متكى وزير الخارجية قعيداً فى طهران طوال مدة الحرب والعدوان الإسرائيلى السافر على غزة عازفاً هو الآخر عن القيام بأى تحرك ما ومكتفياً بالإجابة على تساؤلات الدهشة التى كانت تطرح بشأن إيران حيث كان يقول: إن الآخرين ينجزون أعمالاً ونحن بدورنا نلج فى دوائر أخرى من أجل إنجاز أعمال أخرى ...

المؤكد أن هذا المقال لا تسعى مطلقاً إلى إحداث أى تشويه للدبلوماسية الإيرانية أو عمل أو إجراء مقارنات لحقب زمنية هى فقط تسعى لتحليل الوقائع والأحداث وفقاً للواقع الفعلى المتحقق.

ولو أننا أعملنا الدقة قليلاً للأخبار ذات الصلة فلسوف نرى أننا لم نضل الطريق وأن كل ما ذكرناه هو أخبار قيلت فى كل مكان دون رتوش أو تجمل.

ليبقى السؤال المطروح فى صدر هذا المقال كالتالى:

هل نحن بصدد اصطفاف عربى تجاهنا أم أن ضعفاً ما فى دبلوماسيتنا هو الذى وضع إيران فى «خانة ضعيفة» ربما بدت مثل «خانة اليك»؟

حكومة إسرائيل المتطرفة: فرصة أم تهديد؟

■ إيران ديبلماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ١٤/ ٦/ ٢٠٠٩

على العكس مما يتم التركيز عليه في تحليلات ورؤى الخبراء وأهل الرأي في السياسة قبل وصول حكومة نتنياهو والأحزاب التي دخلت في ائتلاف مع حزبه؛ من أن وصول الأحزاب الإسرائيلية المتطرفة إلى السلطة يعد تهديدا للمنطقة والفلسطنيين وإقامة سلام عادل، تفيد الحقائق والمعادلات والظرف الدولي والإقليمي الحاليين أنه من الممكن بقليل من الحنكة السياسية والتدبير استثمار وصول حكومة متطرف في إسرائيل إلى سدة الحكم وتحويل هذه الظروف إلى فرصة بالنسبة للدول الإسلامية والعربية وكافة الفلسطنيين، ولو أن هناك قليل من الحكمة لايجب اعتبار هذا الأمر تهديدا بنسبة ١٠٠٪.

يؤيد هذا الطرح الإرادة الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، والضغوط الدولية والأمريكية والأوروبية على الساسة الإسرائيليين (على الرغم من الدعم الاستراتيجي من جانب واشنطن لتل أبيب والذي يعد جزء من النظرية السياسية الأمريكية) للكف عن السياسات المتعنتة القائمة على العنف، وإرادة مختلف زعماء الفصائل الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية والوقوف إلى جانب ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية وإظهار الساسة الإسرائيليين وكأنهم ضد الإرادة العالمية وحرمانهم من فرصة تعاطف سائر الدول معهم؛ ولذا يجب استغلال الفرصة المتاحة المأزق الذي يعيشه زعماء إسرائيل بأفضل الأشكال.

وهناك الكثير من الظروف المواتية مثل: الزيارة الأخيرة التي قام بها نتنياهو لأمريكا وقتور المحادثات مع الجانب الأمريكي، واجماع الساسة الأمريكيين بل واللوبي الصهيوني في أمريكا على إنهاء أزمة الشرق الأوسط وفلسطين وإسرائيل، وكذلك أيضا الضغط والمواقف الحاسمة من جانب الاتحاد الحكومات الأوروبية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، وكذا فشل محاولة نتنياهو إلقاء الكرة في ملعب إيران أثناء زيارته

لمصر والتي قبولت برد فعل من جانب عمرو موسى، كل هذه الأشياء ظروف مواتية تجعل الدول المعنية بالشأن الفلسطيني تعتبر وصول متطرفي إسرائيل إلى سدة الحكم فرصة وليس تهديدا وتعمل على استغلالها بالشكل الأمثل وكسب تعاطف المنظمات الدولية والوجدان العالمي.

وقد عمل نتنياهو بعد فشل المحادثات مع زعماء الاتحاد الأوروبي وبشكل ما فشل الحصول على رد صريح من الأوروبيين، عمل أثناء زيارته لمصر والأردن ثم أمريكا ولقائه مع المسئولين الأمريكيين أن يخفف من الضغوط الدبلوماسية والسياسية الواقعة عليه عن طريق تغيير الأجواء السياسية والظروف الراهنة وخلط المعادلات، ومن ثم حاول إلقاء الكرة في ملعب إيران بنقل الحديث إلى ملف إيران النووي وتصوير تهديد الجمهورية الإسلامية للمنطقة ومن الواضح أنه لم يحرز أي نجاح في هذا الصدد، ولذا يجب الانتباه جيدا حتى لا يقلب أدنى تصرف المعادلة والظروف القائمة.

ومن البديهي والمسلم به أن وجود أفكار وسياسات عناصر مثل ليبرمان وزير الخارجية في حكومة نتنياهو سيجعل إسرائيل تواجه تناقضا وإشكاليات، وهذا الأمر يعد فرصة لاستمرار عزل الصهاينة.

وتجب الإشارة هنا إلى أنه يجب تقوية التفاهم ووجهات النظر المشتركة في هذا الصدد مع الدول الأوروبية، ومع دعممساعي الفلسطينيين وفصائلهلم الفاعلة لإيجاد وحدة وطنية يجب الأخذ في الاعتبار مجموعة الظروف في البرهة العالمية الحساسة لخلق توازن في المنطقة واستيفاء حقوق الفلسطينيين واغتنام الفرصة المتاحة، وهناك مبدأ في عالم الدبلوماسية مفاده أنه لا يجب تصور ثبات واستمرارية الظروف على حال واحدة، كما أنه لا يجب إغفال السلوكيات المزدوجة واحتمالية حدوث تغيير في مواقف الحكومات الغربية والتي تمارس الآن ضغطا على إسرائيل.

معارضة وضع الملف النووي الإيراني كأولوية واستبداله بالقضية الفلسطينية والسلام في الشرق الأوسط الأمر الذي كان يقترحه نتنياهو، ومعارضة أوباما له، والتأكيد على ضرورة وقف المستوطنات وتوطين اليهود في رام الله والتصريح بانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة على أساس القرارات الدولية ووجود دولتيم مستقلتين وكذلك أيضا معارضة وجود دولة يهودية واحدة من دون الأخذ في الاعتبار وجود حوالي خمسة ملايين ونصف المليون فلسطيني في الأراضي المحتلة والقدس، وعدم الالتفات إلى المقترحات غير العملية للساسة الغسرائيليين القائمة على تهيئة ظروف أمنية واقتصادية جيدة للفلسطينيين قبل الإعلان عن قيام دولة مستقلة لهم، ربما يكون كل هذا مؤشرا على تبلور فرصة لحدث تاريخي مهم.

علاقات دولية

البراجماتية فى الدبلوماسية الإيرانية

www.ebrahimyazdi.or /١٢/ط/ ٢٠٠٩

بعد الثورة التكنولوجية وما تبعها من انهيار لنظام ثنائى القطبين بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، حدثت متغيرات فى العلاقات الدولية، وظهرت أولويات محددة للعلاقات الدولية. وفى الظروف العالمية الجديدة أثرت الأولويات الاقتصادية أكثر من أى عامل آخر فى تحديد محتوى العلاقات الدولية، من ناحية أخرى وفى العالم القريب ظهرت للاقتصاد خصائص العالمية اكثر من أى زمن مضى.

وفى العالم الجديد فإن التوافق والتقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والصين وروسيا واليابان والدول المتقدمة الأخرى، قد جعل مصالحهم تتقارب وتتعقد بشدة، وفى الظروف ذاتها فإن علاقات التوتر بين ايران والولايات المتحدة قد ألقت بظلالها الثقيلة على علاقات ايران مع دول العالم، وألحقت ضررا بالمصالح القومية والأمن القومى الايرانى، وإذا ما استمر هذا التوتر فإن دول العالم الأخرى ستتوقف عن تنمية علاقاتها مع إيران، فى خطوة أخرى لعزلة إيران فى العالم.

ويتضح أن مسئولية إيران الأولى هنا هى السعى إلى الحفاظ على المصالح القومية الايرانية، وذلك من خلال إزالة التوتر، والسعى إلى تهيئة المجال الى عقد حوار بين ايران والولايات المتحدة على أساس الاحترام المتقابل والرغبة فى الإصلاح من الطرفين.

ومن الأحداث التى تدعو للاهتمام فى هذا الشأن، تعيين السيد (ولى رضا نصر)، وهو ايرانى امريكى شيعى، مستشار خاص للرئيس باراك حسين اوباما الرئيس الامريكى الجديد من جانب، ومن جانب آخر اختيار السيد حميد مولانا، وهو ايرانى امريكى، مستشاراً رسميا للرئيس أحمدى نجاد.

وتشير الأخبار أن السيد ولى رضا نصر قد قام بزيار لطهران، وكانت أولى نتائج هذه الزيارة، الإفراج عن الصحفية الأمريكية الإيرانية روكسانا صابرى.

ويمكن أن نعتبر هذا الأمر مقدمة جيدة أو علامة ايجابية، وأيضا تعتبر رغبة لتحسين العلاقة بين الدولتين، ونتيجة لحوار دبلوماسى خلال العام الماضى.

وبصرف النظر عن المواقف السياسية التى تتبناها إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ينبغى على القيادة الإيرانية أن تتبنى قدراً كبيراً من البراجماتية فى صياغة علاقاتها مع دول العالم، خاصة مع الولايات المتحدة، ولهذا يجب أن نرحب بسياسة إزالة التوتر فى العلاقات الايرانية - الأمريكية، ونأمل أن تقوم الدبلوماسية الفعالة للدولتين بتفعيل مكتب رعاية المصالح الأمريكية فى السفارة السويسرية بطهران فى تسهيل منح التأشيرات للإيرانيين الراغبين بالسفر إلى الولايات المتحدة، والعكس أيضا، ولاشك أن مثل هذا الأمر سيرضى الشعب الإيرانى.

إيران والشرق الأوسط
حوار مع سعد الله زارعى

■ إيران ١٧/ ٥/ ٢٠٠٩

فى هذا الحوار مع (سعد الله زارعـى) الخبير فى الشئون الدولية، سنتناول العلاقات الايرانية مع دول المنطقة، خاصة منطقة الخليج (الفارسى)، وآخر التطورات فى هذه العلاقات، وفيما يلى نص الحوار:

يعتقد البعض فى التيار المعارض للحكومة أن علاقات إيران مع دول منطقة الخليج (الفارسى)، ليست على ما يرام، لماذا؟

العرف السياسى لا يعرف هذا، وعلى سبيل المثال، الزيارات المتتالية للسيد ساركوزى رئيس فرنسا إلى سوريا، والزيارات المتكررة لرئيس وزراء إسبانيا إلى دمشق وغيرها من الدول الأخرى، ما معناها وما مفهومها؟ فى حين أن الوضع السياسى لسوريا بالنسبة لفرنسا غير واضح. إننا نعيش عصر مختلف، والسياسة الخارجية يجب أن تكون فعالة وإيجابية، وأن دول العالم الثالث باتت ذات أهمية للقوى الكبرى ويجب عليها أن تستفيد من هذا الواقع.

اليوم هو عهد السياسات الفعالة. ولذا، كانت زيارة الرئيس الأمريكى لمنطقة الشرق الأوسط، وزيارة الرئيس الايرانى لدول المنطقة سيحل الكثير من المشاكل بين ايران وهذه الدول. وباكستان نموذج طيب لهذا الأمر، ففى عهد السيد برويز مشرف تمت زيارات متتالية الى باكستان، وبعد مجيئ (على زرداى) استمرت الزيارات الايرانية لباكستان، وكان لها أثرها الايجابى، وخلال هذه الفترة لم تتحرك باكستان مطلقا ضد المصالح القومية الايرانية.

وهل كان لطهران فى هذه الفترة أى مبادرات تجاه بغداد؟

شاهدنا بالفعل خلال عهد الرئيس أحمدى نجاد مبادرات اعتبرت نقلة ونقطة تحول فى علاقات البلدين، وكانت زيارة الرئيس الايرانى نجاد الى بغداد إجراء غير متوقع فى ظل الظروف التى يعيشها العراق، وبجانب هذه الزيارة كانت زيارة وزير الخارجية ووزراء الطاقة والصحة ورئيس مجلس الشورى الاسلامى ورئيس مجلس صيانة الدستور، كانت بداية لفصل جديد للعلاقات الإيرانية - العراقية بدأه الرئيس أحمدى نجاد.

فى السنوات الأخيرة كيف تحولت ايران من عدو إلى صديق للعراق؟

صداقتنا للعراق كانت فى ظل نظام سياسى جديد للعراق، ووضعنا خبرتنا فى مجال النظم والقانون والاستقرار والإدارة الشعبية وإدارة الأزمات للعراقيين. وإيران خلال الثلاثين عاما خاضت تجارب شبيهة بتجارب العراق فى مجال الحرب والاحتلال والإرهـاب وانهيار الأنظمة القديمة وظهور أنظمة ديمقراطية جديدة، وظهور جماعات سياسية وأحزاب وقوميات، قلنا لهم أن خبراتنا لديكم، وهى السبيل لإخراج الاحتلال من أرضكم، وبسرعة كان ظهور الدستور الجديد، وخروج الدولة من حالة التأزم، وإدارة الخلاف بين المذاهب. ولحسن الحظ أن الكثير من العراقيين كانو يعيشون فى إيران وتعرفوا بصورة كاملة على ثقافة وفكر ولغة المجتمع الايرانى، وكان لهذا تأثير كبير فى بناء العراق الجديد. وإذا نظرنا إلى تجربة السنوات الأربع الأخيرة فى العراق، فإن الكثير من التطورات والتقدم الملحوظ فى الساحة السياسية العراقية يمكن أن ترى فيه الجمهورية الاسلامية الإيرانية.

فى السنوات الأخـيرة خطت إيـران خطوات تجاه اقرار علاقات سياسية مع مصر، لكن هذه الجهود واجهتها موانع وعوائق عدة، حالت دون تحقيق النتيجة المرجوة، ما تقييمكم لعلاقات طهران - القاهرة فى السنوات الأربع الأخيرة؟

- بشكل مجمل فإن إستراتجية الجمهورية الإسلامية هى إقرار وتنمية علاقاتها مع كل الدول.

وهذه القاعدة ليست محددة بمصر، وبالطبع يخرج منها إسرائيل والولايات المتحدة فى ظروف محددة.

والرئيس أحمدى نجاد فور توليه رئاسة الجمهورية أعلن رغبته فى إقرار علاقات مع مصر، وتعجب الكثيرين من هذا، ولكن الحقيقة أن الجمهورية الإسلامية لا تشعر بالتهديد إطلاقا فى سعيها لإقرار علاقة مع أى دولة مسلمة ونؤمن بأن هذه العلاقة يمكن أن تساعد الإيرانيين والمصريين، بمعنى أن تعاون الطرفين مفيد للأمتين جدا.

ولكن النظام المصرى يشعر بالقلق من إيران، ومن أى ارتباط رسمى معها، فى حين أنه لا ضرر من إقرار علاقات

رسمية بين الطرفين، بل يمكن خلق فرص جديدة.

بالنظر إلى الفرص القليلة فى السياسة الخارجية، هل نجحت الحكومة التاسعة فى إقرار علاقاتها مع أنقرة وكابل وإسلام أباد ودول الجوار فى الشمال؟

- علاقات طهران مع أنقرة فى عهد أحمدى نجاد توسعت كثيرا، وتحولت إلى علاقات ممتازة ولدينا علاقات استراتجية معها فى بعض الجوانب مثلما حدث أثناء حرب غزة.

إيران وتركيا محور وجبهة مشتركة مع الدول المسلمة وبعض الدول العربية فى المنطقة فى مواجهة الولايات المتحدة والنظام الصهيونى من أجل دعم المقاومة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى.

وبشأن أفغانستان فالوضع مشابه، فزيارة رئيس الجمهورية غير المتوقعة الى كابول، فى أول زيارة لرئيس ايرانى منذ ثمانى سنوات إلى أفغانستان، وزيارة الرئيس الأفغانى لإيران هو الآخر وتبادل الزيارات الدبلوماسية خلال هذه الدورة ونفس الأمر لباكستان، بمعنى زيارات رسمية على مستوى رفيع، كلها تشير الى استراتيجية العلاقة مع كلتا الدولتين.

وتنمية التعاون العلمى والصناعى الايرانى مع دول الشمال، وتنمية التعاون الإعلامى مع تركيا قد تم خلال هذه الدورة، وبشكل مجمل كانت جهودنا تنصب على تقليل الخلافات مع دول المنطقة، وعلى سبيل المثال، كانت توجد خلافات بين أنقرة وبغداد بشأن قضايا الأكراد، وازداد الوضع سوءا قبل عهد أحمدى نجاد، واخترقت الطائرات التركية المجال العراقى أكثر من مرة، ولكن اليوم فإن العلاقات بين الطرفين عادت لطبيعتها وزال التوتر بينهما، ونفس الصورة بين أفغانستان وباكستان.

إلى حد كان حضور الرئيس أحمدى نجاد اجتماعين بالدوحة مؤثرا فى الارتقاء بالعلاقات بين إيران ودول المنطقة؟

مشاركة الرئيس نجاد فى اجتماع الدوحة باعتباره ضيفا، والاقتراحات الـ١٢ التى طرحها خلال الاجتماع من أجل التعاون بين دول الشمال والجنوب، كلها كانت مؤثرة وفعالة فى التعاون وفتحت بابا أمام فرص جديدة للتعاون بين إيران ودول الخليج، خاصة فى حالة تطبيق الاقتراحات الايرانية التى قدمها الرئيس الإيرانى.

كذلك كانت مشاركته الثانية فى مؤتمر الدوحة بشأن الحرب على غزة، وكانت كلمة الرئيس الايرانى هامة ونقطة تحول فى تاريخ المؤتمرات العربية، وكان حضور وزير الداخلية فى اجتماع المنامة ايضا بوجود عربى مكثف قد ارتقى بالتعاون داخل المنطقة، وهذا فقط نموذج للمبادرات التى قدمها نجاد لخلق ساحة جديدة بيننا وبين المنطقة، وإعلانه حسن النية ورغبته فى مد جسور العلاقات مع كافة الأنظمة العربية والإسلامية.

يعتقد البعض أن حضور الرئيس الإيرانى مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجى يعارض المصالح القومية الإيرانية، فما رأيكم؟

المصالح القومية الإيرانية تنصب فى تنمية العلاقات مع دول الجوار، ومصالحنا القومية تكمن فى إزالة التوتر بين دول المنطقة وإيران، وإحباط كافة مخططات الأعداء لعزل إيران.

ومن ثم كان حضور الرئيس نجاد المؤتمر بمثابة رسالة لأعدائنا أنهم لن يستطيعوا عزل ايران عن جيرانها، وأن علاقات طهران مع منطقة الخليج الفارسى فى تصاعد.

فرص وتهديدات العلاقات الإيرانية - الأوروبية

■ رسالت (الرسالة) ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٩

بعد التطورات التاريخية المتلاحقة، وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى والثانية، مضت العلاقات بين الدول الأوروبية فى اتجاه تكوين ائتلاف، فيما بات يعرف مؤخرا بالإتحاد الأوروبى الذى يضم مؤسسات حقوقية مثل (لجنة حقوق الإنسان الأوروبية ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية)، وسياسية مثل (البرلمان الأوروبى)، وعسكرية مثل (حلف شمال الأطلسى الذى يضم غالبية الدول الأوروبية بالإضافة إلى دول من خارج أوروبا)، هذا الائتلاف بوجه عام ساهم فى إيجاد دور أوروبى منافس للدور الأمريكي، حيث كانت فلسفة الاتحاد الوجودية تنصب على الحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم الغربى.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وبالتزامن مع محاولات الولايات المتحدة فرض نظام دولى أحادى القطبية، أبدت النخب السياسية بالدول الأوروبية انزعاجها وقلقها من أحادية النهج الأمريكى تجاه عدد من القضايا الدولية، وقد أثبتت الأحداث المتلاحقة على الصعيد الدولى أن هذا

الانزعاج كان فى محله تماما.

ويمكن القول إن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة من احتلال أفغانستان والعراق برغم المشاركة الأوروبية، كان بمثابة جرس إنذار للدول الأوروبية، حيث تبادر إلى أذهان الأوروبيين سؤال مفاده لماذا انفردت القوات العسكرية الأمريكية بالسيطرة على العاصمة العراقية بغداد دون غيرها من القوات الأوروبية، لكن بصفة عامة يمكن القول إنه بالرغم من إمكانية طرح عدة قضايا كأسباب للتوافق الأوروبى الأمريكى مثل الإرهاب والتهديد الدولي، إلا أنها فى النهاية قضايا تثبت أن نسبة المصلحة الأوروبية من التوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية أقل من نسبة الضرر الأوروبية للأسباب التالية:

أوروبا من الناحية الجغرافية تجاور الدول المستهدفة أمريكيا بما يعنى أن عداء الولايات المتحدة لتلك الدول (ومعظمها فى آسيا) يمثل صداما أوروبيا مع دول قريبة منها (تهديد أمنى).

من ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على معظم مصادر الطاقة بالعالم، فى حين تعد أوروبا أكبر مستهلك للطاقة وأكبر مستورد للطاقة من الدول المصدرة للطاقة (الدول المستهدفة أمريكيا)، مما يعنى أن صدام أوربا مع أعداء الولايات المتحدة، يهدد أمن الطاقة فى أوروبا (تهديد اقتصادى).

الدول الآسيوية أحد أكبر الأسواق المستهلكة للبضائع الأوروبية، نتيجة المميزات النسبية التى تتمتع بها الدول الأوروبية، مما يعنى أن عجز أى دولة أوروبية عن بيع منتجاتها يمثل خلل فى استقرار الدورة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي، فى حين ينأى الاقتصاد الأمريكى بنفسه عن تلك الدورات الاقتصادية.

تتمتع أوروبا بمكانة متوازنة بين الرأى العام فى الدول النامية والدول الإسلامية مقارنة بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية، والتوافق الأوروبى الأمريكى بشأن الصدام السياسى والعسكرى مع الدول الإسلامية، يضر بمكانة أوروبا بين تلك الدول.

نظرا إلى تلك الحقائق، تسعى بعض الدول الأوروبية لتعديل دفة التوافق بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية، حتى وإن لم تتمكن من تحقيق هذا التعديل بشكل جماعى على الصعيد الدولى فإنها تلتزم بتحركات فردية فى هذا الاتجاه.

ويمكن القول إن تحركات الترويكا الأوروبية تجاه القضية النووية الإيرانية هى محاولة لإثبات فعالية الدبلوماسية الأوروبية فى مواجهة فشل الدبلوماسية الأمريكية.

على هذا النحو، ومع الأخذ فى الاعتبار مطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يبدو أن إيران أيضا تطمع فى تحقيق نتائج دبلوماسية لكسر حلقة الاحتكار الأمريكى للقضايا الإيرانية، وفى هذا الصدد ينبغى الأخذ فى الاعتبار أن رؤية الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاتحاد الأوروبى والدول الأوروبية، هى رؤية مزدوجة على النحو التالى:

رؤية جماعية.

من خلال رؤية إيران الجماعية، تستطيع إيران عبر تسهيل سبل التعامل مع الاتحاد الأوروبى فى المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، الخروج من حيز النهج الأمريكي،وفى هذا الإطار ينبغى الأخذ فى الاعتبار أن رؤية الاتحاد الأوروبى لدولتنا فى قضايا مثل مكافحة المخدرات وقضية أفغانستان والطاقة، هى رؤية قائمة بالأساس على الحاجة، ومن أجل التحقق من ذلك يكفينا التعمق فى تصريحات المسئولين الأوروبيين، وعلى رأسهم «خافير سولانا»، مسئول العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبى أو حتى أقوال المنظرين الأمريكيين مثل «برجينسكي».

لقد أكد هؤلاء جميعا على أهمية الدور المحورى لإيران فى السيطرة على عمليات تصدير المخدرات من أفغانستان، والحيلولة دون وصول الأفيون إلى أوروبا ومكانة إيران بوصفها مصدر هام لتأمين الطاقة الأوروبية.

وفى هذا الصدد ينبغى عدم الالتزام بنظرة واحدة متفائلة، فمن المعروف أن الاتحاد الأوروبى يشمل أيضا تيارات ودول مثل بريطانيا التى تصر على التوافق غير المشروط بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم ينبغى إتباع مسلك الرؤية الفردية تجاه أعضاء هذا الاتحاد جنبا إلى جنب الرؤية الجماعية.

يوجد من بين دول الاتحاد الأوروبى دول تريد لفت انتباه إيران إلى دورها فى القضايا الدولية، وللأسف يسود فى إيران اعتقاد راسخ بأن الترويكا الأوروبية تمثل الاتحاد الأوروبى بالكامل فى حين أن الدول الأوروبية بما فيها أوروبا الشرقية والغربية والشمالية تستطيع تعديل مواقف واتجاهات دول الترويكا (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)، وفى هذا الصدد ينبغى استثمار فرصة الرئاسة الحالية للاتحاد الأوروبى متمثلة فى دولة السويد، لأنه طبقا لنموذج الرؤيتين (الرؤية الجماعية والرؤية الفردية)، فإن دولة السويد بمثابة فرصة سانحة لتعديل الدبلوماسية الأوروبية تجاه دولتنا.

نموذج الرؤية الجماعية:

تتولى دولة السويد رئاسة الاتحاد الأوربى بدءا من يوليو ٢٠٠٩ ولمدة ستة أشهر. وطبقا لمهام وسلطات رؤساء الاتحاد الأوروبى، سيكون للسويد تأثير على أداء هذا الاتحاد خلال تلك الفترة.

تستطيع إيران من خلال وجود أعداد كبيرة من مواطنيها فى

السويد ووجود جماعات ضغط إيرانية فى مراكز اتخاذ القرار السويدية، تستطيع تحقيق مزايا فى مجال التعاون الصناعى والاستثمار، والأهم ن ذلك تحقيق طفرة فى التعاون مع السويد فيما يخص قضايا تمس حقوق الإنسان بما يؤثر إيجابا على نهج الاتحاد الأوروبى تجاه دولتنا.

نموذج الرؤية الفردية:

تحظى السويد بما لديها من إمكانات اقتصادية وثقافية وسياسية، بمكانة خاصة بين الدول الاسكندنافية. ولا شك أن تعميق العلاقات المشتركة بين الدولتين خاصة على الصعيد الصناعي، هو أكثر الخطوات تأثيرا فى مؤسسات اتخاذ القرار بالدولتين مما قد يؤدى إلى توطيد العلاقات بشكل أكثر إيجابية، ومن ثم يمكن القول إن العلاقات الجماعية (فى إطار الاتحاد الأوربى يمكن أن تتكامل مع العلاقات الفردية مع دول أوروبا.

حل لغز خطة «أوباما»

كيهان (الدنيا) ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٩

« لواشنطن خطة كبيرة؛ مفادها ضرورة التوافق مع أضلاع مثلث محورى من أجل تحقيق السلام، تلك الأضلاع تتمثل فى كل من إسرائيل وحكومتى فلسطين وإيران.»

كان ذلك جزء من تحليل صحيفة «ال بائيس» الذى نشر منذ أسبوعين، وكشف إلى حد كبير عن لغز خطة باراك أوباما، وقد اعتمد تحليل تلك الصحيفة الإسبانية على شواهد ودلالات زيارات كبار المسئولين الأمريكيين لمنطقة الشرق الأوسط، لكنه لم يتطرق إلى أبعادها ونتائجها المحتملة، هذا التحليل ركز على زيارات من قبيل زيارة المبعوث الخاص لأوباما إلى المنطقة، وزيارة وزيرة الخارجية هيلارى كلينتون، ووزير الدفاع «جيتس»، والمستشار الأول للرئيس الأمريكى «جوزف بايدن»، فيما أشارت تلك الصحيفة إلى أهداف تلك الزيارات المتعاقبة على النحو التالى:

١- الرئيس الأمريكى الجديد يدرك جيدا أهمية الدور الإيرانى فى الشرق الأوسط:

فى حين يصنف الأمريكيون منطقة الشرق الأوسط إلى ١٣ دولة فاعلة فى إطار مجموعة تضم كلا من إيران والعراق وسوريا وفلسطين، ومجموعة ثانية متقاربة منها تضم كلا من حكومات قطر واليمن وعمان، وفى حالة فوز المعارضة اللبنانية بالانتخابات ستنضم إلى معسكر المجموعة الثانية، بينما توجد مجموعة ثالثة لازالت تدور فى فلك السياسات الأمريكية، وعلى رأسها حكومات المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والإمارات والأردن والنظام الصهيونى.

وإذا قمنا بتقسيم كل دولة من تلك الدول بشكل عام إلى ثلاثة قوى رئيسية متمثلة فى الحكومة والشعب والحركات الثورية، نجد أن قوى الشعب والثورة تقف إلى جانب إيران، فى حين أن أكثر من نصف تلك الدول تؤازر إيران بشكل كامل.

من هذا المنطلق كتبت صحيفة «وول ستريت» فى مقالتها الافتتاحية بتاريخ ٤/ ٥/ ٢٠٠٩، أن الدول العربية تخشى بشدة من قدرة طهران على تخطى الاختلافات المذهبية والأيدلوجية، وتكوين تحالف يضم الحركات السنية المذهب مثل حماس والجهاد الإسلامى وتيارات الإخوان المسلمين.

برغم هذا الوصف، عندما يقال إن إيران أحد المحاور الرئيسية التى تستحوذ على اهتمام الإدارة الأمريكية، فإن ذلك لا يعنى بأى حال من الأحوال الاعتراف رسميا بنفوذ ومكانة إيران بالمنطقة، وإنما يعنى تحجيم قوة إيران وتحويلها إلى كيان ليس لديه القدرة على تهديد إسرائيل أو دعم حركات التحرر.

من هذا المنطلق ورد فى أحد تصريحات أوباما أن إيران نووية معترف بها أمر ليس ذا أهمية كبيرة، لكنه طالب فى الوقت ذاته إيران بالتخلى عن دعمها للحركات الإسلامية، فى حين كتب «وفيق السامرائي» فى صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، أن السياسة الأمريكية فى تلك المرحلة بمثابة فرصة تاريخية بالنسبة لإيران ليكون لها دور فاعل فى إدارة الأزمات الدولية.

٢- إسرائيل؛ الطرف الآخر من هذه الخطة الصهيونية:

يقول أوباما إن حماية إسرائيل وأمنها بمثابة تعهد أمريكى لا يمكن تجاوزه، ولكن هذا الإصرار الأمريكى على الالتزام

بتعهداتها تجاه إسرائيل لن ينفع إسرائيل بأى حال من الأحوال، وبينما يرى أوباما أن مشكلة بقاء إسرائيل تحل بمجرد القضاء على الحركات المناهضة للصهيونية فى المنطقة والإطاحة بالحكومات الثورية، إلا أن تلك الرؤية أيضا خاطئة لأن ذلك لن يتحقق إلا من خلال قبول إسرائيل بحل الدولتين ومنح الفلسطينيين حقوقهم.

وبينما أوردت صحيفة «هاآرتس» فى مقال لها أن إنشاء دولة فلسطينية ليس من اختصاصات إسرائيل وإنما من اختصاصات الحكومة الأمريكية، قال «تونى بلير» رئيس لجنة الرباعية الدولية «لقد غير «أوباما» قانون اللعبة فى الشرق الأوسط، وسيكون على الجميع الاختيار ما بين التوافق أو العقوبات.»

أما من ناحية حكومة «نتانياهو» فترى أن تطبيع العلاقات مع الدول العربية، لا يستلزم بالضرورة قيام دولة فلسطينية، مقللة من أهمية العلاقات الدبلوماسية، ومؤكدة أن العلاقات الاقتصادية والتجارية هى الأساس، وأن قيام دولة فلسطينية لا يعنى بالضرورة القضاء على الحركات المناهضة للصهيونية فى المنطقة، بينما تساءلت صحيفة «هاآرتس» عن جدوى حل الخلافات العالقة مع الفلسطينيين، مؤكدة أن حسم تلك الخلافات لا يضمن لإسرائيل الخروج من خطر الهيمنة الإيرانية على المناطق الفلسطينية.

٣- الفلسطينيون الطرف الثالث من تلك الخطة:

يقول الأمريكيون للفلسطينيين إنهم إذا أرادوا دخول مباحثات السلام من جديد عليهم الخروج من مأزق الحكومتين فى غزة والضفة الغربية، والتوافق بشأن حكومة موحدة تعترف بالكيان الصهيوني، وتطيح بالحركات الجهادية وتضمن الأمن لإسرائيل، وتعمل وفقا للأجندة الأمريكية فى المنطقة.

نظرة أمريكا الجديدة لإيران

حوار مع الدكتور «سيد صادق خرازى»

إيران ديبلماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ٢/ ٦/ ٢٠٠٩

«الآن حان الوقت»، «نعم لدينا رؤية ما»، «التغيير» و.... عشرات العناوين القصيرة والكبيرة والضخمة التى صارت مانشيتات لعشرات الصحف والمجلات الهامة فى العالم حول «الوجه الساحر» للرئيس الأمريكى الرابع والأربعين «باراك أوباما».

لقد بات ممكناً القول بإيجاز شديد أن العالم الذى كان قد تعب وضجر من السياسات الحزبية اليومية والمستمرة لبوش الابن .. هذا العام صار قريباً جداً من أن يصبح له وجه آخر.

الدكتور سيد صادق خرازى هو أحد كبار الدبلوماسيين فى إيران كان طرفاً حتمياً فى الحوار التالى بوصفه أحد رموز السياسة الخارجية الإيرانية الذين تربطهم علاقات قوية مع النظام من جهة وبسبب اضطلاعه الواسع حول شئون العالم وبشكل متعمق من جهة أخرى.

من هنا فقد كان الحوار معه أمراً مهماً للغاية فى سبيل استكشاف وإدراك أفضل صور العلاقات المستقبلية كواحد من أمهر أفراد المطبخ السياسى الإيرانى وهو ما سوف يؤكده ويكشفه الحوار التالى.

*** منذ أن بدأت ولاية الرئيس أوباما ومرور أكثر من مائة يوم على توليه شئون أمريكا .. هل يمكننا القول بأن تحولاً ما بات قائماً داخل أوباما بشأن تحسين العلاقات مع إيران أيا كانت طبيعة الرئيس الإيرانى الجديد؟**

**** دكتور خرازى:**

فى عالم السياسة يوجد احتمال دائم لوقوع وحدوث أى شئ مهما كان قريباً أو بعيداً من الواقع أو الخيال. تصورى هو أن السيد أوباما يريد إحداث «التغيير»، هو يفكرنى هذا وربما يسعى له لكنه فى الوقت نفسه ربما يعيش هذه الرغبة فى ظل وجود صراع للعديد من القضايا فى داخل ذهنه وعقله. كذلك هناك نوع من الضغط الموجود فى النظام السياسى الأمريكى وهو النظام الذى يجعل إرادة السيد أوباما فى التغيير محدودة فعلياً.

المؤكد أن «أمنية التغيير» تعد فى حد ذاتها عملاً محترماً. فأوباما يريد ألا يكرر أخطاء سابقيه وهذا أيضاً عمل محترم من وجهة نظر الجميع. لكن مع كل هذا يبدو أن هناك «ضغوط

سلبية» كامنة فعلياً فى داخل النظام السياسى الأمريكى وهى الضغوط التى من شأنها أن تمنع حدوث مثل هذه التحولات والمتغيرات.

اللوبى الإسرائيلى، اللوبى العربى، لوبى المعارضين المعادين للثورة الإسلامية هى كلها من الجماعات والمراكز الضاغطة فى النظام السياسى الأمريكى وهى أمر واقع لا مفر منه.

وجميع هذه الدوائر تضع العراقيل أمام أوباما فيما يخص توجهاته بشأن العلاقة مع طهران. ومقاومة هذا اللوبى تحتاج إلى لوبى قوى فى أيدى الرئيس إلى جانب إرادة تغيير فولاذية. ويقينا فإن «التغيير» يحتاج إلى إرادة.

وما يردده أوباما بشأن التفاوض مع إيران دون شروط مسبقة هو فى الواقع أمر غير صحيح وغير مناسب.

المؤكد أيضاً أنه من غير الصحيح أن تعلن دولة ما أنها لا تملك شروطاً تجاه دولة أخرى بشأن التفاوض معها ثم تأتى فى يوم آخر وتضع الشروط المسبقة.

نحن نمتلك ملفاً أو سجلاً ضخماً بشأن العلاقات والممارسات الأمريكية المعادية لإيران. من هذا الملف «ملف الايرباس»، الحرب المفروضة «الحرب الإيرانية العراقية» تجميد الأموال الإيرانية، العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران ملف حماية أمريكا للجماعات المعادية للثورة وملف الإطاحة بالثورة أو بمنجزات الثورة.

فالثابت أنه مع وجود مثل هذه الحقيقة فإنه لا يمكن الادعاء بأن «إيجاد التغيير» هو عمل بسيط وممكن أو أنه أمر قابل للتحقق. إن التغيير يحتاج إلى تحول عملى حقيقى على أرض الواقع وهو جدير بأن تصدقه الأفعال والقرارات الحقيقية. إذاً ما هو التحول العملى الجديد الذى يمكن ذكره كدليل على تغيير حقيقى فى توجهات الحكومة الأمريكية الجديدة؟ الواقع أن التغيير هو «محصلة» خطوات وممارسات وتصرفات إيجابية وجدية وحقيقية.

هنا يجب أن نرى ماذا سيفعل الأمريكيون مع رؤيتهم ونظريتهم الجديدة حول العالم، هل يعتقد الأمريكيون فعلاً فى ضرورة التعاون أم أنهم عكس ذلك يؤمنون فى الوحدة والعزلة؟ هل تحتاج أمريكا لإيران فى الخليج الفارسى والعراق وأفغانستان وكل ملفات الشرق الأوسط أم لا؟

بدون شك فإنه يجب رؤية القضايا وفقاً لمفرداتها وعناصرها الجديدة والمستجدة. هل من الممكن تحقيق ترتيبات أمنية فى المنطقة من دون وجود تأييد - أو وجود حقيقى - لقوة مثل إيران؟ مثل هذه الأسئلة يجب طرحها على الحكام الجدد لواشنطن. يجب الانتظار لنرى أى إجابة سوف يعطيها هذا النظام الجديد وأى رد سوف يعطيه للشركاء وكل الأطراف الإقليمية والدولية. ولو أن الولايات المتحدة أعطت إجابات إيجابية على هذه الأسئلة وغيرها فإننى أعتقد فى أن علاقاتها مع إيران سوف تتحسن كثيراً، نحن نشعر بالتغيير فى الكلام، النبرة، الصوت واللغة و... الخ. ولكن يجب الصبر والانتظار لنرى ما الذى سوف تستطيع حكومة الديموقراطيين فى العالم وعلى أرض الواقع. فى اعتقادى فإن تصريحات مرشد الثورة فى هذا الصدد كانت من أكثر المواقف الإيرانية حكمة واستحكاماً واقتداراً بشأن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. فالمرشد حال دون حدوث اندفاع غير محسوب ومتسرع فيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة.

*** فى رأيكم هل يوجد استعداد ما فى النظام السياسى الأمريكى سواء من المنظور المادى والقوى الخاصة بجماعات الضغط وسواء من المنظور القانونى والدستورى، هل من استعداد لتقديم إجابات على التساؤلات المهمة التى طرحتموها بشأن قضية العلاقة مع إيران؟**

** دكتور خرازى ..

لقد أعطانا التاريخ الأمريكى على أن النظام السياسى الأمريكى لو تمكن من تحديد وتشخيص المشكلات الحقيقية التى يواجهها فإنه يصبح قادراً على إيجاد نظام وتحرك ما للتعاطى مع هذه المشكلات. ولو أن الأمريكيين رفعوا العقبات والموانع فالمؤكد أننا نستطيع أن نساعد أمريكا سواء فى التحركات العملية التى تنتهجها لحل مشكلات علاقاتها معنا من جهة وسواء بشأن إعادة «الهيبة العالمية» التى فقدتها أو أفقدت نفسها إياها.

*** هل يجب على إيران أن تساعد النظام الأمريكى؟ كيف ذلك؟**

** دكتور خرازى

إن إيـران قوة كبيرة. إن القدرات الجيوبولوتيكية والإيديولوجية قد أعطت إيران قدرات وإمكانات غير محدودة بغض النظر عن طبيعة الحكومة التى تتولى الأمور وتحكم فى إيران ولذا فى حالة وجود إرادة تغيير حقيقية لدى الحكومة الأمريكية بالفعل فالمؤكد أننا سوف نساعدها. فى الماضى كانت المساعدات الإيرانية التى تقدم إلى الولايات المتحدة دون ثمن أو دون طلب صريح واضح أو دون إطار قانونى يحكمها كانت سبباً للنفور ولتعميق سوء الظن.

*** متى كانت تبرز هذه المشكلات؟**

** عندما كانت تعطى إيران مؤشرات وعلامات ومن ثم عندما كانت تبادر إلى عمل خطوات داعمة أو مؤكدة لهذه المؤشرات والعلامات.

*** هل قدمت إيران مبادرات فعلية فى هذا الصدد؟ بعبارة أخرى هل اتخذت إيـران خطوات مادية كبرى وبشكل انفرادى بهدف مساعدة النظام الأمريكى؟**

** لا. مثل هذه التصرفات لم تتجاوز نطاق الكلام فقط.

أما الخطوات والمبادرات الجريئة فالمؤكد أنها سوف تفتح الطريق بقوة.

*** مع الوضع فى الاعتبار المواقف التى جربناها فعلاً ألا يمكن أن تكون هذه المسألة ذاتها بمثابة دليل ما على توجهنا؟**

** الواقع أننى لا أرى ثمة تغييراً ما فى هذه المسألة. فالمواقف تصبح أكثر ملائمة فى البيانات والتصريحات أما فى السياسات فلا نرى فى إيران أية تغييرات. والثابت أن العلاقة بين إيران وأمريكا ليست مسألة أحاسيس عاطفية بل هى علاقة عقلانية ومنطقية بحث. يجب أن نفكر وبدقة بمنهج عقلانى ومنطقى فى علاقة إيران بأمريكا، نرفع قدماً ونعرف أين نضعها ونعرف أين كنا وأين نريد أن نذهب. كل طرف يجب عليه أن يدرك جيداً هذه المسألة.

ولكن نقيم هذه العلاقة جيداً فإننا نحتاج إلى ذهن قوى ورياضى وذلك حتى يمكن وضع «معادلة وصيغة» مناسبة بشأن تنظيم علاقات الدولتين.

ثمة عدة مكاتب ومدارس فكرية سياسية مختلفة توجد فى واشنطن. مدرسة تعتقد أنه يجب حل قضايا إسرائيل كالشرق الأوسط (الدول العربية) قبل تطبيع العلاقات بين أمريكا وإيران بمعنى أن الطريق إلى الثانية يتم عبر الأولى. مدرسة أخرى تعتقد أن أمريكا تحتاج إلى عدو قوى مثل إيران - هذا المنطق الفكرى مرتبط تماماً بعصر الحرب الباردة الموجود فى الأساس الذهنى والفلسفى لبعض الأمريكيين. مدرسة ثالثة أخرى تعتقد أنه يجب العمل مع إيران ويجب الاستفادة من موقع إيران ومكانتها ويجب أيضاً ألا نعطيها أى امتياز أو ميزة كثمن لذلك وذلك على نفس النمط أو النحو القائم فى أفغانستان والعراق والتى يتم فيهما الاستفادة من المساعدات الإيرانية دونما ثمن يعطى للإيرانيين.

مجموعة رابعة تعتقد بالعكس وتقول لقد أخطأنا فى التعامل مع إيران وأننا لازلنا نرتكب نفس هذا الخطأ.

يجب علينا أن نعترف بإيران كقوة مهمة إقليمية. ويجب علينا أن نحل مشكلاتنا مع إيران وأن نقوم بخطوات عملية وحقيقية وأن نتعاون مع أى نظام سياسى يقوم فى إيران بغض النظر عن ماهيته أو طبيعته وأنه ليس مهماً أن تكون الحكومة بين الإصلاحيين أو المحافظين فالمهم بالنسبة لنا هو قوة إيران وسيادتها والمهم أن يكون «مخاطبنا» هو «سيادة إيران» وليس حكومتها. وأن تحقيق المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط والمصالح الأمنية الأمريكية فى العالم الإسلامى هو أمر غير ممكن تحققه دون الوضع فى الاعتبار موقع ومكانة إيران.

المجموعة الرابعة هى المجموعة التى تقف فى خانة «الأقلية» وفى رأيى فإن «باراك أوباما» يقف ضمن هذه المجموعة، لكن النظام السياسى الأمريكى يميل أكثر إلى رأى وتوجهات المجموعة - المدرسة - الثالثة. هو يبتعد كثيراً وبمسافة كبيرة عن فكر المجموعة الرابعة وذلك نظراً للطبيعة التقليدية النافذة فى ما هية النظام السياسى الأمريكى. المؤكد أنه يجب أيضاً أن ندرك أن المجموعة الرابعة - التى يرتبط بها أوباما - تفكر جدياً فى حل القضايا مع إيران وهى تقدم طرق الحل اللازمة للخروج من الأزمة القائمة بين الدولتين بشكل برجماتى.

*** ثمة سؤال هنا هو .. كيف يبدو موقف حلفاء أمريكا فى أوروبا بشأن هذه القضية أعنى قضية العلاقات الإيرانية الأمريكية؟**

وأين يقف الأوربيون فى إطار التقسيمات الأربع التى ذكرتموها؟

** الأوروبيون ينقسمون إلى فئتين أو جماعتين. الأولى ترى أن وجود العلاقة الإيرانية والأمريكية تعد أفضل بالنسبة لهم من المنظور الاقتصادى والسياسى، وهذه الفئة تقول بأن من شأن وجود علاقات إيرانية - أمريكية القضاء على وإلغاء العقبات التى تقف فى طريق علاقاتنا مع إيران.

لكن فى المقابل فإن بعض الدول الأوروبية الأخرى لا تريد أن تكون العلاقة بين إيران وأمريكا علاقة جيدة وذلك فى الإطار التقليدى للتنافس القائم بين أوروبا والولايات المتحدة، ففى اعتقادهم أن تقارب إيران وأمريكا بمثابة إلغاء تاريخهم فى المنطقة. إن بعض الدول فى أوروبا تعتقد فى أن العلاقات الإيرانية الأمريكية فى حال تحسنها وتحولها إلى علاقات تعاونية على الأقل سوف تلحق أضراراً مباشرة بعلاقات أوروبا مع منطقة الخليج الفارسى وكذلك علاقاتها مع إيران.

*** لكن السؤال هنا ألا توجد دول أوروبية تؤيد المجموعة الرابعة الموجودة فى داخل الولايات المتحدة؟**

** نعم. بعض الدول الأوروبية لديها ميل للتعاطى مع هذا المنهج، ولكنها لا تفضل الانخراط التام فيه أخذاً بمخاوف المجموعة الأوروبية الثانية التى ترى فى تفعيل علاقات إيران وأمريكا ضرراً مباشراً على المصالح الأوروبية.

*** ما هو الموقف بالنسبة لدول المنطقة؟**

** ثمة رؤية وقناعة موجودة لدى وبين الإيرانيين مفادها أن العرب - الدول العربية - سوف يتضررون بشدة من أى تقارب حقيقى بين إيران والولايات المتحدة ولهذا فهم يشكلون سداً حائلاً لتحسن هذه العلاقات.

هذه الرؤية صحيحة. وهى صحيحة لأن العرب يعملون جيداً أن لديهم أزمة ومشكلة وأنهم سوف يخرجون من الأولويات الأمريكية كنتيجة للموقع الخاص لإيران الذى سيساعدهم أكثر على ضمان وتحقيق مصالحهم فى حال عودة علاقاتهم مع إيران.

إن العرب يرون بأن أكبر ومعظم الفوائد المتحققة لهم إنما

هى متحققة كنتيجة لعدم وجود علاقة بين إيران وأمريكا، وهم سوف يضطرون إلى القيام بخطوات وإجراءات غير منطقية ومتناثرة بهدف مواجهة «موقع ومكانة إيران» الجديدة عند وجود علاقات مع الولايات المتحدة. إن شنهم هجوماً حاداً ضد إيران وخلق المناخ المعادى لها إنما يهدف إلى جلب حماية النظام السياسى الأمريكى لهم. لكن عندما تصل إيران وأمريكا إلى النقطة المطلوبة فى علاقاتها فلتطمئنوا جميعا إلى أن العرب لن يعودوا ثانية من الأولويات المهمة الموجودة لدى الأمريكيين وأنهم - أى العرب - سوف يواجهون أزمات حقيقية داخلية وأزمة مشروعية خارجية كنتيجة لعدم وجود - وفقدانهم - للأنظمة الديموقراطية.

*** لكن الحكومة التى سوف تتولى أمر إيران قريباً من الممكن أن تخرب بعضاً من القدرات الموجودة لدى إيران؟**

** إن إيران «قوة مطلقة» فى المنطقة. إيران تملك وتتمتع بموقع جيوبوليتيكى وجيواستراتيجى فريد وهى غنية بثروتها البشرية والطبيعية. إيران لا يمكن مقارنتها مع أى دولة أو قوة فى المنطقة وأعلموا أن إيران هى إيران.

*** كيف تقيمون توجه الحكومة الراهنة - منذ بدايتها وحتى اليوم - تجاه أمريكا؟**

** دكتور خرازى ..

متسرعة ومتعجلة وفاقدة للمعرفة الدقيقة بالعلاقات الدولية والروابط الخارجية التى يجب أن تتحقق لإيران.

*** ألا تعتقدون فى أن الحكومة القادمة - مع الوضع فى الاعتبار الإدراك والرؤية التى ذكرتموها والمتحققة لدى القيادة العليا فى إيران (المرشد) - سوف تكون قادرة على ضبط وتنظيم هذا الوضع القائم بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية؟**

** دكتور خرازى

هذا هو ما عزم عليه مقام المرشد. فالثابت أن مراقبة مسيرة السياسة الخارجية واتخاذ القرارات العليا هى من اختصاصات مرشد الثورة المعظم وهو ما قام به وأنقذه فعلياً عندما خرج ليعلن بنفسه قائلاً إن الوضع والأمر برمته مرهون بالسلوك والخطوات العملية الأمريكية. ومن ثم سواء جاءت حكومة إصلاحية أو حكومة محافظة فإنها سوف تتحرك فى هذه القضية وفقا لهذه السياسة العامة للنظام والتى تحددت فى «جملة» مرشد الثورة. إن الشئ المهم هنا هو نوع التعاطى والتعامل الأمريكى مع إيران مستقبلا. فإذا ما باتت السياسة الأمريكية منطقية فإن القضايا سوف تحل بشكل أسرع.

الثابت أيضا أن السياسة الخارجية هى جزء من اختصاصات وصلاحيات القيادة (المرشد) والثابت أيضا أن وزارة الخارجية والمجلس الأعليللأمن القومى هما فقط آليات تنفيذية وحسب. وهنا لابد من التأكيد على حقيقة محددة وهى أن النجاحات التى تحققت فى مجال السياسة الخارجية فى عصر الإصلاحيين إنما تحققت كنتيجة لقرار وتأييد ودعم المرشد الثورة المعظم (على خامنه لى).

*** حديثنا حتى هذه اللحظة كان منصبا على إيران وأمريكا من منظور واحد وهو «العلاقة» بين الطرفين. بمعنى أننا تناولنا «العلاقات» بين الدولتين لكن الثابت أنه لكى نصل إلى إيجاد علاقات ما مع الولايات المتحدة فإننا سوف نكون بحاجة إلى «التفاوض». السؤال هنا هو هل لابد من إنجاز عمل مُعقد ما من أجل الدخول فى «التفاوض»؟**

** دكتور خرازى:

اعتقد أن مجرد وجود حديث وحوار بين الطرفين لا يُعد عملا ذا أهمية، والتفاوض تظهر وتبدو أهميته فقط عندما يكون هناك «هدف» و«قرار» لدى كل طرف وأن تكونه هناك قناعة لدى الطرفين بأن الوصول إلى - وتحقيق- هذا الهدف سوف يقر بهما أكثر وأكثر لبعضهما البعض. لكن إذا كان هذا «التفاوض» على غرار التفاوض بين كوريا الشمالية وأمريكا وإذا كان سيعجز عن الوصول إلى «نتيجة» فى نهاية المطاف فإن ذلك من شأنه أن يضع «مكانة وحيثية» إيران موضع تساؤل. الطبيعى أن «التفاوض» يكون من أجل «هدف». أما التفاوض من أجل التفاوض فهو عمل بلا مفهوم! فالفن من أجل الفن هو أيضا عمل غير مفهوم. أما الطبيعى فهو أنه يوجد دائما خلف «الفن»، وخلف «التفاوض» فكرة عليا .. هدف سامى الكل يسعى إلى تحقيقه.

*** إذا السؤال المنطقى هنا.. لو استمر الوضع الراهن قائما أى مستقبل يمكن أن يكون عليه الأمر؟ بعبارة أخرى إذا لم نصل إلى النتيجة القائلة بأنه يجب علينا أن نتفاوض مع أمريكا كيف سيكون الأمر؟**

** سوف نتضرر كثيرا جداً .

* لماذا سوف نتضرر؟

** دكتور خرازى:

كلا الطرفين سوف يتضرر. إن استمرار هذه المسيرة بهذا الوضع لهو أمر مكلف للغاية ويفرض نفقات ضخمة على الطرفين.

المؤكد أننا لا نقصد محاربة العالم. فهذا ليس هدفنا. نحن نريد حل قضايانا مع العالم. نريد أن نعّمر دولتنا وإذا استطعنا يجب علينا أن نساعد فى نشر الصلح والسلم والحقوق العالمية.

قيادتنا لديها هذا الهدف ذاته. لكن لو أن ذوى الشأن لدينا يريدون قول الزور والكذب فإن العلاقات لن تتحسن، والأمة الإيرانية قد دللت على أنها لا تسير تحت راية الزور والكذب وعلى كل حكومة قادمة فى إيران مهما كانت توجهاتها عليها أن تدافع عن مبادئ وثوابت إيران لا عن

مبادئها وثوابتها هي.

فيما يخص القضية النووية وكذلك النفط فإن موقفنا ثابت وموجه. فهذه قضايا الأمن القومي الإيراني التي لا تقبل ولا تخضع لأي تجاوز أو تنازل أو اختلاف.

*** لفترة طويلة جرى الحديث في جميع الصحف والمجلات العالمية حول نية إسرائيل في القيام بهجوم عسكري على إيران. في اعتقادكم كيف يبدو توجه حكومة أوباما تجاه قيام إسرائيل بمثل هذا الهجوم؟**

** دكتور خرازي:

اعتقد أن هذه القضية شبيهة تماماً بالمزاح أو السخرية. مثل هؤلاء الأفراد لا يعرفون إيران ولا يعلمون القدرات العسكرية الحقيقية لإيران. إن إسرائيل لم تستطيع الصمود طويلاً أمام حزب الله ولو أن إسرائيل فعلت مثل هذا العمل الشيطاني فإنها سوف تندم جراء الهمة العالية لمؤسساتنا العسكرية. لكن النقد الذي يقول بأن إسرائيل تريد تجريب الدُمى التي لديها على النحو الذي فعلته في غزة وأنها تطلب المبارزة وتتظاهر بالشجاعة بهدف ممارسة البلطجة والجباية إن هو رجز من عمل الشيطان فالواقع أن الإسرائيليين لا يقدرون على ممارسة هذه اللعبة الشيطانية. إن مقارنة إيران ببقية دول المنطقة عمل غير صحيح بالمرة. إيران تملك أحد أهم الأنظمة الدفاعية والعسكرية والتكنولوجية الفضائية المجهزة على مستوى العالم. إيران ليست منظمة أو ميليشيا. فإيران هي إيـران. إن القدرة العسكرية والتكنولوجية الهجومية والدفاعية الإيرانية غير قابلة للمقارنة مع أي دولة أخرى في المنطقة. لا تتشككوا. سيكون رد فعل إيران سريع، غير مجامل لأي طرف، غير مسبوق وغير متوقع وسيكون فوق أي تصور بالنسبة لإسرائيل.

*** أخيراً.. ثمة سؤال لدى بشأن السيد خاتمي. في الحقيقة هو عدة أسئلة متشابكة. فهو قدرة إيرانية وكفؤ لتحسين العلاقات الدبلوماسية. قبل تراجعه عن خوض انتخابات الرئاسة طرح البعض تصورا مفاده أنه - أي خاتمي- سيصبح قادرا على تنفيذ مشروعاته إن هو تولى السلطة. ألم تلحق بخاتمي أعني مكانة خاتمي لطمة شديدة جراء تراجعه عن الانتخابات؟**

** دكتور خرازي:

لا. السيد خاتمي هو شخصية مهمة سياسية ودولية ساء على مستوى العالم أو سواء على مستوى العالم الإسلامي وهو يتمتع بمكانة استثنائية وخاصة. ومن ثم عودته للسلطة لن تضيف - أعني لم تكن تضيف - إليه شيئا ما. البعض يظن أنه لكي تلعب دوراً سياسيا لابد من الوصول إلى السلطة. السيد خاتمي أثبت أنه مُعلم للأخلاق السياسية.

كذلك فإن مقام مرشد الثورة (علي خامنه اى) لديه قناعة تجاه مكانة السيد خاتمي ودائما ما يؤيده في دوره. المؤكد أن الحكومة التاسعة - حكومة نجاد - بسبب الحساسيات أو المنافسات لم تتحمل مكانة السيد خاتمي. المؤكد أنه ليس مهما ما إذا كانوا قد تحملوا مكانته أم لا لكن المهم أن القيادة (علي خامنه اى) والنظام يؤيد ويرحب بتواجد خاتمي في المحافل والأوساط العالمية. المجتمع الدولي بدوره يعتبر أن ثمة حاجة قائمة للسيد خاتمي فهو شخصية من العالم الإسلامي التي يمكنها أن ترفع نداءاً وصوتا آخرين وأنه شخصية تقو على أن تقيم حوارا المؤكد أنه ليس إلزاما أن يكون الحوار بمعنى القبول برؤية الآخرين. البعض يعتبر أن الحوار يعني التطبيع أو التسليم وهذا مفهوم وأمر خاطئ تماما. إن خاتمي يقوم بعرض رسالة الثورة الإسلامية برؤيته وطريقته هو يقدم وجها وصورة أخرى عن الإسلام. المؤكد أن البعض يظن بأن عودة خاتمي إلى السلطة سوف تمكنه من إضفاء المزيد من الفاعلية والحيوية على دوره.

لكن الواقع يبدو مغايرا تماما، فالمكانة التي يتمتع بها السيد خاتمي أهم بالنسبة لنا من وجوده في السلطة أو دخوله في الانتخابات. وهنا لابد من التأكيد على حقيقة مفادها أن وجوده في الساحة السياسية يختلف تماما من حيث المفهوم والدور عن عودته على السلطة.

سوف يتحول سلوك السيد خاتمي في المستقبل القريب إلى مدرسة فكرية حتى ينتفي تماما التصور الخاص والقائم لدى مجموعة من الأطراف مفاده أن مجموعة من الأشخاص هي التي تدير كل شئون الدولة. إن خاتمي بتصرفه هذا (الخروج من الانتخابات) قد هيئ وخلق المناخ اللازم لوجود الآخرين. وبعبارة أخرى هو أعاد فتح «دائرة السلطة المغلقة».

*** لكن اليوم وحيث لا توجد السلطة الداعمة لرؤى وأفكار خاتمي هل من الممكن أن تُسمع رؤاه تلك في العالم وهل ستظل مقبولة؟**

** دكتور خرازي:

لايوجد شك في أن «خاتمي» يحظى باهتمام نُخَب العالم بوصفه شخصا متمتعا بفكر وبمدرسة سياسية. لقد بذل السيد خاتمي على مدار السنوات الأربع الماضية جهودا وسعيا دؤبا على المستوى الدولي وعلى المستوى الإسلامي أيضا، وطال هذه السنوات كان خاتمي يمتنع عن العودة مجددا إلى السُلطة، وهنا نطرح سؤالا مفاده ماهو الدليل على أن السيد خاتمي كان موضع ترحيب واهتمام دائمين؟ ولماذا ؟ المؤكد أنهم نظرا لسماعهم رؤية جديدة وخاصة من السيد خاتمي إنما كانوا يسمعون بذلك صوتا آخر على مستوى العالم، وعلى المستوى الإيراني بل وعلى المستوى الشيعي أيضا.

*** إذا ماهو الوجه الأكثر بروزا بالنسبة لكم في شخصية السيد خاتمي؟ هل الوجه السياسي أو الفلسفي أم وجهه**

الروحى والدينى؟ فى رأيكم هل السيد خاتمى سياسى جيد أم فيلسوف فوق العادة؟

** دكتور خرازى:

الواقع أن السيد خاتمى هو رجل دين متصف بفضائل أخلاقية ومزايا علمية وثقافية وهو شخص صاحب فكر ومفكر جيد وهو بالنسبة لى يتمتع «بقيمة مركبة»، إن الصدق، التواضع، والتريث والتأنى - إلى جانب الفضائل العلمية والفكرية قد تمكنت من خلق شخصية جذابة وذات نمط خاص هى «السيد خاتمى».

إيران ولعبة القوة

■ هوشنج أحمدى ■ كيهان نيوز «دنيا الأخبار» ٢٠٠٩/٦/١٦

«توازن القوة» .. واحدة من أخطر عناصر حفظ السلم والأمن الدولى، والذى قلما يبدو ظاهراً ومعروفاً.

المعروف - والثابت - أن الدول المهاجمة فى الحروب تبادر بالإقدام على الهجوم وبدء الحرب ضد دولة أخرى عندما تعرف وبشكل دقيق للغاية ومؤكد أن «قدرة الدولة الأخرى» هى أقل من قدرتها هى.

بعبارة أكثر بساطة يمكن القول بأن الدولة التى تبدأ الحرب إنما تبدؤها عندما تكون مطمئنة إلى «النصر» هو النتيجة الطبيعية لهجومها وشنها الحرب، فإذا ما كان الأمر غير ذلك فإن «بدء الحرب» يبدو عمل ضار وحقيقى للدولة المغيرة بكل ما تملكه من عناصر للقوة.

ربما يكون «توازن القوى» بين الاتحاد السوفييتى السابق وبين الولايات المتحدة الأمريكية هو أشهر نماذج «التوازن فى القوى» على مستوى العالم فى العصر الحديث.

حيث إدراك متحقق وكامل لدى كل طرف بشأن «القوة النووية» المملوكة فعلياً لدى كل منهما من جهة والفاتورة الناتجة عن اتخاذ قرار ببدء العدوان من جانب أحدهما من جهة أخرى المر الذى كان من شأنه إبقاء التوازن بينهما لسنوات طويلة والتى أسفرت عن واقع جديد لم يكن معروفاً من قبل وهو «الحرب الباردة».. ذلك الواقع الذى بقىَّ قائماً فى صفحة التفاوض الدولى على مدار عقود طويلة.

ويبدو أن ثمة قناعة باتت قائمة عقب انهيار وسقوط الاتحاد السوفيتى مفادها أن العالم بصدد التحول إلى نظام القطبية الأحادية بزعامة القوة المتسيدة والمنتصرة فى الحرب الباردة - أى الولايات المتحدة - وهى القناعة التى أخذت طريقها نحو الرسوخ فى أذهان السياسيين بل وحتى الشعوب المختلفة فى كل أنحاء العالم.

المؤكد أن عدداً محدوداً - أو معدوداً - من المنظرين لعالم السياسة، بالاعتماد على النظريات والتوقعات الخاصة بأسلافهم وكذلك بإعمال التأمل فى الحقائق التى لم تنجلى تماماً حتى الآن لم ينسوا مطلقاً أياً من هذه النظريات سواء ما يتعلق منها بنظرية ظهور المدنية والحضارة لـ --- وكذلك النظرية الخاصة بيقظة الحضارة الكنفوشسية وثعابين الشرق النائمة (الصين نموذجاً) وأيضاً النظرية الخاصة بالإحياء المتوقع للحضارة الإسلامية استناداً لدور «إيرانى محورى» (التوقعات الخاصة بـ «نوستر اداموس والنظريات الخاصة بصامويل هنتنجتون).

إن الثعابين (التنين) النائمة (الساكنة) قد تمكنت بعد اشتعال وانطفاء الحروب العالمية، وعبر إتباعها سياسة الأبواب المغلقة حتى تصل إلى أهدافها.. تمكنت من أن تمسك فى يدها بالمقعد الاقتصادى الأول فى العالم بل إنها أجبرت القوى العالمية الكبرى التقليدية إلى تصديق واقع مؤلم بالنسبة لهم مفاده أن «الاقتصاد الصينى» بات يشكل أكبر قوة اقتصادية فى العالم.

لقد تمكنت الصين بوصفها واحدة من القوى النووية فى العالم، وعبر الاعتماد على ثروتها البشرية التى تشكل خمس سكان العالم وعبر الاعتماد على تعاليم ومبادئ كنفوشيوس والتقاليد الشرقية والاستفادة الكاملة من نظام السيطرة المطبق فى أرجاءها والذى يلائم إلى حد ما - وفى الوقت ذاته - المبادئ والأسس الشيوعية.

تمكنت عبر استراتيجية الحركة المستمرة والهادئة من أن تحطم جذور الاقتصاد العالمى وأن تضع محله «نظام الإدارة الاقتصادية الشيوعى» بتصرف ماهر وابتكارى فى وجه دعاة الليبرالية الرأسمالية. لكن النقطة الجديرة بالاهتمام هنا فى العلاقات الدولية المعاصرة تتمثل فى الدور الحاسم والسيادى لواشنطن والذى برغم ظهور القوى والقدرات الاقتصادية الناشئة والواعدة مثل الصين واليابان، لازالت تفصله مسافة كبيرة لصالحه فى مواجهة القوى الآسيوية القائمة الآن فى الشرق الأدنى.

من ناحية أخرى فإن قدماء المنظرين فى القضايا

الجيوبولوتيكية يعتقدون فى أن سيطرة الحضارة والمدنية الإسلامية التى سيطرت فى وقت من الأوقات على المناطق الواقعة ما بين حدود الصين وحتى إسبانيا وفرنسا وأفريقيا سوف تعاود الظهور مجدداً ولن تتأخر طويلاً وسيكون لإيران دوراً محورياً فى هذا الصدد. هذه النقطة تحديداً سوف نعمل على دراستها وتحليلها فى السطور القادمة.

فى عام ١٩٧٨ وحيث كان أعلى شخصية أمريكية زائراً لطهران وضيفاً على غيران (جيمى كارتر) والذى وصف إيران آنذاك بأنها «جزيرة أمان» فى منطقة الشرق الأوسط.. ربما لم يكن متصوراً لدى أى من المسئولين فى الولايات المتحدة أن العام القادمة - ١٩٧٩ - سوف يشهد استقرار جزيرة الأمان تلك تحت قبضة وسيطرة معارضى الولايات المتحدة.. كما أنه لم يرد على بال أحد أن تتحول جزيرة الأمان هذه بعد عقود ثلاثة أخرى إلى منافسى عنيد وشديد للأمريكيين وأنها عازمة على أن تتحول إلى أحد السادة الفاعلين فى العالم.

فالواقع أن هذه الحضارة الغربية وعلى الرغم من التوقعات وكذلك الحسابات الدقيقة والخبيرة بشأن إيران إلا أنها لازالت تجهل العديد من خصائص الشعب الإيرانى وسماته وكذلك لازالت تجهل الخصائص الخاصة بالنظام السياسى الإيرانى والخصائص الإيديولوجية الخاصة بإيران، حيث لازالت العديد من تلك الخصائص مجهولة تماماً لكل مراقب الثابت أنه على الرغم من الاعتراضات المتعددة والمختلفة التى شهدتها القارة الآسيوية العجوز خاصة فيما يتعلق بالممارسات غير العادلة للحضارة والمدنية الغربية. (ثورة «فيجى» فى اليابان، ثورة الماثوئيست فى الصين، ثورة غاندى فى الهند وغيرها..)، إلا أن أياً من هذه الاعتراضات والثورات لم تتمكن من أن تضع المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة أمام تحدى حقيقى أو أن تصطف فى مواجهتها.

إن وجود إيران فى جوار جغرافى مباشر مع روسيا (عبر بحر قزوين) بوصفهما شريكيين استراتيجيين واقتصاديين، وتمتعهما بمصادر فريدة وضخمة من الطاقة العالمية، والنفوذ - أو النفاذ - المعنوى لنظرية مجابهة الظلم التى تتبناها الجمهورية الإسلامية بداية من آسيا وحتى أوروبا وأمريكا الجنوبية، الاستثمار الاستراتيجى الإيرانى فى النطاق السياسى الجنوبى للولايات المتحدة (أمريكا اللاتينية)، الاشتياق المصحوب بالخوف والقائم لدى الاتحاد الأوروبى بشأن رفع مستوى التعامل فى المجالات المختلفة مع إيران، عقد الاتفاقيات الضخمة بعدة مليارات من الدولار بين إيران وبين الصين من جهة وبينهما وبين اليابان من جهة أخرى، السيطرة الجيوبولوتيكية الإيرانية على أهم خليج فى الدنيا (الخليج الفارسى) وأخيراً الشوق اللامحدود لشباب العلماء الإيرانيين بشان الحصول على واكتشاف جميع العوالم والعلوم غير المعروفة والمجهولة.. كل هذه المعطيات تعد من جملة الاستراتيجيات التى يعتقد فيها كثير من المنظرين والسياسيين الغربيين حتى قبل أن يعمجوا إلى الدعوة لضرورة السيطرة على القدرة الإقليمية لإيران ووفقاً لزعمهم لابد من إجهاض أمل الإيرانيين تجاه الدخول فى «مجرة العالم» المجهولة من هؤلاء المنظرين المشهورين - وفى مقدمتهم - صامويل هنتنجتون الذى يعد أشهر من نظر بشأن إيران من جهة والتى لا تخرج دائرة نظريته بشأن إيران عما ذكرناه من جهة أخرى.

الواقع أن تساؤلاً ما فى غاية الأهمية يطرح نفسه بقوة وهو: إذا كان التدخل الأمريكى معروفاً جلياً فى ذهن الإيرانيين لكن العناوين غير المعروفة للتدخل الإيرانى فى الشئون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية - والذى يعتبره بوبرت جيتس الوزير الأمريكى أكثر خطراً على الأمن القومى الأمريكى من قيام روسيا بحشد أسطولها البحرى فى أمريكا اللاتينية - هذه العناوين تفرض تخوفاً مفاده.. هل صارت إيران تقف فى خلف القوى العالمية الكبرى مباشرة؟

منذ فترة أصدر مجلس الأمن القومى الأمريكى تقريراً بعنوان: «المتغيرات العالمية فى ٢٠٢٥.. عالم جديد ومتغير»، فى هذا التقرير الذى جاء فى ١٢٠ صفحة والذى جاء كمحصلة وكنتاج عمل شاق وجهد للخبراء الأمريكيين، ورد فيه أنه خلال العقدين القادمين فإن ثلاث دول جديدة سوف تنضم إلى صفوف القوى الرئيسية فى العالم، هذه القوى هى: إيران، تركيا، وإندونيسيا وهى كلها دول إسلامية.

على هذه النقطة تحديداً يؤكد «شاميل سلطانوف» مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الروسية والعالم الإسلامى والذى يعتبر أن إيران صارت قوة إقليمية كبرى وأنها باتت تتولى الآن قيادة ومسئولية العالم الإسلامى وأنها صارت أيضاً تنجز وتؤدى مهامها العالمية حيث يقول: «خلال الثلاثين عاماً الأخيرة التى مارس فيها الغرب ضغوطاً ضخمة على إيران بزعامة الولايات المتحدة والذى وضع - عن طريقها - إيران تحت طائلة لاعقوبات والمقاطعة المختلفة قد ثبت للجميع أن هذه الدولة لن تخضع أو تسلم للضغوط الدولية المتعاظمة ضدها.

على الرغم من أن البيت الأبيض قد ذكر فى أول بيان رسمى له بعد تولى أوباما رئاسة الجمهورية وإعلانه عن استعداده للتفاوض - دون شرط مسبق مع إيران - أنه وإن كان يوافق على ذلك إلا أنه يكرر أحد ثوابته المتعلقة بنزع ومنع إيران من القدرة على الوصول إلى الطاقة النووية حيث قال: «إيران فقد هى الدولة الشرق أوسطية الوحيدة القادرة على إنهاء التفوق الغربى فى منطقة الشرق الأوسط ولأن الإيرانيين أناس أذكياء عاقلين وأصحاب حضارة ممتدة لآلاف السنين فإنه يجب أمريكا أن تبدأ فى التفاوض الفورى ودون إبطاء مع إيران.

بلوش إيران

أ د/ يحيى داود عباس
أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية
- جامعة الأزهر

المتأمل لنسيج المجتمع الإيرانى يلاحظ أنه مجتمع متنوع القوميات والجنسيات والعرقيات، ومتعدد اللغات والأديان والثقافات، شأنه فى ذلك شأن دول كثيرة، وكأن للهجرة والترحال والغزوات والفتوحات تأثير على هذا التنوع القومى والثقافى واللغوى والدينى. ويقسم المجتمع الإيرانى- من حيث أسلوب المعيشة- إلى ثلاثة أقسام، يقيم القسم الأول فى المدن، والثانى فى القرى، والثالث فى المناطق الجبلية وعلى الحدود (القبائل والعشائر). وكانت القبائل والعشائر عنصراً هاماً من عناصر الحياة الفارسية منذ فجر التاريخ الإيرانى، حيث إنها تشغل مساحة كبيرة من إيران فى مناطق الكلأ فى وسطها وجنوبها وغربها، وأهمها الجماعات القبلية فى إيران وأكثرها شهرة: الأكراد - اللور- البختيارية- القشقائية- الشاهسوانية- التركمان- العرب- البلوش.

وجدير بالذكر أن معظم السلالات المحلية والحكومات الوطنية فى إيران بعد الإسلام أسستها الجماعات القبلية، فالغزنويون والسلاجقة والخوازميون والصفويون والأفشار والزنديون والقاجار أقام دولهم زعماء القبائل والعشائر التى تمثل الجزء الأكبر من سكان إيران.

وقد أثمر التعاون والنشاط المتبادل بين هذه القوميات المتعددة ميراثاً تاريخياً وثقافياً وأدبياً ضخماً فى إيران، وذلك فى إطار بناء وهيكل واحد من الجغرافيا السياسية. والقوميات غير الفارسية التى تتنوع ثقافاتها وتتعدد تقاليدها تخيم عليها جميعاً فكرة الانفصال، ولهم مطالب ينادون بها من وقت إلى آخر، فقد كانت قبل العصر البهلوى (١٩٢٥-١٩٧٩) تدير مناطقها بنفسها، حيث كان النظام السائد فى بلاد فارس آنذاك أشبه بالنظام الفيدرالى الذى يعطى الأقاليم صلاحية حكم نفسها وإدارة شئونها بنفسها، إلا أن النظام البهلوى ألغى هذا النظام، وفرض اللغة والثقافة الفارسية على غير الفرس، وكان قمع الانتفاضات والثورات فى أقاليم القوميات غير الفارسية يتم تحت اسمه، وأد الفتنة والانفصال، وإزالة الخطر الذى يهدد وحدة التراب الإيرانى.

والبلوش من القوميات العرقية التى تقطن إيران، والتى لها انتماءاتها العرقية، وتاريخهم يكتنفه نوع من الغموض، والمعلومات الخاصة بأصلهم ومنشأهم وتسميتهم متضاربة وغير قطعية. فعلماء الأجناس الإنجليز يرون أنهم من أصول إيرانية وهندية، والبعض يرجع أصلهم إلى العرب سكان ما بين النهرين، وإلى الكلدانيين من تمرود وبيلوس، وهم يستدلون على هذه المقولة بأن البلوش يشبهون العرب فى الخصال والعادات وهيئة البدن، فهم نحفاء ويميل لون بشرتهم إلى السمرة، وبأن البلوش لديهم أشعار حماسية تتضمن إشارات عن عروبتهم، ومن هذه الإشارات أن البولش أخلاف حمزة بن عبد المطلب عم النبى (صلى الله عليه وسلم)، وهناك من يقول إن البلوش ليسوا بعرب، لكنهم أقرب الشعوب إلى العرب.

أما عن منشأهم، فبعض المصادر الفارسية تؤكد على أن البلوش كانوا منذ العصر الساسانى (٢٢٤م -٦٥١م) ينتقلون هنا وهناك كجنود محاربين مستأجرين، كما يقال إنهم كانوا يعيشون جنوب شرق كرمان (فى شمال غرب إيران) عندما دخل المسلمون المنطقة سنة ٢٣ هجرية فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب (١٣ هـ- ٢٣ هـ)، ويرجح البعض أن يكون بعض الجنود العرب قد تخلفوا وأقاموا فى هذه المناطق (مكران وشرق كرمان)، ويدعم هذا الترجيح وجود شواهد على هجرة أفراد من أرض الحجاز فى القرون الإسلامية الأولى عن طريق الخليج.

وتؤكد بعض المصادر على أن الطرق الخاصة بمناطق شرق وجنوب شرق كرمان غير آمنة بسبب غارات البلوش عليها، مما اضطر عضد الدولة الديلمى إلى التصدى لهم وهزيمتهم فى عام ٣٦١ هـ.

وقيل إن البلوش بدأوا هجرتهم إلى الشرق، وإلى مكران مع دخول السلاجقة كرمان فى القرن الخامس الهجرى، وهناك احتمال أن تكون هجرتهم الرئيسية قد تمت فى القرن السادس والتاسع الهجريين. كما ذكر المؤرخون المسلمون الذين عاشوا فى القرنين الثالث والرابع الهجريين من أمثال: المسعودى -الإصطخرى -المقدسى- ابن خرداذية أن البلوش طائفة من الطوائف التى عاشت فى كرمان وخراسان وسيستان ومكران.

كما أن وجه اشتقاق اسم البلوش ليس معلوماً، فالبعض يقول إنه اشتقاق عربى من بيلوس (ملك عربى كلدائى خلف النمرود فى حكم بابل).

وتذكر المعاجم الفارسية أن «بلوج» بضم الباء هى عرف الديك، وسموا بذلك لأنهم كانوا يجعلون طرف عمامتهم مرعاً إلى أعلى رؤوسهم مثل عرف الديك، وأن بلوح بفتح الباء: طوائف عدة تقيم فى بلوشستان إيران وفى سيستان والسند والبنجان وتركمانستان.

وفى القرنين العاشر والحادى عشر الهجريين مارس البلوش حياتهم بشكل عادى كمجتمع بدوى وتنظيم قبلى، وعاشوا كما تعيش أية طوائف قبلية: حروب ومنازعات ومحاولات إغارة وصد هجمات ومحاولات تمرد وسيطرة، وكان يتولى أمرهم حكام يطلق عليهم اسم: «خان»، كما استمر امتهانهم لحرفة القتال التى يجيدونها فهم مقاتلون أشداء، ولهم تاريخ حافل فى العمل العسكرى.

وليست هناك أحداث تستحق الذكر فى تاريخ البلوش فى القرن الحادى عشر الهجرى غير أن الجنود البلوش دافعوا عن مسقط ضد البرتغاليين فى عام ١٠٦١ هـ، كما لعب البلوش دوراً بارزاً بعد ذلك فى توسع الإمبراطورية العمانية، فقد كان حكام عمان يستأجرون البلوش لمساعدتهم فى الحروب، وعندما نقلوا عاصمتهم إلى «زنجبار» عام ١٨٣٢، قدم البلوش للعمانيين خدمات جليلة كجنود وقادة للجيش العمانى، وساعدهم فى طرد البرتغاليين من شرق أفريقيا. ولعل هذا يفسر وجود عدد كبير من البلوش على سواحل عمان فى الوقت الحاضر.

وفى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى أولى الإنجليز اهتماماً شديداً للهند بسبب قلقهم الشديد على الحدود الشمالية الغربية فقرروا احتلال أفغانستان، ولكى يضمنوا أمن جيشهم وهو فى طريقه إلى قندهار، كان من الضرورى احتلال بلوشستان، وتم عقد اتفاقية بين إنجلترا وحاكم بلوشستان، وكانت هذه الاتفاقية بمثابة انتهاء حق تقرير مصير بلوشستان بنفسها، بعد أن نصت الاتفاقية على توفير الأمن والأمان وما يحتاجه الجيش الإنجليزى من جانب بلوشستان.

وقد تميزت الفترة التى هيمن فيها الإنجليز على بلوشستان، وهى الفترة التى بدأت عام ١٨٣٩ وانتهت فى عام ١٩٤٧ بنشر معلومات كثيرة عن البلوش وبلوشيستان، فقد أصدرت انجلترا فى الفترة من ١٩٠٦ إلى ١٩٠٨ معجماً جغرافياً محلياً عن بلوشستان فى ثمانية أجزاء أعدت فى أربعة فصول، وهذا المعجم من أفضل وأشمل ما كتب ونشر عن بلوشستان فى الهند أو فى أى مكان آخر فى هذا المجال. وكان تدخل الإنجليز فى حياة البلوش بذريعة الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخليين.

وفى عام ١٩٢٤ فوضت انجلترا إيران رسمياً فى إدارة شئون القبائل التى تقيم فى الجزء الحدودى المتعلق ببلوشستان الإيرانية، واهتم «رضا شاه» ببلوشستان، وحدثت اضطرابات وقلاقل بسبب أسلوب ممثلى الحكومة الإيرانية فى إدارة بلوشستان الإيرانية، وعجز البلوش عن إدراك سبب تدخل ممثلى الحكومة الإيرانية فى شئونهم.

وكان الإنجليز قد أجروا مباحثات مع إيران وأفغانستان من أجل تحديد الحدود الدولية فى منطقة قبائل البلوش، وأنشأوا خط تلغراف، وألغوا تجارة الرقيق، إلا أن هذه التجارة استمرت فى بلوشستان حتى عام ١٩٢٩.

وفى العصر البهلوى (١٩٢٥ - ١٩٧٩)، كانت الحكومات المتتالية ترفض التسليم بقيام كيان ذى استقلال ذاتى فى بلوشستان وفى غيرها من الكيانات القومية التى تتألف فيها إيران، وقد استمر هذا الرفض بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران فى ١١/ ٢/ ١٩٧٩.

والاسم الرسمى للأراضى التى يسكنها البلوش فى إيران هو: محافظة «سيستان وبلوشستان» وعاصمته «زاهدان» التى يوجد بها مطار دولى وسكك حديد مرتبطة بسكك حديد باكستان. وبلوشستان إيران تقع فى جنوب شرق إيران، وهى تضم الجزء الأعظم من سيستان وبلوشستان، يحدها من الشمال سيستان، ومن الشرق حدود إيران وأفغانستان وحدود إيران وباكستان، ومن الجنوب بحر عمان، ومن الغرب هرمزجان وكرمان، وتشتمل بالإضافة إلى إقليم «زابل» على جميع أقاليم المحافظة وهى: زاهدان - خاش - سراوان - إيرانشهر - ينك شهر- جابهار. وبالإضافة إلى طائفة البلوش، تعيش فى بلوشستان طوائف مستقلة أخرى، ولهم فيها أماكن يقيمون فيها فى الصيف وأخرى فى الشتاء. وينقسم المجتمع البلوشى إلى أربع طبقات اجتماعية: الأشراف - سكان الخيام - المزارعون - العبيد. ويرتبط سكان المنازل مع سكان الخيام ارتباطاً وثيقاً من الناحية

الاقتصادية، ويقيم عدد من الحرفيين حول القلاع. وسكان الخيام دائماً فى حالة حركة، ومعظم البلوش الرحل يعملون فى مجال الصيد وتربية الماشية (الخراف والماعز والجياد والجمال). وتعيش فى بلوشستان مجموعات من الهنود والسيخ والإسماعيلية، ويشكل البلوش أكثر من نصف سكان محافظة سيستان وبلوشستان، وأغلبية بلوش إيران من أتباع المذهب الحنفى السنى، وتوجد أقلية شيعية منهم فى شمال غربى بلوشستان الإيرانية ولغتهم هى اللغة البلوشية، وهى واحدة من لغات شمال غرب إيران. والبلوش مغرمون بالموسيقى، والغجر الموجودون فى بلوشستان مغرمون بالموسيقى كالبلوش، وموسيقى البلوش متأثرة بالموسيقى الهندية منذ زمن بعيد، وذلك بسبب العلاقات الواسعة النطاق بين سكان سيستان وبلوشستان مع الهنود. والبلوش يمزجون الرقص بالموسيقى، وهناك رأى يرى أن هجرة الغجر إلى إيران بدأت عن طريق بلوشستان.

وللبلوش عادات وآداب وتقاليد وفنون خاصة بهم، ورداء الرجال عبارة عن سروال مفتوح يضيق عند عرقوب القدم، وقميص طويل وعمامة. أما رداء النساء فهو عبارة عن قميص طويل ذو جيب كبير فى مقدمته. وضفائر رجال البلوش طويلة فى الأعم الأغلب، وهم لا يقصرون لحاهم وشعر رأسهم، لكنهم يقصرون شعر شواربهم.

ومن عاداتهم فى الطعام، عدم تناول لحوم الخنازير – عدم تناول الأسماك بحجة أنهم لا يستطيعون ذبحها بالأسلوب المعتاد وهو: قطع الرأس، ولا يأكلون البيض ويعدون أكله حراماً، وبعض العشائر البلوشية لا تتناول لحوم الإبل، وهم لا يشتغلون بالتجارة باستثناء تجارة اللحوم والغلال التى ينتجونها، ولا يبيعون الفواكه والخضروات التى يزرعونها، وللمسافر الحق فى أن يأكل من المحصول المزروع أثناء مروره عليه حتى يسد رمقه.

والبلوش يقدسون الحياة الزوجية، والطلاق نادر عندهم، كما أنهم – عادة – يلتزمون بشدة بالأعراف والتقاليد التى اتفقت القبيلة عليها، ولديهم أشياء يتفاءلون بها وأخرى يتشاءمون منها، وهم يفتخرون بشهامتهم وبمحافظتهم على شرفهم، ويدافعون حتى الموت عن الشخص الذى يلجأ إليهم ويحتمى بهم، كما يدافعون بشدة عن أى شئ يوضع عندهم كأمانة، وتنتشر بينهم عادة الانتقام والأخذ بالثأر، وعادة قبول دية القتيل بعد مباحثات وتراخى بين الطرفين.

والبلوش محاربون أشداء ورعاة غنم فى المقام الأول، وهم يطيعون أوامر قادتهم وزعمائهم طاعة عمياء، ويطلق على المجتمع البلوشى اصطلاح: مجتمع المسافرين لكثرة ترحالهم وتنقلاتهم.

وعلى الرغم من أن الدستور الإيرانى الذى صدر بعد قيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ قد كفل للقوميات والقبائل والعشائر فى إيران المساواة فى الحقوق، ولم يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة سبباً للتفاضل والتمايز (المادة رقم ١٩ – الفصل الثالث)، وعلى الرغم من أن هذا الدستور أجاز استعمال اللغات المحلية والقومية فى مجال الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى (إذاعة وتليفزيون)، وتدريس آدابها فى المدارس، إلى جانب اللغة الفارسية (المادة ١٥ – الفصل الثانى)، وعلى الرغم من أن أربعة من البلوش السنة يمثلون بلوشستان فى البرلمان الإيرانى الحالى، ومن تأكيد السلطات الإيرانية على أن العائلات البلوشية قد أولت التعليم اهتماماً كبيراً بعد قيام الثورة الإسلامية، وأن الحكومة الإيرانية أنشأت جامعة فى بلوشستان، على الرغم من كل ذلك إلا أن بلوش إيران لهم مطالب تنحصر فى ضرورة توافر وتحسين الخدمات الاجتماعية (مرافق صحية وطرق ومراكز تعليمية)، وهم يعانون من التجاهل المستمر من جانب الحكومات لمطالبهم، ومن إهمال المجتمع لثقافتهم، ومن تهميشهم، ومن فرض اللغة الفارسية والثقافة الفارسية عليهم، ويشتكون من انعدام حضور البلوش السنة فى جهاز السلطة بمحافظة سيستان وبلوشستان، فأفراد هذا الجهاز كلهم من الوافدين، وليسوا من أبناء المحافظة، كما يريدون – كغيرهم من القوميات – تخصيص حصة لهم فى الهيكل السياسى للدولة.

وقد عقد فى عام ١٩٨٥ لأول مرة فى تاريخ البلوش السياسى اجتماع حضره خمسة عشر زعيماً من البلوش الإيرانيين فقط، وكان هذا أول تحرك سياسى علنى للبلوش، وربما آخر اجتماع.

وتوجد فى الوقت الحالى منظمات قومية جهادية بلوشية تطالب بحقوق البلوش وهى: بيسو – جيش تحرير بلوشستان – جند الله.

وجند الله حركة سنية معارضة مسلحة يرأسها «عبد المالى ريغى»، أسست مؤخراً لقيادة نضال الشعب البلوشى وانتزاع حقوقه المشروعة، وقد أجبرت هذه الحركة السلطات الإيرانية مرات عدة على التفاوض معها لإطلاق سراح عناصر من القادة العسكريين والمسئولين السياسيين. ويقال إن هذه الحركة تتحالف مع عرب وأكراد وقوميات أخرى. وقد أعلنت المنظمة مسئوليتها عن الانفجار الذى استهدف مسجداً للشيعة فى زاخدان فى ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى بلوش إيران الذين يقيمون فى محافظة شيستان وبلوشستان، توجد مجموعات من البلوش فى بلوشستان الباكستانية، وفى جزء من الأراضى الأفغانية المجاورة لإيران وباكستان. كما توجد مجموعات من البلوش فى المناطق المجاورة لهذه الدول الثلاث، وهى: السند والبنجاب فى باكستان، فراه وهرات

وبادجيس وقارياب وجوزجان فى أفغانستان، وكرمان وخراسان وسنهان وجرجان فى إيران، كما توجد مجموعات أخرى من البلوش فى الدول المجاورة مثل: تركمانستان – الهند – جول الخليج العربية (الإمارات العربية – البحرين – الكويت – السعودية – قطر) وسلطنة عمان وكينيا وتنزانيا (فى زنجبار بصفة خاصة).

وكل منطقة تركت بصماتها وتأثيراتها على البلوش الذين يقطنونها، ومجموعهم فى كافة المناطق التى يسكنونها يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة ملايين بلوشى. والشعب البلوشى يسعى من أجل تحقيق وحدته القومية فى وطن واحد هو «بلوشستان الكبرى»، وهو الحلم الذى يراود كل بلوشى، وهذا الوطن الذى سيضم البلوش بين جنباته يقع فى جنوب شرق إيران وجنوب غرب أفغانستان وجنوب باكستان. وحينئذ لن يشعر البلوش بأنهم أقلية مستضعفة ولا مهمشة، وسيكون ولاؤهم لهذا الوطن، فالمعروف أن الولاء عند البلوش الآن للعائلة والقبيلة لا للدولة التى رسمت حدودها قوى الاستعمار التى أرادت تقسيمهم، مما جعلهم موزعين فى أكثر من دولة وأكثر من منطقة دون أن تجمعهم دولة واحدة موحدة تحمل اسمهم، وهم يرون أن هذا حق من حقوقهم التاريخية المسلم بها سلبه الإنجليز منهم حين قسموا بلوشستان رسمياً بين إيران وأفغانستان والهند (باكستان فيما بعد) فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى. وجدير بالذكر أنه بعد احتلال الاتحاد السوفيتى لأفغانستان فى ٢٥/ ٢/ ١٩٧٩ هاجر نحو تسعين ألف بلوشى أفغانى إلى إيران وباكستان.

مصادر البحث:

١ – دانشنامة جهان إسلام: تحت إشراف غلا معلى حداد عادل، تهران، ١٣٧٧ هـ.ش.

٢ – دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (قانون أساسى جمهورى إسلامى إيران).

٣ – شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

٤ – القوميات والأقليات الدينية فى إيران: د/ إبراهيم حامد المغازى، القاهرة، ١٩٩٢.

٥ – مجلة هنر ومردم، شمارة ١٨٢، آذرماه ٢٥٣٦.

٦ – مختارات إيرانية: العدد ١٠٣، ٢٠٠٩.

صحف فارسية خارج إيران .. صحيفة «فرنكستان» نموذجاً

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

بينما أقلب فى مكتبتى الخاصة عثرت على مجلد يضم أعدادا متفرقة من صحيفة قديمة تحمل إسم «نامه فرنگستان» أى (رسالة أوروبا أو رسالة الغرب)، لأن كلمة فرنگ تعنى فى الفارسية: الإفرنج، أما «فرنگى» فتعنى الأوروبى أو الغربى أو الإفرنجى، كما يطلق على من يقلد أهل الغرب أو المتفرنج مصطلح: فرنگى مآب، أما اللاحقة «ستان» فهى تعنى بلاد أو موطن، ومن ثم يكون معنى فرنگستان: بلاد الفرنجة أو البلدان الغربية بشكل عام، كما هو الحال فى الكلمات: باكستان وأفغانستان وطاجيكستان وغيرها.

وقد صدر العدد الأول من هذه الصحيفة فى أول شهر مايو من عام ١٩٢٤م (أواخر رمضان عام ١٣٤٢ هـ) فى مدينة برلين، ويضم المجلد المذكور الأعداد: الأول والثانى والثالث والرابع والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر، وتقع هذه الأعداد فى نحو خمسمائة صفحة وأربع صفحات من القطع المتوسط.

وقد أسس هذه الصحيفة المصورة بعض الشباب الإيرانيين المقيمين فى برلين، إلا أن صدور هذه الصحيفة الشهرية لم يدم أكثر من عام واحد وتوقف إصدارها عند العدد الثانى عشر، وذلك فى شهر إبريل من عام ١٩٢٥م (رمضان ١٣٤٣ هـ). وهذا يعنى أن المجلد الذى تضمه مكتبتى يحتوى على تسعة أعداد من هذه الصحيفة، ومن ثم يعتبر كنزا لمن يبحث فى مجال الصحف والمجلات الفارسية التى كانت تصدر خارج إيران، وكانت ذات تأثير قوى على الشعب الإيرانى خارج إيران وداخلها.

وقد تحدث عن هذه الصحيفة بإيجاز شديد «يحيى آرين پور» صاحب كتاب «أز صبا تانيما» (من الشاعر صبا وحتى الشاعر نيما) [المجلد الثانى ص ٢٣٤، ٢٣٥] ضمن حديثه عن وضع الصحافة الإيرانية فى الفترة الثانية للحكم الدستورى فى إيران؛ أى منذ فتح طهران وحتى الغزو الروسى لإيران، وما تلى ذلك من حل المجلس النيابى الثانى (محرم ١٣٣٠ هـ = ١٩١١م) وافتتاح المجلس النيابى الثالث (محرم ١٣٣٣ هـ = ١٩١٤م)؛ تلك الفترة التى إتسمت بالرجعية المطلقة فى البلاد، وازدياد الضغط الأجنبى يوما بعد يوم، ومن ثم قضى على الصحافة الحرة، وقامت عدة صحف تافهة كانت تصدر فى ذلك الوقت بنشر الأفكار الرجعية والتشجيع عليها.

ويشير يحيى آرين پور إلى هجرة جماعة من أعضاء جناح اليمين الديمقراطيين إلى ألمانيا وانشغالهم هناك بالدعاية لصالح الألمان، كما يتحدث عن حادثة هامة وقعت هناك ألا وهى إنشاء مطبعة كاويانى (چاپخانه كاويانى) فى برلين التى قام بتأسيسها «ميرزا عبد الشكور» وعدة أشخاص من الإيرانيين المقيمين فى برلين. وقام مديرو هذه الشركة بطبع مسرحيات جديدة ورسائل حول الموسيقى والزراعة وغير ذلك، كما طبعوا بعض الكتب القديمة مثل «گلستان سعدى» و«موش وگربه» لعبيد زاكانى ونسخ نادرة لكتّاب مشهورين من القدماء مثل «زاد المسافرين» لناصر خسرو العلوى، كما كانت تطبع فى هذه المطبعة أيضا صحيفة «كاوه»، التى بدأ إصدارها فى ١٨ ربيع الأول عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٥م) باللغة الفارسية فى برلين، وكانت منذ بدايتها تحمل شعار حب ألمانيا، وقد استمر إصدارها حتى ١٥ ذى القعدة عام ١٣٣٧ هـ (١٩١٨م) ثم توقفت فترة وبدأت دورتها الثانية فى عام ١٣٣٨ (أول جمادى الأولى) (١٩١٨م) وكانت الحرب قد انتهت، ولذلك صرفت النظر عن السياسة واتخذت سياسة جديدة، وارتدت لباسا جديدا كمجلة علمية وأدبية هدفها الرئيسى هو نشر الحضارة الأوروبية فى إيران ومكافحة

التعصب والحفاظ على القومية والوحدة الوطنية الإيرانية، والسعى من أجل تنقية اللغة الفارسية وآدابها والحفاظ عليها، وقد استمرت هذه الدورة حتى أول ربيع الثانى عام ١٩٤٠ هـ (١٩٢١م).

أضف إلى هذا أيضا مجلة «ايرانشهر» وهى مجلة علمية وأدبية فارسية كان يرأسها «كاظم زاده»، وكانت تصدر فى برلين كل خمسة عشر يوما إسما، ولكنها عمليا كانت تصدر مرة واحدة فى الشهر، وصدر منها ثمانية وأربعون عددا حتى رمضان عام ١٣٤٥ هـ، وتعتبر هذه المجلة من أفضل المجلات الفارسية التى استطاعت تقديم خدمات جليلة لتطوير الفكر الإيرانى عن طريق كتّابها المشاهير من أمثال «ميرزا محمد خان القزوينى»، و«الدكتور رضا زاده شفق» و«رشيد ياسمى» و«كاظم زاده» وغيرهم.

وهناك أيضا مجلة «پارس» وهى مجلة أدبية كانت تصدر فى اسطنبول كل خمسة عشر يوما منذ شعبان عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢٠م)، وكان صاحب امتيازها ومديرها هو «أبو القاسم لاهوتى الكرمانشاهى»، وكانت تصدر باللغتين الفارسية والفرنسية، وتتضمن أشعارا ومقالات بالفارسية للاهوتى وأديب الممالك وكمالى وشوريده والفيلسوف رضا توفيق وآخرين، ومقالات بالفرنسية لحسن مقدم بتوقيعات مستعارة مثل «ميرزا حسن» و«على نوروز».

ولم تكن تلك الصحف والمجلات الفارسية التى أشرنا إليها هى الوحيدة التى صدرت خارج إيران، فنحن نعلم أنه كلما قيدت الصحافة وفرضت عليها القيود من الحكومات المستبدة كان الإيرانيون يلجأون إلى خارج البلاد، فيصدرون صحفهم ليعبروا فيها عن آرائهم بحرية تامة دون رقيب، وغالبا ما كانت هذه الصحف تنقل إلى داخل إيران بصورة أو بأخرى لتحمل إلى الشعب الإيرانى فى داخل إيران تلك الأفكار التحررية ومظاهر الحضارة الأوروبية، والدعوة إلى الاستقلال والتحرر من كل الضغوط السياسية والعسكرية، والتخلص من كل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى كان يعانى منها المجتمع الايرانى.

ولا ننسى هنا الإشارة إلى بعض الصحف الفارسية التى كانت فى وقت من الأوقات تصدر فى مصر مثل «حكمت» وهى جريدة أسبوعية كانت تصدر فى القاهرة عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢م) وكان يتولى تحريرها ميرزا مهدى خان التبريزى «زعيم الدولة» الذى انتقل من اسطنبول إلى مصر وأسس فيها هذه الجريدة، وكان يتعمد الكتابة فيها باللغة الفارسية الخالصة دون الاستعانة بالتراكيب العربية، وكانت مقالاتها مؤثرة فى قرائها.

وكذلك صحيفة «ثريا»، وهى صحيفة أسبوعية كانت تصدر فى القاهرة عام ١٣١٦هـ (١٨٩٨م) وتولى تحريرها «ميرزا على محمد خان الكاشانى» أخو «ميرزا عبد الحسين خان وحيد الملك» عضو المجلس النيابى فى فترته الثانية. وكانت أصداء نقده اللاذع تصل إلى كل مكان، إلا أنه تركها بعد ذلك وأسس جريدة «پرورش» وترك مسئولية إصدار «ثريا» إلى «سيد فرج الله خان الكاشانى».

أما جريدة «پرورش» فكانت تصدر منذ أوائل عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠م)، وتعتبر من أهم الصحف الفارسية وأفضلها.

هذه الصحف كانت تصدر فى العصر القاجارى (١٢٠٠ - ١٣٤٤ هـ = ١٧٨٥ - ١٩٢٥م)، وكانت تتناول الأوضاع فى إيران بحرية تامة، ولكنها لم تكن تصل إلى أيدى القراء الإيرانيين بسهولة ويسر، بل كانت تصل إلى إيران مهربة عن طريق السياح أو ضمن حمولة البضائع التجارية المرسلة إلى هناك، ثم يتداولها الناس فى السر، وفى تكتم شديد.

هذه النوعية من الصحف لم تكن تصدر فى مصر فقط أو فى ألمانيا، بل إننا نجد كثيرا من الصحف الفارسية كانت تصدر فى اسطنبول ولندن والهند والعراق وآذربيجان وغيرها.

وإذا عدنا إلى صحيفة «فرنگستان» مرة أخرى، فإننا نقول إن الهدف من إصدارها كما جاء فى العدد الأول منها تحت عنوان: ماذا نريد؟ (ماچه ميخواهيم؟) هو: تمزيق حجب الجهل والخرافات وإيقاظ إيران من سبات الغفلة . ويفهم من هذه المقالة الافتتاحية كم كان كتابها مولعين بالحضارة الأوروبية، وكم سحر التقدم فى العالم الغربى عيون هؤلاء الشباب وقلوبهم. وقد جاء فى هذه المقالة أيضا ما ترجمته:

لحسن الحظ أو لسوئه فنحن اليوم نعيش فى بيئة حرة لا يوجد بها خرافات السلطنة. ولا يكون فيها الجهلاء زعماء وقادة للشعب. إن كل شخص حر فى إبداء رأيه. ولا يوجد من يكسر الأقلام أو يقطع الألسنة أو يهدد بالسجن. أيها الأخوات والإخوة الشباب إننا نريد أن نتقاسم معكم هذه السعادة والفرحة التى كتبها لنا القضاء والقدر وجعلها من نصيبنا. ولنستخدم عقولكم المتوهجة الفكر وقلوبكم المليئة بالمشاعر والأحاسيس التى أدانت البيئة الإيرانية بالذبول والخمول، من أجل سعادة إيران. تعالوا نحاول تخليص إيران من الجهل وسوء الحظ. تعالوا نستعد للقيام بثورة أخلاقية تنقلنا من إنسان القرون الوسطى إلى إنسان القرن العشرين. لقد امتلأت رؤوسنا جميعا بنوع من الأفكار الواحدة، وأصبحت قلوبنا الطاهرة جميعها موطنا لنوع واحد من المشاعر، ذلك لأنه ليس لدينا من هدف سوى سعادة إيران. نحن نريد أن نعيش ونحيا فحسب، ولكن حياتنا لابد أن تكون مناسبة للقرن العشرين وجديرة به.

نحن جميعا شباب، نحن جميعا نأمل فى الحياة، نحن نريد أن نحيا سنوات طوال ورؤوسنا مرفوعة وبكبرياء، ولدينا جميعا أمل واحد وكلنا ننشد هدفا واحدا، هو تغلب فكر

الشباب على فكر الشيوخ ... نحن لا نخاف، نحن مطمئنون إلى انتصارنا، ذلك لأن الحق معنا. إن على إيران أن تبدأ الحياة من جديد، ويجب أن يتجدد كل شئ. نحن نريد إيران جديدة وفكرا جديدا ورجالا جددا. نحن نريد أن نجعل إيران أوروبية. نحن نريد أن نجعل سيل الحضارة الجديدة ينهمر فى إتجاه إيران. نحن نريد أن نحقق هذا الكلام العظيم مع الاحتفاظ بالمميزات الأخلاقية الذاتية لإيران . لابد أن تتحول إيران روحا وجسدا وظاهرا وباطنا إلى مقلدة للغرب ومتفرنجة.

وسوف تبدأ الهجمات الشديدة من كل جانب ومنذ اليوم الأول لإسكات أصواتنا، ولكننا سوف نتغلب على أعداء فكرنا بمساندتكم أيها الشباب، وسوف نثبت أن: الفكر العتيق البالى لا يمكنه مواجهة الفكر الشاب المتجدد، ولابد أن يزول ويمحى من الوجود. إن هذه الصحيفة تصدر برأسمال عدة أشخاص من الطلاب محدودى الدخل، وقد حرم كل واحد منهم نفسه من كل متعة من اجل التعبير عن فكره الحر، وادخر القليل من اجل ذلك. ولكن إذا أردتم إحياء هذه الصحيفة وبقاءها وأن تصبح مكانا لنشر أفكاركم أيها الشباب فساهموا فى إصدارها، وأضيفوا إلى المشتركين فيها عددا آخر كلما أمكنكم ذلك. وتأكدوا أننا لا نسعى من وراء إصدارها إلى الكسب، ولكننا نريد فقط رفع أصواتنا بجانب أصوات زملائنا الشباب وإظهار طريق الحق والحقيقة لشعبنا ... إن نجاحنا مرهون بمساعدتكم لنـا».

هذه كانت مقتطفات من إفتتاحية العدد الأول من صحيفة «فرنگستان» الذى صدر فى أول مايو ١٩٢٤م (١٣٠٣ش)، وقد تضمن هذا العدد عشر مقالات بقلم عدة كتّاب، وهى تعبر فى مجملها عن ترجمات هؤلاء الشباب وأمانيهم وطموحاتهم تجاه وطنهم الأم إيران. ففى المقالة الأولى وهى تحت عنوان «الثورة الاجتماعية» يتحدث كاتبها «مشفق كاظمى» عن ضرورة قيام ثورة فى إيران، ويقول: لقد أصبح من المعتاد فى إيران حاليا الحديث عن ضرورة قيام ثورة وإراقة دماء، وأنا أوافقهم على ذلك، وأوافق على التضحية بمائة ألف شخص من الملايين التسعة الموجودة فى إيران، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو كيف يتم ذلك وبأى طريقة يكون؟ هل يمكن أن يقوم بها الحاج أحمد البقال الذى يقضى حياته فى الذهاب إلى «الروضة» (تلاوة التعازى الشيعية)، أو فى الزواج من امرأتين أو ثلاث، أو فى الطاعة العمياء لرجل الدين الموجود فى حيه. إنه لا يقدر على القيام بالثورة. كما أن الشيخ الجاهل الذى قرأ علم الهيئة القديم فى المدرسة وما زال يؤمن بالكثير من المعتقدات الخاطئة والسخيفة، لا يمكن أن يكون قائد الثورة. ويرى الكاتب أن السبيل الوحيد للقيام بالثورة هو التربية والنضج التدريجى، وليس اليأس والإحباط ومغادرة البلاد.

والكاتب فى هذه المقالة يهاجم رجال الدين الجهلاء وما يتمسكون به من خرافات، كما يهاجم أيضا أفراد الشعب الذين يصدقون كل ما يقال لهم ويطيعون رجال الدين طاعة عمياء، كما يهاجم أيضا أعضاء المجلس النيابى الذين لا يعبرون عن أفراد الشعب ولا يمثلونهم خير تمثيل، ويرجع السبب فى رأيه إلى جهل هؤلاء النواب، حيث لا يوجد بينهم إلا قلة ضئيلة متعلمة يصل عددها إلى أربعة أو خمسة أشخاص. إن الحل الأمثل لهذا الوضع هو فكر الفرد وعمله، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق الأشخاص الذين تلقوا العلم؛ خاصة أولئك الذين تعرفوا على البيئة الأوروبية، وهنا يجب أن يتصفوا بصفتين رئيسيتين هما الجدية والعلم، أو العلم والعمل. ويرى أن هذه المجالس النيابية التى تشكل، نوابها لا يمكن بأوضاعهم الراهنة أن يجلبوا السعادة والرفاهية لإيران. ويقول: إنه لما يخجل له أن تُضرب المرأة بالعصا فى البلاد فى الميادين العامة فى وجود مثل هذا المجلس النيابى، وأن تصدر القوانين التى تحطم الأقلام وتخرس الألسنة. إن الأمل معقود اليوم على الإنسان الإيرانى المتعلم والمطلع، ويمكن أن يبدأ عملياته وتحركاته من أجل ثورة حقيقية، وأن يمثل الإنسان الإيرانى الجديد والفكر الجديد. وقد كتبت هذه المقالة فى برلين بتاريخ ١٢ أبريل عام ١٩٢٤م.

أما المقالة الثانية فهى بعنوان المرأة فى المجتمع: «النساء الأتراك»، وهى بقلم «أحمد فرهاد»، وهى مكتوبة أيضا فى نفس تاريخ المقالة الأولى. ويتناول فيها حالة المرأة التركية فى تلك الفترة، ويدعو القارئ الإيرانى إلى النظر إلى خارج حدود بلاده ليرى التقدم الباهر الذى أحرزه الشعب التركى؛ حيث تحرر من الخرافات ومزق حجب الجهل، ولم تعد تركيا دولة آسيوية، بل هى تواصل تقدمها بخطوات واسعة نحو أوروبا بعد أن تخلت عن التعصب الأحمق، وأخذ الرقى يدب فى أوصالها بسرعة البرق، ويرجع السبب فى هذا إلى الثورة التى قام بها الفكر المتجدد؛ لقد تركوا كل الخرافات والأوهام وراء ظهورهم، وخلصوا مصيرهم من يد المفتى الجاهل. فماذا كان نصيب النساء من هذه التغييرات؟ لقد أعادت هذه الثورة الحرية للمرأة؛ ذلك لأن الزعماء الجدد رأوا أن سعادة المجتمع من سعادة المرأة، وأن حرية البلاد من حرية المرأة. إن المرأة فى أوروبا تعمل جنبا إلى جنب مع الرجل، وتتمتع بنفس الحقوق التى يتمتع بها الرجل وتشاركه فى إدارة البلاد، إن المخترعات من أمثال «مدام كورى» الفرنسية مكتشفة الراديوم والآنسة «برتا» الألمانية مخترعة مدفع برتا، هما من الجنس اللطيف، الذى يصفهن رجل الدين عندنا بأنهن ناقصات عقل ويعتبرهن برزخا بين البهائم والإنسان.

لقد قرر القائمون على الأمر فى تركيا تنحية كل العقبات

فى سبيل التقدم والرقى والبحث فقط عن سعادة الأتراك ورفاهيتهم، وهذه هى الثورة الأخلاقية التى ينبغى على الإيرانيين الاقتداء بها.

ويوجه الكاتب خطابه فى نهاية مقالته إلى المرشدين الجهلة فى بلاده وينصحهم بألا يضيعوا وقتهم هباء؛ لأن أنوار العلم والمعرفة سوف تعم بلاد إيران، ووظيفتنا هى أن نعجل بوصول هذا اليوم، وأن نسعى من أجل الوصول إلى السعادة الحقيقية.

أما المقالة الثالثة فهى تحت عنوان (الامتيازات الأجنبية)، وهى بقلم «غلام حسين فروهر»، وقد عرف فيها الامتيازات الأجنبية وذكر عبارة عن إتفاقيات تحافظ على مصالح أتباع الدول المسيحية فى البلدان الإسلامية، وتعطى الحق لممثلى تلك الدول وقناصلها التدخل عند الضرورة فى شئون مواطنيهم، خاصة فى الشئون القضائية الخاصة بهم، وهى تسمى فى إيران بشكل عام حق القناصل فى الفصل فى الدعاوى القضائية. وذكر الكاتب النتائج التى تترتب على ذلك وعلى الاختلافات فى تطبيق القوانين، وهذا يعنى من وجهة نظره أن هذا يعتبر سلبا لسيادة الدول الاسلامية على مواطنى الدول الأجنبية المقيمين على أراضيها. وقد منحت إيران هذا الحق للدول الأوروبية ومنها روسيا بعد الحرب معها وبموجب معاهدة الصلح التى وقعت فى تركمان چاى عام ١٨٣٢. وكان الاعتراف بهذا الامتياز للروس أمرا إجباريا، حيث كانت إيران فى ذلك الوقت فى موقف المغلوب على أمره، وكان عليها قبول هذه المعاهدة سواء شاءت أم أبت. وقد تخلت الحكومة الروسية عن حقها هذا بموجب معاهدة فبراير ١٩٢١م التى وقعت فى موسكو، وارتضت أن يعامل مواطنوها فى إيران مثل المواطنين الإيرانيين وعلى قدم المساواة. وينهى الكاتب مقالته بقوله: إذا أردنا أن نكون أحرارا، وإذا أردنا أن نقول لفلان الانجليزى أو الأمريكى يجب عليك الخضوع لقوانينا المحلية، فيجب علينا وضع القوانين الضرورية بمواد جديدة، وأن نؤسس المحاكم بشكل صحيح، وأن نحرر أنفسنا من نفوذ أشباه رجال الدين المنافقين، وأن نتخلص من الخرافات والأوهام التى ورثناها، لأن كل المصائب التى تنزل علينا كلها مرتبطة بقيود بالية ترجع إلى آلاف السنين.

وفى المقالة الرابعة يكتب «جمال زاده» تحت عنوان «قضية غامضة - استفتاء شباب إيران العلماء»، وهو فى هذه المقالة يناقش قضية غالبية الشعب الإيرانى ويتحدث دائما عن مشكلات إيران وما تعانيه ويرجعون ذلك لأسباب مختلفة، إلا أنهم لا يحاولون إيجاد الحلول لهذه المشاكل، ويهيب بالشباب الذين درسوا فى الخارج بتجنب الحديث عن المشاكل وأسبابها فقط، بل يحاولون إيجاد الحلول وطرحها، وذلك عن طريق مناقشة هذه المشاكل مع الخبراء الأجانب. ويدعو الكاتب الشباب إلى طرح أفكارهم فى هذا الصدد على صفحات هذه الصحيفة؛ فربما أوجدوا بذلك علاجا لبعض الأمراض التى يعانى منها المجتمع الإيرانى.

وفى المقالة الخامسة، وهى مقالة اقتصادية، يكتب «ابراهيم مهدوى» تحت عنوان: الصراع مع الطبيعة - التطور التدريجى للزراعة فى ألمانيا ومقارنة إيران بألمانيا، ويحاول أن يبين كيف كانت حال الزراعة فى ألمانيا منذ مائة عام، وكيف استطاع الألمان عبر هذه السنين تطوير الزراعة والإنتاج الزراعى دون كلل أو ملل. بينما الوضع مختلف تماما فى إيران، حيث ما زالت الزراعة بدائية، ولم يلجأ المواطن الإيرانى إلى تحديث الزراعة وتطويرها، ويسخر الكاتب من فكر المزارع الإيرانى الذى ما زال يؤمن بالخرافات، ويرجع كل ذلك إلى رجل الدين الجاهل وما يبثه من أفكار هدامة فى عقول الناس، ويدعو الشعب الإيرانى إلى اللجوء والاستعانة بكل ما يستخدمه الأوروبيون من وسائل زراعية حديثة سواء من ناحية الآلات أو السماد أو طرق الزراعة، لأن هذا هو السبيل الوحيد لإنقاذ المواطن الايرانى من الفقر والفاقة.

وفى المقالة السادسة، وهى تحت عنوان «الصراع بين قوة الاقتصاد وقدرة الحكومة»، والتى كتبها «على اردلان»، يشير الكاتب إلى الجدل الذى يثار دائما حول: إلى أى مدى يجب على الحكومة التدخل فى الشئون الاقتصادية وأن تؤثر فى حياة الناس وإلى أى حد يمكنها تغيير نظام حياتهم بقوتها وقدراتها. وقد كان السائد مع بداية ظهور علم الاقتصاد أن الدولة قادرة على فعل ما تشاء، وأنها لابد أن تمسك بزمام الشئون الاقتصادية فى يدها، إلا أن هذه الفكرة قد تغيرت بعد ذلك وعلت الأصوات معترضة على هذه الفكرة واعتبروا أن رقى البشر وسعادتهم يكون عن طريق الحرية التامة لأفراد المجتمع. وقد أشار الكاتب إلى بعض النظم الاقتصادية فى العالم ومنها ما حدث فى روسيا.

أما المقالة السابعة فقد تناول فيها كاتبها «احمد فرهاد» موضوع الرياضة البدنية فى ألمانيا، وأن الأوروبيين يعتبرون الرياضة هى سبب من أسباب سعادتهم، إلا أن هذا الكلام بطبيعة الحال لا يرضى ذوق الإيرانيين المدمنين للأفيون. ويرجع الكاتب كثيرا من عيوب الأفراد والمجتمع فى إيران إلى عدم ممارسة الرياضة. كما يذكر أيضا أنه لا توجد جريدة فى أوروبا تغفل أنباء الرياضة، وإلا فلن يكون لها قراء، وأن الأخبار الرياضية تشغل الصفحات الأولى، وتطبع فى ألمانيا وحدها أكثر من مائة مجلة مصورة عن الرياضة ويوجد فى كل شارع داخل برلين مركزا رياضيا عاما يمكن لأى شخص ممارسة الرياضة فيه. كما تنتشر النوادى الرياضية فى أنحاء ألمانيا، وتقام المباريات بين الحين والآخر فى كل أنواع

الرياضات المعروفة.

وفى المقالة الثامنة، وهى بعنوان «شاى الساعة الخامسة»، وهى مقالة أدبية، يذكر كاتبها «مشفق كاظمى» هذه العبارة باللغات الأوروبية: الفرنسية والإنجليزية والألمانية.

والكاتب فى هذه المقالة الأدبية يصف قاعة أو مكانا عاما يلتقى فيه الرجال والنساء، وقد ارتدوا أفخر الثياب وتزينوا، وهم يستمعون إلى الموسيقى، ثم ينهضون للرقص رقصة معينة تسمى «شيمى» جاءت إليهم من أمريكا، وكانت تسمى قبل ذلك «فوكستروت»، ويتوقف الرقص ثم يعود من جديد، حيث يرقص الحاضرون رقصة أخرى تختلف فى إيقاعاتها عن السابقة وهى رقصة «التانجو»، التى جاءت من الأرجنتين. ويقول الكاتب بعد ذلك ربما لا يعجب أسلوب الحياة هذا المواطن الإيرانى وينظر إليه باستغراب ودهشة، وقد يصل الأمر به إلى تكفير الموسيقى والناس وكل شئ.

وفى المقالة التاسعة قصة بعنوان «طب الخالة الشمطاء» للكاتب «رضى اسلامى».

أما المقالة العاشرة فهى بعنوان «معلومات أو معارف»، وهى بقلم «پرويز كاظمى»، ويتحدث فيها عن بعض الاكتشافات والاختراعات العلمية التى أنجزت فى تلك الفترة ومنها اختراع أحد الأطباء التشيكوسلوفاك مادة من دقيق بعض الحبوب تشكل نوعا من اللحم الصناعى. وكذلك اكتشاف بعض الأهرامات على بعد خمسين كيلو مترا من مدينة مكسيكو عاصمة المكسيك، واكتشاف مكتبة تضم كتابات بالخط المسمارى فى التلال الواقعة بين بغداد وبابل، والتى يطلق عليها إسم «كيش». ثم يتحدث الكاتب عن تقصير الشَعْر عند النساء وتقليد الرجال فى ذلك فى أوروبا وأمريكا.

وكذلك إقامة مباراة فى الرقص فى اسطنبول استمرت إحدى وعشرين ساعة وثلاث دقائق وخمس عشرة ثانية متصلة، وبعض الأخبار المثيرة الأخرى.

ويتخلل هذه المقالات المتنوعة بعض الاقتراحات التى يقدمها كتّاب المجلة، ومن ذلك حديث «أحمد فرهاد» (ص ١٧) بضرورة ترجمة المصطلحات الأوروبية التى ترد إلى اللغة الفارسية مثل كلمة «مادموازال» و«مدام»، ويطلب من القراء المشاركة فى هذا الصدد. كما نجد تعليقا آخر (فى ص ٤١) تحت عنوان: ما أجمل أن يحدث هذا، ويذكر من ذلك مثلا: لو لم تكن قم مركزا للسياسة، لو لم يفسر رجل الدين خلاصة أفكار ماركس .. الخ.

وفى نهاية العدد نجد تعليقا وافيا عن احتفال الإيرانيين بعيد النيروز فى برلين، وذلك فى أحد فنادق برلين ويسمى فندق «كايزرهوف»، ومشاركة عدد كبير من كبار الشخصيات الألمانية والصحفيين وأصحاب المصانع فى هذا الاحتفال، وقد بلغ عدد المدعوين أربعمائة شخص وألقيت الخطب بالفارسية والألمانية وعزف السلام الوطنى للبلدين، ثم تذكر الصحيفة بإيجاز ما ورد عن هذا الاحتفال فى الصحف الألمانية.

وبعد أن انتهينا من عرض موجز لأهم ما ورد فى مقالات العدد الأول من جريدة فرنگستان كنموذج لموضوعاتها وتوجهاتها، لابد لنا أن نوضح بعض النقاط التالية:

إن الشباب أينما كانوا هم دعامة المستقبل فى كل البلاد، وهم الأمل المنشـود، ولابد أن يقوموا بدورهم فى نهضة بلادهم وتقدمها، ويتسلموا زمام الأمور من الآباء والأجداد، ومن هنا لاحظنا أن هذه المجموعة من الشباب الإيرانيين الذين عاشوا فى بلد أوروبى كألمانيا، وشاهدوا هناك مدى التقدم الذى أحرزه الشعب الألمانى، وقارنوا بين هذا البلد وبلادهم التى كانت ترزح تحت نير العديد من المشاكل، وتعيش فى حالة من الفقر والجهل والمرض، وجدوا أن من واجبهم نشر الوعى بين أبناء جلدتهم، وتعريفهم بما يدور حولهم فى العالم، ومدى التخلف الذى تعيش فيه بلادهم إيران، وقد وجدوا أن خير وسيلة يمكنهم الاعتماد عليها فى هذا المجال هو إصدار مثل هذه الصحيفة التى يمكن أن تقوم بهذا الدور، واعتمدوا على أنفسهم فى إصدارها، ومن أموالهم الخاصة حتى لو أثر ذلك على رفاهيتهم فى الحياة. ويجب أن نعلم أن هؤلاء الشباب الذين أصدروا هذه الصحيفة وانشغلوا بالكتابة فيها، أصبح لهم بعد ذلك شأن فى بلادهم وتولوا مناصب هامة ومن هؤلاء: أحمد فرهاد، وغلا محسين فروهر، وجمال زاده، وإبراهيم مهدوى، وعلى اردلان، ومشفق كاظمى، وعلى نوروز، ورضى اسلامى، وپرويز كاظمى، والدكتور تقى ارانى، وحسن نفيسى (مشرف الدولة)، ومرتضى يزدى زاده.

لم تكن هذه الصحيفة تقتصر فى مقالاتها على القضايا السياسية فحسب، بل كانت تضم مقالات متنوعة، منها الأدبية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، لكنها كانت فى مجملها تحارب الخرافات والأوهام التى كان يؤمن بها عامة الشعب الإيرانى فى ذلك الوقت، وهى محاولة جيدة لتوعية الشعب والتركيز على ضرورة التعليم والبعد عن أشباه المتعلمين الذين يبثون جهلهم بين أفراد الشعب.

إن تأسيس مثل هذه الصحيفة هى وغيرها من الصحف خارج إيران ليدل دلالة واضحة على أن حرية التعبير لم تكن مكفولة داخل إيران، ومن هنا عمد كثير من ذوى الفكر المستنير والمعارض للأوضاع القائمة فى إيران إلى إصدار مثل هذه الصحف فى ألمانيا وغيرها من الدول للتعبير عن رأيهم بحرية تامة دون قيود أو رقابة، ودون عقاب أو حساب. وقد حدث هذا فى الماضى وما زال يحدث خارج إيران فى عصرنا

الحاضر، حيث تصدر صحف ومجلات كثيرة فى البلدان الأوروبية وغيرها باللغة الفارسية فى محاولة للتعبير عن الرأى ومعارضة الأوضاع القائمة فى إيران حاليا.

إن إيران فى تلك الفترة كانت تعانى من مشاكل كثيرة، ومن ذلك عدم انتشار التعليم الحديث، والقهر الذى كانت تعانيه المرأة، والفقر الذى كان يعانى منه الشعب بأكمله، والامتيازات الأجنبية، وسوء الأحوال الاقتصادية، والتخلف فى كل مناحى الحياة وخاصة فى الزراعة والصناعة، وإدمان المخدرات.

إن القضايا الأساسية التى كان يركز عليها كتّاب المقالات فى هذه الصحيفة كثيرة ومتنوعة، ومن أهمها تأثير رجال الدين على أفراد الشعب الإيرانى، والجهل والخرافات التى عمت المجتمع الإيرانى، والنفوذ الأجنبى، وسوء إدارة الدولة، ووضع المرأة الإيرانية، وحالة التعليم، والصحافة، والانتخابات، وتعدد الزوجات وزواج المتعة، وسوف نجد مقالات متعددة فى بقية أعداد الصحيفة حول هذه الموضوعات لأنها تشكل بالنسبة لهؤلاء الشباب جوهر القضية التى يسعون لإيجاد حلول لها، ولذلك نجد دائما فى نهاية كل مقالة دعوة للتحرر والتخلص من الأمراض التى أصابت المجتمع الإيرانى وتسببت فى تخلفه.

لاحظنا أيضا أن هذه الصحيفة كانت تعنى بنشر بعض الصور، بل وأحيانا ما نجد بعض الرسوم الكاريكاتورية، ومن ذلك الرسم الموجود فى صفحة ٣٥٥ داخل العددين السابع والثامن، وهو يصور شعار إيران القديم «الأسد والشمس» وقد رفع الأسد سيفا بيمينه وكُتب بجوار هذه الصورة كلمة «الأمس»، وهى تعبر عن وضع إيران بالأمس، أما الصورة الثانية فهى تضم نفس هذا الشعار إلا أن الأسد قد وضع عمامة على رأسه وعلق مسبحة فى ذيله واستند إلى عصا وكتب بجوارها كلمة «اليوم»، وربما قصد بهذه الصورة الثانية تأثير رجال الدين ونفوذهم فى هذه المرحلة التاريخية. أما الصورة الثالثة فنرى فيها الأسد وقد سقط على الأرض وسقطت عمامته ومسبحته وتحطم سيفه، وذلك بعد أن هاجمه نسر كبير كتب عليه كلمة «الاستعمار»، وكتب بجوار هذه الصورة كلمة «غدا» أى ما سوف يحدث لإيران غدا. وهذا الكاريكاتور يصور وضع إيران فى الماضى والحاضر والمستقبل كما تصوره الرسام. وقد توضع صورة معينة على غلاف أعداد الصحيفة أو تبدأ بالمقال الافتتاحى مباشرة، ومثال النوع الأول العدد الرابع الذى وضعت فى صفحته الأولى صورة زوجة سعد زغلول باشا، أو العددين السابع والثامن الذى نشرت فى صفحتها الأولى صورة اناتول فرانس الكاتب الفرنسى المعروف، وقد كتب عنه «جمال زاده» مقالا فى هذا العدد بمناسبة وفاته. وهناك صورة ثابتة بدأ وضعها فى الصفحة الأولى منذ العدد الرابع وكتب عليها إسم المجلة، وهى تصور منظرا معينا من مدينة برلين الألمانية؛ وهو كاتدرائية برلين، وهى على نهر شبراىَّ فى منطقة لوست جارتن وسط برلين.

كما تضم أعداد الصحيفة أيضا بعض الرسائل التى يرسلها القراء من داخل إيران أو من خارجها، وهذا فى حد ذاته دليل على أن هذه الصحيفة قد وجدت قراء لها هنا وهناك رغم قصر المدة التى صدرت فيها، ويبدو أن موضوعاتها هى التى جذبت أنظار هؤلاء القراء وجعلتهم يشاركون فى الكتابة فيها.

المراجع

نامه فرنگستان - سال اول از شماره يك تا شماره ده - برلين ١٩٢٤.

از صبا تا نيما - يحيى آرين پور - جلد دوم - تهران ٢٥٣٥.

لغت نامه - على اكبر دهخدا - جلد دهم - تهران ١٣٧٣ ش.

بررسى ادبيات امروز ايران - دكتر محمد استعلامى - تهران ٢٥٣٦.

وثيقة محتويات الرؤية العشرينية في نظام الجمهورية الإسلامية

شيماء محمد علي
باحثة في الشئون الإيرانية

كيف بدأت الفكرة:

نشرت الصحيفة الالكترونية (تابناك) حديثا مع الدكتور محسن رضائي أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران، حول كيفية متابعة ومراقبة تنفيذ وإعلان ونشر الرؤية العشرينية لإيران حتى عام ١٤٠٤هـ.ش. ٢٠٢٥م، أشار فيه إلى نقاط وجزئيات جديرة بالملاحظة، مؤكدا أنه تم تجميع كتاب لحفظ ونشر مؤلفات آية الله خامنئي قائد الثورة ينشر في سلسلة خلال موقع اليكتروني.

وقال رضائي في تدشين خروج هذا الموقع: لاحظنا منذ عام ١٣٧٨هـ.ش. ٢٠٠٠م أنه إن لم تنسجم السياسات العامة والكلية، سيحدث نوع من الاضطراب والتشتت في برامج تخطيط الدولة، ولذلك أعلنا عن السياسات الاقتصادية، وبعد ذلك السياسات الثقافية والاجتماعية، ووصلنا في نفس العام في أمانة المجمع لهذه النتيجة، وهي ضرورة أن نخطط بشكل أفقي من أجل مستقبل البلاد، حتى تختفي كل السياسات المتناقضة، ويتجدد الغلاف الحقيقي للسياسات الكبيرة. وعندما طرحنا هذه الفكرة في لقاء أنا والسيد حجازي مع قائد الثورة مباشرة، قال حضرته: هذه إحدى الحلقات المفقودة في نظام الجمهورية الإسلامية. وكان هذا التعبير (الحلقة المفقودة) تعبيره، وقد حاورنا السيد خامنئي أكثر من عشر دقائق، وكان مفتاح كلامه أنه لو استطعنا أن نجد هذه الحلقة المفقودة، فذلك شيء جيد جدا وخارق للعادة لأنه سيوضح مبدأ العمل.

وكان اقتراحنا أن ينجز المجمع هذا العمل، فقال اكتبوا هذا الآن وقدموه لي، وأضاف بلغوا مجمع التشخيص بأنكم تعملون لمراقبة مستقبل إيران، فاعرضوا لي ما في الرؤية العشرينية. وقد تلقي مجمع التشخيص هذا الأمر باعتباره في الحقيقة إبلاغا رسميا. وكان كل إبلاغ يأتي أيضا للمجمع، يذهب لمجموعات الخبرة في الأمانة، وتبدأ الجهود من هناك، وهكذا استطعنا أن نبدأ العمل رسميا.

كان تعبير القائد حول هذه الحلقات المفقودة في النظام الجمهوري الإسلامي، نقطة مهمة جدا وأساسية، لأنه يجب رؤية ما هو يومي وما هو شهري وما هو سنوي، ونرصد مقالات الزعيم كاملة، لأنها مهمة في توضيح الأمور. ومن الممكن أن تتضح الرؤية أكثر فيما بعد، ومن ثم فكرنا أن نقترح على الزعيم عمل الرؤية فوافق ولم يبد أي تردد أبدا. لكن النقطة البارزة أيضا، وهي التي قد وضحت هذا الموضوع فيما بعد، أنه لم يكن هناك أكثر من مائة واثنين موضوعا بدأ على أساسها ذلك العمل، كانت الحكومات السابقة قد اقترحتها على القيادة، ووافقت عليها، لأن السياسة تشكلت في إطار هذه الموضوعات.

وأشار أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى النص الذي نشر بواسطة الموقع الإعلامي لمكتب قائد الثورة قائلا: كان هذا واحدا من الأعمال التي فعلناها عندما أخذنا الموافقة على النشر، فألقينا نظرة تاريخية على الخطة الخمسية لبرنامج تخطيط البلاد، فرأينا مثلا في عام ١٣٢٦ هـ.ش.١٩٤٨م أنه قد بدأ برنامج التخطيط في إيران، ورأينا أنه لم تكن لديهم قبل الثورة رؤية واضحة. وهذا هو الشيء الغريب في البرامج السابقة، مع أن الملك قال أشياء تحت عنوان الحضارة العظيمة، لكن لم يكن يظهر أبدًا دليل على أية خطوة جادة في برنامج تخطيط البلاد أو إدارة توجيه البلاد. وبعد الثورة حدثت أول محاولة في إيران، وذلك من خلال بحث «إيران ١٤٠٠هـ.ش.٢٠٢١م» لكنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا الفكرة الأساسية من داخل هذه الدراسات، وظل الأمر متوقفا بهذا الشكل، وقد أجريت دراسات جيدة، لكنهم لم يستطيعوا أن يجدوا الفكرة.

ربما كان هذا العمل (الرؤية) أقرب الوثائق لأفكار القيادة، وكنا نحن في دائرة أفكار إدارتها ونظمنا عملا يتناسب مع فكرها. لو تشابهت المسودة الأولية مع ذلك المشروع الذي وافق عليه المجلس، لكان مميزا، وكان حدث بعض التغيير في

المجلس أيضا. مع كل هذا أهملنا التعبير الأساسي، حيث كنا نفكر في ثمانية بنود، فاتجهنا فيما بعد لبحث الموضوعات الثقافية ولم يكن ضروريا أن نضمن المتفرقات النص الأساسي، لأن هذه التنمية يجب أن تقوم على أساس الاحتياجات الثقافية والإقليمية والتاريخية والجغرافية. وقد أضاف الزعيم كلمة أساسية للنص وهي هوية الثورة الإسلامية.(تابناك في ١٨ آبان ١٣٨٧هـ.ش. ٩/ ١١/ ٢٠٠٨م)

محتويات الرؤية:

صرح رئيس مجلس خبراء القيادة في (الندوة الدولية الثانية لإيران ١٤٠٤) التي عقدت في قاعة المؤتمرات الدولية بمبنى الإذاعة والتليفزيون: بأنه بعد عصر الدفاع المقدس حيث بدأنا البناء والتعمير، شعرنا أن البرنامج القصير المدى ضروري من أجل البلاد، حيث كانت أول خطوة في هذا المجال هي تدوين برنامج الخطة الخمسية، لكن لم نر ذلك كافيا، وفكرنا أنه يجب أن نرى أفقا أبعد، وطرحنا برامج تتناسب مع المقاطع الزمنية، ولهذا السبب فكرنا في رؤية تمتد خمسة وعشرين عاما، والتي طرحت باسم (الحضارة الإسلامية العظيمة) في حكومة البناء والتعمير.

وأضاف: كنا على أعتاب نهاية سياسات وقواعد هذه الخطة، وقد كنا سلمنا العمل للمجلس، لكن لأن فترة الحكومة قد انتهت لم يستمر هذا المشروع في الفترة التالية، وظل في المجلس. وفيما بعد صار البرنامج ذا المدة الطويلة مطلوبا أكثر، فطرحوا على الزعيم المعظم عمل رؤية الخطة العشرينية بدلا من رؤية الخمسة والعشرين، وأنجز العمل الكثير على أساس ذلك.

وأشار رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام توضيحا لذلك إلى أن نتيجة هذا العمل كان العديد من الكتب والمقالات والقرارات والبيانات والإحصائيات والأرقام، وقال: درسنا كل ذلك، ورأينا أن الإمكانيات والامتيازات موجودة، وحددنا العوائق والفرص والمخاطر، وأخيرا وضعنا في حسباننا احتياجات حركة الخطة العشرينية، وكان نتاج هذا العمل بحجم كتاب، وتم بحث هذا العمل في الهيئات المساعدة لمجمع التشخيص، وأخيرا تمت مناقشة الرؤية في ساحة المجلس، وتم إقرارها.

وأكد هاشمي رفسنجاني أيضا: أنه لو لم يعرف الإنسان نتاج هذا العمل العظيم لما استطاع أن يصل إلى داخل متطلبات العمل، ومن ثم حدد المجمع وظائف الخبراء ومراكز الإعلام، وكان هذا مع المراجعة للنتائج وللعقود وللمحتوي وللأهداف والالتزامات. ولمراكز الإعلام عمل قومي وطابع ثوري أيضا، حيث وضحوا العمل للشعب، ووضعوه في الدائرة، وانتظروا حتى يتحقق وتتبلور محتويات العمل في حياة الشعب، ولكن الرؤية العشرينية لم تندمج مع المحتوى الحقيقي للمجتمع، وللأسف لم تتجاوب الأحزاب معه، ولم تنتشر ثقافة عمل الرؤية في الحكومة والمجلس والقوة القضائية، في الوقت الذي نظم فيه هذا العمل السياسات الكلية وفوق الكلية، حيث أحيل من الزعيم المعظم إلى المجلس، وهم أيضا بحثوا بأنفسهم العمل كلمة كلمة، وأخيرا أعلنوه، وأشعر أن البند ٤٤ يجب أن تبدأ متابعته، فعمل المراقبة من الأجزاء الأساسية لهذا العمل، وهو عمل علماء الدين وعلماء كل العلوم في المجلس والهيئات. وقد حددنا نحن أسس تقييم العمل، ومن الممكن أن الأشخاص الذين نظموا هذا العمل لم يروا مثلا المجال الأخلاقي والنور القرآني والشريعة، رغم وضع أسس التقييم بكل دقة، وأنا نفسي أكدت في العديد من خطب الجمعة هذا الشأن، لكن هذه المواضيع يجب أن تكون مرتبة من أجل جيل الشباب، وفي الكتب الدراسية.

وأشار رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في توضيح أهداف عمل الرؤية: أن عمل الرؤية لديه أهداف كثيرة، وأحد هذه الأهداف هو تقوية البنية العلمية، واعتماد إدارة البلاد على العلم والمعرفة، وأن نقطة ضعف دول العالم الثالث هي ضعف المعرفة الأساسية في عملياتهم، في الوقت الذي تعتمد فيه الدول المتقدمة على علم ومعرفة اليوم، حيث أنها (دول العالم الثالث) تمتلك مصادر ومعادن طبيعية، وتتغير حياتهم بجمع المحصول من جيب الأجيال القادمة، وهذا العمل لم يكن عملا صحيحا، وكان سببا لتبديد المصادر وفقر الجيل القادم. وللأسف لم يستخدم العلم أيضا في الاستفادة من المصادر، بالرغم من أن بلادنا لم تكن دولة متأخرة، لكن لو قيمنا استهلاك الطاقة في إيران بالصين والهند، نرى أنه رغم تعداد سكانهم الهائل وتعداد سكاننا المحدود، نستخدم الطاقة بشكل متساوي تقريبا، في الوقت الذي يملك فيه هؤلاء محاصيل كثيرة، في الحقيقة نستفيد من مصادر الأجيال القادمة، ومن المصادر الطبيعية كلها، ونصدر كل ذلك بسعر أرخص حتى تتغير حياتنا. إن محور عمل رؤية الخطة العشرينية هو العلوم والفنون، لمعرفة أن الاستفادة الكبرى من العمل يجب أن تحدث، وندخر من بئر النفط مع الاستفادة من ضغط الغاز الذي يوجد أسفله. ليس العمل صعبا، بل العمل الجاد هو الاستفادة السليمة من المصادر بالعلم والتقنيات، هذه المصادر تضم تحت سيطرتها عشرات الآلاف من المنتجات، لكن نحن نملك أسوأ نموذج للإدارة، ولا نستفيد من النعم الإلهية وثروات البلد. ولكن بحمد الله أساس دولتنا قوي، ونحن نملك جامعة وطلابا كثيرين، ونصف جامعاتنا غير حكومية، وحلت مشكلة الجامعات الحكومية، لكن هذا لم يكن كافيا، ويجب أن نرتفع بمستوى المعرفة.

وأكد هاشمي رفسنجاني أن الأمن القومي عنوان آخر من أهداف عمل الرؤية، وأنه ضروري في كل الأعمال، ويحتاجه المجتمع لراحة البال والهدوء والطمأنينة. وقال: لقد أكدنا على الأمن الفردي والسياسي والاجتماعي، وتأمين العمل وسهولة العمل والكسب. لو لم توجد راحة البال من أجل ظهور المواهب لما صارت هذه المواهب، أو لاختفت في الدولة، أو هربت وذهبت للخارج، ويحصلوا على جهدها هناك، في الوقت الذي لو رأوا فيه الأمن في الدولة لغرسوا مواهبهم العظيمة في نفس المكان. إن تقوية العدالة الفردية

والاجتماعية والتوازن الإقليمي أيضا من الأهداف الأخري لعمل الرؤية. لم يأت هذا الأمر مع الهتافات والشعارات والكلام المعسول، لكن كان له طريق علمي واضح ومضيء. لو تمنينا وامتلكنا العدالة فلا يجب أن نقسم الفقر، لكن من الممكن توزيع العدالة مع تنمية الغنى. نحن لا نستطيع بدون العدالة والتقدم والتنمية والدخل السليم أن نحصل على الموارد البشرية والطبيعية.

وأشار رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام لموضوع التأمين الاجتماعي كعنوان آخر من أهداف عمل الرؤية، وأكد أن التأمين الاجتماعي لم يتحقق، لكن يحق للفرد منذ ولادته حتى توديعه إلى القبر أن يؤمن نفسه من ناحية الغذاء والدراسة والصحة والترفية والمسكن والعمل. وإن مثل هذا أيضا في دول العالم المتقدم، في حين أن السكن العادي للأسرة صعب، ولا تملك الصحة والعلاج والمسكن والعمل، وتأمين البطالة.

وذكر هاشمي رفسنجاني أن النمو مستمر، وأن القيادة حريصة على تعويض التأخر، وهو من الأهداف الأخرى التي كانت موضع اهتمام عمل الرؤية، فقد توقعنا نموا بنسبة ٨٪، وقلنا طبقا للأبحاث يجب رفع الكفاءة إلى ٥ , ٢٪، لأنه كلما أصبحت الكفاءة أقل كلما أصبنا بالضرر أكثر، في الوقت الذي لو زادت فيه الكفاءة ٥ , ٢٪ نستطيع أن نملك الطريق المؤدي إلى النمو.

وقال رئيس مجلس خبراء القيادة إن القوة البشرية والفضاء والآلة والتجديد والابتكار والانجازات العلمية والتقنية والإدارة أيضا، من الموضوعات المقررة في عمل الرؤية، وأضاف: لو أهملنا ولم نستفد من التقنية والعلم والابتكار سنتأخر، هذا مبدأ ديني ولا يجب أن يصبح يومنا يومان، بالتأكد لو لم نملك التقنيات الحديثة أو نستورد هذه العلوم فستغل أيدينا. ماذا يحدث لو لم نستفد من التقدم البيولوجي، والطاقة البسيطة والرخيصة، ونعتمد على المصادر غير المستنفدة؟ يجب أن نأخذ بالتكنولوجيا الحديثة، لأن الرياء والتأخر والهتاف لن يؤمن مستقبلنا.

أكد هاشمي رفسنجاني على ضرورة تقوية الروح الثقافية، والإسلامية والقومية باعتبارها رأس مال، وإلا ستكون البلاد في خطر مع وجود اختلاف القوميات والنزعات القومية، وظروف الحياة، ولو ضعف الإسلام ومدرسة أهل البيت تنضب الوحدة القومية أيضا، وينفرط عقد البلاد. إن محور ارتكازنا في هذه الدنيا المملوءة بالخطر هو الثقافة القومية والإسلامية وتقوية ذلك. وكان مثال ذلك فتن أول الثورة والدفاع المقدس وعصر البناء حيث كانت القومية والدينية من أهم محاور الارتكاز من أجل تخطي المشكلات.

وأكد رفسنجاني على الديناميكية الاقتصادية والمرونة في عمل الرؤية، خاصة في القطاع الخاص وحتى في القطاع الحكومي، وقال إن قطع العلاقة بالنفط، ووجود التنوع في المصادر والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية من الأهداف الأخرى المهمة لعمل الرؤية، إن قطع العلاقة بالنفط من مبادئنا الهامة، نحن نريد أن نحافظ على النفط باعتباره رأس المال القومي وادخار الاحتياطي، ونستفيد من هذا الاحتياطي، فيزيد الرصيد ونقلل المخاطر. وإن استقرار وتوسيع العلاقات الدولية والإقليمية والإمكانيات التقنية يجب أن يكون موضع اهتمام البلاد، لأن التفاعل العالمي حاجة ضرورية للتنمية ولحياة جيدة. هل من الممكن أن تتحول الدنيا إلى قرية عالمية بدون أن نتفاعل فيها؟ وهل من الممكن أن نتقدم بالنزاع مع الآخرين، وتزداد سياسة النزاع والاشتباك والهجوم؟ لا ينبغي أن يسمى التفاعل بمعني الاستسلام للآخرين، ويجب أن نستفيد من ذلك.

وأكد رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام على ضرورة رفع مستوى معيشة الشعب، وأن ما ذكره الإسلام باسم الكفاف والعفاف، ليس الحياة الصارمة، لكن نحن نملك إمكانية أن يعيش الشعب في الحد المتوسط، وليس بصدقة الطعام أو تربية التسول، لكن يجب أن نبني الناس ليقفوا على أقدامهم ويعملوا، ويؤمنوا أنفسهم.

وقال هاشمي رفسنجاني: إن تقوية الأسرة ومكانة النساء من الأهداف الأخرى لعمل الرؤية وأن حق النساء في بلادنا لم يعط بصدق، ونحن عارفون بتاريخ صدر الإسلام، ونعلم بالمكان الذي يدفنون فيه البنات أحياء، وكيف رفع نبينا مرتبة النساء، حتى عينوا في المجالات المختلفة. ونحن أيضا بلا شك قمنا بتحركات جيدة، وصار نساؤنا يعرفون القراءة والكتابة، لكن لم نضع في الحسبان وجودهم في الإدارة وخارج الأسرة، ولم نستفد من إثبات هذه الطاقة في المجتمع.

وقال: إن الحفاظ على البيئة، والانتباه لحقوق الأجيال القادمة من الأهداف الأخرى لهذا العمل، نحن لا نملك البيئة المناسبة، وأصبح التنفس في طهران والمدن الكبرى صعبا، ودولتنا دولة واسعة، ويجب أن نجد طريقة حتى نستطيع خلال عشرين عاما أن نحل مشكلاتها ببراعة وكفاءة، وأن نجد في هذا المجال معينا لأهدافنا.

إن وعي الشعب ركن أساسي للتنمية والتطوير، ويجب الاستفادة من الاتصالات والإعلام، فهذه الوسيلة أكثر دقة وسرعة وأقل نفقات، ولا شك أننا تقدمنا إلى حد ما في المجال الالكتروني، لكن لم نستفد منه بالقدر الكافي.

وقال هاشمي رفسنجاني في النهاية إن الهدف من طرح هذه الموضوعات هو معرفة المجتمع بتخطيط عمل الرؤية، وأضاف: أن هذا المؤتمر يدعم هذه الخطوة الجيدة، ونأمل أن تقوم وسائل الإعلام بالتعاون وتعريف معظم الشعب، لأن تشكيل القاعدة أساس الحياة القادمة وتقدم البلاد والجيش. وقال: لا يوجد في دنيا اليوم اختلاف حول التقنيات، أو تطوير المفاهيم الانتزاعية، فقدرة الإدراك أساس البنية التحتية المواجهة للأزمة، والاستفادة من الفرص المناسبة. وليس لبلادنا مفهوم مختلف عن الآخرين، لأن هذا أيضا في عقيدة ومبدأ النخبة المحورية. وأضاف: إن رؤية الخطة العشرينية بمثابة مرآة ووجه لمستقبل محسوب، وسيتحقق في ظل مشاركة وتعاطف كل الشعب والمسئولين.

الشعب الإيرانى يرفض دور المتفرج

■ فتحي أبوبكر المراغي
أكاديمى مصرى

بين موقف خامنئى وموقف موسوى يبرز العنصر الأهم فى المعادلة وهو الشعب الإيرانى الذى اندفع فى مظاهرات اعتراضية متوالية على مدار عدة أيام تعرض فيها لألوان من القمع ومات سبعة من افراده ومنتظر أن يلحق بهم اعداد أخرى، ما الذى دفع هؤلاء للقيام بما فعلوه وسيفعلوه ؟ هل هو حب جارف لموسوى أم كراهية شديدة لأحمدى نجاد،أم أن هناك شيئاً أقوى وأعمق ؟ ولماذا لم يسلموا بأنهم أقلية يجب أن تخضع لرأى الأغلبية؟

إن لعبة تداول السلطة وفق النمط الديمقراطى تفترض أن الحاكم القادم والحاكم السابق كلاهما مؤمن بدستور الدولة ومبادئها العامة وبالتالى فهو يحافظ على نفس شخصية الدولة وروحها وما يتبعها من ثقافة سياسية واجتماعية، ومن ثم ترضى الجماهير المؤيدة للمرشح المهزوم بحكم إرادة الأغلبية لأن المرشح الفائز كما أنه ممثل الأغلبية لا يشكل بالنسبة لهم خياراً يفضلون الموت عليه.

ما حدث فى الانتخابات الرئاسية الإيرانية يختلف عن هذا التصور المعتاد حدوثه فى البلدان التى تجرى بها انتخابات ديمقراطية، فهل هذا يعنى أن هناك اختلافاً أيديولوجياً جوهرياً بين موسوى وأحمدى نجاد جعل الجماهير الإيرانية الغاضبة على استعداد بأن تضحى بأرواحها من أجله أم أنه تعبير عن حالة غضب جماهيرى من ممارسات النظام بأسره وما كان تأييد موسوى إلا متنفساً أو مرحلة انتقالية سعت إليها تلك الجماهير الغاضبة؟

الشعب الإيرانى يدرك أنه لا يوجد خلاف إيديولوجى بين المرشحين الأربعة الذين خاضوا منافسات الانتخابات الرئاسية العاشرة فجميعهم مؤمن بنظام ولاية الفقيه وله تاريخ ثورى قبل نجاح الثورة وبعدها، ولهم نفس الآراء السياسية والاقتصادية والثقافية تقريباً وهذه طبيعة كل النخبة السياسية الإيرانية التى لا تسمح بوجود الخلاف الإيديولوجى داخلها، لكن النظام الإيرانى له طبيعة مزدوجة اشبه ما تكون بالعملة ذات الوجهين، تلك العملة أحد وجهيها جمهورى يعلى من قيمة الفرد ويجعل من الشعب مصدراً للسلطات ويؤمن بحق الانتخاب ومراقبة الشعب للسلطة الحاكمة من خلال البرلمان ويعلى من قيمة الحريات العامة وحقوق الأقليات، والوجه الثانى ثيوقراطى مذهبى يجعل رجل الدين المشتغل بالسياسة (الولى الفقيه) هو المسيطر على الحياة السياسية بل هو مصدر السلطات ورأيه أعلى من مجموع آراء الشعب وبإمكانه التشريع وتعطيل الحياة النيابية وهو منصب مدى الحياة ولا يمكن توجيه النقد إليه أو الاعتراض على قراراته، وبين هذين الوجهين يقف الشعب الإيرانى حائراً لا يعلم أن كان هو مصدر السلطات أم الولى الفقيه، فتارة يختار النظام الإيرانى إظهار وجه العملة المرسوم عليه سيادة الشعب والطبيعة الديمقراطية للنظام وتارة تفرض الأحداث على النظام الإيرانى أن يكشر عن أنيابه فى مواجهة شعبه ويحدثه من منطلق الولاية الدينية وحتمية الخضوع لإرادة الولى الفقيه ممثل الإمام الغائب الذى ينتظر جميع الشيعة رجوعه من سردابه منذ حوالى ١٤٠٠ عام.

إن الجماهير الغاضبة التى نزلت إلى الشارع الإيرانى ومعظمها من الشباب لم تعاصر فترة تولى رئاسة مير حسين موسوى لوزراء إيران ولعل غالبيتهم كانوا أطفالاً أو صبية

فى ذلك الوقت، ولذلك هم لا يندفعون إلى الشوارع مضحين بأنفسهم فداء لرجل عايشوه، وإنما يؤيدون الجانب الجمهورى الديمقراطى فى النظام الإيرانى لأن فيه الاعتراف بقيمة الفرد وسلطات الشعب لقد عانوا من الجانب الثيوقراطى فى النظام الإيرانى الذى يخلط بين ما هو دينى وما هو دنيوي، ويجعل جميع أفراد الشعب خاضعين لرأى رجل الدين فى كل شيء.

الجماهير الإيرانية الغاضبة لم تعرض نفسها للموت من أجل الصراع السياسى بين رجال النظام الإيرانى الحاكم وإنما هى فى معركة مصيرية، إنهم يرفضون إلغاء قيمة الفرد والخضوع لإرادة رجل الدين، لا يريدون تشكيل وعيهم الثقافى والاجتماعى على النحو الذى يروج له النظام، لا يريدون أن يتم تسييرهم من خلال ربط المصالح السياسية للنخبة الحاكمة بالمشاعر الدينية، لذلك كان موسوى اختيارهم لأسباب منطقية وأسطورية على السواء.

موسوى صرح فى بداية ترشيحه لنفسه أنه قطع عزلته السياسية التى امتدت عشرين عاماً لأنه رأى النظام الإيرانى ينحرف عن مساره، وأن القيم الجمهورية للنظام تتراجع وأنه سيعمل على إجراء تعديلات دستورية تزيد من صلاحيات رئيس الجمهورية وتحدد اختصاصات المرشد، كما أن موسوى بعيد عن جميع التيارات السياسة التى يأس منها ذلك القطاع من الشعب الإيراني، وفى بداية حملته الانتخابية كان من الصعب تصنيفه ضمن المحافظين أو الإصلاحيين. وربما اكتسب صبغة الإصلاحيين لعداءه الصريح لتغييب القيم الجمهورية للنظام الإيراني، أما الجانب الأسطورى فى أسباب تأييد الجماهير الغاضبة لموسوى يكمن فى الشخصية الإيرانية التى دائماً تنتظر القادم من المجهول ليحل جميع المشاكل، لأن عقيدة الانتظار ركيزة من ركائز المذهب الشيعي، وموسوى شكل لهم البطل القادم من المجهول والذى سمعوا عن قدراته على إدارة الاقتصاد فى حالة الحرب بنجاح لذا تعلقوا به.

على الجانب الآخر يجد المتظاهرون الغاضبون أحمدى نجاد الذى بدأ أول أيام رئاسته السابقة بتقبيل يد المرشد وكأنه يعلن خضوع الشعب لسلطة رجل الدين ويضع الجانب الجمهورى للنظام تحت أقدام الجانب الثيوقراطي، وما هى إلا أيام قلائل اتضحت بعدها سياسته الاقتصادية الرامية إلى تحويل الإيرانيين إلى متلقين للإعانات الحكومية أو إلى متسولين كما قال موسوي، ومن يتسول قوت يومه لا يمكن أن يناقش سيده المعطي.

أنفق أحمدى نجاد مليارات الدولارات من رصيد صندوق الاحتياطى النفطى على تقديم إعانات مباشرة لقطاعات من الشعب وكان رجال الدين والحوزات العلمية على رأس القائمة، لكن هذا لم يضمن له رضى الجميع، لهذا ثار المتظاهرون الغاضبون لأنهم رأوا أن موافقتهم على تلقى الدعم المالى المباشر من الحكومة وإقلاع الحكومة الإيرانية عن التنمية الحقيقية وتدعيم العمل الانتاجى تعنى كتابة صك عبوديتهم للنظام وكأن الحكومة الإيرانية تريد جعل جميع أفراد الشعب مثل طلاب المدارس الدينية الشيعية حيث يتكفل الشيخ بإعالتهم هم وزوجاتهم وأبنائهم طالما بقوا طلاباً لديه مهما بلغ عمرهم، إنهم يدافعون عن نمط الحياة الشريفة ضد التبعية والخضوع والتسول من أجل هذا ثار المعترضون الغاضبون.

لكن هل النخبة السياسية المعترضة لديها نفس الدوافع للدخول فى صراع مع النظام؟ تتكون النخبة السياسية الإيرانية فى معظمها من رجال الدين الذين شاركوا فى العمل الثورى والإطاحة بنظام الشاه وتتحدد مكانتهم فى النظام بقدر مشاركتهم وبقدر ما كان لديهم من قرب من الخميني، بالإضافة إلى رجال الدين يوجد بالنخبة قطاع من الجيل الثورى من المدنيين الذين أعلنوا إيمانهم بنظرية ولاية الفقيه وانخرطوا فى العمل السياسى وهم الذين يرتدون الملابس الأوربية على النمط الإيرانى ويرون ضرورة التوازن بين وجهى النظام، إلى جوارهم توجد فئة أقل حجماً وأعلى صخباً وهى بقايا الليبرليين والاشتراكيين الذين قضى النظام الإيرانى عليهم فى بداية سنوات قيامه، تلك الفئة أظهرت خضوعها لولاية الفقيه لكنها ترى دائماً نجاتها فى الجانب الجمهورى للنظام وتحارب باستماته الجانب الثيوقراطى لأنها قبلت فى الأساس الانضواء تحت مظلة النظام على أمل التمسك بهذا الجانب، وعلى هذا فهى ترفض الجانب الثيوقراطى للنظام مما جعلها فى حالة صراع مستمرة مع النظام.

المرشحون الأربعة الذين خاضوا المنافسات الانتخابية كان بينهم رجل دين إصلاحى وهو مهدى كروبى يجمع بين نمطية رجل الدين وتقبله لفصيلى النخبة الآخرين وهما الثوريين من غير رجال الدين وبقايا الليبراليين والاشتراكيين، والمرشح الثانى هو موسوى الثورى المدنى الذى أعلن تمسكه بحرفية ازدواجية النظام، ومع ذلك خرجت مظاهرات الجماهير الغاضبة تهتف باسمه على الرغم من أن ما جاء به لا يختلف كثيراً عن موقف كروبى لكن الجماهير الغاضبة فضلت من لم يشارك فى ممارسات النظام منذ عشرين عاماً ربما كتعبير عن رفضها التام لهذه الممارسات، كروبى غارق حتى أذنه فى المساومات السياسية واسترضاء بعض فصائل النخبة على حساب بعضها الآخر، والنقطة الفارقة بين موسوى وكروبى أن الجماهير الغاضبة تعرف تماماً أنهما كان ليقول لا أبداً لمرشد فى أى شيئ صغيراً كان أو كبيراً، لكن موسوى عبر عن التزامه بالقانون وأنه سيدفع الجميع إلى هذا الالتزام حتى لو

كان المرشد نفسه، إن الشعب الإيرانى يبحث عن قاعدة ثابتة تسير البلاد وفقها لا أن تكون القاعدة الوحيدة التى تحكم إيران هى رغبة المرشد أياً كانت. ثم يأتى أحمدى نجاد ومحسن رضائى ولا فرق بينهما وربما كان دخول رضائى الانتخابات كتمهيد من المرشد لتوليته الرئاسة بعد انتهاء فترة أحمدى نجاد، أحمدى نجاد هو العنصر الدخيل على النخبة السياسية الإيرانية فهو لا ينتمى إلى فصائلها فهو من الحرس الثورى مؤمن بإعلاء الجانب الثيوقراطى على الجانب الجمهورى للنظام بل ان البعض فى إيران شبهه بهتلر الذى استغل البنية للديمقراطية لنظام الحكم فى ألمانيا فى حقبة الثلاثينات للوصول إلى السلطة ثم قام بتدمير هذه البنية وخلق نظاماً ديكتاتورياً، أحمدى نجاد لا يؤمن بالتعددية الحزبية ولا بأن الشعب مصدراً للسلطات فهو أعلن ولائه الفكرى لآية الله مصباح يزدى الذى يرى أن الولى الفقيه له جميع السلطات سواء رضى به الشعب أم لم يرضى لأن الولى الفقيه سلطته مقررة منذ الأزل بتفويض من الإمام الغائب، مع هذا لم تكن أفكار أحمدى نجاد هى الدافع لاندلاع الصراع السياسى بينه وبين النخبة الإيرانية لأنهم لم يصطدموا به فى البداية وإنما جاء الصدام بعد تجاوزه لقواعد العلبة وعدم تقسيمع للغنيمة بين الحلفاء وهو ما عبرت عنه جماعات المحافظين التقليديين وعلى رأسهم حبيب الله عسكر أولادى سكرتير عام جمعية المؤتلفة الإسلامية الذى استبعد فصيله من انتخابات المحليات والانتخابات التشريعية التى أجريت فى عهد أحمدى نجاد، وامتد الأمر إلى الهجوم على رفسنجانى واتهامه بالفساد المالي، مع الإطاحة بطبقة التكنوقراط الإدارية التى تكونت فى عهد رفسنجانى ونمت فى عهد خاتمي، وتولية ضباط الحرس المتقاعدين مكانها.

إن ما حدث فى عهد أحمدى نجاد يكاد يكون انقلاباً سياسياً دبره مرشد الثورة ضد جمهورية النظام مع الإطاحة بأركان النخبة السياسية الإيرانية التى تكونت على مدار ثلاثين عاماً ويأتى تحرك النخبة السياسية كانقلاب مضاد فى محاولة للحفاظ على الطبيعة المزدوجة للنظام والتمسك بامتيازاتهم وصد هجوم الحرس الثورى على النخبة السياسية.

إذاً الاختلاف واضح بين دافع الجماهير الغاضبة لتقدم أرواحها فى المظاهرات وبين دافع النخبة السياسية للدخول فى صراع سياسى شبه انتحارى مع سلطة المرشد والأجهزة الأمنية التابعة له، ومع اختلاف الدافع يرجح اختلاف السلوك فى الأزمة، ومع أن النخبة السياسية هى الأكثر تنظيماً واحترافية من الجماهير الغاضبة إلا أن دافعها للاعتراض لا يتجاوز حدود الصراع السياسي وهى فى هذه الحالة من الممكن أن تقوم بمناورات سياسية أو تنازلات مع تصاعد الضغط عليها وهو ما بدء هاشمى رفسنجانى القيام به فعلاً، أما الجماهير الغاضبة فلا تملك إلا أرواحها لتقدمها فداء لمعتقداتها، وفق هذه القاعدة يرجح أن تسير الأمور فى الأيام القادمة.

رؤي عربية

الانترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير دراسة حالة إيران

عادل عبد الصادق
باحث بوحدة المعلوماتية والانترنت
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

أولا: - العلاقة بين الانترنت والديمقراطية بين التأييد والمعارضة

١- الاتجاه المؤيد لدور الانترنت فى دعم الديموقراطية

دفع التطور السريع للانترنت إلى نوعين من الاتجاهات احدهما يقر بان الانترنت أصبح له دور فى إحداث تحولات فى هيكل النفوذ السياسى ومن شانه إضعاف نفوذ الجماعات المنظمة والنخب السياسية، وإعادة تشكيل المجتمع وأسس النظام الاجتماعي، وكشفت أيضا إن الانترنت دورا كوسيلة اتصال فى الحياة العامه، ودور الانترنت فى تسريع نمط التعددية pluralism داخل المجتمعات وداخل المجتمع الدولى ككل حيث يساهم فى المزيد من التفتت فى النظام القائم لصالح جماعات المصالح السياسية واتجاهها إلى المزيد من المرونة فى تماسكها المؤسسى.

ولم يقتصر دور الانترنت على العمل السياسى بل امتد ليشمل الديمقراطية باعتبارها «عملية»مستمرة وذات أبعاد شتى حيث تتضمن دور فى التغيير السياسى والاجتماعى والاقتصادى المعضد للتغييرات الديمقراطية والقادر على خلق وترسيخ قيم ديمقواطية.، ويتزايد دور الانترنت مع مواجهه الديمقراطية القائمة على المشاركة بعض المعوقات والتحديات فى سبيل قيامها بدورها، حيث قدمت الثورة التكنولوجية عامة والانترنت خاصة طوق النجاة وبارقة الأمل فى تحفيز القيم الديمقراطية من جديد، وتنشيط عمل المؤسسات الديمقراطية وكذلك التأثير فى طبيعة اجرءات العملية الديمقراطية، ويظهر ذلك من خلال الدور الجديد الذى تلعبه أدوات الرأى والتعبير عبر الانترنت والذى تداخل وظيفيا مع الأدوات التكنولوجية والاتصالية الأخرى ، وظهرت شبكة الانترنت كاداه للاتصال المختلف بما اثر على طبيعة الاتصال بالجماهير والرأى العام والمشاركة السياسية وتقديم أدوات واليات جديدة فى العملية الانتخابية وإدارتها بما يساعد على تحقيق النزاهة السياسية بما ينعكس على الشرعية السياسية ومن هذه الأدوات التصويت الالكتروني.

وأخذت القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية فى استغلال تلك الإمكانيات الجديدة بالإضافة إلى دور تلك الأدوات فى ظهور فاعلين جدد فى الحياة السياسية، وظهرت خصائص الانترنت ككيان ديمقراطى قائم بذاته حيث انتشار حرية الرأى والتعبير ومشاركة إى فرد فيها بدون تفرقة بسبب الدين أو اللون أو الجنس، هذا بالإضافة إلى فاعلية تلك الأداه بتميزها بأنها وسيلة إعلام غير تقليدية رخيصة التكلفة سريعة الانتشار ومتعددة الوسائط الإعلامية من الصوت والصورة والنص والفيديو. فى الفضاء الالكتروني،

وبما مثل ذلك بنية تحتية هامة للديموقراطية. والتى لا تتوافر إلا إذا ما توافرت الأجهزة وشبكات الاتصال

والمعلومات والثقافة السياسية، وأصبح ذلك يتوقف على نسبة الدخول إلى الشبكة أو حجم انتشار أجهزة الاتصال والمعلومات أو عدد مستخدمى الانترنت من عدد السكان Access. وأصبح للانترنت دورا فى ممارسة وعمليات الديمقراطية التى تساعد فى تحديد ماهية الحقوق المدنية وتحسن من أداء الحكومات وتحد من البيروقراطية والفساد بل كذلك المساعدة على إيجاد عدد من مواقع الانترنت التى تدعم فكرة الديمقراطية ،

وتحاول إن تحفز دوره الايجابى فى ممارسة ومفهوم الديموقرطية، بما يتيحه من معلومات عن الحقوق السياسية والآليات للدفاع عنها، وإتاحة إشكال منضبطة من الاتصال الأفقى المباشر بعيدا عن البيروقراطية. بما يساعد على تنمية الحكم الرشيد والشرعية السياسية، وساعد الانترنت فى ظهور تغيير جيلى مع قدرته على اتساع عضوية التجمعات الافتراضية وتنشيط قدرة المجتمعات المحلية والعالمية على العمل المشترك لمواجهه المشكلات وإيجاد حلول لها، وتنشيط دور الأحزاب السياسية التى تمثل مؤسسة أساسية فى العلاقة بين المواطن والدولة وتمثل الانترنت دورا هاما فى زيادة إعداد المواطنين المعنيون بأحوال الحكم فيما يعرف «المواطن الحيوى « أو الناقد، والذى يحمل توقعات عالية تجاه الديمقراطية كنموذج ولدية تقييم اقل للأداء الفعلى للمؤسسات التمثيلية،

فوفقا لمؤشرات الديمقراطية التى تتيح فرص اكبر للمواطنين للتعبير عن أرائهم للمشاركة فى عملية صنع القرار واستخدام واسع للمبادرات الفردية والجماعية والقدرة التنظيمية العالية فان الانترنت أتاح وعى عام بدعم حقوق الإنسان مع توافر المعلومات حول ماهية تلك الحقوق وأهميتها وكيفية الحفاظ عليها والدفاع عنها والمؤسسات التى تساندها عالميا ومحليا، وظهرت مواقع على الانترنت متخصصة فى حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية وكذلك للرقابة على الانتخابات والتصويت على القرار ت الحكومية،

وأصبح الانترنت وسيلة هامه فى مجال التعبير عن الذات وتبادل الأفكار ووجهات النظر، وفى استطلاعات الرأى العام وتشكيل تصور شبه آنى لاتجاهات الرأى حول الأحداث والتغيرات، من خلال مراجعة التعليقات التى تتبع الأخبار، والمساهمات والمدونات إلى جانب التصويت الالكترونى وزوايا الحوار والمنتديات الالكترونية. ومثل الانترنت نقطة تحول كبيرة فى دور وسائل الإعلام فى رسم السياسات العامة وتشكيل الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا المختلفة، وتعزيز موقعها كوسيلة فعالة لمراقبة الأداء وكشف التجاوزات وتوفير المعلومات عن الممارسات الخاطئة وتكريس مبدأ الشفافية وتفعيل دور المحاسبة.

وأداه هامه فى العملية السياسية وتشكل وقودا لإثراء هذه العملية فضلا عما يوفره الانترنت من معلومات بلا قيود والتى تتيح بدورها للجمهور معرفة الشئون العامة وإتاحة الفرصة للتعبير عن الرأى عبر أدوات رخيصة وسهلة وسريعة الانتشار كالمجموعات البريدية وغرف الدردشة والمنتديات واستطلاعات الرأى الالكترونية والمشاركة فى الانتخابات، وما يكون له تأثير فعال حول التعبئة العامة لقضايا المجتمع، ويعد الانترنت قناة جديدة ذات بعدين للاتصال حيث يعمل فى وظيفة دعم وتقوية الاتصالات بين المواطنين والمؤسسات الوسيطة والتى تشمل الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى والحركات الاجتماعية وجماعات المصالح ووسائل الإعلام، وعمل الانترنت على إزالة الحواجز إمام مشاركة الفاعلين المهشمين فى عملية صنع السياسات العامة والإدارة المدنية إمام العديد من الجماعات التى كانت بعيدة عن مجريات السياسة.

وأدى الانترنت إلى انتشار القوة السياسية داخل المجتمع، ووفر أداه هامه إمام المواطنين لجمع المعلومات حول القضايا العامة لتعبئة شبكات المجتمع خلفها وجعل هناك شبكة متعددة حول كيفية وضع حلول ملائمة لتلك المشكلات التى تعترض المواطن العادى فى حياته اليومية، والتى يتم نقلها فى المدونات والصحافة الالكترونية والمواقع الاجتماعية العامة والتى تشكل جماعه ضغط تدافع عن هذه الحلول عبر أنظمة التصويت الالكترونى أو عدد أعضاء تلك المجموعات وجمع التوقيعات والأعضاء فى المجموعات البريدية بالإضافة إلى استغلال ما يتيحه الانترنت من وسائط إعلامية فى نقل الحدث أو القضية نصا وصورة وصوت وفيديو عبر الانترنت للمساهمة فى تغيير الأفكار وتعبئة الرأى العام والضغط على صانعى القرار أو معالجة سلبيات داخل المجتمع للعمل على إيجاد نوع من الشفافية ومواجهه الفساد.

ويمكن إن يساعد الانترنت فى تسهيل الفرص المتاحة لخلق ديمقراطية مباشرة مثل التصويت الالكترونى حول القضايا العامة أو فى الانتخابات بما يساعد على دعم محاسبة الحكومة مثل دعم وتنشيط شبكات المجتمع والمناطق النائية أو البعيدة وفى كل تلك الطرق يعرض الانترنت لأعاده الاتصال بالناس بالعملية السياسية وتحفيز خروج الطاقات المدنية والعمل الأهلى.

كما إن قدرة المعارض على إتاحة الفرصة لكافة الثقافات والتيارات والهويات والعرقيات المختلفة للتعبير عن نفسهما من شانه إن يعزز من قيمة الاختلاف داخل المجتمع الدولى ويدفع من قيمة الحوار والسلام، وظهور دبلوماسية افتراضية جديدة تلعب بها الشعوب دورا أساسيا للتفاعل فيما بينها.

٢- الاتجاه المعارض لدور الانترنت فى دعم الديموقراطية

أما الرأى الأخر المتشائم فيرى إن الانترنت يفشل فى نقل

الأنماط الموجودة للمشاركة السياسية بالإضافة إلى انه وعمل على توسيع الفجوة بين من يملك الدخول على الانترنت وبين من لا يملك، وعلى الرغم من قدرة الانترنت على إثارة النقاش العام حول القضايا إلا انه يفشل فى إيجاد طابع أو إطار مؤسسى يدافع عن هذه المصالح كالدور الذى يمكن إن تقوم بة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح التقليدية ووسائل الإعلام، كما إن الفضاء الالكترونى يمكن إن يخضع لسيطرة شركات عالمية بما يمكن إن يساعد فى التأثير على الرأى العام العالمى ويتم التركيز على قضايا انتقائية لا تعبر بوضوح عن القضايا الفعلية التى يعيشها المواطن على أرض الواقع،

كما إن الإشكال الجديدة للتجمعات الافتراضية عبر المواقع الاجتماعية يمكن إن تؤدى إلى تقويض التفاعل الفعلى المباشر والذى يكون له دور فى بناء الثقة وذلك على الرغم من إن الانترنت تدعم الأشكال التقليدية للاتصال، وتظهر إمكانية الخوف من الوقوع تحت سيطرة أقلية يحاولون إن يفرضوا أجندتهم ورؤيتهم الخاصة التى قد لا تعبر عن مواقف الرأى العام ولا تمتلك فقط سوى القدرة الإعلامية العالية عبر الانترنت، ودون إن يتم تغيير الأفكار بطرق ديمقراطية كما إن المعلومات السياسية التى يتم عرضها على الانترنت قد لا تعبر عن معظم اتجاهات الناس وقد تتعرض للتشويش والتزييف ونشر الشائعات.

كما إن الفجوة الرقمية يمكن إن تساهم فى إحداث خلل اجتماعى داخل المجتمع، كما إن الدول قد استخدمت الانترنت لممارسة مزيد من الضبط والسيطرة والرقابة، ودعم فرص حدوث حالة من الاستقطاب السياسى وإضفاء الطابع الفردى والشخصى على الانترنت. الذى ينتج من إتاحة الفرصة لكافة الأفراد دون تمييز فى التأثير على المنتج الإعلامى من خلال أتاحه الفرصة لعامة الناس من الوصول إلى الأخبار والمعلومات غير المقيدة بالحواجز التقليدية الزمنية والجغرافية بما يؤدى إلى زيادة الطابع الفوضوى أو الشعبوى لصالح تقليص دور النخبة التى تملك القدرة والمعرفة الكافية لصياغة أهداف المجتمع وممارسة الضغط، مما قد يؤدى إلى نشر الشائعات والفوضى بما يؤثر بالسلب على الأداء الديمقراطية بل ويدفع النظم السياسية إلى ممارسة سالبة للحريات تحت دعوى الحفاظ على الأمن.

وعلى الرغم من أن الانترنت أداه من أدوات دعم عمليات التحول الديمقراطى والإصلاح السياسى فانه يمكن كذلك إن يتحول إلى أداه فى أيدى معاديين الديمقراطية من اجل فرض المزيد من الرقابة على المعارضين وانتهاك الخصوصية وحرية الرأى والتعبير، حيث يتم استغلال الحرية التى يوفرها الانترنت للمعارضين من اجل القيام بالمزيد من الاعتقالات، كما إن من يستفيد من الانترنت هم النخبة فقط ومن ثم فان ما يتم عرضة لا يعبر عن الجماعات الفقيرة المهشمة التى لا تملك فرص الوصول للانترنت أو تعانى من الأمية والمشاكل الحياتية، ومن ثم فان دور الانترنت فى دعم الديمقراطية محدود كما إن بعض النظم السلطوية كبورما وكوبا تستخدم الانترنت كاداه للدعاية من قبل الدول وإفساح المجال بشكل اكبر لوجهه النظر الرسمية فى مقابل الفرص المتاحة للأصوات المعارضة.

أو إن تستخدم النظم السياسية الانترنت كاداه للتعبئة والتأثير فى الرأى العام، وكذلك استغلال الروابط التى يكن إن تنشا من خلال الانترنت بين النظم السياسية القائمة وغيرها فى الخارج أو مع الشركات الكبرى العاملة فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بما يأتى على حساب المعارضين لتلك النظم أو مستويات الحرية السياسية بها، وقد تستخدم النظم السياسية الانترنت فى تقوية التحالف والاتصال مع الدول الحليفة الدكتاتورية. فالى جانب ما ساهم بة الانترنت من فرص هامه للمجتمع الدولى على كافة المجالات إلا انه ساهم كذلك فى ظهور بعض الاستخدامات السيئة كبث الكراهية الدينية والعنصرية عبر الانترنت خاصة مع دورة فى الكشف عن الهويات والقوميات والأديان والثقافات المختلفة، والجريمة الالكترونية والإرهاب وليمثل عنصرا من عناصر تهديد الأمن القومى خاصة للدول المتقدمة حيث اعتماد اغلب مرافئها الحيوية على الانترنت. ودور الانترنت فى الكشف عن الهويات والقوميات والأديان والثقافات. مع تأكل سيادة الدولة القومية أدى إلى تنمية الصراعات الايدولوجية والمساعدة فى تنمية اتجاهات الكراهية والعداء تجاه الأخر ، وأصبح هناك خطورة سيطرة رأس المال على العملية السياسية بتحكمه فى العملية التكنولوجية، وكذلك ما قد تتعرض له تلك الأنظمة من اختراق أو قرصنة بشكل يؤثر على أدائها وشفافيتها،

كما إن هناك خطورة إن تساهم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى التوسيع من حده الفجوة الرقمية بين الأغنياء والفقراء بشكل يؤثر على التغيرات الاجتماعية على نحو سلبى وتقف قضية الفجوة الرقمية جنبا إلى جنب مع ضمان توفير فرص الدخول للانترنت من قبل الجماعات والتى تبقى بعيدة ومهمشة لأسباب اقتصادية واجتماعية والتى تعد فرص دخولها محاولة لمواجهه الفجوة الرقمية، وإن الدخول للجمهور كمتحدث رسمى أصبح أكثر سهولة عن طريق الانترنت وهذا ما قد يؤدى إلى عدم وجود مساواة ديمقراطية فى الفرص المشاركة فى المحتوى المتنوع للشبكة.

وقد يتعرض ذلك إلى سيطرة شركات كبرى عاملة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال أو سيطرة رأس المال على التوجيه السياسى للتكنولوجيا حيث قد يبرز فكرة صناعه

الجمهور الوهمى خلف قضايا معينة كما إن محركات البحث قد تستخدم سياسيا لخدمة إغراض معينة أو قد تستخدم الدول التسلطية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتحديث الطابع السلطوى لها دون إن يعنى ذلك تهديدا لشرعيتها أو تشكل حدا لممارستها فى مجال انتهاك حقوق الإنسان، كما تحتاج الديمقراطية الرقمية إلى درجة من الوعى التكنولوجى والتدريب على استخدام تلك الآليات الجديدة والتى لا تتوافر بدون استثمارات ضخمة فى التنمية البشرية، كما إن شبكة الانترنت تحتكر إدارتها الولايات المتحدة وتمارس الرقابة عليها بالإضافة إلى الدور الرقابى للنظم السياسية على محتوياتها.

ثانيا :- الوظيفة الديمقراطية للانترنت ووسائل الاعلام الجديد.

مد الانترنت حبال الاتقاد للقيم الديمقراطية والتى تآكلت فى المؤسسية الهرمية وأصبح مدعاة للفساد السياسى والمالى وبشكل حال دون قيام المؤسسات الديمقراطية بدورها كهمزة وصل بين النخبة والجماهير، وكذلك اثر الانترنت فى أداء الحكومات عن طريق تبنى الحكومة الالكترونية والعمل على القضاء على البيروقراطية الحاضنة للفساد الإداري، وعملت على تقليل حجم التكلفة بما اثر على توسيع حجم النشاط السياسى وتعدد الفاعلين بما عمل على زيادة مساحة العرض بين الناخبين أو المرشحين ومستهلكى السياسة بصفه عامة.

وزادت القدرة على تحسين الأداء السياسى والدعاية الجيدة، وتعدد البدائل السياسية أمام المواطن أو الناخب وتعدد طرق إقناعه بطريقة جذابة ومستمرة ومتلاحقة، مما يؤدى إلى صياغة الرسالة الإعلامية عبر وسائل الاتصال الحديث بشكل جيد بشكل يستجيب معها متلقى تلك الرسالة ويتفاعل معها ويبدى راية فى نوع من التغذية الاسترجاعية بين صناعى القرار السياسى والجمهور، واثر ذلك على خفض تكلفة الحملة الانتخابية وتعدى البيروقراطية التى كانت تحول بين الجمهور والنخبة، وأعطى ذلك دورا هاما لدور الفرد فى الإعلام الالكترونى بشكل يساعده على التأثير على القرارات الحكومية ويعزز من فرص المساءلة والرقابة على أداء الحكومات، وبما يؤدى لترشيد قرارات السياسة العامة بما ينعكس فى شكل ايجابى فى شفافية القرارات وملائمتها لتحسن مستوى المعيشة ودفع الحراك السياسى والاجتماعى وتحسن الوضع الاقتصادى . وأصبحت العملية السياسية بتفاعلاتها وإطرافها ومؤسساتها تشهد تأثير إيجابى على تقليل حجم النفقات فى العديد من الأنشطة السياسية اللازمة للمجال السياسى العام، كما ساهمت فى زيادة الكفاءة الإدارية خاصة تمكن الإطراف السياسية من إدارة سلاسل العرض والطلب بطريقة أكثر فعالية، وزيادة التنافسية بين فاعلى العملية السياسية وجعل رأس المال السياسى أكثر شفافية.

وأصبح تأثير الانترنت على الديموقراطية أمر واضح على الأقل فى المساهمة فى تغير الثقافة السياسية وان لم يتم نضوجها فى شكل تغيير ديمقراطي، كما إن دور الانترنت فى التغيير يأتى فى شكل تدريجى شان كافة التغييرات الاجتماعية التى تأخذ فترة زمنية، كما إن عملية الانفتاح العالمى التى أتاحه شبكة الانترنت جعلت هناك تأثيرا لما يتم من سياسات قمعية محلية على الرأى العام الدولى بما يؤثر بالتالى على تنامى ضغوط دولية على تلك النظم لتغيير سياستها. كما انه على الرغم من دور الانترنت فى زيادة المشاركة السياسية إلا أنها لا تعد شكلا من إشكال الديمقراطية العامة وأنها ليست الوحيدة التى تؤشر لمستوى الديمقراطية حيث إن الديمقراطية التمثيلية أو اللبرالية تعتمد على ثلاثة إبعاد هى التنافسية التعددية بين الأحزاب والإفراد من اجل الحصول على مواقع خاصة بالسلطة، والمشاركة المتساوية بين المواطنين فى اختيار ممثليهم من خلال انتخابات حرة دورية وعادلة وكذلك وجود الحريات السياسية والمدنية التى تتعلق بحرية الرأى والتعبير والنشر والتنظيم.

وعلى الرغم من وجود ممارسات خاطئة سواء من قبل الدول أو حتى الأفراد أو الجماعات الإرهابية التى تستخدم الانترنت استخداما سيئ إلا إن تلك الممارسات لم تستطع إن تحول دون الوجه الايجابى للانترنت أو عن حجم الانتشار الواسع عالميا لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، كما إن مسالة حرية الانترنت أصبحت محل جدل دولى عام حتى داخل البلدان الديمقراطية التى أصبحت هى الأخرى تنتهك تلك الحرية تحت دعاوى مكافحة الإرهاب.

كما إن الانترنت يمكنه إن يعمل على تقوية المؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية والسلطة التشريعية، وكذلك تسريع عملية الربط بين الحركات الاجتماعية الجديدة وتنمية شبكات المجتمع المدنى وتوفير قاعدة للأحزاب المعارضة والأقليات التى ترغب فى تغيير النظم السلطوية. ويجب إن نقر بحقيقة إن دخول الانترنت بما حملة من تغيرات ثورية داخل المجتمع بكل مداها ومجالها كانت اسبق من إن يتم ملائمتها واستيعابها مؤسسيا وقانونيا وثقافيا داخل النظام السياسى والمجتمع المصري.

وامتددت حقوق الإنسان بشكلها التقليدى المعهود لطابع رقمى واجهها صعوبات تشريعية وقانونية إما لأدراك النظام السياسى لخطورة الاداه الجديدة فكان التعامل معها بكل حزم عبر سياسات قمعية كانت تلاءم فترات سابقة، أو لعدم استعداد المجتمع المحافظ ثقافيا ودينيا واجتماعيا على استيعاب تلك الحرية المفتوحة والتى إن تم إطلاقها

دون ترشيد قد تكسر من شبكة العلاقات القائمة داخل طوائف المجتمع وتنويعاته السياسية والدينية. أو لان الدولة أصبحت فى مرحلة تحاول بلورة موقف واضح من تلك الحقوق الجديدة قانونيا وسياسيا بين إن يتم التعامل معها على أساس الوسائل التقليدية أم تحتاج إلى معاملة خاصة تبعا لاختلاف الآلية والتأثير، والانترنت كمرفأ ووسيط للممارسة العملية الديموقرطية يصبح أداه فى أيدى الفاعلين السياسيين والمنظمات والمؤسسات السياسية والذين يستخدمون الانترنت كاداه للتعبير عن الرأى والمشاركة فى دفع عملية صنع القرار.

كما إن الانترنت يمكن إن يساهم فى دعم الديمقراطية وفقا إلى عوامل ذاتية تتعلق بخصائصه الذى يتميز من خلالها بسرعة انتشاره ورخص تكلفته وأيضا إلى ما يمكن إن يوفر فرص اكبر إمام المواطن للمساهمة فى عملية صنع القرار وفى تداول المعلومات والشفافية وما يمكن إن يتم العبير عن الموقف من تلك السياسية فى شكل تغذية رجعية والتى يمكن إن تعمل على ترشيد القرار السياسى، كما توفر الانترنت فرص للقوى المهشمة والمحرومة للتعبير عن نفسها ومصالحها، وقد تعدى الانترنت كونه وسيلة اتصال ليصبح كونه يقدم كخدمة للمواطنين، ومن ثم فان تقديم تلك الخدمة يرتبط برضاء المواطنين باعتبارها واجب من واجبات الدولة والحكومة.

ومن ثم فأنة يمكن القول انه حتى ولو أصبح الانترنت أداه للقمع فان ذلك سيؤدى إلى انهيار تلك القبضة تدريجيا إمام معارض شرس ومستمر ومتواصل بشكل سيؤثر على فاعليه تلك المواجهة الأمنية، وخاصة وان حرية الانترنت أصبحت تؤشر لدرجة الحرية السياسية لدى المواطنين والانفتاح السياسى للدولة، حيث تعكس أدوات الرى والتعبير عبر الانترنت كا لمدونات والصحافة الالكترونية نوعا من التغذية الاسترجاعية تجاه القرارات الحكومية، ومن ثم فان كفاءة النظام السياسى تتوقف على قدرته على امتصاص هذه المطالب وإتاحة الحرية المناسبة. وهكذا فانه كما تتدرج الدول فى درجات الحرية واحترام حقوق الإنسان أصبح موقف الدولة من المدونات يشير إلى درجة تمتعها بالديمقراطية والاستقرار السياسي.

وخاصة وان تزامن الدخول للعصر الرقمى جاء مع تحولات اجتماعية كبرى فعملية إدماج الأفراد فى المؤسسات التى تقوم تقليديا بدورها الوسيط بين الحاكم والمحكوم وبناء الانتماءات ودفع الحراك الاجتماعى والسياسى يبدو وقد أصابها الوهن على اقل تقدير، فلم تعد تقوم بدورها، وهذا ما دفع الأفراد للتأقلم لبناء انتماءات جديدة والتعبير عن مصالحهم بشكل يتجاوز تلك المؤسسات التقليدية، مستندين على ما أفرزه الإنترنت من أدوات تعبير وتواصل، وكذلك إتاحة الفرصة أمام المواطنين لتشكيل تفضيلاتهم والاتصال بمرشحيهم ويصبح هناك مسئولية محاسبة عن طريق الاقتراع والتى تساهم فى تفعيل الحراك السياسى.

والمساهمة فى تفعيل دور المؤسسات التمثيلية فى العملية الديموقرطية والتى تصبح بحاجة إلى دور الأحزاب السياسية وممثلى السلطة التشريعية والمجتمع المدنى بالإضافة إلى الدور الفردى للمواطنين وتصبح المشاركة الواسعة للمواطنين هى أساس الديمقراطية والتى تساعد على دعم المنافسة الحزبية وتشكيل المجال العام عبر الإعلام الجديد وتعبئة المجتمع المدنى ودعم الشفافية والمحاسبة فى عمليات صنع القرار وتقوية أداء الخدمات الحكومية للمواطنين ومن ثم فان الانترنت يقوم بدور فى دعم عملية الديمقراطية وتحسين أدائها وتجديد مؤسساتها وقيمها.

وقد يتوقف درجة الدعم التى يقدمها الانترنت للديمقراطية على قدرة الحكومات والمجتمع المدنى لاستغلال الفرص التى تتيحها القنوات الجديدة للمعلومات والاتصالات لدعم قلب المؤسسات التمثيلية التى تصل ما بين الدولة والمواطن، ومن هذا المنطلق تصبح فرص المشاركة العامة والإدارة المدنية تتم من خلال التكنولوجيا الجديدة ويتم توفير المعلومات من خلالها التى تدعم الشفافية والانفتاح والمحاسبة للهيئات الحكومية على المستوى الوطنى والدولى وكذلك تقوية قنوات التفاعل بين المؤسسات الوسيطة والمواطنين. وزادت القدرة على تحسين الأداء السياسى والدعاية الجيدة، وتعدد البدائل السياسية إمام المواطن أو الناخب وتعدد طرق إقناعه بطريقة جذابة ومستمرة ومتلاحقة، مما يؤدى إلى صياغة الرسالة الإعلامية عبر وسائل الاتصال الحديث بشكل جيد بشكل يستجيب معها متلقى تلك الرسالة ويتفاعل معها ويبدى راية فى نوع من التغذية الاسترجاعية بين صناعى القرار السياسى والجمهور، وتتميز ادوات الرأى والتعبير عبر الانترنت بخصائص تميزها لعل أهمها وجود عناصر حيادية

وشكلت فى مضمونها ترسيخ للقيم الديموقرطية على المستوى النظرى وكذلك تواجد طرق جيده لممارسة تلك الديمقراطية من خلال البرمجيات والتطبيقات ويتمثل ذلك فى عده مزايا تمثلت أهمها فى: حرية الاستفادة من المعلومات الشخصية والحصول عليها وحرية إنتاجها. وتعدد مستويات الخدمة واختلافها للخدمات التى تقدم من خلال الانترنت، ولا يوجد أسعار تميزية بين مزودى الانترنت، ولا يوجد سعر احتكارى يسيطر على المحتوى والتطبيقات، ولا يوجد مظاهر تميزية ضد محتوى معين، وارتفاع سقف الحرية فى التعبير والمشاركة، ورخص التكلفة تجعله فى متناول الجميع دون تمييز، ويمكن لأى فرد إن يستفيد من الخدمة دون تمييز بسبب الدين أو اللون أو العرق أو الجنس، وإتاحة الفرصة

للكافة فى المشاركة فى الرى أو إضافة المحتوى أو التعليق دون قيود، وتنوع وسائل الرسالة الإعلامية من الصوت والصورة إلى الفيديو والنص.

ثالثا : طبيعة وسائل الاعلام الجديد وخصائصها وآثارها السياسية

عمل الانترنت على تضييق فجوة المعرفة السياسية بانتاج المعلومات وانتشارها وحرية الوصول إليها وقدرة أى فرد على المساهمة فيها وإنتاجها على أزلة اللبس والغموض المعرفى سواء ما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية خلال نموذج يتكون من ثلاثة إضلاع هي: جمع المعلومات، التعليق عليها والتحاور حولها، ثم اتخاذ خطوات فعلية. والميزة فى هذا النموذج هى أن التقنيات الجديدة بدءاً من الانترنت وكل ما تبعه، قادرة على تقديمها. والمتصلين بشبكة الانترنت لديهم القدرة على التجادل، والتحاور بطرق جديدة تزيد من قوتها وتأثيرها «المدونين »، ومجموعات النقاش والرسائل الفورية، وجميعها يجعل التنفيذ الفعلى أسهل بكثير. وهذا ما يطلق علية «الديمقراطية الطارئة» والتى تشير إلى أن اتخاذ القرار من الممكن أن ينبع من عالم «المدونات» أى أن الأفكار أحيانا تولد من شبكات محدودة بين الأشخاص ومنها إلى شبكات مجتمعية، ثم إلى شبكات سياسية.

١- ملامح الدور والتاثير السياسى للانترنت :

أ- تمكن الفرد من صناعة المحتوى السياسى واستقباله وإرساله وذلك بالاستفادة من إمكانات الهاتف المحمول وقدرته على التصوير والاتصال بالإنترنت وغيرها من الخدمات المختلفة.

ب- إتاحة القدرة على المشاركة السياسية من أى مكان وفى أى زمان؛ وذلك بالاستفادة من قدرة تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية على الحركة ومتابعة الحدث فى مكان حدوثه مباشرة وبمرونة فائقة. وهذه الخاصية مهمة جداً لتمكين الجماعات شبه المتنقلة وقاطنى المناطق النائية من المشاركة السياسية.

ج- المشاركة الشخصية.حيث يوفر الانترنت القدرة على القيام بعمل فردى تطوعياً حراً غير خاضع لتوجهات من جهات معينة بل للقناعات السياسية للفرد نفسه خلافاً لوسائل الاتصال التقليدية.

د- حيث يمكن بالطبع أن يقدم الانترنت العديد من الخدمات الأساسية الحكومية بشكل أسرع وأكثر صلة بالمواطنين والتى تعد من أسس العملية الديمقراطية، كما يؤدى إلى. خفض تكلفة جمع المعلومات، وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات، و يمكن استخدام الانترنت كاداه تعليمية رخيصة التكلفة، وأكثر ملائمة للاحتياجات البشرية والمهنية وما يكون لذلك من آثار اجتماعية تؤدى إلى زيادة حجم المستفيدين بما يصب فى مصلحة الديمقراطية.

هـ- تساعد شبكة الانترنت فى تسهيل عملية جمع المعلومات اللازمة لمحاسبة الحكومات ومسائلتها ونشر المواد الإعلامية التى تشكل أداه نقد للحكومات وسياستها العامة، حيث يمكن استخدام ذلك بفعالية من قبل معارضى الحكومة والمواطنين العاديين.

و- يمكن للانترنت إن تقدمها الحكومة الالكترونية وما يكون لها تأثير واضع على العلاقة المباشرة بين المواطن والحكومة وسهولة توصيل الخدمات وتقليل النفقات وكذلك المعرفة الكافية بالأزمات وطرق حلها ومواجهتها وتوفير معلومات حولها بما يساعد فى عملية صنع القرار.

ك- يمكن إن يعمل الانترنت كآلية للديمقراطية من خلال ما يتيحه من طرق والية جديدة لممارسة العملية السياسية كالتصويت الالكترونى أو إجراء مشاورات بين كل من الناخبين وممثليهم، أو استطلاعات الرأى الالكترونية أو تكوين المجموعات والتحالفات السياسية عبر الانترنت.

ل- تتميز أدوات الاعلام الجديد بخصائص لعل اهمها رخص التكلفة وسرعة انتشارها وسهولة الوصول إليها من قبل أى فرد يريد التأثير عليها بما أنتج كذلك نوعا من الصحافة الالكترونية والمدونات وغيرها من أدوات الرأى والتعبير.

٢- تنوع آليات ووسائل الاعلام الجديد:

التجمعات الافتراضية : وهى عبارة عن مواقع على شبكة الإنترنت تمثل نقطة التقاء لمجموعة من الأشخاص يتواصلون معاً من خلالها باستخدام نظم القوائم البريدية أو التراسل الفورى والمحادثة والحوارات المطولة، والذين يجمعهم اهتمام مشترك إزاء قضية ما.

المنتديات، وهى عبارة عن برمجيات يتم تركيبها على مواقع الإنترنت، لتسمح بتلقى مساهمات وأفكار وآراء من قبل أى شخص يسجل نفسه فى المنتدى، وعرضها على المشاركين الآخرين فى اللحظة نفسها، ثم إتاحة الفرصة لكل المشتركين الآخرين لقراءة المساهمة فوراً والرد عليها فى اللحظة ذاتها، سواء بالاتفاق أو الاختلاف أو بالدفاع أو الهجوم. ومن هنا ينشأ الحوار الديمقراطى بشفافية وبلا قيود.

التعبير عن الرأى عبر نظام التصويت التليفوني: حيث يتم الاتصال التلفونى للمشاركة بالراى والتعبير وأيضا عبر الهاتف لمشاركة فى احد البرامج أو التعبير عن مشكلة ما أو موقف معين والتى تعد جزء من عملية قياس الرأى العام.

استطلاعات الرأى الالكترونية: حيث أصبحت مادة دسمة فى الكثير من المواقع على شبكة الانترنت والتى تهدف إما إلى استطلاع رأى زوار الموقع تجاه موقف معين أو محاولة بناء رأى تجاه قضية ما، وأصبح هناك استمارات رأى الكترونية

إلى جانب استطلاعات رأى سريعة حول الإحداث الجارية، وتتميز تلك الاستطلاعات بسهولة دخول المستطلع راية والى درجة الأمان التقنية فى الاستطلاع وتفادى عملية الأخطاء فى عملية الإحصاء حيث يتم الإحصاء الكترونيا.

آلية التصويت والانتخابات: حيث يستخدم الانترنت فى عملية التصويت فى الانتخابات بالإضافة إلى الأدوات الأخرى مثل الهاتف المحمول والهاتف الثابت والبرامج الالكترونية التى تساعد على إعداد الجداول الانتخابية وقواعد بيانات الناخبين وتنقيتها وفرز الأصوات وإعلان النتائج ويتميز برامج التصويت الالكترونية بالشفافية والحيادية

البريد الالكترونى والمجموعات البريدية: حيث يستخدم لنقل الأفكار والآراء بين الأشخاص والتواصل السياسى بين المرشحين والناخبين أو ما بين القادة السياسيين والجماهير حيث يتم إنشاء مواقع خاصة برؤساء الدول والزعماء وبها البريد الالكترونى الخاص بهم أو رؤساء الأحزاب السياسية أو قاده الرأى العام. ويتم تجميع عدد من البريد الالكترونى فى مجموعات يتم التراسل فيما بينهم وإعلام أعضائها بالمواد الإعلامية بشكل فورى وسريع والدعوة للانضمام إليها من قبل إى مستخدم للانترنت حيث تكون العضوية بها مفتوحة.

مواقع الانترنت الخاصة: حيث أدى سهولة إنشاء موقع على شبكة الانترنت إلى اتجاه الإفراد أو المنظمات أو الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدنى إلى إنشاء مواقع خاصة بهم تعبر عن سيرهم الذاتية أو تجاربهم الحياتية أو عن مواهبهم أو مواقفهم من قضايا معينة حيث رخص التكلفة وتعدد الوسائط الإعلامية حيث بإمكان إنشاء أذاعه عبر الانترنت أو بث مواد إعلامية بما يقترب من وسيلة إعلام خاصة لكافة التيارات السياسية والدينية.

المدونات: وهى صفحات مجانية يوفرها مواقع على الانترنت للمستخدمين حيث تتنوع وفق غرض القائم بالاتصال حيث يكون هناك مدونات شخصية ومدونات ذات طابع اجتماعى وسياسى أو تخدم على مصالح حزبية وتحتوى على مجموعة من المقالات القصيرة التى يتم تحديثها باستمرار كما فى الصحيفة اليومية التقليدي، وآلية للنشر الإلكترونى على الانترنت بأسلوب سهل، وأيضا وسيلة نشر عامة أدت إلى زيادة دور الانترنت باعتبارها وسيلة للتعبير والتواصل أكثر من أى وقت مضى.

مواقع التوقيعات الالكترونية: حيث يكوالسلمية.اقع تتيح فرصة التسجيل بعدد كبير كمعارض أو مطالب بتغيير سياسية معينة حيث يعتمد شرعية تلك التوقيعات بكم التوقيعات التى تجمعها عبر التسجيل من خلال مواقعها. وتكون تلك التوقيعات نوعا من المعارضة السلمية. والتعبير عن أراء مختلفة.

رسائل SMS والموبايل حيث يتم استخدام رسائل الموبيل فى حشد التعبئة السياسية والاطلاع على إخبار الانتخابات وخاصة مع اندماج خدمات الانترنت والتحويلات المالية والخدمات التلفزيونية والإذاعية من خلال الهاتف المحمول وكذلك إمكانية التصويت فى الانتخابات من خلاله.

المواقع الاجتماعية: وهى تلك المواقع التى تتيح فرصة التعارف والاتصال بين عدد كبير من الافراد على مستوى العالم كما يتم انشاء مجموعات يمكن ان تجتذب اليها المزيد من الافراد وتتميز تلك المواقع بسرعة تناقل المعلومات والصورة وخاصة مقاطع الفيديو وذلك مثل موقع الفيس بوك وموقع تويتر.

رابعا : الاعلام الجديد وظهور أشكال جديدة للمعارضة والاحتجاج الاجتماعى

١ - زيادة عدد الفاعلين فى الشأن السياسى والمجال العام

حيث ساعد الانترنت على المساهمة من قبل عدد كبير من المستخدمين للتعبير عن احتجاجهم ومشاركتهم وضغطهم على النظام السياسى الحاكم مستفيدين فى ذلك من اتساع دائرة انتشار الانترنت واتساعها بزيادة عدد مستخدمى الانترنت فى العالم العربى وفى مصر على نحو يشهد معدلات نمو غير مسبوقة عالميا، ويعد الاحتجاج شكل من أشكال الضغط غير العنيف على المؤسسات الحكومية أو الرسمية وذلك لتحقيق مطالب معينة ويأتى هذا الضغط فى شكل إضراب عن العمل أو وقفات احتجاجية أو أى مظاهر احتجاج يتم الاتفاق عليها، وجاء التزاوج ما بين الاحتجاج كأداة للتعبير عن الرأى والانترنت كوسيلة وأداه لاستخدام الفضاء الالكترونى فى التنظيم والحشد والتعبئة والتجنيد والتنسيق وشن حملات دعائية.

ويأتى هذا فى صورة تقديم المساعدة فى الشكل التنظيمى والدعائى للاحتجاج التقليدى أو فى وجود احتجاج يأخذ طابعا الكترونيا بحتا أو وجود احتجاج يجمع كلا النمطين، وهناك من يحتج على بعض المواد المنشورة عبر الانترنت والمعادية وكذلك المطالبة بتغيير أوضاع أو سياسات أو احتجاج على اعتقالات أو أحداث بعينها. وظهر ذلك فى تناول بعض القضايا ذات البعد الدولى مثل القيام بحملات الكترونية لمقاطعه المنتجات الدنماركية أو الاحتجاج على ممارسات إسرائيل فى الأرض المحتلة إلى الاهتمام بقضايا حياتية تعبر عن معاناة المواطن كارتفاع الأسعار وسياسات حكومية محدده.

ويعمل الفضاء الالكترونى كوسيط فى إجراء الاتصالات بين مؤيدو الإضراب، وطرح إمكانية الاستفادة من خبرات شبابية على صلة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، كما

يتميز بدرجة عالية من المرونة والانفتاح على الأخر، في إطار من الرغبة في تحقيق المنفعة العامة، ويتيح الفرصة للتفاعل والاتصال المستمر بين منظمو الإضراب بما ينعكس على تطوير إستراتيجيتهم، وأيضا يتم توظيف الانترنت في نشر المعرفة والوعي بالقضية محل الاحتجاج، وتوفير وسيط إعلامي سريع الانتشار ورخيص التكلفة وفي متناول فئة عريضة من الشباب عبر تشكيل مجموعات على موقع الفيس بوك أو المواقع الاجتماعية والمدونات ورسائل المحمول المجانية.

وخاصة ما إذا تم النظر إلى تأثير نشر كليبات التعذيب وكيف آثرت على السياسات الحكومية في مصر بمراجعه أساليب التحقيق ومعاقبة المتورطين في عمليات التعذيب وكذلك في الدور الذي قام بة المدونون في تنظيم احتجاج ٦ ابريل والدعوة لاحتجاج ٤ مايو ٢٠٠٨ حيث شهد المجموعة الداعية له على «الفايس بوك » ما يزيد على ٧٠ ألف عضو، ولعبت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات دورا أخر في بورما خلال مظاهرات الاحتجاج في أغسطس – سبتمبر ٢٠٠٧ ضد النظام العسكري،كما ساعد استخدام الرسائل الهاتفية القصيرة في حشد المواطنين للانطلاق في الاحتجاجات الجماهيرية، التي أدّت في عام ٢٠٠١ إلى سقوط رئيس الجمهورية آنذاك « جوزيف إسترادا» في الفلبين .وكذلك الحال في ميانيمار حيث أظهرت القمع العسكري ضد الرهبان فيما عرف بمسيرة الرهبان البوذ دورا في حشد المجتمع الدولي ضد الحكم العسكري بها.

وخاصة بما أتاحته الانترنت ووسائل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من ظهور أساليب جديدة للمعارضة والاحتجاج وحتى المقاومة، ومن أهم صور الاحتجاج جمع التوقيعات الالكترونية للمطالبة بتغيير سياسات أو قرار أو إزالة صور تعد مسيئة أخلاقيا أو دينيا، والدخول إلى غرف الدردشة والمنتديات في الإنترنت للقيام بحوارات وتكوين رأى مناصر أو مناهض لقضية من القضايا؛ وتكوين التحالفات السياسية في الإنترنت.

ويتم نشر أفكار الإضرابات أو الاعتصام بين اكبر عدد من مستخدمي الانترنت عن طريق المجموعات البريدية ورسائل المحمول، ومهاجمة المواقع الحكومية الالكترونية أو مواقع الخصوم والقرصنة وسرقة المعلومات ونشر الفيروسات وغيرها، إرسال كم كبير من الرسائل الاحتجاجية لكافه الأطراف المعنية بصورة ضاغطة ومزعجة عن طريق البريد الإلكتروني، وإنشاء مواقع انترنت لنشر الأفكار والرؤى الخاصة بالموقف الاحتجاجي للحصول على تأييد الرأى العام وتجنيد الموالين والداعمين لفكرة الاحتجاج من جماعات المصالح المختلفة.

٢ – صور واشكال الاحتجاج الالكتروني :

جمع التوقيعات الالكترونيه للمطالبة بتغيير سياسات او قرارات او إزالة صور تعد مسيئة اخلاقيا او دينيا

الدخول إلى غرف الدردشة والمنتديات في الإنترنت للقيام بحوارات وتكوين رأى مناصر أو مناهض لقضية من القضايا؛ وتكوين التحالفات السياسية في الإنترنت.

كما يتم نشر أفكار الاضرابات او الاعتصامات بين اكبر عدد من مستخدمي الانترنت عن طريق المجموعات البريدية ورسائل المحمول .

مهاجمة المواقع الحكومية الالكترونية او مواقع الخصوم والقرصنه وسرقة المعلومات ونشر الفيروسات وغيرها.

إرسال كم كبير من الرسائل الاحتجاجية لكافه الاطراف المعنية بصورة ضاغطة ومزعجة عن طريق البريد الإلكتروني

إنشاء مواقع انترنت لنشر الأفكار والرؤى الخاصة بالموقف الاحتجاجي للحصول على تاييد الرأى العام وتجنيد الموالين والداعمين لفكرة الاحتجاج من جماعات المصالح المختلفة .

تأسيس مجموعات على المواقع الاجتماعية وجذب الأعضاء إليها كمواقع الفيس بوك وتويتر وغيرها لخلق شبكة من الاتصال والتواصل بين المجموعة وخارجها.

خامسا : الاعلام الجديد والديموقراطية : حالة الانتخابات الرئاسية في إيران

جاء فوز الرئيس نجاد المثير للجدل بفترة ولاية ثانية في الانتخابات الإيرانية ليكشفت عن دخول الانترنت بقوة في معترك العملية الانتخابية وخاصة من جانب الاصلاحين وبما خلق اعلام بديل للمعارضة موازى لقوة النظام الحاكم في الوصول للراى العام، والقى ذلك الضوء على طبيعة دور الانترنت في الإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي وخاصة داخل النظم المنغلقة.

وجاءت ثورة الانترنت لتقدم فرص للانفتاح على العالم الخارجي عبر أدوات للاتصال والتواصل تتميز بالسهولة والانتشار بين الشباب الايراني، ودفع هذا من جانب إلى إدراك المرشحين للرئاسة الإيرانية ارتباط الشباب الايراني بتلك الثورة الجديدة، بما دفعهم إلى استخدام تلك الأدوات سواء عبر إنشاء مواقع على الانترنت تعبر عن برامجهم الانتخابية أو عن أفكارهم أو رؤاهم الإصلاحية وإنجازاتهم وان كان ذلك شهد تفاوت واضح بين المرشحين، بالإضافة إلى استخدام رسائل النصية القصيرة عبر الهاتف المحمول، وعبر ذلك عن دخول تلك الأدوات الخاصة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في السباق الرئاسي وأداه للتجنيد والحشد والتعبئة لدى جماهير الناخبين.

ويأتي هذا مع زيادة عدد مستخدمي الانترنت فوفق

لتقديرات الاتحاد الدولى للاتصالات فان مستخدمى الانترنت فى إيران قد ارتفع من ٢٥٠ ألف عام ٢٠٠٠ بما كان يمثل ما نسبته ٣.٨٪ من السكان، إلى ان وصل عام ٢٠٠٢ إلى ٥ مليون ونصف بما مثل ٧.٥٪ من عدد السكان، وفى عام ٢٠٠٥ وصل عدد مستخدمى الانترنت إلى ٧ مليون ونصف بما بمثل ١٠.٨ ٪ من عدد السكان، وشهد عام ٢٠٠٨ قفزة هائلة حيث وصل عدد مستخدمى الانترنت إلى ٢٣ مليون مستخدم بما يشكل ٣٤.٩٪ من عدد السكان البالغ ٧١ مليون نسمة ويملك أكثر من ٤٥ مليون شخص هواتف محمولة.. عبر الانترنت كالمدونات والتى وصل عددها فى ايران إلى ٧٠٠ الف مدونة بشكل يعد ثانى اكبر عدد بعد الصين واكثر الدول فى الشرق الاوسط نموا فى استخدام الانترنت،ومكن استخدام المدونات الإلكترونية والرسائل النصية والتراسل عبر تقنية البلوتوث ونشر أشرطة الفيديو عبر موقع يوتيوب للمنشقين والمعارضين والطلبة الإيرانيين فرصة الوصول إلى شريحة واسعة النطاق من الجماهير ومكنهم من تحدى وسائل الإعلام الرسمية فى البلاد بسرد روائى مختلف .

وتمثل إيران واحدة من أعلى نسب الانتشار فى استخدام الانترنت فى الشرق الأوسط، حيث لا توجد دول تتفوق على إيران فى المنطقة سوى إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وفى مجتمع يشهد صعود بارز للشباب فى الحياة السياسية فى إيران بالإضافة إلى ما تحمله تلك الفئة من طموحات ورغبة جامحة فى التغيير وخاصة وسط الطلبة الإيرانيين ذوى الدور التاريخى فى التغيير فى إيران.

وأصبحت بذلك تعبيرا عن السجال الانتخابى بين المرشحين وخاصة ما بين المرشح المحافظ المعتدل مير حسين موسوي، والرئيس محمود احمدى نجاد والمنافس الأكثر جدية لاحمدى نجاد وقد ارتفع عدد «اصدقائه» على احدى صفحات الفيس بوك من ٥٢٠٠ إلى أكثر من ٧٢٠٠ خلال ايام الحظر الثلاثة. فقط، وعند انسحاب الرئيس السابق الاصلاحى محمد خاتمى من السباق، قام موقعا «ياري» (تعاون) و«موج سيفوم» (الموجة الثالثة) اللذان انشئا اساسا لدعم ترشيحه، واصبح انصار موسوى على الانترنت يفوقون عدداً أنصار احمدى نجاد باربعة إلى خمسة اضعاف، غير أن هذا قد لا يعكس بالضرورة واقع المجتمع»

وذلك عبر المواقع والرسائل النصية القصيرة وغرف الدردشة والمدونات والتى أقدم الرئيس الايرانى احمدى نجاد بعد انتخابه فى ٢٠٠٥ بإنشاء مدونه خاصة به، ومكنت تلك الأدوات الجديدة على الرغم من القيود التى تحاول أن تفرضها الحكومة الإيرانية على الانترنت ان تصبح بوقا للمعارضة أو التيار الاصلاحى فى إيران الذى تمكن من التعبير عن انتقاداته للرئيس نجاد وطرح رؤية مغايرة فى تعامله مع الخارج والداخل، وتمكن التيار الاصلاحى فى إيران من تلافى احتكار الدولة للإعلام الرسمى عبر إنشاء العديد من المدونات والمواقع عبر الانترنت، والذى شهد نشاطا ملحوظا فى التعبير والتحدث فى موضوعات سياسية من وجهات نظر إصلاحية، وكذلك تناول موضوعات اجتماعية تهم الشباب، ودفع هذا إلى أهمية الانترنت كساحة للنقاش العام حول القضايا الداخلية وإمكانية أن يساهم فى إحداث تحرّر سياسى واجتماعى فى إيران، ويرجع ذلك إلى أن محطات التلفزة والإذاعة الخاصة غير مسموحة فى إيران طبقًا للدستور الإيرانى الذى تمت صياغته قبل ثلاثين عامًا. والتى أصبحت لا تواكب تلك القوانين تطلعات الشعب الايرانى حيث انتهاء الاعلام الجماهيرى واحتكار الدولة لوسائل الاعلام.

وكانت استخدام تلك الأدوات الجديدة تعبيرا ومتنفسا للحرية والتعبير عن الآراء السياسية والشخصية وساهم ذلك فى عدم القدرة للوصول إلى وسائل الاعلام التقليدية، بالاضافة إلى خصائص الاعلام الجديد الذى يتميز بالسرعه فى الانتشار وقلة التكلفة وتعدد الوسائط الاعلامية من النص والصورة والفيديو بما جعل ذلك عناصر جذب للشباب الايرانى الراغب فى الانفتاح على العالم وفى نفس الوقت التعبير عن مشاكلة وهمومه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.وهذا ما يفسر زيادة عدد المدونين والإقبال على استخدام كافة أدوات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

كشفت الحملة الانتخابية فى إيران عن تغيرات كبرى فى رحم المجتمع هناك؛ فقد دخل الإنترنت بقوة فى معترك العملية الانتخابية؛ خاصة من جانب الإصلاحيين؛ بما عمل على إيجاد إعلام بديل للمعارضة وقوى التغيير مواز لإعلام الحكومة الذى يسيطر المحافظون بوجه عام؛ وهو إعلام بديل استهدف الوصول للرأى العام مباشرةً؛ وإحداث تغيير فى توجهات الناخبين الراغبين فى التغيير والخروج من عباءة النظام الدينى المتشدد إزاء الحريات؛ فضلا عن الكشف عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الإيراني.

وظهر الإنترنت كوسيلة فعالة للمرشحين؛ خاصة الإصلاحيين؛ للدعاية والحشد والتعبئة والتجنيد والتعبير عن برامجهم الانتخابية وأفكارهم والتواصل مع الناخبين؛ وكذلك فى مخاطبة فئة الشباب الأكثر استخداما لتلك الأدوات والأكثر نفوذا فى حسم السباق الرئاسي؛

وعلى الرغم من القيود التى تحاول أن تفرضها الحكومة الإيرانية على الإنترنت؛ إلا أنه أصبح وسيلة فعالة لقوى المعارضة والتغيير أو التيار الإصلاحى فى الانتخابات؛ وبمثابة أداة رخيصة وبعيدة عن السيطرة الحكومية؛ وهذا ما دفع إلى ارتفاع مستوى المشاركة فى الانتخابات لتصل إلى٨٣٪ على نحو غير مسبوق من إجمالي٣٥ مليون ناخب؛ وجاءت تلك

المشاركة الفاعلة نتاج جهود عديدة للمتنافسين لجذب الناخبين عبر استخدام العديد من أدوات الرأى والتعبير عبر الإنترنت كالمواقع والمجموعات البريدية وغرف الدردشة والمدونات والمواقع الاجتماعية وإنشاء مجموعات الفيس بوك للمرشحين وجذب الأعضاء إليها وقيام شبكة من التواصل مع الناخبين فضلا عن قيام المرشحين بإنشاء مواقع على الإنترنت خاصة بهم والتراسل عبر تقنية البلوتوث ونشر أشرطة الفيديو عبر موقع يوتيوب. وتمكن الإصلاحيون خاصة مرشحهم القوى موسوى من التعبير عن انتقاداتهم للرئيس نجاد وطرح رؤية مغايرة فى تعامله مع قضايا الخارج والداخل وتمكن كذلك من تلافى احتكار الدولة للإعلام الرسمى ومنع محطات التليفزيون والإذاعة الخاصة من تغطية أخبار حملته الانتخابية مما عزز النقاش العام حول القضايا ا لداخلية والانفتاح على الخارج.

وبذلك مثل الإعلام الجديد متنفسا للعديد من الآراء السياسية المختلفة والأقليات العرقية والدينية داخل إيران بالإضافة إلى تميزه بالسرعة فى الانتشار وقلة التكلفة وتعدد الوسائل الإعلامية من النص والصورة والفيديو بما جعل من ذلك عناصر جذب للشباب الإيرانى الراغب فى الانفتاح على العالم وفى الوقت نفسه التعبير عن مشاكله وهمومه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وظهر ذلك فى وصول عدد المدونات مثلا فى إيران إلى ما يزيد على ٧٠٠ ألف مدونة بما يشكل ثانى أكبر عدد للمدونين بعد الصين بل وقد أصبح لهؤلاء المدونين القدرة على التأثير فى قرارات السياسيين وفى تناول الكثير من الموضوعات التى كانت تعتبر ممنوعة من قبل وزادت درجة تفاعل الشباب الإيرانى مع انتهاكات حقوق الإنسان وتمكن المعارضون والطلبة الإيرانيون من الوصول إلى شريحة واسعة النطاق من الجماهير وطرح رؤى مغايرة لما هو منشور فى وسائل الإعلام الحكومية. لقد دفعت القيود على وسائل الإعلام الحكومية الشباب الإيرانى لاستخدام أدوات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات للتواصل مع الداخل والخارج ودفع كذلك ميل الشعب الإيرانى للمشاركة السياسية لاستخدام تلك الأدوات الإعلامية الجديدة فى محاولة لتلافى الرقابة القوية على الكتب والصحف المطبوعة والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ونشاط المجتمع المدنى وأصبح الإنترنت يتميز بالحرية النسبية الأوسع والأكثر اتصالا وتواصلا مع الآخرين. وعلى عكس ما روج له النظام الإسلامى فى إيران من ان الإنترنت يشكل تهديدا للهوية الفارسية فإنه عكس تعبيرا عن تلك الهوية عبر أهم خصائصها وهى اللغة حيث مثلت اللغة الفارسية واحدة من أكثر اللغات العالمية استخداما فى المدونات وتم إنشاء العديد من المواقع باللغة الفارسية التى تعبر عن ثقافة وهوية ومصالح الشعب الإيراني. وجاء رد الفعل الحكومى الإيرانى إزاء هذه التطورات الكبيرة يسيطر عليه الشك وإعلان الخوف على الاستقرار السياسى والاجتماعى بادعاء أن هناك مؤامرة خارجية لقلب النظام الإسلامى فى إيران واتخذت عددا من الإجراءات للتحكم فى استخدام الإنترنت واعتقال المدونين وزادت محاولات السيطرة عن طريق إلزام مقدمى خدمات الإنترنت بالحصول على موافقة وزارة الثقافة بالإضافة إلى حجب المواقع التى تراها الحكومة تشكل تهديدا للجمهورية الإسلامية وتراها تنم عن مؤامرة لإحداث ثورة مخملية أو هادئة بمساعدة المثقفين وآخرين داخل البلاد وخارجها. وقامت الحكومة وسط تزايد استخدام الإصلاحيين للإنترنت ونجاحهم فى التواصل مع ناخبيهم بحجب تلك المواقع بين الحين والآخر وتم تعطيل خدمة إرسال الرسائل القصيرة وقطع جزئى لخدمة الإنترنت وفور إعلان النتائج وخوفا من رد الفعل العنيف عليها قامت السلطات بحجب مواقع الفيس بوك واليوتيوب بالإضافة إلى عدد من مواقع الإصلاحيين كما قامت بوقف مؤقت لشبكة المحمول الأولى التى تديرها الدولة وذلك خوفا من استغلال تلك الأدوات فى تنظيم المظاهرات والحشد والتجنيد لها.

ولكن تصاعدت وتيرة الأحداث فى إيران بشكل مفاجىء، فى أعقاب إعادة انتخاب محمود أحمدى نجاد رئيسا للبلاد، وتم نقل التظاهرات وقمع رجال الباسيج لها عبر اشرطة اليوتوب عبر الانترنت وقيام عدد من المتظاهرين بارسال لقطاتهم عبر الهاتف المحمول إلى مواقع الانترنت ومنها موقع البى بى سي، ومثل التقط أحد الهواة عبر كاميرا الموبايل صورة لمقتل» ندى سلطاني « وهى تتعرض لإطلاق النار عليها وسجل اللحظات الأخيرة فى حياتها والتى عرفت طريقها سريعا على مواقع الإنترنت والتى أدت إلى تفاعل الراى العام العالمى مع تلك الحادثة وقيام العديد من التظاهرات فى الخارج. وأصبحت رمز للحركة الاحتجاجية فى إيران إذ تناقلتها مواقع «الإنترنت»، ورفعها مناهضو النظام الإيرانى فى سائر أنحاء العالم،

وخرج آلاف المعارضين إلى الشارع وسارعوا إلى استخدام الإنترنت لتبادل المعلومات، والدعوة إلى المسيرات فى ملمح مميز للموجة الجديدة من التحرك الجماهيري. وفيما اعتبر كثيرون أن المنابر الإلكترونية الجديدة كسرت من قدرة السلطات على التحكم فى الاحتجاجات، أكد آخرون أن طهران تركت هذه المنابر لمعارضيها عن عمد، حتى تتمكن من رصد تحركاتهم، فقد شهدت مواقع التواصل الاجتماعي، مثل«فيس بوك» و«ماى سبيس» و«تويتر» إقبالا كبيرا من مستخدمى الإنترنت داخل إيـران وخارجها. وبعد فرض رقابة صارمة على

وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والحظر الذى فرضته ايران على وكالات الأنباء الأجنبية وتحرك المراسلين بداخلها، وعلى الرغم من محاولة ممارسة الحجب من قبل السلطات الإيرانية على الانترنت باتت شبكة الانترنت أفضل وأسهل وسيلة، وأصبح استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات له دور فى التحركات السياسية.بل وأصبح هناك مواقع تقدم الدعم لاستقبال المواد المصورة مثل موقع .iranelection com، كما تعرض موقع توتير لضغوط أمركية لمنع توقفه لإجراء عملية الصيانة وذلك لمساعدة المتظاهرين فى إيران على التواصل فيما بينهم وما بين العالم الخارجى كما قدم محرك البحث الشهير google خدمات موسعه باللغة الفارسية. وبذلك تحولت الانتخابات من كونها شأن محلى اى اهتمام دولى وقضية دولية يتفاعل معها الرأى العام العالمى ويمارس المزيد من الضغط على السلطات الإيرانية.

سادسا: ملاحظات ودروس التجربة الإيرانية:

١- دفعت القيود التي تم فرضها النظام الايرانى على وسائل الاعلام الحكومية الشباب للارتباط بأدوات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتواصل مع الخارج فى مقابل محاولة عزله عما يسوق له على انه تهديدا لهويته وكذلك ما مع تمثله فئة الشباب من نسبة عريضة داخل المجتمع الايرانى.

٢- أن ميل الشعب الايرانى إلى المشاركة السياسية دفعت به إلى استخدام أدوات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات للتعبير عن مواقفه السياسية، اصطدمت بالرقابة التى تمارسها السلطات الايرانية على وسائل الاعلام والصحف التقليدية، الأمر الذى دفع الشباب الايرانى إلى التوجه إلى الانترنت حيث الحرية النسبية الأوسع والأكثر اتصالا وتواصلا مع الآخرين

٣- على عكس ما روج له النظام الاسلامى فى إيران أن الانترنت يشكل تهديدا للهوية الفارسية إلا أنها عكست تعبير عن تلك الهوية عبر أهم خصائصها وهى اللغة حيث احتلت اللغة الفارسية من أكثر اللغات استخداما فى المدونات، وتم إنشاء العديد من المواقع باللغة الفارسية التى تعبر عن مصالح الشعب الايرانى وهويته بل والدفاع عن مصالحة.

٤- إن كان الاصلاحيون الإيرانيون يشكون من القيود المفروضة على وصولهم إلى وسائل الاعلام التى تسيطر عليها الدولة، إلا أنهم اتجهوا إلى تعويض ذلك عبر استخدام الانترنت لتعبئة مناصريهم.

٥- مثلت ثورة الاتصال والاعلام والانتقال من الاعلام الجماهيرى إلى اعلام يقوده الفرد وينتجه ويؤثر فى الراى العام، وبما جعل العالم حقا قرية صغيرة، وبما عمل ذلك على دمج المجتمع الايرانى فى المجتمع العالمى واصبح يتاثر به وما يجرى حوله.

٦- مثلت شبكة الإنترنت أداة فعالة لنشر الديمقراطية والحرية الفردية وقدمت الفرص للصحافيين والمواطنين الذين يكافحون فى ظل القيود المفروضة على استخدام الإنترنت فى إيران، ودعم التعاون بين الاصلاحيين والمنظمات الأهلية لإحياء حركة التغير الديمقراطى . ولم تفلح حملة القمع الحكومية المستمرة لمصادرة وكبح وسائل الإعلام البديلة. فى منع الإيرانيين من استخدام الانترنت لنشر آرائهم.

٧- أصبحت الإنترنت تشكل إحدى أهم أدوات التغيير فى المجتمع الايرانى الذى ما زال يمارس علية حالة من الإنغلاق المتعمد وحرمانه من ثمار التواصل مع العالم، وممارسة أساليب المنع والقمع والرقابة على تدفق المعلومات عبر الإنترنت، إلا أن التجربة العملية أثبتت أن كل هذه الأساليب سجلت فشلاً ملحوظًا بالمقارنة مع الرقابة التقليدية التى كانت إيران نفسها تمارسها قبل سنوات من خلال الرقابة على الكتب والصحف المطبوعة والبرامج الإذاعية والتلفزيونية وأنشطة المجتمع المدني، وباتت الإنترنت عصية على أساليب الرقابة.

٨- يعكس ذلك فى مجمله ارتباك النظام الايرانى فى إدراك طبيعة تلك الأدوات وحجم التغيير داخل المجتمع الايرانى، وتجاهله لمدى الاستفادة من توظيف الأدوات نفسها التى يحاربها فى تدعيم شرعيته والتأثير فى الراى العام، وتعزيز قدرته على امتصاص ما تعبر عنه تلك الأدوات من مطالب جماهيرية تضمن الاستجابة لها الشرعية والاستقرار.

٩- إذا كان الاعلام الجديد وخاصة الانترنت لعب دور فى التغيير الاجتماعى داخل إيران وكان فى سبيله إلى احداث تغيير سياسى مماثل الا ان مفردات الدولة السلطوية ابت ان يتم ذلك مع ضعف الآليات الدستورية والقانونية والرقابة الدولية ونزاهة العملية الانتخابية وطبيعة الدولة الدينية التى تستند فى جزء من شرعيها على استعداء الخارج فى سبيل ممارسة المزيد من القمع فى الداخل.

١٠- ان الارتبـاط المتزايد بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وفر فرص أمام لاعبين جدد، وخاصة مع ما وفرة الانترنت من وسيلة سهلة ورخيصة وسريعة الانتشار ،وكذلك اندماج الخدمات مع بعضها حيث يتيح الانترنت خدمة الاتصال والموبيل خدمة الانترنت وإمكانية التراسل المجانى بينهما فضلا عن الحرية المتاحة وارتفاع سقفها عن وسائل الاعلام التقليدية .وخاصة مع فئة الشباب التى تشكل ثلثى عدد السكان والذين على دراية كافية بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتفاعل معها مقابل الفئات العمرية الأخرى التى ما زال بعضها ينظر إليها بعين المتشكك والناقم عليها ويحاول ان يطبق سياسات أمنية تقليدية لا تصلح مع تطورات العصر.

رؤي عربية

في ظل إدارة أوباما: السياسة الأمريكية تجاه إيران .. إلى أين ؟!

شريف شعبان مبروك
باحث في الشئون السياسية

خلافاً لإدارة الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، التي كانت ترفض الحوار مع إيـران، وتعلي من سياسة العصا الغليظة في التعامل معها، سواء في تهديداتها المستمرة باستخدام القوة العسكرية، أو في تشديد سياسة العقوبات الاقتصادية، فإن إدارة الرئيس الأمريكي الجديد، باراك أوباما، تتجه إلى تبني سياسة جديدة مغايرة تقوم على الحوار، وهو ما بدا واضحاً منذ حملته الانتخابية للرئاسة الأمريكية، وفي خطاب تنصيبه في ٢٠ يناير ٢٠٠٩، «بأنه سيتبع نهجاً جديداً في التعامل مع إيران وملفها النووي»، كما أنه «سيعتمد على أسلوب الانخراط المباشر مع إيران بدلاً من أسلوب المواجهة والاحتواء، الذي كانت تتبعه الإدارة الأمريكية السابقة خلال الثماني سنوات الماضية».

ولكن بالرغم من الترحيب الذي قوبل به استعداد، باراك أوباما، لفتح حوار غير مشروط مع إيران، لتسوية الخلافات وتحسين العلاقات، فإن الفكرة لا تخلو من بعض المحاذير، بمعنى أن تجاوب الطرفين المعنيين شرط أساسي لنجاح الحوار وهو شرط غير متوافر في حالة إيران، حيث أن الحالة الإيرانية مختلفة، فالإيرانيين غير جادين، ولا يشعرون بأنهم قد وصلوا من الضعف إلى الحد الذي يدفعهم إلى الارتماء في الأحضان الأمريكية. كما أن أنصار التيار الأقل تشدداً، مثل رفسنجاني وخاتمي، ربما رحبوا بالحوار الأمريكي، وربما تطلب العلاقات أيضاً، ولكن هذا الترحيب يقف عند هذا الحد، فـ«الإصلاحيون» ليسوا على الاستعداد للتضحية بطموحاتهم النووية القومية، مقابل هذه «المكاسب».

ومن جهة أخرى، أصبحت إسرائيل عنصراً أخر يضغط على أوباما، والتي تشهد العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية حالة من التوتر النادر، لاسيما منذ وصـول الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتشددة الجديدة إلى الحكم في إسرائيل، والتي تتبنى مقاربات متشددة تجاه تعامل الإدارة الأمريكية مع إيران. والتي تختلف عن مقاربة إدارة باراك أوباما القائمة على إتباع النهج الدبلوماسي والحوار مع النظام الإيراني. وكان هذا الاختلاف قد ظهر جليًا من خلال ربط الحكومة الإسرائيلية التقدم في عملية السلام بالتقدم على صعيد العلاقات الأمريكية – الإيرانية، وهو ما ظهر في تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي، «إيهود باراك»، في اجتماع الحكومة الإسرائيلية في أوائل مايو ٢٠٠٩، ودعوته الرئيس أوباما في أن يحصر زمنياً مدى الحوار مع إيران، وأن يُعد مسبقاً «رزمة عقوبات» جديدة مهددة في حالة فشل المفاوضات. وفي سياق أخر، اشترط رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتانياهو» خلال لقاءه مع مبعوث الرئيس الأمريكي «جورج ميتشيل»، اعتراف الفلسطينيين بـ«إسرائيل» كدولة يهودية خالصة. ورفض الحكومة الإسرائيلية اتجاه الولايات المتحدة للحوار

مع إيران، وتفضل إتباع سياسة متشددة تجاه إيران وفرض مزيد من العقوبات، فضلاً عن اهتمامها المتزايد بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية.

كما شكلت أيضاً الدول العربية عنصراً ضاغطاً على العصب السياسي في واشنطن، فالدول العربية لا تخفي قلقها ومخاوفها أيضاً من التمدد الإيراني ونفوذ إيران المتزايد على جبهات عدة، بدءاً من العراق وأفغانستان والخليج مروراً بمصر والسعودية وانتهاءً بلبنان والأراضي الفلسطينية. ولذلك فإن الدول العربية تترقب ما يمكن أن تسفر عنه الدبلوماسية الأمريكية، وسط مخاوف متزايدة خشية وجود صفقة أمريكية - إيرانية تدفع الدول العربية ضريبتها.

ومن هنا، لابد من طرح عدة تساؤلات هامة في هذا السياق، فهل بالفعل أن الرئيس الجديد للولايات المتحدة قادم ومعه استراتيجية جديدة في التعامل مع إيران؟ وهل هذه الاستراتيجية الجديدة في التعامل مع إيران، تختلف عن الاستراتيجية التي اعتمدت عليها الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس جورج بوش الابن؟ ومع كل هذه الضغوط التي تقابل هذه الاستراتيجية الجديدة في التعامل مع إيران، لاسيما من قبل إسرائيل والدول العربية، فهل تتمكن هذه الإدارة إثبات صحة نظريتها بأن دبلوماسية الحوار قادرة على منع الإيرانيين تغيير موقفها تجاه برنامجها النووي؟!.

أمريكا: من سياسة المواجهة والاحتواء إلى سياسة الانخراط

أثبتت السنوات الثماني الماضية من عمر إدارة الرئيس السابق، جورج بوش، أن سياسة المواجهة مع إيران لم تكن مجدية، بل كانت سياسة فاشلة أدت إلى تعنت إيران في ملفها النووي، واستمرار دعمها لحزب الله وحركة حماس، وبالتالي فإن ذلك جعل الرئيس الجديد للولايات المتحدة يؤكد على ضرورة تغيير هذه الأوضاع بشكل يبعده عن سياسة بوش الفاشلة في المنطقة. حيث أن إيران دولة إقليمية فاعلة ومصدر تهديد لأمن واستقرار المنطقة من خلال توغلها في كل من العراق ولبنان، وعلاقاتها المتميزة مع سوريا وحماس. لذلك فإن التعامل معها بدبلوماسية وبلغة المصالح هي استراتيجية الرئيس الأمريكي الجديد في الولايات المتحدة. والرئيس أوباما ومن حوله من مستشارين يدركون أن إيران دولة ليست منغلقة على نفسها، ورغم سيطرة رجال الدين عليها، إلا إنها تتحرك وفقاً لمصالحها، وبالتالي يمكن الانفتاح عليها طالما رأت في هذا الانفتاح مصلحة لها.

وبدورها ترى إيران أنه ليس من مصلحتها استمرار سياسة المواجهة والاحتواء التي اتبعها الرئيس «جورج بوش» ولا ترى في ذلك فائدة، حيث إنها متضررة من العقوبات المفروضة عليها، ومن حالة التراجع الاقتصادي الذي أصاب قطاعات مختلفة من المجتمع الإيراني، ومن حالة التهديد المستمر لزعزعة وتغيير نظامها السياسي. لذلك فإن سياسة الرئيس الجديد في التعامل مع إيران بشكل مباشر لابد أن تلقى الترحيب من قبل الإيرانيين.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن استمرار سياسة التشدد مع إيران لا يمثل مصلحة للولايات المتحدة، حيث إنها تخلق لنفسها عدوا يمكن أن يشكل تهديداً كبيراً لمصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، ولعل تجربة الأمس ليست ببعيدة، حيث كان حزب الله يد إيران في اختطاف الأمريكيين والإسرائيليين، وفي توجيه ضربات قوية لسفاراتهم ومصالحهم. الإدارة الجديدة رأت في إتباع استراتيجية جديدة مع إيران الخيار الذي يجب أن يعطي الأولوية في المرحلة المقبلة، والانخراط بدلاً من المواجهة هو إذاً شعار الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة في تعاملها مع إيران.

وعليه، فإن الولايات المتحدة، ترى إنها في حاجة إلى أن تتخذ مبادرات جديدة تقلل من آثار كل ما حدث بسبب فشل سياستها واستراتيجياتها في السابق، فهذا هو الخيار الأمثل في المرحلة المقبلة، فمنطقة الشرق الأوسط تشهد إحداثاً جسيمة، تتطلب من الولايات المتحدة تغيير العديد من استراتيجيتها تجاهها، فلا أحد ينكر أن سياسة واستراتيجية الولايات المتحدة هي التي أدت إلى توغل إيران في العراق، وهي التي أدت إلى توغل إيران في لبنان، وهي التي أدت إلى توغل إيران في فلسطين. والمعادلة فيما يتعلق بإيران تقول وبكل بساطة، إنه إذا ما تعاملت مع إيران من منطلق أنها عدو يجب مواجهته فإنها تصبح لك عدواً، وأن تعاملت معها على إنها حليف فإنها تصبح لك حليفاً، هذه هي المعادلة التي تقوم عليها السياسة الإيرانية، التي عنوانها «المصلحة الوطنية الإيرانية فوق كل شيء»، فإيران يمكنها أن تتعامل مع الشيطان الأكبر إذا ما رأت مصلحة في ذلك، ولعل تعاونها مع إسرائيل في بداية الثمانينيات، وكذلك مع الولايات المتحدة في تلك الفترة، ومع الولايات المتحدة في غزوها لكل من أفغانستان والعراق، وفي تعاونها الحالي المشترك مع الولايات المتحدة في العراق، لهو أكبر دليل على أن إيران دولة مصالح وليست دولة مبادئ، والأكثر من ذلك أنه لو كانت إيران دولة مبادئ وليست دولة مصالح لأعطت الضوء الأخضر لحزب الله كي يضرب إسرائيل كردة فعل على الاعتداءات التي تحدث ضد الفلسطينيين في غزة، ولكن اللغة الغالبة في المفهوم الإيراني تتمثل أساساً في لغة المصالح، حيث تعلو على جميع الأمور الأخرى.

لذلك لا عجب أن نجد الرئيس الأمريكي الجديد يتبنى استراتيجية جديدة في العلاقة مع إيران، لأن مصلحة بلاده التي يراها هو تتطلب منه ذلك، كما أن مصلحة إيران من منظور القيادة الإيرانية تتطلب منها الانفتاح على هذه

الاستراتيجية والتعامل معها، فهذا ما سيكون عنوان المرحلة المقبلة من العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران.

ولكن يبقى السؤال عن مدى قدرة هذه الاستراتيجية على تحقيق أهدافها المحددة لها في التعامل مع إيران المتمثلة في منع إيران من أن تصبح دولة نووية عسكريا؟ ووقف دعمها لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين؟.

أمريكا وإيران .. والتطورات الإقليمية والدولية الراهنة

لا يمكن أن يكون قراءة التوجه الأمريكي الجديد لإقامة حوار مع إيران، بمعزل عن التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، التي تجعل من إيران إحدى أوراق الحل التي قد تلجأ إليها واشنطن لمساعدتها على إدارة بعض الأزمات في المنطقة، أو تسويتها، ناهيك عن وجود مصالح مشتركة بين الدولتين في البدء في هذا الحوار.

أحد الملفات الصعبة التي قد تُعجل بالحوار، هو الوضع في أفغانستان الذي يشي بأنه سيشكل التحدي الأكبر لإدارة أوباما في المستقبل، جراء تنامي نفوذ «طالبان» في الآونة الأخيرة، وازدياد عملياتها ضد قوات التحالف، مما يزيد من صعوبة الوضع في أفغانستان، حيث تدرك واشنطن أن إيران لديها القدرة على المساعدة على ضبط الأوضاع هناك وتهدئتها. كما صدرت العديد من الإشارات المهمة مؤخراً من جانب الولايات المتحدة و«الناتو» ودول غربية عديدة، تعزّز الاعتقاد أن إيران ستكون فاعلاً مهماً في أي ترتيبات مقبلة متعلّقة بأفغانستان، وأبرزها:

إعلان القائد الأعلى الجديد لقوات حلف شمال الأطلسي «الناتو»، الجنرال جون كرادوك، في ٢ فبراير ٢٠٠٩، «أنه لن يعارض أي تدابير تتوصّل إليها الدول الأعضاء على نحو منفرد مع إيران لإمداد قواتها في أفغانستان».

دعوة الأمين العام لحلف «الناتو»، «ياب دي هوب شيفر» في يناير ٢٠٠٩، إلى «مقاربة إقليمية» للمسألة الأفغانية مع الدول المجاورة لأفغانستان جميعها، ومنها إيران، بالرغم المشكلات التي تطرحها طموحاتها النووية.

انضمام ألمانيا، صاحبة ثالثة أكبر قوة في أفغانستان، إلى الأصوات التي تؤيّد التوجّه الدبلوماسي الذي يطالب بإجراء حوار مع إيران، واقترحت في الآونة الأخيرة تشكيل «مجموعة اتصال» لبدء التقارب.

إعلان الاتحاد الأوروبي، أنه سيدعو إيران إلى المشاركة في الإعداد لقمّة مرتقبة حول التعاون الاقتصادي في المنطقة، في الربيع المقبل في إسلام آباد، حول القضية الأفغانية.

مع تنامي الحديث عن الحوار الأمريكي-الإيراني في الآونة الأخيرة، برز الملف الأفغاني كأحد العوامل التي قد تدفع إلى التقارب بين طهران وواشنطن، حيث أعلن روبرت وود، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، « أنه ينبغي أن يكون ثمّة توجّه إقليمي نحو أفغانستان وهذا يشمل إيران». وكان الجنرال ديفيد بيتريوس، قائد العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق، أول من اقترح أن لإيران والولايات المتحدة « مصالح مشتركة في أفغانستان.

وبشكل عام، أصبح التوجّه الأمريكي والغربي بصفة عامة نحو إيران، باعتبارها أحد المداخل المهمة لمواجهة المأزق في أفغانستان، والتي يمكن تفسيرها على النحو التالي:

أولاً: الخبرة السابقة لإيران في التعامل مع الملف الأفغاني، سواء خلال الحرب الأمريكية ضد «طالبان»، في أكتوبر ٢٠٠١، أو في مرحلة ما بعد الحرب. ففي مرحلة الحرب، كان لإيران الدور البارز في محاربة «طالبان» ودعم تحالف الشمال (خليط من الشيعة والشيوعيين) المناوئ لها، كما تغاضت عن التحرّكات الجوية الأمريكية فوق أراضيها، وفي مرحلة ما بعد الحرب لعبت دوراً حاسماً في المساعدة على لم شمل حكومة أفغانستان وجيشها، كما قدمت العديد من المساعدات في عملية إعادة الأعمار هناك.

ثانياً: تدرك الولايات المتحدة أن دوراً إيرانياً أكبر في أفغانستان قد يشكل، من المنظور الأمريكي، عاملاً مهماً في تقليص النفوذ الباكستاني، وتحجيم الدور المتنامي لحركة «طالبان» هناك.

ثالثاً: إيران قد تكون ممراً مناسباً للإمدادات الأمريكية وإمدادات حلف الأطلسي إلى أفغانستان، نظراً لوجود موانئ كبيرة على بحر قزوين والخليج، ناهيك عن وجود طريق سريع ممهد بشكل جيد شيّدته إيران يعبر الحدود إلى إقليم «هرات» غرب أفغانستان. وهذه أمور مهمة خصوصاً في ظل المتاعب التي يواجهها «الناتو» والقوات الأمريكية في خطوط الإمداد عبر باكستان.

وإضافة إلى ما سبق، فإن عراق ما بعد الانسحاب، الذي أعلن باراك أوباما أنه سينفذه في غضون ١٦ شهراً، قد يشكل نافذة مهمة للحوار بيم البلدين، فالولايات المتحدة تدرك أن لدى طهران أوراقاً عديدة للتأثير في الداخل العراقي، وقد سبق أن استعانت بها خلال الأعوام الماضية في إعادة الهدوء والاستقرار هناك. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، تتطلب مرحلة ما بعد الانسحاب تعاون طهران في تثبيت الأوضاع هناك، خاصة في مواجهة بعض الجماعات الراديكالية التابعة لتنظيم «القاعدة»، التي قد تحاول زعزعة الاستقرار مجدداً، من خلال محاولتها إشعال الملف الطائفي، وهذا قد يدفع بإيران إلى التعاون مع الولايات المتحدة لمواجهة مثل هذه الجماعات التي قد تستهدف الشيعة هناك.

ضغوط إسرائيلية .. وسياسة أمريكية مغايرة

منذ اللحظة الأولى لتولية الرئاسة الأمريكية، شرع أوباما في

برنامج طموح لصنع السلام الإقليمي إيماناً منه بأن استمرار الوضع القائم أمر غير مبرر، وأنه لم يعد هناك وقت يمكن تضييعه، وأن العامين القادمين يجب أن يكونا حاسمين بالنسبة لتسوية الصراع. وتشمل التسوية الشاملة حسب تصور أوباما: أولاً: اتفاقية إسرائيلية- فلسطينية بخصوص الوضع النهائي، تقوم على أساس حل الدولتين. ثانيا: اتفاقيات إسرائيلية مع كل من سوريا ولبنان تشمل عودة هضبة الجولان لسوريا وعودة مزارع شبعا للبنان. ثالثا: عقد صفقة كبرى مع إيران تتخلى بموجبها الجمهورية الإسلامية عن محاولتها الحصول على أسلحة نووية، في مقابل الحصول على ضمانات أنها لن تتعرض للهجوم، ورفع العقوبات المفروضة عليها، وإعادة ممتلكاتها المجمدة، وتطبيع علاقتها مع الولايات المتحدة، وإمكانية إدماجها في منظومة الأمن الإقليمي.

لذلك، فإن إدارة أوباما ترى أن عملية السلام في الشرق الأوسط، تزيد من أهمية الحوار مع إيران، فالولايات المتحدة أصبحت على قناعة بأن الموقف الإيراني من عملية السلام، والدعم الذي تقدمه لبعض الفصائل والجماعات، سواء لـ «حزب الله» في لبنان، أو لـ«حماس» في فلسطين، كانا من الأسباب الرئيسية لتعثر عملية السلام طيلة السنوات الماضية. وعلى هذا فإن التفاهم مع إيران حول هذه القضية من شأنه مساعدة الإدارة الأمريكية في جهودها لإحلال السلام، وهو ما عبره عنه، ريتشارد ميرفي، المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، في التاسع من شهر يناير ٢٠٠٩، في مقال بصحيفة «واشنطن بوست»، بقوله «أن إيران أصبحت في موقف تستطيع معه تفعيل عناصر تعارض معاهدة إسرائيلية – فلسطينية، أو تسوية سلمية سورية – إسرائيلية، ورفع درجة حرارة الموقف بين إسرائيل وجيرانها، وهي في المقابل في موقف يسمح بالمساعدة على تهدئة التوترات، وفتح الطريق لإيجاد الحلول، ولهذا فإن الحوار معها أصبح مطلبا ملحاً».

ومن جهة أخرى، ترى إسرائيل أن أي تقارب أمريكي – إيراني، لا يجب أن ينسجم مع الموقف التقليدي الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني فحسب، بل ينبغي أن تمر العلاقات الأمريكية بالمنطقة عبر المصالح الإسرائيلية. وبالفعل كان هناك جدل أمريكي – إسرائيلي واضح وتصلب في مواقف إسرائيل في ملفات الحوار، كان واضحا منذ اللحظة الأولى التي انعقد فيها المؤتمر السنوي لمنظمة «إيباك» – اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة – «The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)» – والذي انعقد في الفترة من ٣ـ ٥ مايو ٢٠٠٩. اختلافه عن باقي مؤتمرات الأعوام السابقة. فمن جهة، شهدت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية حالة من التوتر النادر، لاسيما منذ وصول الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتشددة الجديدة إلى الحكم في إسرائيل، والتي تتبنى مقاربات متشددة تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والتعامل مع إيران. والتي تختلف عن مقاربة إدارة باراك أوباما القائمة على حل الدولتين، وإتباع النهج الدبلوماسي والحوار مع النظام الإيراني. ومن جهة أخرى، كان هذا الاختلاف جليًا في كلمات مؤيدي إسرائيل بالمؤتمر وأعضاء الإدارة الأمريكية، وممارسة مزيداً من الضغوط من أجل الحصول على ضمانات أمريكية بأن الحوار مع إيران لن يكون على حساب المصالح الإسرائيلية، مما انعكس هذا الاختلاف في تأجيل زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نيتنياهو» أكثر من مرة لواشنطن وعدم حضوره المؤتمر السنوي لإيباك.

كما يرى مؤيدو إسرائيل في المؤتمر السنوي لـ«إيباك»، أن الطموح النووي الإيراني يمثل تهديدًا لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط التي تعد من أخطر المناطق في العالم. ناهيك عن أن الطموح النووي الإيراني يُهدد ميزان القوى في المنطقة الذي يمل لصالح إسرائيل وتهديد المصالح الأمريكية، لزيادة قوة من تطلق عليه الإدارة الأمريكية قوى «الممانعة» في وجه قوى «الاعتدال» القريبة من المواقف والمصالح الأمريكية بالمنطقة. وهذا العام احتل الصراع العربي ـ الإسرائيلي لاسيما الفلسطيني ـ الإسرائيلي مع قدوم حكومة إسرائيلية جديدة تتنصل مع عملية السلام أهمية ثانوية في نقاشات المؤتمر. وأظهرت النقاشات وكلمات مؤيدي إسرائيل بالمؤتمر نهجًا مختلفًا عن نهج الإدارة الأمريكية الجديدة التي تعطي أولوية للعمل الدبلوماسي مع إيران وحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية. ويعني ذلك أن أقدام الولايات المتحدة على الحوار مع إيران، فإنه يجب عليها أن تعد نفسها لمواجهة طرفين في هذا الحوار، إيران وإسرائيل.

كما يفسر أيضاً التوجه الأمريكي للحوار مع إيران بالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية في ضوء إدراكها أن ثمة تحركاً أمريكياً جدياً تجاه إيران، وهو ما يستوجب تغيير الدفة توجهها العدائي – مرحلياً إلى إيران – بعدما فسلت كل محاولتها للتأثير على الموقف الأمريكي في اتجاه العداء إيران، وهو ما دفعها لتغيير مسارها حتى لا تخرج خاسرة. لكن لا يعني ما سبق قبول إسرائيل بالتحرك الأمريكي صوب إيران دون وضع ضوابط من الجانب الإسرائيلي على مجريات هذا الحوار، وهو ما برز جلياً فيما نشرته بعض المصادر عن وثيقة أطلق عليها «الخطوط الإسرائيلية الأربعة الحمراء»، والتي نصت على :

إجراء أي حوار مع إيران يجب أن يكون مسبوقاً ومصحوباً

بفرض عقوبات تكون أكثر تشدداً نحوها، بحيث تكون هذه العقوبات ضمن أو خارج سياق مجلس الأمن الدولي، وألا فإن المحادثات ستفهم بواسطة إيران والمجتمع الدولي باعتبارها قبولاً بالبرنامج النووي الإيراني. وهو ما جعل البعض يفسر قرار «أولاما» في ١٢ مارس ٢٠٠٩، بمواصلة العقوبات المفروضة على إيران لعام آخر في ضوء الاستجابة لهذه المطالب.

قبل بدء أي حوار مع إيران يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع خطة عمل مع روسيا والصين وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، لتحديد ما الذي يتوجب القيام به في حالة فشل الحوار. وعلى وجه الخصوص يجب أن يكون اتفاق يؤكد على ضرورة فرض المزيد من العقوبات الدولية الأكثر تشدداً في حال فشل الحوار.

يجب تحديد جدول زمني للحوار، من أجل حرمان إيران من الاستفادة من مزايا كسب الوقت لإكمال برنامجها النووي، والحوار يجب أيضاً أن يكون محدداً ضمن مفهوم «الفرصة لمرة واحدة» لإيران أو «الفرصة الأخيرة لإيران».

يجب تحديد التوقيت بشكل دقيق وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ في الاعتبار مدى فائدة وجدوى إجراء الحوار مع إيران قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي سيتم إجراؤها في يونيو ٢٠٠٩.

وأخيراً، إذا كانت القضايا السابقة تدفع في اتجاه الحوار بين البلدين، فإنه وعلى الجانب المقابل، هناك مجموعة من القيود والمحاذير التي قد تعرقل هذا الحوار، أو تبطئ من سرعته، وفي مقدمتها:

استمرار النهج الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني، واعتباره تهديداً للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ففي الوقت الذي دعت فيه السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى إجراء حوار مباشر مع طهران، فإنها أكدت على خطورة البرنامج النووي الإيراني، وهذا التصريح يعني أن الحوار المباشر لن يتناول القضية النووية، باعتبارها مسؤولية الأمم المتحدة، وأن الحوار سيكتفي بالتعاطي مع المسائل الخلافية الأخرى، مثل استئناف العلاقات الدبلوماسية، ورعاية المصالح الأمريكية على مستوى القنصلية، واستئناف العلاقات التجارية، وربما أفغانستان والعراق أيضاً. وبالمثل حذر الأمين العام لـ«حلف شمال الأطلسي»من خطورة هذا البرنامج، بقوله «إيران تهدد بالتسبب بتأثير نووي يسري كالعدوى في الشرق الأوسط، وهو ما لا يمكننا السماح به». وهذا يعني أن الولايات المتحدة وأوروبا، ستواصلان سياسة الضغط على إيران، لإجبارها على وقف برنامجها النووي، وبرز ذلك الضغط في قرار الاتحاد الأوروبي قبل أيام بشطب منظمة «مجاهدي خلق»، أبرز مجموعة إيرانية معارضه، من لائحته للمنظمات الإرهابية. وهو ما نددت به طهران، واعتبرت أنه يدل على أن الاتحاد الأوروبي فتح باب الصداقة والتعاون مع الإرهابيين. ويرى البعض أن النهج الأمريكي والأوروبي قيد يجعل إيران تتشبث بمواقفها، وترفض أي حوار مع الولايات المتحدة، لأنها ترى أن أي محاولة لمنعها من تخصيب اليورانيوم والمضي في مواصلة برنامجها النووي، هي بمنزلة خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

ثمة مخاوف مبررة من عدم تعاطي طهران مع العرض الأمريكي بالجدية المطلوبة، فالمتشددين في إيران يعارضون أي حوار مع الولايات المتحدة، لأنهم يبنون شرعيتهم أساساً على معارضة الولايات المتحدة، ويُدرك هؤلاء أن من شأن علاقات إيرانية أفضل مع واشنطن أن تقود إلى إصلاحات ومنافسات قد تهدد الاحتكارات شبه التامة التي يتمتعون بها، التي توفرها حالة العزلة المفروضة على البلاد.

معارضة إسرائيل أي حوار محتمل مع إيران، لأن ذلك يتنافى مع إدراكها أن طهران تشكل التهديد الرئيسي لأمنها، ولهذا قد تلجأ إلى جماعات الضغط اليهودية لعرقلة هذا الحوار. كما قد تستغل تصريحات الرئيس الإيراني المتكررة التي يدعو فيها إلى القضاء على إسرائيل، في شحن الرأي العام الأمريكي ضد أي حوار مع طهران في المستقبل القريب.

تزامن مع المؤتمر السنوي لإيباك رعاية ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ الموالين لإسرائيل، وهم «إيفان بايه Evan Bayh» عن ولاية أنديانا، جوزيف ليبرمان عن ولاية كونكتيكت والمتحول عن الحزب الديمقراطي، و«جون كايل Jon Kyl» عن ولاية أريزونا، لمشروع قانون عقابي ضد إيران يجري تداوله في الكونجرس بمجلسيه بعد حصوله على دعم ٢٧ من أعضاء مجلس الشيوخ، كما حث عدد من ديمقراطي مجلس النواب خطيًّا أوباما على ضرورة التصدي العاجل للملف النووي الإيراني. هذا المشروع يمثل حسب أحد راعيه «إيفان بايه» أفضل الطرق لمعالجة الأزمة النووية الإيرانية قبل الشروع في استخدام القوة العسكرية.

أن تستغل إيران هذا الحوار كوسيلة لكسب وقت تحتاج إليه بشدة للمرور من عنق الزجاجة إلى البوابة النووية، وإنتاج القنبلة النووية. بل إن الحوار الأمريكي-الإيراني ربما شجع إيران على المضي في تخصيب اليورانيوم، دون خوف من التعرض لأي عقوبات دولية جديدة، أو حتى ضربة عسكرية أمريكية. ومع انفضاض عقد الحوار دون التوصّل إلى أي نتيجة يكون الإيرانيون قد نجحوا في تحقيق هدفهم الاستراتيجي. كما أن هذه المخاوف ليست محض خيال، ولكن من الممكن تبديدها بطرق مختلفة لا تحول دون إجراء الحوار المباشر، ولا تترك العنان للإيرانيين كي ينفذوا أجندتهم

السرية دون رقابة.

وترتيباً على ذلك، فإن ما يمكن أن نخلص إليه هو أن سياسة وأهداف واستراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران، ستظل ثابتة لا تتغير بتغير الإدارات، ولكن الذي يمكن أن يتغير، هو تقييم وإعادة الأهداف، وإعادة ترتيب الأولويات، بما يتسق مع تحقيق المصلحة العليا الأمريكية.

كما أن التقارير المتلاحقة في واشنطن حول آفاق العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران تقود إلى استنتاج عدم تعويل الإدارة الأمريكية الجديدة على تبدل لافت في موقف طهران. وبالتالي فإن انتظار ما ستفضي إليه الانتخابات الرئاسية في إيران، يصبح أمرا مطلوبا لتحديد سياسة واشنطن المقبلة وفق هوية الرئيس الإيراني. وقد يكون هذا المنطق حافزا لكي تعمـل الدبلوماسية الأمريكية على التأثير بذكاء في توجهات النقاش الإيراني الداخلي، بحيث تأتي الإشارات الأمريكية الواعدة بالنسبة لمستقبل العلاقة مع طهران متسقة مع نضوج خيارات نخبوية إيرانية تنشد أرضية توافق مشتركة مع الولايات المتحدة.

كما ستكتشف إيـران أن تعويل العالم الغربي عامة، والولايات المتحدة خاصة، على نتائج الانتخابات الإيرانية في يونيو ٢٠٠٩، سيجعل واشنطن متمسكة بثوابت إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش في ميادين العلاقة مع العالم العربي، بحيث يصبح مستحيلاً إجراء أي تغيير في مناخ المنطقة لصالح إيران. وما تلويح واشنطن الأخير بأن كافة الخيارات ما زالت مفتوحة للتعامل مع الشأن الإيراني، إلا دليل آخر على أن سياسات أوباما قد تكون أكثر إحراجا لإيران التي لطالما اعتبرت أن لبّ الأزمة متعلق بوجود بوش والمحافظين الجدد في البيت الأبيض، وهو إحراج قد يستدعي تحرك الجهاز الحاكم في طهران، لجهة إحداث التغيير المناسب، وعبر الانتخابات، وبموافقة الولي الفقيه، في سبيل إنقاذ ما أمكن تثبيته من نفوذ إقليمي في السنوات الأخيرة.

وفي كشف الحساب الختامي تُعدّ صداقة الولايات المتحدة لإيران نووية خياراً غير مطروح، أو قابل للمناقشة من جانب إدارة أوباما. ولكنّ هذه المخاوف يجب ألا تجعل الرئيس الأمريكي يتراجع عن الحوار المشروط مع طهران، لأنه سيربح بهذه الخطوة بغضّ النظر عن طبيعة الرد الإيراني، فالرد الإيجابي يمكن أن يؤدي إلى تحسن تدريجي في العلاقات، وربما التفاوض حول أزمة البرنامج النووي. أما الرد السلبي، فسيدعم موقف أوباما دولياً أكثر من الرد الإيجابي نفسه.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3

مطابع التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ.عبد الفتاح الجبالى.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ -٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية- قليوب- مصر